



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة دكتوراه في العلوم في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع السياسي:

المجتمع المدني و ثقافة المواطنة

مقاربة سوسيولوجية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت

الأستاذ المشرف:
أ د زاوي مصطفى

من إعداد الطالب:
عبد الواحد حسني

تشكيلة لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء
الرئيس	أ د بوزيدي الهواري	أستاذ	جامعة وهران 2
المشرف	أ د زاوي مصطفى	أستاذ	جامعة وهران 2
مناقش	أ د مرضي مصطفى	أستاذ	جامعة وهران 2
مناقش	د لبعير بلعباس	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سيدي بلعباس
مناقش	أ د طواهري ميلود	أستاذ	جامعة تلمسان
مناقش	د مخلوف بشير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم

الموسم الجامعي
2020/2019

إهداء

☞ إلى روح والدتي الطاهرة التي أروضتني حب المعرفة وحثتني على القراءة وما هي بقارئة.

☞ إلى روح والدي الطاهرة الذي غرس في حسن اختيار الجليس وهو قدوتي في الصبر والإرادة.

☞ إلى الزوجة أم هيثم التي شاركتني الحلم منذ البداية ولا زالت وتحملت معي وصبرت.
☞ إلى الشمعتين اللتين تضيئان درب حياتي هيثم الهاشمي وطه سراج الدين.
☞ إلى جميع إخوتي.

☞ إلى كل أساتذتي بجامعة وهران 2 و جامعة سيدي بلعباس.

☞ إلى كل الأصدقاء.

☞ إلى كل أعضاء الحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

كلمة شكر

الحمد لله والشكر له أولاً ، فله سبحانه وتعالى الفضل الأول والأخير في إنجاز هذا العمل المتواضع .

إذ نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والاحترام للذين قدموا لنا يد العون والمساعدة في اتمام هذا العمل المتواضع ونخص بالشكر والتقدير: الأستاذ المؤطر: "البروفيسور زاوي مصطفى" الذي تشرفنا بإشرافه و تابعنا و تحمل أسئلتنا و استفساراتنا طيلة مشوار الأطروحة.

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان لأعضاء اللجنة المناقشة التي نتشرف بمناقشتهم لعملنا هذا المتواضع .

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ دراغو عبد الكريم على كل المساعدات التي قدمها لنا في تفريغ بيانات الدراسة الميدانية.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من رؤساء و أعضاء جمعيات عينة الدراسة بولاية عين تموشنت.

شكرا

مقدمة عامة

مقدمة عامة للدراسة:

1-مقدمة عامة

2-خطوات الدراسة

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة

3-1-الأسباب الموضوعية

3-2-الأسباب الذاتية

4-الصعوبات

1-مقدمة عامة:

لقد شهدت الجزائر حراك شعبيًا استثنائيًا، حير كل المراقبين على مستوى العالم، وذلك أولاً لأنه مس كل المدن الجزائرية تقريبًا، ثم لطول نفسه الطويل، وأخيراً لسلميته التي أبهرت العالم، وكما ظهر للعيان فقد كانت شعارات الحراك عامة تشمل كل الشعب الجزائري، بعيداً عن المطالب الفئوية، فالمطلب الرئيسي لكل الحراك هو دولة المواطنين الأحرار، دولة يسودها العدل والقانون، وقيم المساواة والعدل، ومختلف أنواع الحريات، ويمكن تلخيص كل المطالب في مطلب رئيسي هو دولة المواطنة.

و المتتبع لمسيرات الحراك التي انطلقت بداية من 22 فيفري 2019 ، أنه لم تستثني أي تيار سياسي و لا نقول حزب سياسي، فقد شاهدنا بكل إمعان تجمع كل فئات الجزائريين في المسيرات، قد شمل السياسي، الأكاديمي، الموظف، الشاب، الكهل، الشيخ، و حتى الأطفال، النساء، الطالب، العامل، البطل، العلماني، الإسلامي، المرأة المتحجبة، و المرأة غير المتحجبة،... كل الفئات دون اقضاء لأي فئة و من المجتمع، رائع هذا الحراك الذي استوعب كل الجزائريين، و هذه ثقافة المواطنة في أحسن تمظهر لها، ثقافة لا تلغي أحداً، ثقافة تجمع كل الأفراد على مشروع واحد، هو مشروع الدولة الوطنية الحديثة، هذه الدولة التي أثبت الحراك الشعبي الجزائري لـ 22 فيفري 2019 أنها شهدت و تشهد اختلال في صيرورة بنائها، و انحرافها عن أهدافها التي وضعت من طرف مؤسسوها الأوائل، الذين حرروا بيان أول نوفمبر، دولة ينخر فيها الفساد من كل جانب، بدون ديمقراطية، بدون حريات، مواطنة منقوصة غير مكتملة، موجودة فقط نصاً في القانون و الطبقات المتعددة للدستور الجزائري.

فقد كان الحراك أكبر دليل على زوال فرضية الدولة الوطنية الحديثة الرائدة في كل المجالات التي كان الخطاب السياسي يركز عليها طيلة عشرين سنة الماضية، التي تلت فترة العشرية السوداء، بعد تجربة تعددية سياسية فاشلة، تجربة كانت بعد احتجاجات أكتوبر 1988، هذه الأحداث التي كانت سبباً مباشراً في اقرار التعددية السياسية بموجب دستور 1989، تجربة لم يكتب لها عمراً طويلاً.

رغم الثروات الهائلة التي تملكها الجزائر، إلا أن دولة الاستقلال بشهادة و اثبات الحراك الشعبي الجزائري، هي دولة فاشلة بكل المقاييس، و في كل القطاعات، فساد في كل مجال، عطل تنمية المجتمع و الدولة معاً، وحكم على الدولة باقتصاد رعي يجتهد في ترويض المجتمع المستفيد عن طريق الزبونية السياسية، معطل لكل فرص الوصول الى دولة حديثة، دولة المواطنة و الحداثة.

قد شهد الحراك منذ بدايته مشاركة كل الجزائريين، و اقضاء كل أحزاب السلطة السياسية، و حتى الأحزاب القريبة منها التي حاولت المشاركة من خلال بعض قياداتها إلا أن الحراك قام بطردهم من المسيرات، و هذه إشارة واحدة على رفض الحراك كل الأحزاب السياسية في الجزائر من الجهتين المعارضة و غير المعارضة، حراك يرفض السلطة السياسية و كل الأحزاب التي يعتبرها من منتوجاتها، كل الأفراد المواطنين المشاركون في الحراك أكدوا على استئناف تفعيل مواظنتهم السياسية بعيداً عن اي تأطير حزبي، فكما هو معلوم ف " المفهوم العام للمواطنة يشير الى الحقوق و الواجبات" ¹، و بهذا الحراك يستعيد المواطن الجزائري كامل حقوقه السياسية في التعبير و التظاهر ، ممارساً بذلك مواظنته في المجتمع الديمقراطي الذي ينشده كل من شارك في الحراك، و ليس تلك المواطنة المحصورة في الجنسية الجزائرية، مثل ما هو معروف" عادة ما تكون «رابطة الجنسية» معياراً أساسياً في تحديد من هو المواطن؟² ، فهذا المفهوم قانوني بالأساس، ولكن جور المواطنة هو المشاركة في تسيير الشأن العام.

كل المؤشرات من الحراك تؤكد على أن المواطن الجزائري يتمتع بوعي لا يستهان به مواظنياً، و مع مشاركة بعض الجمعيات في تأطير الحراك، اسعافياً و صحياً...، فالمواطن يضع الثقة في الجمعيات و لا يضعها في الأحزاب، و هنا تبرز الجمعية كإطار تنظيمي ضمن المجتمع المدني القادر على لعب ادوار مهمة في تأطير المجتمع بعيداً عن هيمنة الدولة، و في غيابها عند الضرورة كما لعبه في التجربة التونسية، فقد استطاع

Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : ¹ in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté, sous la direction de

Hassan REMAOUN, CRASC, ORAN, 2012 , P 31 .

² سامح فوزي، المواطنة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط 1، 2007، ص 9.

المجتمع المدني في هذا البلد المغربي أن يرافق مختلف الأطراف السياسية في تأمين الانتقال الديمقراطي بعد انهيار النظام السياسي، وكمكافئة له على هذا الدور فقد نال الرباعي المتكون من المجتمع المدني جائزة نوبل للسلام في 2015، و هذا ما يبين و يؤكد الدور " البارز الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في الممارسة الديمقراطية"¹.

انطلاقا من الدور الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في تأطير المجتمع، وهذا ضمن المجتمع الديمقراطي بعيدا عن هيمنة الدولة، فـ" مرحلة تشييد المجتمع المدني في وطننا العربي اليوم تعني تحقيق الديمقراطية"²، فلا وجود لمجتمع مدني في مجتمع غير ديمقراطي، و علاقة هذا المجتمع المدني بثقافة المواطنة ممارسة و تنشئة.

أصبح المجتمع المدني في السنوات الأخيرة الموضوع المركزي للخطاب السياسي و العلمي على السواء، فالسياسي يركز عليه لأنه القاطرة التي تجر المجتمع نحو مختلف المشاريع التنموية، أما الخطاب العلمي لما يمثله من قدرة على فهم صيرورة التغيرات التي مست وتمس مختلف المجتمعات، فـ" قد بات ((المجتمع المدني)) في المرحلة الراهنة يقدم اجابة جاهزة عن العديد من المسائل"³.

يذهب بعض المحللون إلى ربط الاحتجاجات التي عمت كثيرا من البلاد العربية بداية من سنة 2011 إلى أنها تعبر عن نهاية الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال، و بداية مرحلة جديدة في صيرورة هذه الدول، بداية بالإشارة إلى الخلل الحاصل في مخرجاتها، فكل الذين خرجوا للاحتجاج يعبرون عن أجيال و مواطنون عانوا من تهميش هذه الدولة الوطنية بحرمانهم من أبسط حقوقهم المواطانية، و في نفس الوقت تشير هذه الاحتجاجات في بناء الدولة في حد ذاتها، دولة القانون و العدالة و المواطنة الكاملة، دولة

¹ عبد الواحد حسني ، النقابة و قيم المواطنة مقارنة سوسولوجية لنقابة الكنايست، المجلس الولائي لعين تموشنت أنموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، اشراف: بوزيدي الهواري، جامعة وهران 2، 2015-2016. ص 1.

² عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 6، 2012، مرجع سابق، ص 46.

³ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 45.

يبنيها المواطنين، فيعم خيرها الجميع في ظل العدالة و المساواة، ضامنة للحريات الاساسية التي يكفلها القانون.

هناك أطروحتان في تفسير تعثر بناء الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، فالأطروحة الاولى هي أطروحة سياسية، حيث تعتبر خلل البناء راجع للخلل في البناء السياسي للسلطة السياسية في الجزائر غداة الاستقلال، و ما شاب هذه العملية من استبعاد المسار الديمقراطي من طرف السلطة الحاكمة، أما الأطروحة الثانية هي أطروحة أنتروبولوجية ثقافية، حيث ترجع سبب فشل بناء دولة وطنية حديثة في الجزائر الى الطبيعة الانتروبولوجية للمجتمع الجزائري الذي لم ترسم له استراتيجية مؤسسة لبناء مواطن جزائري قادر على بناء دولته الوطنية الحديثة، فلهذا كان لزاما بناء المواطنة قبل بناء الوطن.

و هنا يبرز دور المجتمع المدني في بناء المواطن الجزائري، ففكرة الاستقلال ظهرت في بدايتها في أحضان البنور الأولى للمجتمع المدني في الحقبة الاستعمارية، خصوصا بين النقابيين الجزائريين الأوائل الذي كان لهم الفضل في فتح طريق أمام الآخرين في تشكيل عدة جمعيات مهنية و حرفية في الحقبة الاستعمارية، فالفرد الجزائري الذي آمن بالاستقلال ولد في احضان الاشكال الاولية للمجتمع المدني الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، الا أنه بعد الاستقلال تراجع دور المجتمع المدني و لم يسمح بتطويره، و أصبح من أجهزة السلطة، الأمر الذي ساهم في تهميشه و الحد من تأثيره.

بعد اقرار التعددية السياسية في دستور 1989، الذي جاء بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث تم اقرار التعددية الحزبية و النقابية و الجموعية، فظهرت عدة جمعيات في مجالات مختلفة، إلا أن أحداث العشرية السوداء عطلت مسار تطور العمل الجموعي و لم ير الانفراج إلا بعد بداية سنة 2000، أي بعد اقرار المصالحة الوطنية، و عودة الأمن و الاستقرار السياسي اللذان ساهما في تطور العمل الجموعي في الجزائر.

لقد عرف قانون الجمعيات عدة تعديلات مسايرة للتطور الحاصل في العمل الجمعوي، ف" قد تم إصدار القانون العضوي المتعلق بالجمعيات تحت رقم 06-12، و الذي جاء لإعادة هيكلة المجتمع المدني في الجزائر"¹، مما ساهم في بروز حركة جمعوية في كل المجالات الاجتماعية، الثقافية، الدينية، الرياضية، البيئية، الخيرية...، و انطلاقا من كون الجمعية هي أحد مظهرات ثقافة المواطنة في شكلها الممارساتي، و في نفس الوقت هي فضاء بناء ثقافة المواطنة، حيث "يقول أليكسيس دي توكفيل: الجمعيات التطوعية هي ((المدارس الصغيرة للمواطنة))"²، و الجمعية هي مرحلة مبكرة في مسار تشكل مجتمع مدني فعال، هذا المجتمع المدني المبني على ثقافة المواطنة في أبعادها المختلفة، مواجهها بذلك هيمنة الدولة، مراقبا لها لا جهازا من أجهزتها ف" المجتمع المدني يعمل بمثابة مرقد البذور للمواطنة الديمقراطية"³.

فالجمعية هي تنظيم يجمع أفرادا متطوعون يهدفون الى خدمة أهداف تحقيقا لمصالحهم الجماعية و الفردية، حيث يعتبر " التنظيم عرفا، هو الترتيب او تدبير وحدة الأمور المختلفة لجعلها أداة أو عُدَّة تستخدمها إرادة تسعى لتحقيق مشروع ما"⁴، و الأفراد الذين يدخلون في تجربة أي عمل جمعوي يملكون أهدافا يسعون لتحقيقها بمعوية آليات ينتهجونها قصد تحقيق هذه الأهداف، فأى فرد " بحاجة للدخول في تفاعلات ضمن جماعات، لتحقيق ما لم يتمكن من تحقيقه بدونها"⁵، و العمل الجمعوي يسمح له بذلك.

ومن هنا يمكن وصف العمل الجمعوي ضمن استراتيجيات الفعل الاجتماعي للأفراد، ومن هنا يمكن التساؤل عن طبيعة الفعل الاجتماعي الاستراتيجي في تكوين

¹ فوزية بن عثمان ، حقوق الانسان السياسية و اشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي دراسة لبعض نماذج الحكم (جمهوري- ملكي)، مرجع سابق ، ص 154.

² دون ايبيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات و الدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها أكثر صادات أمريكا أهمية، تر: لميس فؤاد يحيى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2011، ص 245.

³ دون ايبيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات و الدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها أكثر صادات أمريكا أهمية، مرجع سابق، ص 247.

⁴ خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 80.

⁵ نور الدين بكيس و رزقي نوال، صناعة الغضب و العدوانية في الجزائر إغتيال تقدير الذات في ظل العنف و الكراهية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان (الجزائر)، 2020، ص 52.

الجمعية التي تدخل ضمن تشكيل المجتمع المدني و هذا انطلاقا من تفكيك الاستراتيجيا إلى بعدين: الاهداف و الآليات.

و بعد تشكيل المجتمع المدني، حيث أخذنا عينة من الحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت، فقد وجدنا أثناء دراستنا الاستطلاعية عددا لا بأس به من الجمعيات، التي تنشط في عديد المجالات، اجتماعية، بيئية، ثقافية، تطوعية، خيرية، رياضية...، و يمكن اعتبار هذه الجمعيات على مستوى ولاية عين تموشنت أنموذج للحركة الجمعوية التي نعتبرها القاطرة التي تجر الأفراد نحو فضاء ممارسة ثقافة المواطنة، التي نعتبرها شرطا أساسيا في بناء الدولة الوطنية الحديثة، و في نفس الوقت هي فضاء مولد و منتج لثقافة المواطنة، من خلال التفاعلات الاجتماعية الحاصلة بين أفرادها، و التنشئة الاجتماعية المباشرة و غير المباشرة، الناتجة عن التراكمات و الممارسات الجمعوية من نشاطات و تطوع، و تنظيم، أي من خلال العمل الجموعي بصفة عامة.

و قصد بناء اشكالية لدراستنا هذه، فقد اقترحنا كسؤال انطلاق هو: **ماهي علاقة المجتمع المدني بثقافة المواطنة؟**

و محاولة منا بناء نص سوسيولوجي حول المجتمع المدني و ثقافة المواطنة، فقد قمنا بالاقتراب من الحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت، عبر عينة قصدية استهدفنا الجمعيات الفاعلة على المستوى الولائي، و قد توزعت عينة دراستنا على ثلاثة أنواع من الجمعيات هي: جمعيات ثقافية اجتماعية، جمعيات بيئية تطوعية، جمعيات اجتماعية خيرية، مع العلم أن هناك تداخل بين نشاطات الجمعيات، فقد يتعدى نشاط الجمعية الواحدة كل النشاطات المذكورة، وهذا حتى تكون عينة دراستنا أكثر تمثيلية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت.

و بعد اتباع الخطوات المنهجية لبناء إشكالية دراستنا حول المجتمع المدني و ثقافة المواطنة، عبر مقارنة سوسيولوجية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت.

و لفك اشكالية دراستنا اعتمدنا خطة البحث التالية:

2-خطوات الدراسة:

قسمنا دراستنا الى سبعة فصول حسب الخطة التالية:

الفصل الأول:

قد خصصنا هذا الفصل للاطار النظري و المنهجي للدراسة، حيث بدئنا بتحديد الموضوع و ذلك بصياغة سؤال الانطلاق الذي يسمح لنا ببناء الموضوع منهجيا بشكل صحيح، لننتقل لمقارنة بنتائج الدراسة الاستطلاعية مع الدراسات السابقة، دون أن ننسى كل المفاهيم المحيطة بالموضوع، لنصل الى بناء الاشكالية و صياغة الفرضيات و اختيار المنهج و التقنيات المناسبة لهذه الدراسة.

الفصل الثاني:

لقد سمينا هذا الفصل "المجتمع المدني و استراتيجية الاهداف"، انطلاق من محور الاهداف أي المحور الأول للفرضية الاولى، فقد اعتبرنا أن الأفراد يشكلون المجتمع المدني انطلاقا من استراتيجية، هذه الأخيرة التي فكناها الى بعدين هما الاهداف و الآليات، ففي هذا الفصل تعرضنا للأهداف التي يسعى الافراد لتحقيقها من خلال المجتمع المدني ممثلا في الحركة الجمعية، و قبل ذلك قمنا بإطلالة تاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني.

الفصل الثالث:

لقد سمينا هذا الفصل "المجتمع المدني و استراتيجية الآليات"، انطلاقا من المحور الثاني للفرضية الأولى، حيث سوف نحاول اكتشاف آليات عمل المجتمع المدني ممثلا في الحركة الجمعية، و قبل ذلك قمنا بإطلالة نظرية حول تطور الحركة الجمعية في الجزائر من فترة ما قبل الوجود العثماني حتى الوقت الحالي.

الفصل الرابع:

لقد حمل هذا الفصل عنوان "المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة"، انطلاقا من المحور الأول للفرضية الثانية، سنتعرض فيه لعلاقة المجتمع المدني بالبعد الاجتماعي لثقافة المواطنة، ممثلة في التعليم، الصحة، العمل و السكن، و قبل هذا قمنا بإطلالة نظرية حول تطور الناء التاريخي لمفهوم المواطنة في الحقبين الإغريقية و الرومانية.

الفصل الخامس:

ينطلق هذا الفصل الموسوم بـ"المجتمع المدني و البعد المدني لثقافة المواطنة"، من المحور الثاني للفرضية الثانية، الذي سنتعرض فيه لعلاقة المجتمع المدني بالبعد المدني لثقافة المواطنة، ممثلة في الفضاء العام، القانون، البيئة و العمل الجمعي، و قبل هذا قمنا بإطلالة نظرية حول مفهوم المواطنة في مختلف المدارس الأوروبية.

الفصل السادس:

عنونا هذا الفصل بـ "المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة"، و ينطلق من المحور الثالث للفرضية الثانية، الذي سنتعرض فيه لعلاقة المجتمع المدني بالبعد الثقافي لثقافة المواطنة، ممثلة في الهوية، قيمتي الحرية و المساواة و الابداع الثقافي، و قبل هذا قمنا بإطلالة نظرية حول مفهوم المواطنة في الفكرين الاسلامي و العربي.

الفصل السابع:

إن الفصل السابع الذي يحمل عنوان "المجتمع المدني و البعد السياسي لثقافة المواطنة"، ينطلق من المحور الرابع للفرضية الثانية، الذي سنتعرض فيه لعلاقة المجتمع المدني بالبعد السياسي لثقافة المواطنة، ممثلة في الثقافة السياسية و المشاركة السياسية، و قبل هذا قمنا بالتعرض للمواطنة في التشريع الجزائري بداية بالدستور، قانون العمل، قانون الجنسية و قانون الانتخاب.

و انتهينا بفصل أسردنا فيه نتائج الدراسة و الاستنتاجات المتوصل إليها، و فيه قمنا بمناقشة فرضيات الدراسة انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، و ختمنا دراستنا بخاتمة حاولنا فيها تلخيص أهم النتائج و الاستنتاجات لبلورة أسئلة جديدة حول اشكالية جديدة لمقاربة سوسيولوجية في المستقبل.

3-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

3-1-الأسباب الموضوعية:

هناك عدة أسباب نتوخاها من خلال هذه الدراسة نذكر منها على الخصوص ما يلي:

- البحث في الخصائص السوسيولوجية للفاعلين في الحركة الجمعوية.
- البحث في عن العلاقة بين الخصائص السوسيولوجية وطبيعة نشاط الجمعية.
- محاولة الكشف عن طبيعة استراتيجية الفاعلين الجمعويين في تكوين الجمعيات.
- محاولة الكشف عن الآليات التي ينتهجها الفاعلون الجمعويون في تنشيط العمل الجمعوي.
- البحث في مدى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة.
- البحث في علاقة المجتمع المدني بالأبعاد الأربعة لثقافة المواطنة، البعد الاجتماعي، المدني، الثقافي و البعد السياسي.

3-2-الأسباب الذاتية:

- محاولة الاقتراب من فهم واقع العمل الجمعوي في الجزائر.
- نعتبر موضوع أطروحة الدكتوراه بمثابة التخصص لأي باحث، و خوفا من الوقوع في سجن التخصص، حاولنا من خلال هذا الموضوع اقامة نوافذ و روابط مع تخصصات أخرى تسمح لنا امكانية التطرق لمواضيع أخرى و في تخصصات أخرى انطلاقا من هذه الروابط، فموضوع دراستنا يتعدى تخصص علم الاجتماع السياسي ليشمل، علم الاجتماع الثقافي و ذلك بتعرضه لثقافة المواطنة، و علم اجتماع التنظيم بتعرضه للتنظيم الجمعوي.

- محاولة بناء مسار معرفي في تخصص سوسولوجيا الجمعيات الذي يعتبر راهنيا و ويكثر الطلب عليه في المستقبل، انطلاقا من الأهمية و الدور الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في تأطير المجتمع بصفة عامة.

4-الصعوبات :

لقد صادفتنا في هذه الدراسة المتواضعة عدة صعوبات أهمها ما يلي :

- قلة المراجع المتخصصة خاصة في الحركة الجمعوية في العالم و في الجزائر.
- قلة المراجع و الدراسات السوسولوجية حول الحركة الجمعوية في الجزائر .
- قلة المراجع المتخصصة و المترجمة في المقاربة السوسولوجية.
- صعوبة اجراء الدراسة الميدانية و ملء الاستمارات .

من خلال إتباعنا للخطوات المنهجية بداية من سؤال الانطلاق و انتهاء بصياغة الاشكالية و الفرضيات، هذا المسار المنهجي و النظري للدراسة الذي سوف نتطرق اليه نظريا و منهجيا بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الأول: الإطار النظري و المنهجي للدراسة

أولاً: الإطار النظري

1-تحديد الموضوع

2-الدراسة الاستطلاعية

3-الدراسات السابقة

4-الاشكالية

5-فرضيات الدراسة

6-تحديد المفاهيم

7-المقاربة النظرية

ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة

1-المنهج

2-المجال المكاني والزمني

3-عينة الدراسة

4-تقنيات البحث

يقول أحد السوسيولوجيين بأن الموضوع السوسيولوجي أو بالأحرى النص السوسيولوجي يشبه صورة للواقع الاجتماعي، إلا أن هذه الصورة موجودة في الواقع على شكل أجزاء مبعثرة، و الباحث السوسيولوجي يكمن دوره في تجميع هذه الأجزاء لتكتمل الصورة، و تعكس درجة وضوح هذه الصورة مدى نجاح الباحث في مقارنة موضوع دراسته مقارنة سوسيولوجية من جوانبه المختلفة، أي مدى تحكمه في هذا الموضوع، ولا يمكن التحكم بشكل جيد إلا من خلال إطار نظري و منهجي للدراسة، وعملا بهذا حاولنا بناءه بشكل منهجي، انطلاقا من تحديد الموضوع عبر طرح سؤال الانطلاق ثم قمنا باستعراض الدراسات السابقة، و اقتصرنا على أطروحات الدكتوراه و التي تخدم موضوعنا بشكل أدق بعيدا عن تكرار الدراسات المتشابهة، ثم قاربنا هذه الدراسات بالدراسة الاستطلاعية مع الاطلاع على الادبيات النظرية التي لها علاقة، مما ساعدنا على بناء اشكالية، حاولنا الاجابة عليها عبر فرضيتين، وقد اعتمدنا على مقاربتين نظريتين هما: مقارنة التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه و مقارنة الفعل التواصلي ليورغن هابرماس، أما المنهج المعتمد في دراستنا هو المنهج الوصفي، اما التقنية التي اعتمدناها في جمع المعلومات فهي تقنية الاستمارة.

أولاً: الإطار النظري:

1-تحديد الموضوع:

تعتبر الخطوة الأولى في مسار البحث العلمي هي عملية اختيار موضوع الدراسة، فأساس هذا البحث هو السعي لإيجاد إجابات لأسئلة تشغل الباحث، و منه فالانطلاقة تكون من خلال هواجس بحثية يصوغها الباحث في شكل أسئلة، و لهذا فإن "بوبر حين يتحدث عن العلم كمنظريّة من خلال كتاباته يتناول بالتحليل مشكلاته في صورة تساؤلات و آراء"¹، فلهذا كان لزاما على الباحث الانطلاق من تساؤلات أو أسئلة مصاغة بشكل جيد، و في علم الاجتماع منهجيا يصطلح على هذه العملية بوضع سؤال الانطلاق، هذا

¹ كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبد القادر محمد، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986، ص 29.

الذي سيكون بمثابة بوصلته في بناء الإشكالية بشكل منهجي سليم، حيث تكون "ترجمة موضوع البحث في شكل سؤال الانطلاق الذي لا بد أن يكون بصيغة صحيحة"¹، مع الأخذ بعين الاعتبار لشروط موضوعية و منهجية و علمية حيث "لا بد أن يتوفر في سؤال الانطلاق: الوضوح، الدقة و امكانية التحقق"².

و انطلاقا من رسالة الماجستير التي كان موضوعها حول النقابة و قيم المواطنة³، وقصد التوسع و التعمق في موضوع المواطنة، ارتأيا أن تكون دراستنا في أطروحة الدكتوراه حول ثقافة المواطنة، أما عينة الدراسة فاخترنا المجتمع المدني بولاية عين تموشنت، و لهذا قمنا بصياغة سؤال الانطلاق بالشكل التالي: **ماهي علاقة المجتمع المدني بثقافة المواطنة؟**، و قد سمح لنا هذا السؤال في البدء في بناء إشكالية دراستنا.

2- الدراسة الاستطلاعية:

بعد صياغة سؤال الانطلاق، بدأنا مرحلة الدراسة الاستطلاعية، و ذلك بالقيام ببعض المقابلات مع أهم الفاعلين الجمعيين، و قد توصلنا إلى بعض الأرقام حول وجود حركة جمعوية لأبأس بها في ولاية عين تموشنت، حوالي 75 جمعية تنشط في ميادين ثقافية، اجتماعية، تطوعية، بيئية، خيرية،...، دون الحديث عن الجمعيات الرياضية التي لا نراها تخدم دراستنا، ثم من خلال المقابلات توصلنا إلى أن الفاعلين الجمعيين وخاصة رؤساء الجمعيات يملكون في تصوراتهم أهدافا من خلال العمل الجمعي، و يشكون من قلة الدعم والموارد من قبل الدولة، و كذلك من عدم تعاون المجتمع معهم في مساهم الذي يدخل حسب تصورهم ضمن المصلحة العامة ، و كذلك توصلنا إلى أن هناك نشاطات متنوعة لهذه الجمعيات بصفة دورية على مستوى ولاية عين تموشنت، و قد

¹ Raymon Quivy et Luc Van compenhoudt, **Manuel de recherche en science sociales**, Dunod, Paris , 2^{ème} édition , P 24.

² Raymon Quivy et Luc Van compenhoudt, **Manuel de recherche en science sociales**, Dunod, Paris , 2^{ème} édition , P 35.

³ عبد الواحد حسني، النقابة و قيم المواطنة، مقارنة سوسيولوجية لنقابة الكنايست – المجلس الولائي أنموذجا، إشراف: بوزيدي الهواري، جامعة وهران 2، 2015-2016.

خرجنا ببعض الاستنتاجات التي سوف تساعدنا على بناء الاشكالية بشكل منهجي و علمي كما يلي:

- تعدد نشاطات الجمعيات من ثقافية، خيرية، اجتماعية، بيئية...
- توفر مؤشرات على وجود حركة جمعوية في ولاية عين تموشنت.
- يمتلك الفاعلون الجمعويون أهدافا من خلال العمل الجمعي.
- توفر مؤشرات على تكيف الفاعلين الجمعويين مع قلة الموارد و ذلك بمحاولة البحث عن الدعم المادي لنشاطاتهم الجمعوية.
- اتفاق مجمل الفاعلين الجمعويين على قلة الدعم المادي من طرف الدولة.
- تصريح أحد رؤساء الجمعيات بأنه يملك استراتيجية في عمله الجمعي.

3-الدراسات السابقة:

3-1-دراسة شاوش اخوان جهيدة:

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، تطرقت فيها الباحثة لجمعيات مدينة بسكرة، وتناولت بالدراسة طبيعة النخبة المكونة لهذه الجمعيات وطبيعة البنية التنظيمية لهذه الجمعيات، وعلاقة هذه الجمعيات بمؤسسات الدولة الجزائرية ثم تطرقت إلى دور هذه الجمعيات في التنمية.

وخلصت الدراسة إلى كون النخبة الجمعوية ذات مستوى جامعي وتمتلك خبرة في التسيير الإداري والجمعي. وتعتبر من الطبقة المتوسطة ولا تخفي طموحاتها السياسية، أما طبيعة التنظيم البيروقراطي فهو ضعيف وتعتمد بشكل أساسي على فئة محدودة من أعضاء الجمعية ممثلين في الرئيس وبعض الأعضاء المؤسسين بشكل ارتجالي يفتقد للتنظيم المؤسساتي والعقلاني، أما فيما يخص استقلاليتها عن الدولة فهي نسبية ممثلة في هامش حرية العمل، واعتمادها على تمويل الدولة الأمر الذي يجعل هذه الحرية محدودة،

أما فيما يخص علاقة هذه الجمعيات بالتنمية فيقتصر في التطوع والتضامن ونشر الوعي¹.

3-2-دراسة نور الدين ميهوبي:

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تناول فيها الباحث بالدراسة تطور العمل الجمعي في الجزائر بداية من سنة 1989 وهي السنة التي تم فيها إقرار التعددية السياسية نحو مسار الاحترافية، عبر مقارنة تجمع بين الميكروسوسولوجية والماكروسوسولوجية في تتبع التطور القانوني الذي يؤثر العمل الجمعي، وربط هذا التطور بالسياق السياسي، محاولة من الباحث الكشف عن علاقات هذه الجمعيات بالدولة ومدى تحولها إلى جمعيات احترافية حيث يعرف اجرائيا الجمعيات الاحترافية من خلال توفر: الأجر، الكفاءة، التقنيات وروح المقاولاتية، حيث تجعل هذه الاحترافية الجمعيات مستقلة ماليا وتنظيما عن الدولة مقارنة بالجمعيات الغربية على غرار فرنسا².

وبعد إجراءه لحوالي 52 مقابلة نصف موجهة مع فاعلين جمعيين "رؤساء جمعيات"، "رؤساء فروع لجمعيات وطنية"، "أعضاء مكاتب تنظيمية" لجمعيات من مختلف الأصناف (جمعيات ثقافية، جمعيات خيرية...)، خلص الباحث إلى كون العمل الجمعي هو فضاء لممارسة السلطة للزبونية السياسية مع الفاعلين الجمعيين عبر استعمال عامل التمويل المالي لتوجيه العمل الجمعي في سبيل تأطيره حسب رغبة السلطة خاصة في الاستحقاقات الانتخابية وتوجيه الرأي العام للمجتمع وفق رغبات السلطة، أما من الناحية القانونية، فالسلطة تحكم السيطرة على التحكم في العمل الجمعي عبر الإطار القانوني الذي يحد من استقلال العمل الجمعي في الجزائر.

¹ - شاول اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، إشراف: د. العقبي الأزهر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 - 2015.

² - Noureddine Mihoubi, Transformation du Mouvement associatif en Algérie depuis 1989, les voies de la professionnalisation, thèse de Doctorat en sciences sociales, directeur de thèse, Paris 8, Octobre 2014.

3-4-دراسة لعبد القادر بهتان¹:

وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة علمية محكمة، وقد شملت الدراسة عينة من الطلبة الجامعيين حوالي 110 فرد، و قد حاولت الدراسة ربط المواطنة بمواضيع الانتماء، التضامن، المسؤولية والحقوق، وخلصت هذه الدراسة إلى أن ارتكاز تفعيل المواطنة عند الطلبة الجامعيين على الانتماء، وقيم الواجبات والحقوق، والمنفعة الذاتية.

3-5-دراسة لقصير مهدي²:

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، تتناول بالتحليل المنهاج الدراسي لمادتي التربية المدنية والتربية الإسلامية لمرحلة التعليم المتوسط، بعد تحليل المنهاج الدراسي لهاتين المادتين خلصت الدراسة إلى غياب البيئة الداعمة للتربية على المواطنة، حيث يغيب الجانب الممارساتي للمواطنة في البيئة المدرسية، فحسب الدراسة يرى التلاميذ أن هناك تعارض بين ما يدرسونه في الكتب المدرسية وما يتعرضون إليه في القسم وخارج المدرسة، وهذا التعارض وغياب الممارسة الذي يمتد إلى المجتمع المحلي يعيق تطوير ممارسة المواطنة.

4-الاشكالية:

لقد عرفت البلاد العربية تغيرات على مستوى الأنظمة السياسية، خاصة تلك التي شهدت ما سمي بـ"ثورات الربيع العربي" فقد كانت هذه التغيرات نتيجة موجة كبيرة من الاحتجاجات الاجتماعية، وأبرز نموذجين نجدهما في مصر وتونس، أما النماذج الأخرى فقد أدت هذه الاحتجاجات إلى دخول البلاد في حرب مسلحة مثل ما حدث و يحدث حاليا في ليبيا وسوريا واليمن.

¹ عبد القادر بهتان، تمثل المواطنة في التنظيمات الجموعية دراسة نفسو-اجتماعية على الشباب الجامعي، من مجلة الإنسان والمجال، مجلد4، عدد8، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ديسمبر 2018.

² قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية – بين القصور والممارسة، دراسة سوسولوجية تحليلية بمفاهيم علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2، إشراف: د.العلوي أحمد، 2015-2016.

لقد كانت أبرز شعارات و المطالب التي صاحبت هذه الاحتجاجات هي المطالبة بالعدالة والحرية و المساوات بين المواطنين، وهذا ما يؤشر إلى وجود اختلالات في مخرجات الدولة الوطنية الحديثة في هذه البلاد من مواطنة كاملة لجميع المواطنين، "فالدولة هي التي تمنح الحقوق الرسمية للمواطنة"¹.

و بمرور هذه الاحتجاجات في نهاية 2010 وبداية 2011 ودخول هذه البلاد في مرحلة من الممارسات الديمقراطية في ظل التعددية السياسية أصبحت هذه البلاد ضمن المجتمعات التي تشهد مخاضا لميلاد مجتمعات لازالت في بداية تشكل مجتمعات ديمقراطية.

ولكن في حالة الجزائر فقد كانت هذه الاحتجاجات قبل هذا التاريخ بأكثر من عقدين من الزمن، و بالضبط في أكتوبر 1988 شهدت الجزائر احتجاجات عارمة، هذه التي سوف تؤرخ لدخول الجزائر مرحلة التعددية السياسية.

كانت احتجاجات أكتوبر 1988 مؤشرا واضحا في تعثر مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، هذه الدولة التي عجزت في توفير حياة كريمة للمواطن الجزائري، مواطن يتمتع بثقافة مواطنة حقيقية بكل أبعادها الثقافية و الاجتماعية و المدنية و السياسية، هذه الثقافة التي تستمد قوتها و استمراريتها من التفاف المواطن حول دولته التي تحتضن طموحاته و مشاريعه وأفكاره، تستوعبه بكل اختلافاته، فتكون علاقة هذا المواطن بدولته علاقة بناء و تكامل، ف" الدولة تحقق طبيعة الانسان العاقلة"².

الدولة الوطنية الحديثة مشروع بُني على أنقاض الدولة في العهد الاستعماري، حيث عرف انطلاقته الحقيقية بعد الاستقلال، إلا أن تجسيد هذا المشروع عرف عدة عقبات، و شابهته عدة اختلالات و عثرات، فالدولة منتوج انساني بامتياز يهدف الى حمايته و تأمين مستقبله بعيدا عن الفوضى هذه" الدولة التي يكونها الناس الطبيعيون بميثاق اختياري

¹ كات ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة و السياسة و السلطة، مرجع سابق، ص 218.
² ر. بودون و ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1986، ص 310.

يعقدونه فيما بينهم بغية حمايتهم"¹، تكون هذه الحماية بمقتضى عقد اجتماعي يؤطره القانون و سلطة سياسية مركزية.

المواطن هو الذي يبني هذه الدولة، مواطن يتمتع بثقافة المواطنة، هذه الثقافة التي تجمع كل الأفراد بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية والعرقية و الدينية و اللغوية ضمن الوطن الواحد، فقرة الدولة تُستمد من تمتع مواطنيها بثقافة مواطنة حقيقية تنشأ و تتطور في فضاءات مختلفة، و أبرز هذه الفضاءات هو فضاء المجتمع المدني الذي يتشكل و يتكون خارج سيطرة الدولة إذ "تعتبر المشاركة الجموعية فعلا اراديا في بناء المواطنة"².

لقد تشكلت البذور الأولى للدولة الحديثة في الحضارة اليونانية هذه الحضارة التي استطاعت أن تنتج نموذجا للدولة في صورتها الأولى، صورة دولة المدينة، فـ"نظام أثينا تميز بطابع الحكم الشعبي المباشر، إنه اجتماع المواطنين الذين لم يتخط عددهم العشرين ألفاً"³، هذه الدولة التي تشرع لمشاركة مواطنيها في تسيير الشأن العام ضمن مجلس منتخب من طرف مواطنين أحرار مع إقصاء فئات معينة هي: النساء، العبيد و الأجانب فالمواطنة اليونانية في شكلها هذا تقتصر على اليوناني الحر، و بذلك تكون هذه المواطنة هي المفهوم الأولي لها.

لقد تطور مفهوم المواطنة انطلاقا من الحضارة اليونانية حتى ظهور بوادر تشكل للدولة القومية الحديثة في أوروبا الغربية، هذه الدولة التي نشأت بعد قرون من النضال و الحروب و تراكمات فكرية، سياسية و فلسفية بداية من العصر اليوناني مرورا بالحقبة الرومانية ووصولاً الى فترة الحروب الدينية، و انتهاء بمعاهدة واستنفاليا سنة 1636 التي أسست البداية الفعلية لقيام و تشكل الدولة القومية الحديثة في أوروبا الغربية باستقلال السلطة الزمنية عن السلطة الدينية، و بروز الفرد المواطن الذي تحرر من سلطة

¹ كريم ابو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ((النشأة-التطور-التجليات)) الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق (سوريا)، ط 1، 1998، ص31.

² عمر دراس، المشاركة الجموعية و علاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، ص15.

³ خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 124.

الكنيسة، يخضع لسلطة الدولة المبنية على الشرعية و العقلانية، و العلاقة الوحيدة التي تربطه بالدولة مبنية على أساس مبدأ المواطنة الأساس النظري لثقافة المواطنة، فضمن هذه الثقافة يلتقي كل الأفراد في علاقة منسجمة مع الدولة.

الدولة هي بناء ثقافي ناتج عن مسار طويل من تفكيك البنى التقليدية و تشكيل مفهوم المواطنة الذي لا يمكن فصله عن بناء الدولة، فقد "اعتمدت فكرة المواطنة بالدرجة الأساس على بناء الدولة"¹، و هذا الذي لم يحدث في البلاد العربية بما فيهم الجزائر، لكن تاريخيا فقد تشكلت بذور الحركة الوطنية الأولى المطالبة باستقلال الجزائر في أحضان الجمعيات التي أسست في الحقبة الاستعمارية، وهذا ما يوصف بأهم المؤشرات على تشكل مجتمع مدني جزائري إبان الاستعمار.

تاريخيا لقد تمايز مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة منذ عصر النهضة الذي تلى مرحلة القرون الوسطى التي عرفت فيها أوروبا مرحلة سيطرة الكنيسة على المجتمع بواسطة الدولة في ظل اقتصاد اقطاعي، و تاريخيا فإن "الأفكار التي تدور حول المجتمع المدني قد مرت بمراحل كثيرة من دون تحقيق اجماع في أي وقت مضى"²، و تداخل بين ما هوديني وما هو دنيوي، مثل ما عرف بالتداخل بين السلطة الزمنية و السلطة الدينية، و مع ظهور الاقتصاد الرأسمالي و تشكل طبقة برجوازية التي أزاحت سيطرة الاقطاع الذي كان يتحكم في اقتصاد الدول الأوروبية بمعية سلطة خاضعة للكنيسة و الحق الإلهي في الحكم، حيث برز مفهوم مجتمع مدني مبني على اقتصاد رأسمالي بتقديسه للعمل كمصدر أساسي للثروة ليصبح المجتمع لديه قدرة على انتاج نفسه خارج سيطرة الدولة، هنا بدأت بوادر تشكل مفهوم جديد للمجتمع المدني، حيث "دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع و السياسة"³، هذا المجتمع الذي يملك أفراده الاستقلالية الاقتصادية عن الدولة، و لا يمكن لهؤلاء الأفراد المستقلون اقتصاديا الا أن يتمتعوا بثقافة المواطنة بشكل عالي، و تبرز علاقة المجتمع المدني بثقافة المواطنة، ضمن علاقته بحقوق الانسان بصفة عامة، فقد "وجد المجتمع المدني تعبيره السياسي و القانوني الأول، في إعلان حقوق الإنسان و المواطن في أعقاب الثورة الفرنسية"⁴، و ثقافة المواطنة من أهم هذه الحقوق، فالمجتمع

¹ عبد الحسين شعبان، الهوية و المواطنة، البدائل الملتبسة و الحداثة المتعثرة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2017، ص 37.

² مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية و الممارسة، مرجع سابق، ص 28.

³ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مرجع سابق، ص 57.

⁴ عزمي بشارة، المرجع نفسه، ص 59.

المدني هو الفضاء الذي يمارس الأفراد فيه مواطنيتهم و يعيدون تشكيلها و بناءها في سياق ثقافي مرتبط بالمجتمع، فهذه الثقافة تدخل ضمن دخوله في الحادثة، "فقد جاءت الحادثة بالدولة الأمة بوصفها الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس أساسا بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية للمواطنة"¹، هذه الحادثة التي تسمح للأفراد الالتقاء و الاجتماع بعيدا عن الاختلافات الطبيعية، يجمعهم في ذلك مشروع سياسي واحد يعبر عن الوطن الذي يحتضنهم، مشروع يشاركون فيه جميعا دون أي إقصاء لأي طرف فيستفيدون من بعضهم و في نفس الوقت يفيدون غيرهم، فـ "و بصورة عامة إن البشر قابلون بما فيه الكفاية لإشغال نفوسهم في تشكيل مشاريع و مخططات"²، فهذه المشاريع يسعون لتجسيدها من خلال من تعاونهم فيما بينهم، فضمن هذه الصيرورة الثقافية المواطنة يندمجون في ما بينهم انطلاقا من انتماءاتهم لنفس المجتمع المبني على العلاقات و التفاعلات بين أفرادها حيث أن "المجتمع هو كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات و العلاقات الدائمة و المستقرة نسبيا"³.

فالمجتمع المدني مفهوم غربي المنشأ، وقد تطور مع تطور الفكر السياسي الغربي في سياق الثقافة الغربية، وهذا الذي لم يحدث في الجزائر، فقد ظهرت البوادر الأولى لتشكله في الحقبة الاستعمارية بداية من نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث أسست عدة جمعيات في هذه الفترة من تاريخ الجزائر وذلك بعد "صدور القانون الفرنسي لعام 1901"⁴.

ف"المجتمع المدني هو المبادرات و التجمعات التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة للأفراد، في الفضاء العام بين الأسرة و الدولة"⁵، فأساس التقاء الأفراد في هذه التجمعات أو التنظيمات هو التطوع خارج سيطرة الدولة و بعيدا عن الانتماءات الطبيعية مثل الأسرة او العشيرة، وغيرها من الجماعات الطبيعية، التي تخضع لشرط الانتماء العرقي

¹ ريتشارد مينش، الأمة و المواطنة في عصر العولمة (من روابط و هويات قومية إلى أخرى متحولة)، تر: عباس عباس، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، ط 1، 2010، ص 7.

² آدم فيرغسون، مقالة في تاريخ المجتمع المدني، تر: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2014، ص 190.

³ سعد الدين ابراهيم (منسق الدراسة ومحرر الكتاب) وآخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص 37.

⁴ 15- يحيى وناس، المجتمع المدني و حماية البيئة، دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2004، ص 15.

⁵ سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 459، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

أو الديني و هو بدوره مرتبط بالميلاد الطبيعي للفرد، فالفرد لا يختار أسرته، أو طائفته أو عرقه، بينما انتماءه خاضع لإرادته الحرة و الطوعية و هذا هو جوهر ثقافة المواطنة.

ثقافة المواطنة المبنية على ثنائية الحق و الواجب ضمن قيم المساواة والحرية والمسؤولية والتسامح، وقبول الآخر، والتعايش معه ضمن اطار الدولة الواحدة التي تتشكل انطلاقا من تعاقد كل أفرادها المواطنين، فالتعاقد مهده الأمثل هو فضاء المجتمع المدني فهو "عند هوبس قائم على التعاقد"¹.

يعتبر ارتباط المجتمع المدني بثقافة المواطنة أهم الاشكاليات في الوقت الراهن، بل أهم المؤشرات على دخول المجتمعات في الحداثة، فلا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بدون تمتعه بثقافة المواطنة، هذه الصفة التي تسمح لكل الأطياف الثقافية و العرقية والدينية و اللغوية الالتقاء ضمن اطار الوطن الواحد، ويعتبر أحسن فضاء لتنشئة الأفراد على ثقافة المواطنة هو فضاء العمل الجمعي الذي "يتيح لها ذلك الفضاء مجالات التعاون و فرص التكوين و اكتساب ثقافة المواطنة"².

و نعود الى النموذج الجزائري حيث تم ظهور المجتمع المدني بعد اقرار التعددية في دستور 1989، و منذ ذلك الوقت تطور مفهوم المجتمع المدني في الجزائر وأصبح له حضور قوي في الفضاء العام الجزائري مما انبثق عنه ظهور عدد جمعيات وطنية وولائية و بلدية تتنوع مجالاتها الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية والدينية، حيث "ارتفع العدد من 57117 جمعية إلى 92000 جمعية محلية"³، وهنا لا يمكن الانكار بأن هناك مؤشرات قوية على وجود مجتمع مدني في الجزائر ممثلا في الحركة الجمعوية، حركة تنمو يوم بعد يوم بفضل تنوع اهتمامات مؤسسيها و الفاعلين الذين يعملون على

¹ بلقاسم سلاطينة وآخرون، دراسات في المجتمع المدني: الكتاب الأول، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017، ص31.

² عمر دراس، المشاركة الجمعوية وعلاقة الشباب بالسياسة في الجزائر، من الكتاب الجماعي، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، دفاتر المركز (crasc)، رقم 5، مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، وهران، 2002، ص 13.

³ راضية بوزيان، آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر:- مقارنة سوسولوجية تحليلية -، من مجلة دراسات و أبحاث، عدد 30، جامعة زيان عاشور- الجلفة، مارس 2018، ص 155.

تأسيسها، حيث تتنوع نشاطاتها من بيئية، ثقافية، رياضية، خيرية،... و هنا يمكن القول بأن الأفراد الذين يدخلون في تشكيل وتكوين هذه الجمعيات حيث "تعتبر الباحثة مارتين بارتيلبي الجمعيات قلب المجتمع المدني"¹، وهنا تبرز أهمية بروز حركة جمعوية في الجزائر في مجالات مختلفة من العمل التطوعي وخدمة المصلحة العامة، ف"الحركة الجمعوية هي "دينامية جماعية لخدمة أهداف مشتركة"²، فلكل جمعية أهداف يسعى مؤسسوها لتحقيقها وحتما تكون هذه الأهداف مشتركة فيما بينهم ولهذا السبب سعوا لتشكيل الجمعية لخدمة مصالحهم في توافق وتعاون حيث أن تعريف الجمعية هو: "تنظيم اجتماعي تنبثق منه رغبة أفرادها في القيام بنشاط معين لفائدتهم"³.

يعتبر الفعل الجمعي فعل إرادي يعبر عن قدرة الفاعل على انتاج نفسه خارج سلطة الدولة، فهو فعل حر ومنظم يرمي الى تحقيق أهداف معينة فميشال كروزبي يعتبر "الفعل الجمعي حالة مميزة ضمن نظرية عامة حول الفعل"⁴.

باعتبار أن الفعل الجمعي هو فعل ارادي يستهدف تحقيق فوائد أو أهداف مشتركة فالأفراد المشكلون لهذه الجمعية يمتلكون وعيا اجتماعيا و ديمقراطيا، وقابلية للعمل المشترك و التطوعي ضمن تنظيم جمعي، ومن ناحية أخرى فيروز حركة جمعوية في الجزائر يؤشر الى وجود تغيرات في المجتمع الجزائري "إذ أن كثافة النسيج الجمعي محدد أساسي اليوم لقدرة المجتمع على التطور و البناء الديمقراطي"⁵.

"لقد انتهى كروزبي إلى استنتاج ضرورة اعتبار الفعل الإداري مثل الفعل الجمعي"⁶، وبذلك يمكن مقارنة الفعل الجمعي ضمن مقارب التحليل الاستراتيجي لكروزيه، فالفاعل الجمعي يملك استراتيجية لتحقيق اهدافه الفردية ضمن الأهداف الجماعية المراد تحقيقها مع الأفراد الآخرين، باعتبار هناك وجود للركيزة الأولى للتحليل الاستراتيجي هي حرية الفعل، فالفاعل الجمعي بفضل حريته سعى الى تشكيل هذه

¹ فوزي بوخريص، مدخل الى سوسولوجيا الجمعيات، ص 148.
² مليكة فريمش، الحركة الجمعوية و تطلعات المرأة الجزائرية، من مجلة اضافات، عدد 29-30، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء - ربيع 2015، ص 184.
³ مليكة فريمش، المرجع نفسه، ص 185.
⁴ فوزي بوخريص، المرجع نفسه، ص 212.
⁵ فوزي بوخريص، المرجع نفسه، ص 139.
⁶ فوزي بوخريص، المرجع نفسه، ص 212.

الجمعية، وهنا يمكن التساؤل عن طبيعة هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال البحث عن طبيعة الأهداف و الآليات لتحقيق هذه الأهداف، ف"السلوك المرتبط بالاستراتيجية سلوك عقلاني"¹، فهذه العقلانية هي التي تُوَظَر الفعل الجموعي ينتهج فيها الفاعل الجموعي استراتيجية لتحقيق أهداف مستعينا في ذلك بمجموعة من الآليات و الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف التي رسمها في البداية، فالسلوك العقلاني هذا " السلوك المدفوع أيضا بحساب واع للفوائد و الميزات، و هو حساب يقوم بدوره على منظومة قيم جلية و منسجمة داخليا"².

من خلال دراستنا الاستطلاعية وجدنا كمرحلة أولية وجود لـ 75 جمعية على مستوى ولاية عين تموشنت، تتنوع نشاطاتها من ثقافية، تطوعية، خيرية، رياضية، بيئية، ...، وهنا يمكن طرح السؤال: ما طبيعة استراتيجية الفاعلين في تشكيل هذه الجمعيات؟

وبعد البحث نوعا ما في نشاطات هذه الجمعيات وجدنا أن هناك تنوع في النشاطات من معارض، محاضرات، حملات تطوعية أيام تحسيسية، أيام دراسية، وهذا ما يشكل تفاعلا بين أفراد الجمعيات وممارسات مختلفة تمثل تنشئة اجتماعية في تظاهراتها الممارساتية و السلوكية، مما ينتج قيما وممارسات و سلوكيات تتقارب لتشكل بعض مؤشرات ثقافة المواطنة، هذه الثقافة التي تعبر عن ثقافة المجتمعات الحديثة، ثقافة مبنية على التسامح وقبول الآخر في سبيل تحقيق أهداف جماعية، فقد أكد لنا أحد الفاعلين الجموعيين في المجال الثقافي وهو رئيس جمعية عن وجود ارادة للفعل التطوعي قوية لخدمة المصلحة العامة في المجال الثقافي، وفاعل آخر يعبر عن سعيه في خدمة المصلحة العامة في المجال البيئي، ومن هنا يمكن طرح التساؤلات التالية: ماهي أهداف الأفراد لتأسيس المجتمع المدني؟ وإذا كانت هذه الأهداف ذات طابع استراتيجي لهم فما طبيعة استراتيجية الفاعلين في التأسيس للمجتمع المدني؟ وهل تساهم هذه الاستراتيجية في استمرارية فاعلية هذا المجتمع المدني؟ ثم بعد تأسيس هذا المجتمع

¹ توماس شيلينج، استراتيجية الصراع، تر: نزهت طيب و أكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2010، ص 12.

² توماس شيلينج، المرجع نفسه، ص 12.

المدني هل يساهم هذا المجتمع المدني في تنشئة الأفراد على ثقافة المواطنة؟ ثم ماهي علاقة السلوكات و الممارسات داخل المجتمع المدني بثقافة المواطنة؟

5-فرضيات الدراسة:

ينطلق أي بحث علمي من أسئلة مختلفة حول موضوع معين، وبعد التدقيق في بناء الإشكالية وحصص الأسئلة المركزية التي تخدم موضوع الدراسة، يقترح الباحث أجوبة لهذه الأسئلة حيث تبقى هذه الأجوبة مؤقتة حتى تؤكد الدراسة أو تنفيها، وهذا ما يسمى بالفرضية، حيث أنّ الفرضية هي "جواب افتراضي مبدئي، مقترح ومؤقت، لتفسير ظاهرة أو واقعة اجتماعية ما"¹، وحتى تكون هذه الفرضية تصب في البحث العلمي لابد عليها أن تتميز "بالخصائص الثلاثة الآتية: التصريح، التنبؤ ووسيلة للتحقق الأمريريقي"²، وانطلاقا من أسئلة إشكالية دراستنا التي خلصنا إلى صياغة سؤالها المحوري في شكله الآتي:

هل يساهم المجتمع المدني بسماته الراهنة في بلورة وتنشئة الفرد على ثقافة المواطنة؟

ولتفكيك هذه الإشكالية إقترحنا فرضيتين أساسيتين تخدمنا دراستنا و تكونا جوابا عليها وهما:

5-1-فرضية 1:

يمتلك الفرد استراتيجيات تدفعه لتأسيس مجتمع مدني فاعل.

5-2-فرضية 2:

يساهم المجتمع المدني بفعل الممارسات والتفاعلات الناتجة عن النشاطات التي يقوم بها الأفراد على تنشئة الأفراد على ثقافة المواطنة.

¹ - عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع: الإشكاليات التقنيات، المقاربات، دار الطليعة والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص33.

² - موريس انجرس، مرجع سابق، ص151.

6-تحديد المفاهيم:

يعتمد البحث العلمي بشكل أساسي على المفهوم في تناوله لأي ظاهرة اجتماعية، فلا يمكن تصور بحث علمي ناجح بدون جهاز مفاهيمي محدد بدقة، فالمفهوم "هو أعلى درجة لتحصيل المعرفة النظرية والعلمية"¹.

وانطلاقاً من إشكالية دراستنا، وبعد صياغة الفرضيات توصلنا إلى أنّ مفاهيم دراستنا الأساسية تنحصر فيما يلي: المجتمع المدني، الجمعية، ثقافة المواطنة، الاستراتيجية.

6-1-1-المجتمع المدني:

من خلال البحث يتبين لنا بأن هناك عند التعرض لمفهوم المجتمع المدني عقبات معرفية و ابستمولوجية في اعطاء مفهوم واحد له، حيث "يكمن جزء من المشكلة في أن المجتمع المدني مفهوم ضبابي و مطاط على نحو لامناص منه"²، فمفهومه يتغير بتغير السياق و التيار الفكري الذي يتبع له أي مفكر أو فيلسوف تبنى هذا المفهوم بالبناء والتحليل، حيث " يتغير مفهوم المجتمع المدني مع تغير الموقف الايديولوجي للمتكلم"³.

يعتبر مفهوم المجتمع المدني غربي المنشأ، هذا المفهوم مرتبط في بداياته الأولى بالسياق الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي لأوروبا الغربية، وهذا بداية من العصر اليوناني، حيث شهدت الإمبراطورية اليونانية قيام أول نموذج للتنظيم السياسي للأفراد داخل رقعة جغرافية محددة ممثلة فيما كان يسمى "دولة المدينة"، حيث يعتبر هذا النموذج البذرة الأولى لظهور فيما بعد ما أصبح يسمى "الدولة القومية الحديثة في أوروبا الغربية.

¹ - محمد مفتاح، ما المفهوم؟، من الكتاب الجماعي، تنسيق: محمد مفتاح وأحمد وحسون، المفاهيم: تكوينها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 87، ص19.

² جون إهرنبرج، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، مرجع سابق، ص 440.

³ عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 6، 2012، ص 44.

المجتمع المدني كان يشير في بداية ظهوره إلى تميزه عن المجتمع الطبيعي الذي يفترض غياب الدولة كمجتمع سياسي يضم الأفراد، يربط بينهم عقد اجتماعي، حيث كان المجتمع المدني يعني في البداية ذلك المجتمع البشري الذي خرج من حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدية¹.

وقد تطور مفهوم المجتمع المدني مع ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي ميّز أوروبا الغربية بعد انهيار النظام الإقطاعي، وهنا يبرز ثلاثة مفكرين أثروا بشكل أساسي مفهوم المجتمع المدني، فماركس يراه "مجالاً للصراع الطبيعي بين الطبقات المتعارضة المصالح"²، أما غرامشي فيراه "مجالاً للتنافس الأيديولوجي"³ عوض التنافس الاقتصادي عند ماركس، أما هيجل فيراه "ضرورة لا غنى عنها، دونها يكون الناس مجرد جمهور لا تأثير له"⁴.

بعد تطور المفهوم عبر عدة مراحل تاريخية، يمكن الاستقرار عند مفهوم هيجل لما يمثله من تأصيل تاريخي فهو يرى بأنّ المجتمع المدني يقع بين الأسرة والدولة، أي أنه خارج الجماعات الطبيعية مثل الأسرة، الطائفة، العشيرة وفي نفس الوقت مستقل عن هيمنة الدولة، حيث يهدف فاعليه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و المصالح المشتركة استجابة لاحتياجاتهم، فحسب هيجل "المجتمع المدني هو إذن مجتمع ((الحاجة))، يتحرك فيه الأفراد لإشباع حاجاتهم بكل حرية، و هو يتوسط الأسرة و الدولة"⁵، هذا من حيث تحقيقه لاحتياجاته، أما من حيث المكان أو الفضاء الذي ينشط فيه المجتمع المدني و يمارس دوره المدني، ففضائه مفتوح يتحقق خارج الفضاء الخاص، يشير مفهوم "المجتمع المدني إلى كافة الأماكن التي يجتمع فيها الأفراد معاً للتداول والسعي إلى تحقيق المصالح المشتركة"⁶.

نخلص إلى أن مفهوم المجتمع المدني هو كل التنظيمات التي يشترك فيها أفراد أحرار بعيدا عن هيمنة الدولة ومؤسساتها، وخارج إطار الجماعات الطبيعية مثل

1- حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر، عدد 12، ص410.

2- حميطوش يوسف، المرجع نفسه، ص411.

3- حميطوش يوسف، المرجع نفسه، ص 411.

4- رياض شاوي، المجتمع المدني في الجزائر، إشكالية التأصيل وعوائق

5 أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 2008، ص 49.

6- جون سكوت، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص340.

الأسرة، والعشيرة والطائفة، ويهدفون إلى خدمة مصالحهم المشتركة، وتكون هذه التنظيمات غير ربحية.

6-1-2- إجرائيا:

المجتمع المدني هو تنظيم تطوعي مستقل ذاتيا عن الدولة والجماعات الطبيعية يملأ الفضاء العام وغير ربحي.

6-2-1- مفهوم المواطنة:

لقد "أصبح مفهوم المواطنة موضوعا محل نقاش على نطاق واسع في علم الاجتماع السياسي"¹ فهو مفهوم قديم وقد عرف عدة تطورات عبر التطور الإنساني بداية من العهد اليوناني، حيث اقترن مفهوم المواطنة بدولة المواطنين أي دولة المدينة اليونانية، حيث تعتبر كلمة مواطنة "ترجمة للكلمة الفرنسية (Citoyenneté) وهي مشتقة من كلمة (Cité)"²، و Cité هي المدينة، فالمدينة هنا هي مدينة المواطنين الأحرار الذين يشاركون في تسيير الشأن العام للمدينة عبر ممثلهم الذين ينتخبونهم، وهؤلاء المواطنون هم الأفراد الأحرار ويُستثنى منهم العبيد، والنساء، والغرباء، فهذا هو المفهوم الأولي للمواطنة الذي يشير إلى المواطنة في شكلها اليوناني المرتبط بدولة المدينة اليونانية، وقد توسع هذا المفهوم في العهد الروماني، إلى أن أصبح بشكله الحالي.

المواطنة من الناحية القانونية هي "الارتباط الرسمي بأمة أو دولة معينة مع ما يصاحب هذا الارتباط من التمتع بحقوق وفرص وحماية وواجبات ومسؤوليات والحدود التي تقتضيها تلك المكانة"³.

¹ كانت ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة و السياسة و السلطة، تر: نيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض (السعودية)، 2017، ص 217.

² فيداح صالح، قيم المواطنة في الفكر الجزائري، الواقع والأفاق، مجلة أبعاد، عدد6، جوان 2018، مخبر الأبعاد القيمية، جامعة وهران 2، ص282.

³ زينب بنت محمد الغربية، استراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، من مجلة تنمية المواد البشرية، عدد11، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، ديسمبر 2015، ص14.

و قد زاد الاهتمام بمفهوم المواطنة في العقود الأخيرة نظرا للتطور الحاصل في المجتمعات الحديثة، و قد ارتبط هذا الاهتمام المتزايد "بنمو الحركات الاجتماعية التي شكلت تحديا للشكل التقليدي للمواطنة الذي أخذ أشكالا أخرى تطورت في الديمقراطية الليبرالية"¹، فالمواطنة هي صفة لعلاقة الفرد بالدولة، وما يترتب عن هذه العلاقة من حقوق و واجبات، و نظرا للتطور الحاصل في البنى الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات الحديثة، كان لزاما مواكبة هذه التطورات، فلهذا كثرت المطالب و الدعوات العالمية إلى " ضرورة مد و توسيع نطاق حقوق المواطنة باعتبارها سمة من سمات التقدم و النهوض في المجتمع الحديث"².

6-2-2-اجرائياً:

مفهوم المواطنة اجرائيا هي علاقة الفرد بالدولة حيث يترتب عن هذه العلاقة حقوق و واجبات، فتوفر له الدولة حقوق اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية، مقابل هذا له واجبات اتجاه هذه الدولة، وهذا يقره دستور الدولة التي ينتمي إليها.

6-2-3-مفهوم ثقافة المواطنة اجرائيا:

يعتبر مفهوم ثقافة المواطنة اجرائيا مفهوما يرتبط مباشرة بمفهوم المواطنة الاجرائي، وعليه فتقافة المواطنة هي مجموع السلوكات و الممارسات المرتبطة بالقيم و التمثلات حول علاقة الفرد بالدولة المبنية على الحقوق مقابل الواجبات، وما يترتب عن ممارسة هذه الحقوق و الواجبات من سلوكات و قيم يحملها الفرد المواطن.

6-3-1-مفهوم الجمعية:

تعتبر الجمعية مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، حيث يدخل في تكوينها أفراد أحرار متطوعون لخدمة مصالحهم، وهي في الأساس عبارة عن تنظيم، و حسب ماكس فيبر فإن "التنظيم هو علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط،

¹ كات ناش، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة و السياسة و السلطة، مرجع سابق، ص 217.

² كات ناش، المرجع نفسه ص 218.

يكون الالتزام بنظامها مضمونا بفضل سلوك أشخاص معينين¹، و هنا يؤكد فيبر على شرط توفر النظام و التقيد به من طرف الأفراد داخله، و ذلك من خلال تطابق سلوكيات هؤلاء الأفراد مع النظام، أما الجمعية فـ "هي تنظيم مُتفق عليه و تسري أنظمتها اللائحية فقط على من ينضمون إليه بصورة شخصية"²، و لتحقيق النظام داخل الجمعية و جب توفر سلطة تنظيمية تسهر على توجيه الفاعلين بشكل عقلائي يؤطره القانون، حيث "ويمكن القول بأن كل تنظيم يُعتبر بدرجة ما تنظيما سلطويا و ذلك بحكم وجود هيئة ادارية"³، فهذه الهيئة هي التي تتكفل بتنظيم عمل الجمعية.

و الجمعيات يكون الانضمام اليها بارادة حرة يهدف من خلالها الأفراد الى تحقيق مصالحهم المشتركة فهي "تلك التنظيمات التي ينتمي إليها غالبية -على الأقل- بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا لحياة المجتمع، ضرورة مطلقة"⁴، فحرية العمل التطوعي هي ميزة التنظيمات الجمعوية، فقد أصبحت الجمعيات من خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها فاعلا بارزا داخل المجتمع المدني حيث نجد أن "الباحثة مارتين بارتيلي تعتبر ((الجمعيات قلب المجتمع المدني))"⁵.

6-3-2-إجرائيا:

مفهوم الجمعية اجرائياً هي كل تنظيم يدخل في تكوينه أفراد متطوعون أحرار يهدفون من خلاله خدمة مصلحة مشتركة يتمتع باستقلالية عن الدولة ومؤسساتها.

¹ ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: صلاح هلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، ط 1، 2011، ص 85.

² ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 91.

³ ماكس فيبر، المرجع نفسه، ص 92.

⁴ فوزي بوخريص، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013، ص 137.

⁵ فوزي بوخريص، المرجع نفسه، ص 148.

6-4-1- الاستراتيجية:

الاستراتيجية مفهوم بالأصل عسكري، حيث أنّ "مصطلح الاستراتيجية (Strategy) مشتق أصلا من كلمة يونانية (Strato) بمعنى جيش أو حشد، ومن مشتقاته هذه الكلمة (Stratego) والتي تعني فن القيادة"¹.

ولم تقتصر الاستراتيجية في العصر الحالي على الجانب العسكري بل تعدت ذلك إلى مختلف القطاعات والتنظيمات والمؤسسات والحكومات والشركات، وأصبحت جل الدول تخصصها بالاهتمام بل هناك معاهد ووزارات تضع الخطط والبرامج الاستراتيجية في جميع قطاعات الدولة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

يربط بورديو الاستراتيجية بالهابتوس ويعبر عنه بالتوجه الاستراتيجي للأفراد حيث "تمّ وضعه بكل معرفة، ثم توجيهه بواسطة التقدير العقلي لوسائل الفعل المتناسقة فيما بينها من أجل تحقيق غاية ما"²، فالاستراتيجية هي اختيار فردي تدخل ضمن الإطار النظري لبورديو الذي يعطي فيه أهمية للفاعل على الفعل والممارسة ضمن "نسق الأجزاء المتصلة به - الهابتوس، حقل، حس عملي، رأسمال، إلخ"³، وأيضا عندما يربطها بالهابتوس حيث يقول "هي نتاج للحس العملي كنتاج للعب"⁴، وهنا بورديو يشير إلى أنّ التوجه الاستراتيجي للأفراد قد يكون ناتج عن وعي وكذلك ناتج عن عدم وعي من طرف الأفراد.

يمكن أن نخلص أن مفهوم الاستراتيجية مرتبط بشيئين أساسيين، الأهداف أو الغايات التي يود الفرد الوصول إليها، ثمّ الوسائل أو الإمكانيات أو الآليات التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف أو الغايات، فالاستراتيجية هي نظام من الأهداف والآليات التي توجه ممارسات الفرد لتحقيق أهدافه أو غاياته.

¹ خليل حسن، الاستراتيجية: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجية الأمن القومي - الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2013، ص29.

² ستيفن شوفالبيه وكريستيان شوفيري، معجم بورديو، تر: الزهرة إبراهيم، دار الجزائر، الجزائر، ط1، 2013، ص29.

³ ستيفان شوفالبيه وكريستيان شوفيري، المرجع نفسه، ص29.

⁴ ستيفان شوفالبيه وكريستيان شوفيري، المرجع نفسه، ص29.

6-4-2- المفهوم الاجرائي:

يمكن أن نفكك مفهوم الاستراتيجية إلى بعدين أساسيين هما الأهداف التي يعمل على تحقيقها الفاعل داخل التنظيم الجمعي والبعد الثاني هو الآليات أو الميكانيزمات التي بواسطتها يوفر كل الوسائل حتى يحقق أهدافه.

7- المقاربة النظرية:

السوسيولوجيا في معناها العام هي انتاج معنى للفعل الاجتماعي، وحتى يمكننا انتاج هذا المعنى فلا بد من مقاربتين في أي بحث سوسيولوجي، فالمقاربة الأولى هي المقاربة المنهجية فيها نجمع بيانات حول موضوع الدراسة، أما المقاربة الثانية هي المقاربة النظرية التي نستعين بها في تفسير هذه البيانات.

المحدد الأول للمقاربة النظرية هو موضوع الدراسة، وموضوع دراستنا يتعلق بالمجتمع المدني، كنموذج للدراسة أخذنا الجمعية وهي اجرائياً تنظيم يشترك في تكوينه أفراد أحرار يتطوعون لخدمة مصالحهم، حيث تعتبر الجمعية تنظيماً "الفرد أو الفاعل يمارس استراتيجية شخصية تستند إلى أهدافه الفردية من خلال قراءته التحليلية للواقع التنظيمي بما يتيح له التفاوض غير المباشر مع كافة الفاعلين الاجتماعيين لتحقيق أهدافه الشخصية"¹.

7-1- نظرية التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه:

يعتبر الفعل الجمعي فعلاً نابعاً من ارادة حرة وواعية للفاعل الجمعي و هو يندرج ضمن الفعل العقلاني، فلا يمكننا تصوره فعل لفرد عادي، وهذا لما يتميز الفعل الجمعي من حشد طاقات و منحه الوقت الكافي لتجسيده، و من هنا جاء اختيارنا لنظرية التحليل الاستراتيجي، حيث تهتم هذه النظرية "بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقاً من السلوكيات الفردية"² المقاربة النظرية هذه تعتمد على مفهوم الاستراتيجية، التي يفترض توفرها عند الفاعل الجمعي في سبيل تحقيق أهدافه أو رهاناته التي يسعى للوصول

¹ - عبد الوهاب بلعباس، السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة، من مجلة العلوم الإنسانية، عدد6، ديسمبر2016، ص138.

² عبد القادر خريش، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه (Michel Crozier) ، من مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول + الثاني، جامعة دمشق، دمشق، 2011، (573-599)، ص 256.

إليها، فالجمعية هي عبارة عن تنظيم كبقية التنظيمات فهو "جماعة من الناس يتصلون ببعضهم البعض من أجل تحقيق هدف معين"¹، لهذا يلجأ هؤلاء الأفراد لتأسيس جمعية و يخططون من خلالها برنامجاً لخدمة مصالحهم ومن خلال هذا العمل يحققون طموحاتهم و أهدافهم و لا يكون هذا إلا من خلال استراتيجية، لهذا فميشال كروزبي يعتبر "بأن الفرد ذو بعد اجتماعي واستراتيجي يعتمد على رهاناته الشخصية"²، فالأفراد الذين يسعون إلى تشكيل جمعية بغرض تحقيق مصالحهم، فالأكيد لهم أهداف فردية جماعية، وهنا يؤكد بورديو ليس شرطاً أن تكون هذه الأهداف عن وعي، بل الأهداف التي يهدف إليها الأفراد تكون بوعي وبغير وعي، فعنده "الاستراتيجية توجيه غير قصدي وغير غائي من جانب الفاعلين"³، حيث يقسمها إلى نوعين من الاستراتيجيات، فنجد الاستراتيجية إعادة النتائج، حيث يهدف الفاعلون إلى إعادة إنتاج نفس الوضع الاجتماعي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تطور هذا الوضع، النوع الثاني من الاستراتيجية هي استراتيجية التحويل حيث أنّ هذا النوع "هو المسؤول عن الحركات داخل الفضاء الاجتماعي"، وفي كلا النوعين يؤكد بورديو على أنّ استراتيجية الفاعلين لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل كذلك تدخل ضمن الاستراتيجية الرمزية حيث يؤكد في هذا السياق أنّ "الاستراتيجية ممكن أن تكون جماعية ورمزية"⁴.

7-2- نظرية الفعل التواصلي عند هبرماس:

يعتبر هبرماس من المفكرين البارزين الممثلين لمدرسة فرانكفورت، وصاحب نظرية نقدية مبنية على مبدأ التواصل العقلاني والحر في الفضاء العمومي بين الأفراد والمجتمع بمختلف فئاته، هذا الحوار العقلاني والحر الذي يسمح للإنسان الحديث تجاوز الاختلال الذي حدث ويحدث في مساره الحداثي في مختلف جوانب حياته المعيشية، فمن خلال هذا التواصل سوف يجد الحلول والبدائل لإشكالياته الراهنة، ويعتبر المجتمع المدني أبرز نموذج للفضاء العمومي حيث ينخرط فيه جميع الأفراد بدون استثناء عن طواعية واستقلالية، تربطهم صفة المواطنة، وبذلك يمارسون ثقافة المواطنة بعيداً عن

¹ طلعت ابراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص 23.
² عبد الوهاب بلعباس، السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة، مرجع سابق، ص 144.
³ بن مهرة ليندة لطيفة، ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجاته: حالة المديرية الجهوية نفضال تلمسان، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية البشرية، إشراف: محمد بشير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 113.
⁴ Alain Dewerpe, « la stratégie » chez pierre Bourdieu, enquête [en ligne], 3/1996, mis en ligne le 11 juillet 2013, consulté le 30 septembre 2016, URL: <http://enquete.rerues.org/533;10.4000/enquete.533>, P3.

الاصطفاف العرقي، أو المذهبي، أو الديني أو القبلي، ومن خلال تواصلهم مع بعضهم البعض وفق مبدأ العقلانية الحرة يحققون مصالحهم بعيدا عن هيمنة الدولة.

فالمجتمع المدني من خلال ممارسته ونشاطاته يشكل فضاء للتواصل العقلاني والنقدي اليومي، فالتواصل "عملية تنتقل من خلالها ((الرسائل)) أيا كانت طبيعتها و الركائز المستخدمة فيها، من فرد لآخر، بحيث تجعل التفاعل الاجتماعي ممكنا"¹ هذا التواصل الذي سوف يجعل من الأفراد يكتسبون ثقافة المواطنة في أبعادها الثقافية، الاجتماعية، المدنية وحتى السياسية، و ذلك عبر التفاعل فيما بينهم و الاحتكاك و تلاقح الخبرات و تراكمها فيما بينهم، فالتواصل الدائم للفرد مع الآخرين يجعله دائما في حالة نقد و مواجهة مما يوفر محيط لتصحيح سلوكياته انطلاقا من تفاعل الآخرين معه ومع سلوكياته، و هنا يأتي علم الاجتماع ليحاول "تفسير السلوك الانساني الذي يصدر عن الأفراد الذين يقومون بالتواصل أو الذين يستجيبون له"².

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة:

1-المنهج:

في دراستنا هذه المنهج المناسب هو المنهج الوصفي "باعتباره يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع ثم تحليلها وتصنيفها وصولا لاستخلاص النتائج"³، حيث أن المنهج الوصفي هو الذي يوفر الإطار العلمي لجمع بيانات ومعلومات حول موضوع دراستنا بشكل علمي ودقيق بعيدا عن الذاتية ليتسنى لنا بعد ذلك التحليل النظري السوسيولوجي لهذه البيانات، "فالبحث العلمي يتميز بقدرته على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة"⁴.

¹ جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، تر: أنسام محمد الأسعد، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 2011، ص 52.

² جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 5.

³ أحمد زين الدين بوعامر، تقييم أساتذة التعليم الثانوي للتكوين المستمر، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، سلسلة مشاريع البحث الوطنية (PNR)، 2014، ص215، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

⁴ إبراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكورة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة IMRAD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المستدامة، ط4، 2015، ص3.

2-المجال المكاني والزمني:**2-1-المجال المكاني:**

شملت دراستنا عينة من جمعيات المجتمع المدني لولاية عين تموشنت، وكعينة قمنا بدراسة لبعض الجمعيات التي تمثل نموذج للحركة الجمعوية، حيث شملت دراستنا 19 جمعية تنشط في مجالات مختلفة من ثقافية، بيئية وخيرية، وهذا حتى تكون أكثر تمثيلية للحركة الجمعوية لولاية عين تموشنت.

2-2-المجال الزمني:

المجال الزمني لدراستنا من الناحية المبدئية من جوان 2016 حتى جوان 2019، حيث قمنا بالدراسة الاستطلاعية في البداية مع بعض الفاعلين في الحركة الجمعوية لولاية عين تموشنت حتى يتسنى لنا بناء الإشكالية بشكلها النهائي، ثم قمنا بالدراسة الميدانية انطلاقاً من شهر أوت 2018 حتى مارس 2019، حيث وزعنا الاستثمارات على الفاعلين والمنخرطين في عينة الجمعيات التي تشملهم دراستنا، و تنقلنا بأنفسنا وقمنا بتوزيعها ثم أعدنا جمعها بمفردنا.

3-عينة الدراسة:

يستهدف البحث العلمي في دراستنا أي ظاهرة اجتماعية مجتمع دراسة معين، وتقتصر الدراسة على عينة من هذا المجتمع حيث يكون الشرط الأساسي المتوفر في هذه العينة هو خاصية التمثيلية، وعينة في بداية دراستنا هي عينة طبقية في التمثيل ولكن قصدية في الاختيار، حيث قمنا بالدراسة على 20 جمعية وكل جمعية وزعنا عليها 10 استثمارات، حيث تتوزع هذه الاستثمارات بين أعضاء المكتب التنفيذي والمنخرطين الفاعلين، وبعد استرجاعنا للاستثمارات، و التحقق من محتواها بعد ملئها من طرف الباحثين، فقد كان عدد الاستثمارات المملوءة بشكل علمي 150 استثمارة من 19 جمعية، وتعذر علينا استرجاع استثمارات الجمعية الباقية لعدم ملئها من طرف الباحثين

بعد عدة مواعيد مع رئيسها، وبذلك فقد تراوح عدد الاستثمارات لكل جمعية بين 3 و10 استثمارات وفق جدول كالتالي:

جدول رقم 1-1: توزيع الاستثمارات على عينة الجمعيات محل الدراسة بولاية عين تموشنت¹.

الرقم	الجمعية	البلدية	عدد الاستثمارات
1	جمعية رسيل	العامرية	09
2	جمعية الشروق	حاسي الغلة	04
3	جمعية التنمية	المالح	05
4	جمعية النجمة	سيدي بن عدة	05
5	جمعية سيفاكس	عين تموشنت	10
6	جمعية أدب وفن	عين تموشنت	10
7	جمعية إبداع وفن	عين تموشنت	10
8	جمعية اقرأ ترقى	عين تموشنت	08
9	جمعية كافل اليتيم مكتب عين الكيحل	عين الكيحل	10
10	جمعية كافل اليتيم مكتب شعبة اللحم	شعبة اللحم	10
11	جمعية ارتقاء	تامزوغة	09
12	جمعية جذور عين تموشنت	عين تموشنت	08
13	جمعية اليد الخضراء	بني صاف	10
14	جمعية أحباب الخير	عين الأربعاء	08
15	المنظمة الوطنية لمكافحة التصحر مكتب عين تموشنت	عين تموشنت	06
16	جمعية ندى	حمام بوحجر	03
17	جمعية السراج	حمام بوحجر	09
18	جمعية ابداع	حمام بوحجر	08
19	جمعية نشاطات الشباب	وادي الصباح	08
	المجموع		150

4-تقنيات البحث:

4-1-الاستمارة:

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

تعتبر اشكالية الدراسة هي المحدد الأساسي لنوع الأداة أو التقنية المستعملة في جمع البيانات حول الدراسة ، و دراستنا كما هو واضح من خلال عنوانها فهي مقارنة سوسيولوجية للحركة الجموعية لولاية عين تموشنت، فهي مقارنة أقرب للدراسة الكمية، و نعلم منهجيا بأن الدراسات الكمية تُستعمل فيها الاستمارة كتقنية، و كذلك من خلال الدراسة الاستطلاعية تبين لنا صعوبة إجراء مقابلات مع المبحوثين، لهذا قمنا بتصويب تفكيرنا بالاتجاه نحو استعمال الاستمارة كأداة لجمع بيانات حول الدراسة، فـ "الاستمارة هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة بشكل منطقي وسيكولوجي بهدف جمع بيانات يحتاجها الباحث في دراسة ظاهرة ما"¹.

و قد قمنا بتوزيع 10 استمارات على كل رئيس جمعية و تركنا له الوقت الكافي للملأ، وبذلك يأخذ المبحوث وقته في ملئها، مع تأكيدنا له على التواصل معنا في حالة أي إشكال حول أسئلة الاستمارة، مع تأكيدنا له الاجابة على كل الاسئلة وفق ما يوافقه و يراه شخصيا، وبعد الاسترجاع، خلصنا إلى جمع 150 استمارة مملوءة بشكل كامل لكل أسئلة الاستمارة.

نخلص الى أن هذا الفصل هو الفصل النظري الوحيد في دراستنا هذه، فقد حاولنا فيه استجماع كل ما يحيط بالموضوع نظريا، معرفيا و منهجيا، وقد استطعنا جمع 150 استمارة مملوءة بشكل كامل و بعد ملئها على جهاز الحاسوب، فقد قمنا بالاستعانة بمختص احصائي الذي قام بتفريغ البيانات المتحصل عليها في جداول حسب متغيرات الدراسة و ذلك بالاستعانة ببرامج الاعلام الآلي، وسوف تظهر هذه الجداول و تحليلاتها في الفصول الموالية المرتبطة كلها بمحاور الاستمارة، هذه المحاور المرتبطة اجرائيا بفرضيتي الدراسة.

¹ عبد الكريم غريب، منهج وتقنيات البحث العلمي: مقارنة ابستمولوجية، مطبق النجاح الجديدة، البيضاء، ط1، 1997، ص94.

الفصل الثاني: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف

أولاً: ميلاد مفهوم المجتمع المدني

1- ميلاد مفهوم المجتمع المدني

2- مقومات المجتمع المدني

3- أدوار المجتمع المدني

4- مكونات المجتمع المدني

5- المجتمع المدني والدولة

6- المجتمع المدني والديمقراطية

ثانياً: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف

1- الأهداف الجماعية

2- الأهداف الفردية

3- الأهداف الإيديولوجية

يعتبر مفهوم المجتمع المدني غربي المنشأ لهذا تناولنا في هذا الفصل أهم مراحل تطوره في الفكر الغربي، ثم تطرقنا لمفهومه في الفكر العربي، وخصائصه و مكوناته، ثم تطرقنا في الجزء الميداني إلى أهم أهداف الفاعلين الجمعيين ضمن فرضية استراتيجية تشكيل المجتمع المدني بصفة عامة، و ذلك من خلال الأهداف الجماعية و الفردية و الايديولوجية.

أولاً: ميلاد مفهوم المجتمع المدني:

يرجع ميلاد مفهوم المجتمع المدني إلى إرتباطه بالتطور التاريخي لوجود الإنسان على هذه الأرض، و لا يمكن حصر مفهوم المجتمع المدني بتيار فكري واحد أو بأحد الفلاسفة أو حقبة تاريخية معينة، بل هناك عدة مراجع فكرية أسهمت في ذلك، حيث كانت " هناك مدارس فكرية متعددة قد أسهمت في صياغة و بلورة الأسس الفكرية الكبرى التي ينهض عليها"¹، فمع تطور الكثافة السكانية البشرية، أصبح الإنسان بحكم هذا التطور أكثر ميلاً إلى الاجتماع البشري، وإن كان وجود الإنسان مرتبطاً أساساً بالجماعة كمعطى طبيعي مثل القبيلة، العشيرة، الطائفة، إلا أنّ حاجته تجاوزت هذه الانتماءات الطبيعية وهذا بعد بروز حاجات أخرى أهمها حاجته للأمن في معناه العام، حيث أصبح بحاجة لوجود كيان سياسي يضمن له البقاء والعيش ضمن هذا الكيان، و قد اقترن ميلاد المجتمع المدني ببرز الكيانات السياسية الأولى لما أصبح يسمى بعد ذلك بـ : الدولة، فالمجتمع المدني في بداية تشكله كان يرمز للمجتمع المقابل للمجتمع الطبيعي الذي يفتقد للدولة، وبعد التطور الذي شهدته أوروبا سيعرف هذا المفهوم تطوراً فيما بعد.

1-1- مفهوم المجتمع المدني عند اليونان:

يعتبر أرسطو أبرز فلاسفة العصر اليوناني، وهو ينظر إلى "أن الإنسان كائن مدني بالطبع"²، وبالتالي يستحيل أن يعيش خارج اجتماع بشري، وهذا انطلاقاً من حاجة

¹ أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية و المجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط 1، 2000، ص 89.

² - قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2018، ص 94.

الإنسان نفسه إلى الآخر في توفير حاجاته المختلفة، وتبرز حاجته إلى الاجتماع بعيداً عن الاجتماع الطبيعي مثل الأسرة، القبيلة والطائفة إلى "داخل المدينة - الدولة، والدولة هي الغاية لاجتماع الأفراد"¹.

والدولة التي يعينها أرسطو هي دولة المواطنين الأحرار، وهنا يستثنى الغرباء والأجانب والنساء والعبيد، وبذلك الدولة في منظوره هي التي يشارك في تسييرها المواطنون فالدولة هي مرادفة للمجتمع المدني، فقد "كان ينظر إلى المجتمع المدني على أنه كومونلث لمواطنين تجمعهم منظومة سياسية"².

أمّا أفلاطون في بحثه الفلسفي عن حل للمشكلات التي كان يعيشها المجتمع في أثينا هو "البحث عن مجتمع مدني يخلو من كل المظاهر الاجتماعية السلبية يتأسس على الفضيلة والعدالة وتقسيم العمل طبقاً للاستعدادات الطبيعية لكل فرد من أفراد المجتمع"³، فأفلاطون يربط سعادة الأفراد بالتعاون فيما بينهم لتكوين مجتمع مدني، وتجاوز مصالحهم الفردية التي لا يمكن لها تحقيق السعادة والهناء التي ينشدونها، و هو يعطي أهمية بالغة للأخلاق، لما لها من دور حل مشاكل المجتمع و المساهمة في تنمية لدى الأفراد في زيادة وعيهم بضرورة التصدي لهذه المشاكل و المساهمة في حلها فأفلاطون يعتبر أن " في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الأخلاقية و الوعي"⁴.

1-2- مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

تعتبر علاقة المجتمع المدني بالدولة هي المحدد الأساسي لمفهوم المجتمع المدني عبر تطور السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها أوروبا الغربية، وستعكس هذه التطورات على مفهوم المجتمع المدني عند المفكرين والفلاسفة الغربيين.

¹ - قريد سمير، المرجع نفسه، ص94.

² - هوارد ج. و ياردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي و التنمية في العالم الثالث، تر: ليلي زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العلمية، القاهرة، ط 1، 2007، ص 14.

³ - قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، مرجع سابق، ص93.

⁴ - ستيفن ديلو، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، تر: ربيع وهبة، القاهرة، 2000، ص 65.

1-2-1- مفهوم المجتمع المدني عند آدم فرجسون:

يعتبر النموذج الأول للمجتمع المدني في دولة المدينة اليونانية، حيث لا يمكن فصله عن الدولة، ومع استمرار هذا المفهوم في عهد الإمبراطورية الرومانية، العهد الذي شهد سيطرة الكنيسة على الحياة السياسية وعلى الدولة بصفة عامة، وبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية ودخول أوروبا في عصور مظلمة مليئة بالحروب، وبروز عصر النهضة وما تلاه من ثورات علمية وصناعية، حيث وُلد المجتمع المدني في رحم التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي خبرتها المجتمعات الأوروبية¹، فقد أضحت بعد ذلك مفهوم المجتمع المدني اللصيق بمفهوم الدولة لا يواكب التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته أوروبا، وهنا يطرح فرجسون مفهوم المجتمع المدني الذي يكون مقابل الدولة وهيمنتها، وقبل ذلك يثني على دور المجتمع المدني في تنظيم حياة المجتمع و حمايته من التعرض للفوضى، ففي نظره قد أدى المجتمع المدني إلى "انتقال المجتمع من حالة الوحشية الى التحضر"²، و عودة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة، ففي نظره يجب مجابهة هيمنة الدولة بثورة ثقافية يقوم بها الأفراد متعاونون فيما بينهم وبذلك يشكلون مجتمع مدني يخلق التوازن مع الدولة، وهذا حتى لا تتحول الدولة إلى السيطرة التامة على المجتمع باسم القانون مثل الحالة الرومانية، وهنا "يطرح آدم فرجسون السؤال: كيف يحمي المجتمع المدني نفسه من خطر عسكرة نظامه السياسي؟"³، فيطرح جوابا لهذا السؤال وهو "أنّ الحل الوحيد يكمن في مضاعفة تجمعات المواطنين في مجالات الحياة الاجتماعية كلها"⁴.

1-2-2- مفهوم المجتمع المدني عند "ألكسي دي توكفيل":

ينظر ألكسي دي توكفيل إلى فضاء المجتمع المدني خصوصا فضاء الجمعيات الذي يعتبره أنسب فضاء للتنشئة الاجتماعية للأفراد على قيم المساواة والحرية، حيث

¹ أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الاسلامية و المجتمع المدني، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط 1، 2000، ص 90.

² عبد العالي دبله، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 133.

³ سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2008، ص100.

⁴ سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني والدولة، مرجع سابق، ص100.

تعتبر هذه القيم أهم القيم التي يسعى الأفراد لتحقيقها و ممارستها في المجتمعات الحديثة، و لا يمكن للأفراد أن يحققوا أهدافهم بمفردهم رغم سعيهم للفردية كفكر و ممارسة، فقد أكد أليكس دو توكفيل "أن التشارك بين الناس وسيلة هامة لتحقيق الأهداف الفردية"¹ وتكمن قوة الجمعيات في تمتعهم بهاتين القيمتين الأساسيتين مما يسمح بتشكيل مجتمع مدني قوي مضاد يخلق التوازن مع مؤسسات الدولة، ويرى إلى "أن حق الاجتماع وتأسيس الجمعيات أقوى من الصحافة"².

ويربط إقامة مجتمع مدني بترسيخ قيمة المساواة، حيث "يصف الدعوة إلى إزالة التفاوت على أنها دعوة إلى بناء مجتمع جديد أو المجتمع المدني"³.

1-2-3- مفهوم المجتمع المدني عند هيغل:

يعتبر هيغل من المفكرين البارزين في الفكر السياسي الأوربي، حيث تعتبر مساهمته العلمية ذائعة الصيت فلسفيا في ترسيخ مفهوم المجتمع المدني، حيث ينظر إليه أنه "مجال تقسيم العمل واشباع الحاجات المادية كما أنه في ذات الوقت حيز مستقل يستوعب المصالح الموجودة بعيدا عن الدولة"⁴.

وهنا يُبرز هيغل بأن المجتمع المدني يضم جميع المؤسسات الاقتصادية والإدارية التي تلبي حاجات الأفراد الخاصة وفق مبدأ الحرية للبحث عن هذه الحاجات قصد الإشباع، وبعيدا عن هيمنة سلطة الدولة، فهو يعتبر أن "الاعتماد المتبادل بين الأشخاص المستقلين هو جوهر المجتمع المدني في نظر هيغل"⁵، فهو يعتبر وجود مجتمع مدني

¹ ديفيد بوز، مفاهيم الليبرتارية و روادها: الفردية و المجتمع المدني، تر: صلاح عبد الحق، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، ط 1، 2008، ص 13.

² أحلام بولكعبيات، المجتمع المدني والسلطة: الحالة الجزائرية، المجتمع المدني والسلطة: الحالة الجزائرية، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة، ط 1، 2019، ص 88.

³ - أحلام بولكعبيات، المرجع نفسه، ص 88.

⁴ - أحلام بولكعبيات، المرجع نفسه، ص 85.

⁵ - أحلام بولكعبيات، المرجع نفسه، ص 85.

ضروري لازدهار الإنسان حيث يؤكد أنّ المجتمع المدني هو "الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، ويعني أن المجتمع المدني يأتي بعد الدولة"¹.

1-2-4- مفهوم المجتمع المدني عند ماركس:

يبني ماركس مشروع الفكري انطلاقاً من نقده للرأسمالية التي في نظره تسيطر على وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، فهو من أشد المعارضين البارزين للرأسمالية، التي يراها سالبة لثروات المجتمعات و احتكارها من طرف فئة قليلة من الأفراد، فلهذا يرى في المجتمع المدني الانطلاقة للتغيير و انتزاع الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، فهو يقول: " الفوضى هي قانون المجتمع المدني المنعقد من الامتيازات التي تقسم المجتمع"² فهو بذلك من المدافعين عن حقوق العمال، حيث ينظر إلى أنّ الاقتصاد هو الذي يحدد الملامح البارزة للدولة، ف"المجتمع المدني عند كارل ماركس مجال لصراع طبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة بوصفه تطور العلاقات الاقتصادية"³، فهو يعتبره صراع طبقي فيه "لا تكون هناك مساواة بين البشر نتيجة اختلاف الظروف والمهن وأسلوب التربية"⁴.

1-2-5- مفهوم المجتمع المدني عند أنطوانيو غرامشي:

يقسم غرامشي المجتمع إلى مجتمعين هما: المجتمع السياسي ويقصد به الدولة، والثاني هو المجتمع المدني، فأما المجتمع المدني يمارس الهيمنة غير مباشرة بواسطة الأيديولوجيا أما الدولة فتمارس الهيمنة المباشرة بواسطة السلطة والقانون، وفي نظره فإنّ "المجتمع المدني يُشكّل من الحقل الأيديولوجي أو الأجهزة الإعلامية والتربوية

¹ مصطفى عوفي والطيب بلوصيف، المجتمع المدني - النشأة والتطور - مدخل نظري للمجتمع المدني، في دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول)، إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي وآخرون، الدار الجزائرية، ط1، 2017، ص59.

² جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني: هوية الختلاف، ص 199.

³ سامية بن عمر وبن عون بودالي، المجتمع المدني - مدخل نظري، في دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول)، كتاب جماعي تحت إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، ص34.

⁴ أحلام بولكعبيات، المجتمع المدني والسلطة: الحالة الجزائرية، مرجع سابق، ص87.

للدولة البرجوازية الحديثة"¹، حيث يؤكد على علاقة الدولة بالمجتمع المدني في البعد الوظيفي فهو ينظر " للمجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية"².

1-3- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:

ينطلق التصور النظري لابن خلدون (1332 – 1406) حول المجتمع المدني من كون أن الفرد لا يمكنه العيش لوحده فحاجاته المختلفة تجعله اجتماعي بغرض توفير هذه الحاجات، حيث يقول ابن خلدون: " فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم"³، وهكذا من خلال تعاون الأفراد فيما بينهم حتى يحصلون على حاجاتهم اليومية إضافة إلى حاجتهم الأساسية المتمثلة في توفر الأمن، ويسمى المجتمع المدني في مصطلحه الحديث عند ابن خلدون بالمجتمع الحضري، حيث يشير المجتمع الحضري إلى المجتمع المتمدن الذي ارتقى بعصبيته من المجتمع البدوي وتعاون أفرادهِ إلى أن يصل إلى مرحلة الاكتمال وتشكيل دولة.

أما عند المفكر المغربي محمد عابد الجابري، فيربط مفهوم المجتمع المدني "بالتطور الذي شهده المجتمع الأوربي في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر"⁴ فينطلق تصوره النظري لمفهوم المجتمع المدني انطلاقاً من مقابلته بالمجتمع القروي أو المجتمع البدوي، حيث يُعتبر الانتماء لهذا المجتمع انتماء بالميلاد، فالفرد فيه عندما يولد يجد نفسه منتمياً له، ويربط المجتمع المدني بوجوده في المدن، حيث تواجد السوق والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو ينظر إلى "أن مؤسسات المجتمع المدني هي تلك التي يُنشئها الناس، بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"⁵، فالمجتمع المدني مرتبط بتوفر الإرادة الطوعية لتكوين هذه المؤسسات بعيداً الانتماءات الطبيعية كالقبيلة، الطائفة أو العرق...

¹ - أحلام بولكعبيات، المرجع نفسه، ص89.

² - سامية بن عمر وبن عون بودالي، المجتمع المدني - مدخل نظري، في دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول)، مرجع سابق، ص34.

³ - قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، مرجع سابق، ص97.

⁴ محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة، إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ، ص 173.

⁵ - قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، مرجع سابق، ص56.

أما عند برهان غليون فيربط وجود المجتمع المدني بوجود الدولة، حيث يؤكد "أنّ المجتمع المدني لا يمكن أن ينفصل كمفهوم مجرد عن مفهوم الدولة، بل هو يشكل العنصر المكمل له"¹، فهو القاسم المشترك بين الأفراد ففي نظره "تبدو مسألة تكوين المجتمع المدني العربي كما لو كانت مسألة توفيق بين أفكار"²، أما تكوين المجتمع المدني فهو يكون بوجود إرادة فعلية للأفراد متشبعين بأفكارهم وثقافتهم واعون بمصيرهم المشترك ضمن الدولة الواحدة ففي نظره "تقوية المجتمع المدني هو محاصرة للدولة وسلطتها المطلقة"³، وهنا يُبرز إستراتيجية و دور السلطة في الدولة العربية الشمولية إلى تفكيك المجتمع المدني عبر تهميشه و العمل على إعاقة تطوره بكل الوسائل و الطرائق لتهيمن على المجتمع بسلطة مطلقة.

2-1-1- مقومات المجتمع المدني:

على الرغم من تعدد المقاربات النظرية المفسرة لتشكيل المجتمع المدني من حيث البعدين البنائي و الوظيفي، إلا أنّ جل المقاربات تتفق على توفر شروط أو مقومات لا بد أن تكون حاضرة و موجودة لنقول بأنه مجتمع مدني، وهذه المقومات تُعتبر بمثابة أركان أساسية لقيام مجتمع مدني في مكان ما ألا وهي:

2-1-1-2- الإرادة الحرة للتطوع:

يعتبر المجتمع المدني أحد التشكيلات الاجتماعية الحديثة، فهو يخنف عن التشكيلات الطبيعية ممثلة في الجماعات الطبيعية، مثل الأسرة، القبيلة، العشيرة والطائفة، فهذه الجماعات يكون الانتساب لها بالميلاد أو بالوراثة، فهنا يجد أي فرد نفسه منتما لها قبل ميلاده، ولا دخل لإرادته الحرة في تغيير هذا الانتماء لها، أما المجتمع المدني فهو مجتمع يتكون من مواطنين أحرار يدخلون في علاقات حرة وطوعية مع أفراد آخرين أحرار، فيكونون فيما بينهم ذلك المجتمع المدني الذي يحقق لهم مصالحهم

¹ - بن مرزوق عنتر، إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، عدد1، مجلد2، مخبر الحقوق والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، جانفي 2017، ص(35-60)، ص50.

² - برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، بيروت، ط1، 1986، ص274.

³ - برهان غليون، المرجع نفسه، ص280.

الجماعية بعيداً عن الانتماءات الطبيعية السابقة الذكر ف"المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة"¹.

2-1-2- التنظيم المؤسسي:

يعتبر المجتمع المدني تنظيماً ينشأ بتوفر شروط يتفاهم عليها الأفراد، بموجبها يلتزمون بهذا التنظيم المؤسسي المبني على العقلانية في التسيير خلافاً للجماعات الطبيعية التي لا تخضع للعقلانية بل للتقاليد، حيث أنّ "المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات"²، وهذا التنظيم المؤسسي يسمح للمجتمع المدني بالتكيف مع تطور عمل المجتمع المدني، وتغيير سياسته مع مستجدات التي تطرأ على سياسات الإدارات والوزارات التي يتعامل معها المجتمع المدني.

يعتبر عمل المجتمع المدني ذو أهمية مجتمعية مؤسسية حيث "تعود أهمية المؤسسة إلى تشكل تنظيمات في أعقاب عملية تعبئة يراد لها أن تستمر"³، حيث تكون الاستمرارية في عملها ضمن تفاعلها مع السلطات العمومية.

2-1-3- التجانس:

يتأسس المجتمع المدني من مجموعة أفراد فيلتقون على أفكار وقواسم مشتركة بغرض تحقيق مصالحهم، و لضمان استمرار عملهم لا بد من توفر شرط التجانس " و يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها"⁴، باعتبار أن المجتمع المدني هو تنظيم مجموعة من أفراد أحرار، فحتماً يتم هذا التنظيم وفق قيم وسلوكات ومعايير تجعل من هؤلاء الأفراد يتفاعلون فيما بينهم بسلامة واحترام وتسامح وقبول الرأي والرأي الآخر، يتعاونون بشكل سلمي دون إقصاء لأي خصوصية ثقافية، دينية أو عرقية أو لغوية، فكل الأفراد يلتقون ضمن مبدأ المواطنة، بغض النظر عن اختلافاتهم الثقافية، الدينية، العرقية واللغوية.

¹ - لعجال محمد لمين وقطاف تمام أسماء، المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله، من كتاب الجماعي: دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول): إشراف بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

² - لعجال محمد لمين وقطاف تمام أسماء، المرجع نفسه، ص 93.

³ - أحلام بولكعبيات، المجتمع المدني والسلطة: الحالة الجزائرية، مرجع سابق، ص 80.

⁴ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 37.

فالتجانس مطلوب في المجتمع المدني حيث يتمثل في "مجموعة من المعايير والقيم مثل التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والمعتقد"¹.

2-1-4-الاستقلال عن الدولة:

حسب المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني فهو يقع بين العائلة والدولة، فاستقلاليتها عن الدولة يمثل شرط أساسي لتمتعه بالفاعلية والمصداقية في المجتمع، حيث يعتبر "عدم خضوع مؤسسات المجتمع المدني للسلطة السياسية"²، فالاستقلالية تجعله ذا تأثير قوي في المجتمع حيث يساهم في خلق التوازن مع الدولة، وأبرز مثال على ذلك النقابات المستقلة التي لها تأثير أكبر ومصداقية أكثر عند العمال والموظفين من النقابات غير المستقلة، فكلما كان المجتمع المدني مستقلاً عن الدولة كان له مصداقية لدى أفراد المجتمع، وتساهم هذه الاستقلالية في تطوير عمل المجتمع المدني، فعدم استقلالية المجتمع المدني عن الدولة تجعله امتداداً لها، يعبر عنها و يأتى بها حيث يصبح جهازاً من أجهزتها، و بذلك يفقد أهميته و دوره الرائد في المجتمع، فالاستقلالية " التي تعتبر أصلاً ركيزة معرفة للمجتمع المدني و شرطاً من شروطه "³.

3-أدوار المجتمع المدني:

أصبح للمجتمع المدني ضرورة ملحة في الفضاء العام نظراً لما له من أدوار مهمة في تأطير هذا الفضاء للمجتمع، وخلق التوازن مع الدولة وبلورة كل طموحات ومشاريع المجتمع التي تظهر باستمرار مع التغيرات السوسولوجية الجديدة، وأهم هذه الأدوار هي:

3-1-دوره في التنمية:

نظراً لتعدد نشاطات المجتمع المدني، فقد أصبح له دور متزايد في التنمية الشاملة ومرافقة الدولة في تنفيذ برامج التنمية والتطوير التي تستهدف فئات واسعة من المجتمع،

¹ - أحلام بولكعيبات، المرجع نفسه، ص81.

² - أحلام بولكعيبات، المرجع نفسه، ص78.

³ منير مباركية، المجتمع المدني و الديمقراطية، منشورات الوطن، الجزائر، 2016، ص 46.

حتى أنه أصبح للمجتمع المدني دور كذلك في وضع هذه البرامج بما يتلاءم واحتياجات المجتمع بصفة عامة، فهذا تبادل كل الدول في عقد شراكة مع المجتمع المدني في تنمية هذه البرامج وتقديم اقتراحات تعززها التحولات الجديدة، وحسب المقاربات التنموية الجديدة التي تنتهجها مختلف الدول فقد تعدد النشاطات التي تهتم بالتنمية و يقوم بتجسيدها المجتمع المدني، من برامج تدريبية حول برامج التشغيل إلى لعب الوساطة بين الدولة والمجتمع في تحسيس الفئات وتدريبهم على كل فرص تنمية قدراتهم في الولوج إلى العمل أو المقاولاتية.

ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني يصبح للدولة ومؤسساتها إمكانية الاستجابة المسبقة للنقائص واخفاقات البرامج التنموية السابقة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع حيث "يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور الشريك في تنفيذ برامج الخطط الشاملة"¹.

3-2- دوره في التنشئة الاجتماعية:

يعتبر المجتمع المدني فضاء للقاء الأفراد في نقاش وتفاعل مستمر، ينتج ممارسات و سلوكيات تكون بمثابة تجسيدا و مظهرات للفاعلين وفق تصوراتهم وتمثلاتهم المختلفة، وبذلك يدخلون في انتاج أو إعادة انتاج لهذه التصورات و التمثلات في مختلف مظهراتها، وهذا ما يسمح لتنشئة اجتماعية مستمرة لقيم ومعايير ومبادئ وسلوكيات وممارسات مختلفة بأسبابها المختلفة الثقافية، الاجتماعية، المدنية والسياسية.

بالنظر إلى التجانس الذي يُعتبر أحد مقومات المجتمع المدني، وذلك بتمتعه بجملة من القيم والمعايير والمبادئ التي تساهم في تطوير عمله، مثل ثقافة الحوار والتسامح والاستماع للرأي الآخر واحترامه، والنقاش وفق منطق عقلائي، كل هذه القيم و المبادئ تسمح للفرد بالتدرب وممارسة قيم المجتمع الديمقراطي الذي لا يلغي أحداً، فيخرج الفرد و يتجرد من الممارسات التقليدية إلى الممارسات الحديثة، ومع تعدد النشاطات واللقاءات

¹- لعجال محمد لمين وقطاف تمام أسماء، المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله من الكتاب الجماعي: دراسات حول المجتمع المدني (الكتاب الأول)، مرجع سابق، ص99.

والفعاليات للمجتمع المدني يتطور فعل الفرد داخل هذا الفضاء يوماً بعد يوم، عبر التراكم في الخبرة و الممارسة الميدانية، هذا ضمن سيرورة تنشئة اجتماعية مبنية على الهدم والبناء، هدم الممارسات الخاطئة وتصحيحها وبناء ممارسات حديثة عقلانية صحيحة.

وتذهب كل الأطروحات الحديثة التي تؤكد الدور الكبير الذي يلعبه المجتمع المدني في "الاسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ"¹.

وتتعدى هذه التنشئة الاجتماعية إلى التنشئة السياسية، مثل الانتخاب واختيار القيادات الجهوية، وذلك بالانتخاب عند تجديد هياكل المجتمع المدني.

3-4- دوره في الوساطة:

فالوساطة هنا تكون بين المجتمع والدولة، وبين المجتمع والمجتمع نفسه، فالمجتمع المدني فضاء يشكله أفراد أحرار متعاقدين فيما بينهم يحتكمون إلى العقل والقانون وقيم التسامح.

فالمجتمع المدني هو من انتاج المجتمع وقريب منه، يدرك مطالبه وطموحاته ومشاريعه، يستوعب هذه المطالب فيقوم بتسجيلها ويهيكلها في شكل مطالب ليتوجه بها إلى السلطة السياسية لتجسيدها ضمن مشاريعها التنموية، وبذلك الدولة تستوعب التطور والتحول الذي يحدث داخل المجتمع باستمرار عبر وساطة المجتمع المدني.

كل المجتمعات تشهد تحولات، وكنتيجة لهذه التحولات تنتج صراعات بين فئات معنية، أو طبقات معنية، وهنا يتدخل المجتمع المدني لفتح نقاش عميق داخل المجتمع حتى يُستوعب هذا التحول والصراع، بإدارة سلمية وفق الممارسة الديمقراطية والاستماع لكل الآراء، والاحتكام للآليات الديمقراطية للوصول إلى الحلول السلمية دون إقصاء أحد، وبهذا المجتمع يتطور دون اللجوء إلى كل أشكال العنف.

¹ - لعجال محمد لمين وقطاف تمام أسماء، المرجع نفسه، ص97.

3-5- دوره في مراقبة الدولة:

تعتبر قوة المجتمع المدني في قدرته على مراقبة السلطة السياسية من خلال تتبع آثار سياستها في كل القطاعات.

المجتمع المدني نموذج مصغر من المجتمع، أفراده تجمعهم المصلحة العامة التي تسعى من أجل حياة أفضل يتمتع فيها كل الأفراد بحقوق وواجبات، فالمجتمع المدني بمثابة دوره في حماية حقوق الأفراد من حقوق الانسان وحرية الترشح والتعبير والانتخاب والتجمع والتنظيم إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...

4- مكونات المجتمع المدني:

تبعاً للمفهوم الإجرائي للمجتمع المدني المعتمد سابقاً، فإن الأحزاب السياسية لا تدخل ضمن مكونات المجتمع المدني، فهي تمثل جزءاً من المجتمع السياسي، فالمجتمع المدني هو تنظيم يشكله أفراد مواطنون أحرار بتطوع يهدفون من خلال خدمة مصالحهم الثقافية، الاجتماعية أو الاقتصادية، وهذا مع عدم الربحية.

4-1- النقابات والاتحادات المهنية:

تعتبر النقابة أحد أهم مكون من مكونات المجتمع المدني، فهي سوسيولوجيا جماعة ضاغطة تضم مهنيين وعمال وموظفين يلتقون على أهداف موحدة، أهمها الدفاع عن حقوق العمال والمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأفرادها وتعبير بحق عن المجتمع المدني المستقل عن الدولة، وتمارس في ذلك حق التعبير والاحتجاج السلمي بما فيه الإضراب في سبيل تحقيق المطالب، حيث "استطاعت في بعض الأحيان الضغط على الدولة، خاصة في مجال تمرير بعض المشاريع الاقتصادية"¹، وتاريخ النقابات حافل بالإنجازات الثورية في العالم، حيث كان لها دور كبير في الضغط على الدول من أجل تغيير سياستها في التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية.

¹ ليندة نصيب، المجتمع المدني، الواقع والتحديات، من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 7، عدد 15، الصفحة (165-182)، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، ديسمبر 2006، ص176.

إضافة إلى النقابات هناك الاتحادات المهنية، هذه الاتحادات التي تضم المهن مثل اتحاد المحامين، اتحاد الأطباء، اتحاد المهندسين...، إلى غيرها من الاتحادات التي تعمل على حماية حقوق أعضائها والقيام بالمفاوضات مع الدولة حول النصوص التشريعية التي تنظم مهنتهم بالحفاظ على امتيازاتهم وترقية هذه الامتيازات إلى الأحسن.

4-2-الجمعيات الثقافية:

تعتبر الجمعيات نموذج بارز لوجود مجتمع مدني في مجتمع ما، نظرا لكون الجمعية تتكون انطلاقا من المبادرة الطوعية للأفراد في تشكيل تنظيم يعبر عن هويتهم، يلتقون فيها ضمن مشروع غير ربحي، وقد تعددت نشاطات هذه الجمعيات الثقافية من مسرح التي تهتم بإنشاء فرق مسرحية وعرض مسرحيات، إلى جمعيات تهتم بالأدب والشعر والقصة، فتجمع فيما بينها شعراء وقصاصون وأدباء لتثري رصيد أفرادها بالنشاطات الأدبية، وتساهم في تنشيط المناسبات الثقافية، وهناك جمعيات تهتم بالفلكلور والغناء والفن الموسيقي مثل جمعية الموسيقى الأندلسية، وقد عرف هذا النوع من الجمعيات نموا كبيرا ومتعددا بعد إقرار التعددية في دستور 1989.

4-3-الجمعيات النسائية:

هي جمعيات ذات طابع مطلبية، وقد أقرت السلطة بظهور هذه الجمعيات بموجب دستور 1989، بعدما كانت تمارس عليها ضغوط سياسية، إلا أن بعد دخول الجزائر في عهد التعددية السياسية، أصبح بإمكان تكوين جمعيات نسائية تهتم بترقية المرأة في أبعادها الاجتماعية، الثقافية والمهنية، فهناك جمعيات تهتم بالمساعدات الاجتماعية للمرأة، وهناك جمعيات للدفاع عن حقوق المرأة في الوسط المهني، إلى غيرها من الجمعيات النسائية.

4-4-الجمعيات الشبابية:

تعتبر هذه الجمعيات أكثر حضورا في الجزائر، وتهتم هذه الجمعيات بالشباب خاصة في الجانب الرياضي، وتشجع السلطات المحلية هذا النوع من الجمعيات، خاصة

أنها تساهم في تأطير فئة كبيرة من المجتمع ألا وهي فئة الشباب، حيث تتوزع اهتماماتهم حول الرياضة والتسوية والسياحة مما يساهم في الحد من الظواهر السلبية مثل انتشار المخدرات والجريمة في أوساط الشباب، لهذا تعمل السلطة السياسية في الجزائر على الدخول في شراكة مع هذه الجمعيات قصد تأطير الشباب والحد من الظواهر السلبية.

وأبرز الجمعيات الشبابية هي الجمعيات الرياضية التي تهتم بجميع أنواع الرياضات الفردية والجماعية، حيث يشهد هذا النوع من الجمعيات انتشارا واسعا في جميع البلديات، حيث يحرص الأولياء على انخراط أبنائهم في هذه الجمعيات نظرا لما تلعبه في تلبية رغبات أطفالهم في ممارسة الرياضة، وتشمل كذلك رياضات مختلفة لمختلف الأصناف العمرية للمنخرطين.

4-5- الجمعيات الأدبية والفنية:

هذا النوع من الجمعيات يهتم أصحابها بالأدب بمختلف أنواعه الرواية، القصة، الشعر والفنون المختلفة للفنون التشكيلية، الفلكلور، حيث تتعدد نشاطات الجمعيات المهمة بالفلكلور الجزائري نظرا لتعدد في مختلف مناطق الجزائر، وتجد رواجا كبيرا، حيث يُستغل لتنشيط مختلف المناسبات الوطنية والدينية، وحتى العائلية مثل الأعراس، ومختلف الحفلات و العادات التقليدية.

4-6- المنظمات والجمعيات الحقوقية:

"وهي منظمات لم ير بعضها النور في المنطقة العربية إلا مع عقود الثمانينات"¹، ونظرا لطبيعة نشاط هذه المنظمات والجمعيات ونظرا كذلك لطبيعة السلطة السياسية الموجودة في المنطقة العربية، فهذه المنظمات تواجه صعوبات في العمل المستمر نظرا لارتباط عملها بالسياسة، حيث تُحدث تقاريرها بعض الإزعاج لدى السلطات لأنها تشكل حرجا للدولة، وتعكس واقع حقوقي غير الذي تسوقه الدولة في خطابها السياسي خاصة في المحافل الدولية.

¹ - أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل العربي (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص74.

4-7- الجمعيات الخيرية:

تعتبر هذه الفئة من الجمعيات من بين الأقدم في الثقافة العربية والإسلامية لارتباطها بطبيعة الرسالة الإسلامية التي تهتم بالتضامن ما بين الفئات خاصة الفئات الضعيفة التي تحتاج للمساعدات الخيرية مثل اليتامى، الفقراء، المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات التي تفتقر للمدخل المالي، ويعرف هذا النوع من الجمعيات تزايداً كبيراً انسجاماً مع القوانين التي جاءت للحد من الجمع العشوائي للتبرعات، هذه التبرعات التي تتهمها التقارير الدولية على أنها منبع من منابع تمويل الارهاب العالمي، فعملاً بتقييد الدول لمسألة التبرعات الخيرية، الأمر الذي ساهم في ازدياد عدد الجمعيات من هذا النوع، و ذلك لحصر عملية جمع التبرعات من طرف هذه الجمعيات الخيرية الخاضعة لقانون الجمعيات، وهذا لضمان توجيه هذه الأموال لأصحابها الشرعيين دون توجيهها إلى الجماعات الإرهابية.

4-8- منظمات وجمعيات عربية ودولية:

هناك منظمات وجمعيات عربية ودولية، هذه الجمعيات تتعدى عضويتها البلد العربي الواحد حيث تجمع أفراد من عدة دول عربية، مثل اتحاد الكتاب العرب، اتحاد أطباء العرب، واتحاد الصحفيين العرب، وغيرها من المنظمات والجمعيات ذات الطابع المهني أو ذات الاهتمام الفني أو الفكري.

هناك منظمات دولية تكون في عضويتها أفراد من دول العالم مثل الجمعية العالمية لعلم الاجتماع، وعدة جمعيات ذات طابع مهني أو فني أو أدبي أو فكري، تقوم بتنظيم مؤتمرات وندوات دولية بصفة دورية وتصدر منشورات ومجلات ودوريات تهتم بخدمة أفرادها.

4-9- مؤسسات ومراكز بحثية:

نظراً لتطور عمل مؤسسات المجتمع المدني أصبح من المتعارف عليه خلال السنوات الأخيرة ما يعرف بالمؤسسات الثقافية بأسماء رواد الأدب والثقافة والفكر، تعمل

هذه المؤسسات على تنظيم ندوات ومؤتمرات احياء لفكر هؤلاء الرواد مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، مؤسسة مفدي زكرياء، وهناك مراكز أبحاث تنشأ بموجب تأسيس جمعية وطنية أو محلية أو ولائية، تقوم هذه المراكز بعقد ندوات ومؤتمرات حول جديد الأبحاث، وتصدر مجلات ودوريات علمية، وتخضع للقوانين التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني.

5- المجتمع المدني والدولة:

يذهب كل المحللين إلى عدم تمييز المجتمع المدني عن الدولة في البدايات الأولى لمحاولات الإنسان في العصور الأولى تدبير حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أو كما أصبح فيما بعد يعرف بالتدبير والتنظيم السياسي لحياته اليومية، فكان المجتمع المدني يعني المجتمع السياسي أي الدولة في شكلها الأولي مقابل المجتمع الطبيعي (مجتمع بدون دولة).

تطورت الدولة بعد ذلك، حيث "كانت أعظم اختراع إنساني في التاريخ"¹، فهذا الاختراع الإنساني هو الذي مكن الإنسان من تنظيم حياته وتأمينها، وابعاده عن الصراعات بمختلف أشكالها والدخول في اجتماع سياسي مبني على التعاقد والعقلانية، حيث استطاعت الدولة "في توفير شروط استقرار الحياة السياسية، وحماية المجتمع من أسباب الفتنة والانقسام"².

إلا أنّ بعد التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الحديثة أصبح وجود مجتمع مدني ضرورة ملحة في المجتمع، وهذا لسببين أساسيين هما: السبب الأول هو سيطرة الدولة على المجتمع وهيمنتها عليه وعدم السماح له بالتعبير عن مطالبه المتجددة مع تطوره، أما السبب الثاني هو عجز الدولة عن تأطير المجتمع وتلبية رغبات المجتمع في بعض المناحي في حياته اليومية، إلا أنه يُعتبر بروز مجتمع مدني فاعل أمر مرتبط

¹ - محمد نور الدين أفاية، الرهانات النظرية للدولة، السلطة والشرعية في كتابات عبد الإله بلقزيز، من مجلة المستقبل العربي، عدد 465، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص118.

² - محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص 118.

بطبيعة الدولة وطبيعة الممارسة الديمقراطية فيها، "فلا مجتمعا مدنيا فاعلا من دون ديمقراطية قابلة للحياة والتطور"¹.

أصبح وجود هذه الثنائية دولة ومجتمع مدني بمثابة وجهان متلازمان في أي مجتمع حديثي يعملان معا، وإن كان لكل واحد منهما دور في تأطير المجتمع وتلبية حاجاته اليومية، إلا أن كليهما يختلفان ويكملان بعضهما، فالدولة تعمل وفق مؤسساتها المنتخبة، يقابلها المجتمع المدني كقوة اجتماعية تعبر عن مطالب وتطلعات المجتمع في راهنيته، حيث يأتي لمنع أي هيمنة للسلطة السياسية وفق الحوار العقلاني والديمقراطي.

ومن خلال ما جرى ويجري من تحولات في المجتمعات العربية، فقد تضاعفت قوة المجتمع المدني في تأطير التغيير وهذا ما "يؤكد قدرة المجتمع المدني في بعض الثغور والمواقع العربية على احداث التغيير وإن جاء بعد حين"²، فكلما كان المجتمع المدني يتمتع باستقلالية عن الدولة كانت له الفعالية في تأطير التغيير داخل المجتمع، حيث "يرى تشارلز تايلور أن المجتمع المدني هو أبعاد الحياة الاجتماعية التي لا يمكن الخلط بينها وبين الدولة"³.

الدولة هي سابقة للمجتمع المدني، فهي التي توّطر المجتمع وتسمح بممارسة المجتمع المدني لنشاطاته وفق نظام قانوني يحدد الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني، وغياب المجتمع المدني يجعل من الدولة مهيمنة على المجتمع مما يؤدي إلى طغيانها وكبت جماح التغيير والتطور داخل المجتمع، ففي غياب المجتمع المدني "يرى توكفيل إذ من الممكن أن يقع المواطنون فرائس لسلطة وصائية تقزمهم"⁴.

6- المجتمع المدني والديمقراطية:

يعتبر فضاء المجتمع المدني أنسب فضاء لاختبار مدى ممارسة الديمقراطية بشكل عملي، فقد حدد ألان تورين فالأفراد يتطوعون بإرادتهم الحرة في خدمة مصالحهم بعيدا

¹ - أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مرجع سابق، ص 63.
² - أحمد عوض الرحمون وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، مرجع سابق، ص 71.
³ - نيرا تشاندوهوك، أو هام المجتمع المدني، تر: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط1، 2009، ص 54.
⁴ - نيرا تشاندوهوك، أو هام المجتمع المدني، المرجع نفسه، ص 52.

عن هيمنة مؤسسات الدولة، فهم يوظفون خبراتهم ومعارفهم في التنظيم ضمن جو من التفاعل والنقاش والتفاوض، في ممارسة ديمقراطية الت تعتمد على العقلانية والانتخاب وحرية التعبير والاقتراح والترشح.

وتعتبر قوة المجتمع المدني من قوته للممارسة الديمقراطية، حيث أن المجتمع هو نتاج للممارسة للديمقراطية و في نفس الوقت مُولدا لهذه الممارسة، ف" ليس هناك أي قوة اجتماعية أو سياسية على وجه الأرض تضاهي قوة مجتمع مدني عالمي مترابط على نحو متزايد"¹.

والمجتمع المدني في سياق بروزه يرتبط تاريخيا بالديمقراطية كممارسة التزم بها الأفراد للوصول إلى حكم تعاقدية لتجنيبهم الفوضى والعنف، حيث أن "هناك الكثير من الدراسات التي ترى أن مفهوم المجتمع المدني لم يظهر بشكله الخالص إنما ظهر كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية"².

تعتبر الديمقراطية آلية أو طريقة لتنظيم حياة المجتمع، أي أن "الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسسي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته"³، فحسب هذا التعريف تهدف الديمقراطية إلى المصلحة العامة عن طريق تفويض أفراد لخدمة هذه المصلحة وذلك بالانتخاب، وهذا من أبسط ممارسات المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات حديثة تخضع للتنظيم البيروقراطي، فهي تمثل بمثابة تدريب وتنشئة في نفس الوقت على أبعاد الممارسة الديمقراطية من حرية التعبير

¹ دون ايبيرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات و الدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها أكثر صادات أمريكا أهمية، تر: لميس فؤاد يحيى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، ط1، 2011، ص 245.

² ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الدائم، من مجلة الحقيقة، مجلد 5، عدد7 (118-133)، جامعة أحمد درارية (أدرار)، جوان 2006، ص120.

³ جوزيف أ.شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011، ص483.

والنقاش والتفاوض والاحتكام إلى الآراء العقلانية وفق آلية الانتخاب والأطر القانونية الديمقراطية، فإرادة الشعب هي "تعادل إرادة كل الأفراد العاقلين"¹.

ثانياً: المجتمع المدني و استراتيجيات الأهداف:

1-الأهداف الجماعية:

يعتبر العمل الجمعي عملاً جماعياً، يهدف إلى تحقيق أهداف جماعية يشترك فيها كل المنخرطين في الجمعية، وطبعاً هذه الأهداف تتمثل في خدمة المصلحة العامة والعمل على ملأ الثغرات في مجال العمل الاجتماعي خارج سيطرة الدولة، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف التي من ضمنها العمل الاجتماعي وهدف آخر هو التثقيف، وقد بينت الدراسة الميدانية وجود مؤشرات حول هذين الهدفين.

1-1-العمل الاجتماعي:

لا ننكر أنّ هناك عدة أهداف جماعية للعمل الجمعي، ولكن اجرائياً وضعنا هدفين من ضمنها العمل الاجتماعي، فمن بين الأهداف البارزة للمجتمع المدني هي التضامن الاجتماعي بين الأفراد، حيث "تسهم فكرة المجتمع المدني بشكل حاسم في تحقيق مبدأ الاعانة"²، فهل هناك عمل اجتماعي ضمن العمل الجمعي؟ سؤال طرحناه لعينة دراستنا فكان النتائج كما يلي:

جدول رقم 1-2: مساهمة الجمعية في العمل الاجتماعي مع متغيري السن و

الجنس³.

المجموع العام	الجنس		020-السن و 220-هل تساهم الجمعية في العمل الاجتماعي			
	أنثى		ذكر			
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
134	89,2	45	29,9	89	59,3	نعم
16	10,7	9	6,0	7	4,7	أقل من 20

¹ جوزيف أشومبيتر، المرجع نفسه، ص483-484.

² توماس ماير/ أودو فور هولت، المجتمع المدني و العدالة، مرجع سابق، ص 95.

³ المصدر: من إعداد الباحث.

15,9	24	6,6	10	9,3	14	من 20 الى أقل من 25
13,4	20	4,7	7	8,7	13	من 25 الى أقل من 30
12,0	18	4,0	6	8,0	12	من 30 الى أقل من 35
37,2	56	8,6	13	28,6	43	35 وأكثر
4,7	7	1,4	2	3,3	5	لا
0,7	1	-	-	0,7	1	من 20 الى أقل من 25
1,4	2	0,7	1	0,7	1	من 25 الى أقل من 30
0,7	1	-	-	0,7	1	من 30 الى أقل من 35
1,9	3	0,7	1	1,2	2	35 وأكثر
6,1	9	2,0	3	4,1	6	نوعا ما
1,4	2	0,7	1	0,7	1	من 20 الى أقل من 25
2,6	4	1,3	2	1,3	2	من 25 الى أقل من 30
2,1	3	-	-	2,1	3	35 وأكثر
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

نلاحظ أنّ جلّ المبحوثين أكدوا على مساهمة الجمعية في العمل الاجتماعي بنسبة 89.20%، ونسبة ضعيفة جداً صرحت بأنّ الجمعية تساهم نوعا من بنسبة 06.1%، في حين كانت نسبة المصريحين بـ لا هي الأضعف 4.7%، وهنا يمكن اعتبار بأنّ الجمعية تساهم في العمل الاجتماعي.

وقد قسمنا العمل الاجتماعي اجرائياً ضمن اقتراحات للإجابة على سؤال حول نوع هذا العمل الاجتماعي لنصل إلى تصورات المبحوثين حول هذا العمل الاجتماعي فكان النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-2: تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الاجتماعي حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام	الجنس		221- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا العمل الاجتماعي			
	أنثى	نكر	العدد	%		
%	العدد	%	العدد	%		
62,0	93	20,0	30	42,0	63	1- تضامن اجتماعي
59,3	89	15,3	23	44,0	66	2- مساعدة فئات محتاجة
66,0	99	21,3	32	44,7	67	3- خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

22,7	34	10,7	16	12,0	18	4-خدمة منخرطي الجمعية
4,7	7	1,3	2	3,3	5	8-غير معني ¹

من خلال الجدول نلاحظ بأن للذكور أكدوا بنسب متقاربة لتصوراتهم للعمل الاجتماعي، حيث جاءت "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" بنسبة 44.7% تليها "مساعدة فئات محتاجة" بنسبة 44.0%، وبفارق ضئيل جاءت "تضامن اجتماعي بنسبة 42.0%، وهنا يظهر بشكل جلي بأن هدف العمل الجمعي في تصور هؤلاء المبحوثين هو بشكل أساسي خدمة منطقتهم ولهذا هم لذلك ينشطون، وقد جاءت "خدمة منخرطي الجمعية" بنسبة 12.0%، فهذه ضئيلة ولكنها ملفتة للانتباه وهي تصريح لجزء من المبحوثين على أن العمل الجمعي يساهم بجزء صغير في خدمة منخرطي الجمعية.

أما بالنسبة للإناث فالتقارب في النسب نفسه إلا أن الاختلاف يكمن في الترتيب، مع أنه في الرتبة الأولى ليس هناك اختلاف مع الذكور، فقد جاءت "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية بنسبة 21.3%، ثم جاءت "تضامن اجتماعي" بنسبة 20.0%، أما المرتبة الثالثة فقد جاءت "مساعدة محتاجة" بنسبة 15.30%، وهنا يمكن مرده لاختلاف أولويات الذكور على أولويات الإناث، أما "خدمة منخرطي الجمعية" فقد جاءت بنسبة 10.7%، وهي نسبة متقاربة جدا مع نسبة الذكور، وهنا يمكن القول بأن الذكور والإناث يتفقون على أن العمل الجمعي يساهم في خدمة منخرطي الجمعية ولو بنسبة ضئيلة.

جدول رقم 2-3: تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الاجتماعي حسب متغير السن².

المجموع العام	020-السن										221-إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا العمل الاجتماعي	
	أقل من 20		من 20 إلى أقل من 25		من 25 إلى أقل من 30		من 30 إلى أقل من 35		35 و أكثر			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
62,0	93	25,3	38	8,0	12	10,0	15	10,0	15	8,7	13	تضامن اجتماعي
59,2	89	21,3	32	8,0	12	11,3	17	13,3	20	5,3	8	مساعدة فئات محتاجة

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² المصدر: من إعداد الباحث.

66,0	99	30,0	45	8,0	12	10,0	15	9,3	14	8,7	13	خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية
22,7	34	8,0	12	2,0	3	4,0	6	4,7	7	4,0	6	خدمة منخرطي الجمعية
4,7	7	2,0	3	0,7	1	1,3	2	0,7	1	-	-	غير معني ¹

من خلال الجدول نلاحظ بأن فئة الذين سنهم 35 وأكثر، يعتبرون العمل الاجتماعي بالدرجة الأولى هو "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" بنسبة 30.0%، وبعد ذلك جاءت عبارة "تضامن اجتماعي" بنسبة 25.2%، وفي المرتبة الثالثة جاءت "مساعدة فئات محتاجة" بنسبة 21.3%، وبنسبة ضئيلة لكن موجودة جاءت تصورات هذه الفئة للعمل الاجتماعي بأنه خدمة منخرطي الجمعية.

أما بالنسبة لفئة 30 سنة إلى أقل من 35 سنة فقد جاءت عبارات: "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" بنفس النسبة 8.0%، وبنسبة ضئيلة جداً جاءت عبارة "خدمة منخرطي الجمعية".

أما فئة 25 سنة إلى أقل من 30 سنة كذلك جاءت النسبة متقاربة مع فارق ضئيل لصالح "مساعدة فئات محتاجة"، مع نسبة ضئيلة لصالح عبارة: "خدمة منخرطي الجمعية"، ونفس الشيء لفئة 20 سنة إلى أقل من 25 سنة.

أما فئة أقل من 20 سنة فقد جاءت عبارتي "تضامن اجتماعي" و"خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" بنفس النسبة 8.7%، أما عبارتي "مساعدة فئات محتاجة" و"خدمة منخرطي الجمعية" بنسب متقاربة جداً مما يوحي بأن لهم نفس الأهمية عند هذه الفئة.

جدول رقم 2-4: تصورات الفاعلين الجمعويين للعمل الاجتماعي حسب متغير المستوى الدراسي².

المستوى	040-	221-نوع هذا العمل الاجتماعي
---------	------	-----------------------------

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).
² المصدر: من إعداد الباحث.

الدراسي	تضامن اجتماعي		مساعدة محتاجة		فئات		خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية		خدمة منخرطي الجمعية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ابتدائي	1	0,7	2	1,3	2	1,3	2	1,3	1	0,7
متوسط	10	6,7	8	5,3	9	6,0	3	1,9	3	1,9
ثانوي	29	19,3	24	16,0	21	14,0	13	8,6	13	8,6
جامعي	52	34,6	54	36,0	67	44,7	16	10,7	16	10,7
بدون مستوى	1	0,7	1	0,7	-	-	1	0,7	1	0,7
غير معني ¹	7	4,7	7	4,7	7	4,7	7	4,7	7	4,7
بدون إجابة ²	50	33,3	54	36,0	44	29,3	109	72,7	109	72,7
المجموع العام	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0

من خلال الجدول نلاحظ بأنّ الفاعلين الجمعويين يعتبرون العمل الاجتماعي هو "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" حيث جاءت بنسبة 44.7%، في المرتبة الأولى مقابل المرتبة الثالثة لفئة الثانويين بنسبة 14.0%، أما عبارة "تضامن اجتماعي" فقد جاءت في المرتبة الأولى لفئة الثانويين بنسبة 19.3%، مقابل المرتبة الثانية لفئة الجامعيين بنسبة 36.0%، أما عبارة "فئات محتاجة" فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 16.0%، لفئة الثانويين مقابل ورودها في المرتبة الثالثة لفئة الجامعيين بنسبة 34.6%.

أما بالنسبة لفئتي الابتدائي والمتوسط فقد جاءت العبارات السابقة بنسبة متقاربة، أما عبارة "خدمة منخرطي الجمعية" فقد جاءت هذه العبارة بنسبة متقاربة لفئتي الجامعيين والثانويين وبنسبة معتبرة 10.7%، و 8.6% على الترتيب.

جدول رقم 2-5: تصورات الفاعلين للعمل الاجتماعي حسب متغير الحالة

الشخصية (المهنة)³.

221- نوع هذا العمل الاجتماعي					050- الحالة الشخصية
تضامن اجتماعي	مساعدة محتاجة	فئات	خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية	خدمة منخرطي الجمعية	

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ المصدر: من إعداد الباحث.

	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
طالب	20	13,3	22	14,7	22	14,7	10	6,6
عامل	9	6,0	8	5,3	8	5,3	1	0,7
موظف	39	26,0	37	24,6	47	31,4	15	9,9
بطل	16	10,7	14	9,3	9	6,0	7	4,7
متقاعد	6	4,0	4	2,7	11	7,3	1	0,7
عمل حر	3	2,0	4	2,7	2	1,3	-	-
غير معني ¹	7	4,7	7	4,7	7	4,7	7	4,7
بدون إجابة ²	50	33,3	54	36,0	44	29,3	109	72,7
المجموع العام	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0

من خلال الجدول نلاحظ بأن عبارة "خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية" جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لفئات: موظف، طالب و متقاعد، مما يؤكد أنّ هذه الفئات تملك وعياً بأنّ العمل الجمعي يهدف إلى خدمة منطقة الجمعية.

أما عبارة "تضامن اجتماعي" فقد جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لفئة عامل، وبطل، وهذا يمكن مرده للحالة الاقتصادية لهاتين الفئتين اللتان هما في حاجة ماسة للتضامن الاجتماعي.

أما عبارة مساعدة فئات محتاجة فقد تأرجحت بين المرتبة الأولى والثانية بنسب معتبرة بالنسبة لجميع الفئات، أما عبارة "خدمة منخرطي الجمعية" فقد جاءت بنسب معتبرة لفئتي طالب والموظف، وهذا مرده لاحتياج هاتين الفئتين لدور الجمعية في خدمة منطقتهم.

1-2-التثقيف:

يعتبر أحد أهداف العمل الجمعي الهدف التثقيفي، فمن خلال العمل الجمعي الذي يشهد نشاطات ثقافية، اجتماعية تطوعية، يساهم في تثقيف أفراد و فاعلين في مجالات عدة، وحتى نصل إلى واقع العمل الجمعي والتثقيف قمنا بطرح سؤال على المبحوثين:

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

هل تساهم الجمعية في التثقيف؟ وإذا كانت الإجابة: نعم أو نوعا ما فما نوع هذا التثقيف؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-6: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في التثقيف حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						231- إذا كانت الإجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا التثقيف؟
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	69,33	104	9,33	14	21,34	32	تثقيف قانوني - 1
100	150	48,00	72	18,67	28	33,33	50	تثقيف صحي - 2
100	150	52,00	78	16,00	24	32,00	48	تثقيف سياحي - 3
100	150	90,00	135	5,33	8	4,67	7	تثقيف سياسي - 4
100	150	92,00	138	4,67	7	3,33	5	تثقيف عام - 5
100	150	91,33	137	2,00	3	6,67	10	تثقيف بيئي - 6
100	150	90,67	136	4,00	6	5,33	8	تثقيف تربوي - 7
100	150	98,00	147	0,67	1	1,33	2	تثقيف تطوعي - 8
100	150	96,67	145	-	-	3,33	5	تثقيف ديني - 9
100	150	98,00	147	-	-	2,00	3	تثقيف تضامني - 10

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك نفس التصورات للذكور والإناث، فقد جاءت نسب "تثقيف صحي" بـ 33.33% و 18.67% للذكور والإناث على الترتيب، وبذلك حسب تصور الفاعلين الجمعيين فإن الجمعية تساهم بدرجة أكبر في التثقيف الصحي بشكل أكبر، ثم يأتي "تثقيف سياحي" في المرتبة الثانية بنسب 32.00% و 16.00% للذكور والإناث على الترتيب بنسب متقاربة مع التثقيف الصحي، وهذا بالنظر إلى العمل الجمعي في الجزائر الذي يلقي دعم خاصة من مديرية الشباب والرياضة، فهذه المديرية توفر الدعم المالي للجمعيات التي تتبنى برنامجها المخصص لفئة الشباب، بخلاف المديرية الأخرى التي لا توفر الدعم المالي بشكل كافي، وهنا يمكن القول بأن

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

السلطة السياسية عبر الدعم المالي من طرف مديرية الشبيبة والرياضة في السياحة والرياضة والأنشطة الترفيهية تحاول تأطير فئة الشباب، هذه الفئة التي تعتبر الخزان الحقيقي لكل الاحتياجات، فمن خلال التنشيط السياحي والترفيهي والرياضي تعمل على تجفيف منابع الاحتجاج وشراء السلم الاجتماعي.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاء "التثقيف القانوني" بنسب 21.34% و 9.33% للذكور والإناث على الترتيب، ومعلوم أنّ العمل الجمعي يؤطره القانون لهذا يساهم في تثقيف أفراد وفعاليته في مجال التعامل مع القانون خاصة قانون الجمعيات الذي يشهد بين الفترة والأخرى عدة تعديلات.

2-الأهداف الفردية:

يعتبر العمل الجمعي عمل ينخرط الأفراد فيه لخدمة مصلحة معينة، وتنشيط مجال معين، وهذا لا ينفي أنّ الأفراد ينخرطون في هذا العمل التطوعي لتحقيق أهداف فردية، فلهذا قسمنا هذه الأهداف إجرائيا إلى ثلاثة أنواع: رمزية، تكوين علاقات، وخبرات ومكتسبات، وقد ربطنا كل هدف باقتراحات معينة حتى نتعرف على تصورات هؤلاء الفاعلين الجمعيين لهذه الأهداف الفردية.

2-1-الأهداف الرمزية:

بعد طرحنا لسؤال على المبحوثين حول تغير يومياتهم بعد انخراطهم في العمل الجمعي فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-7: توزيع تغير يوميات الفاعلين الجمعيين بعد انخراطهم في العمل

الجمعي حسب متغير الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس				هل تغيرت يومياتك بعد انخراطك في العمل الجمعي
		أنثى		ذكر		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
116	77,2	40	26,6	76	50,6	نعم

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

1,4	2	0,7	1	0,7	1	ابتدائي
8,6	13	2,7	4	5,9	9	متوسط
22,6	34	10,0	15	12,6	19	ثانوي
43,9	66	13,2	20	30,7	46	جامعي
0,7	1	-	-	0,7	1	بدون مستوى
9,4	14	0,7	1	8,7	13	لا
0,7	1	-	-	0,7	1	متوسط
2,0	3	-	-	2,0	3	ثانوي
6,7	10	0,7	1	6,0	9	جامعي
13,4	20	6,0	9	7,4	11	نوعا ما
0,7	1	0,7	1	-	-	ابتدائي
1,4	2	0,7	1	0,7	1	متوسط
2,7	4	0,7	1	2,0	3	ثانوي
8,6	13	3,9	6	4,7	7	جامعي
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

لقد أكد المبحوثون بأن يومياتهم تغيرت بعد انخراطهم في العمل الجمعي بنسبة 77.2%.

جدول رقم 2-8: تصورات الفاعلين الجمعيين في ما يتجلى التغير بعد انخراطهم في العمل الجمعي حسب متغير الجنس¹.

291- إذا كان نعم أو نوعا ما في ماذا يتجلى هذا التغيير						010- الجنس
اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع		تقديم خدمة للمجتمع		استغلال وقت الفراغ		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
35	23,3	81	54,0	54	36,0	ذكر
19	12,7	42	28,0	36	24,0	أنثى
14	9,3	14	9,3	14	9,3	غير معني ²
82	54,7	13	8,7	46	30,7	بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

من خلال الجدول نلاحظ بأن "اكتساب مكانة رمزية" تأتي في المرتبة الثالثة لفئتي الذكور والإناث بنسب 23.3% و 12.7% على الترتيب، أما "تقديم خدمة للمجتمع" فتأتي في المرتبة الأولى للفئتين بنسب 54.0% و 28.0% على الترتيب، في حين عبارة "استغلال وقت الفراغ" تأتي في المرتبة الثانية بنسب 36.0% و 24.0% بالنسبة للذكور والإناث على الترتيب.

جدول رقم 2-9: تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير

الجنس¹.

291- إذا كان نعم أو نوعا ما في ماذا يتجلى هذا التغيير						010- الجنس
اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع		تقديم خدمة للمجتمع		استغلال وقت الفراغ		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3,3	5	8,0	12	9,3	14	أقل من 20
5,3	8	13,3	20	11,3	17	من 20 الى أقل من 25
7,3	11	14,7	22	6,0	9	من 25 الى أقل من 30
4,7	7	10,7	16	6,7	10	من 30 الى أقل من 35
15,4	23	35,3	53	26,7	40	35 و أكثر
9,3	14	9,3	14	9,3	14	غير معني ²
54,7	82	8,7	13	30,7	46	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن فئتي "من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة" و " 35 سنة وأكثر" لهم نفس التصورات، حيث تأتي عبارة "تقديم خدمة المجتمع" أولا ثم عبارة "استغلال وقت الفراغ" ثم عبارة "اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع"، وهذا مرده لسعي هاتين الفئتين أخذ مكانة رمزية داخل المجتمع باعتبار أن هاتين الفئتين متقاربتين في السن، أما فئة 25 سنة إلى أقل من 30 سنة فتعتبر اكتساب مكانة رمزية في المرتبة

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراحات المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

الثانية بنسبة 7.3%، وهذا يرجع إلى موقع هذه الفئة داخل المجتمع فهي فئة تعيش المراحل الأخيرة لمرحلة الشباب وبلوغ الرشد فهم يسعون لاكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع.

أما فئتي "20 إلى أقل من 25 سنة" و "أقل من 20 سنة" فنسبتهما متقاربتين لعبارتي "تقديم خدمة للمجتمع" و "استغلال وقت الفراغ"، وهذا راجع لأن هذه الفئة تعتبر هاتين العبارتين لهم نفس الاعتبار.

جدول رقم 2-10: تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير

المستوى الدراسي¹.

291- إذا كان نعم أو نوعا ما في ماذا يتجلى هذا التغيير						040- المستوى الدراسي
اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع		تقديم خدمة للمجتمع		استغلال وقت الفراغ		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3	2	1	0,7	2	1,3	ابتدائي
4	2,7	14	9,3	6	4	متوسط
16	10,7	34	22,7	27	18	ثانوي
31	20,6	73	48,6	54	36	جامعي
-	-	1	0,7	1	0,7	بدون مستوى
14	9,3	14	9,3	14	9,3	غير معني ²
82	54,7	13	8,7	46	30,7	بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئات "جامعي"، "ثانوي"، "متوسط" لهم نفس التصورات من حيث ترتيب عبارات حيث جاءت المرتبة الأولى لعبارة "تقديم خدمة للمجتمع" ثم استغلال وقت الفراغ " ثم "اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع"، أما مستوى الابتدائي فعددهم قليل فقد أتت العبارات الثلاثة متقاربة، وهنا يمكن اعتبار

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المستوى الدراسي ليس له علاقة في بتصورات المبحوثين اتجاه التغيير بعد انخراطهم في العمل الجمعي.

جدول رقم 2-11: تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة)¹.

291- إذا كان نعم أو نوعاً ما في ماذا يتجلى هذا التغيير						050- الحالة الشخصية
اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع		تقديم خدمة للمجتمع		استغلال وقت الفراغ		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
9	6,0	25	16,6	21	14,0	طالب
2	1,3	10	6,7	6	4,0	عامل
27	18,0	58	38,6	39	26,0	موظف
9	6,0	16	10,7	11	7,3	بطل
5	3,4	10	6,7	9	6,0	متقاعد
2	1,3	4	2,7	4	2,7	عمل حر
14	9,3	14	9,3	14	9,3	غير معني ²
82	54,7	13	8,7	46	30,7	بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن الحالة الشخصية (المهنة) ليس علاقة ارتباطية بتصورات الفاعلين لتغير يومياتهم بعد انخراطهم في العمل الجمعي، وكلهم و بدون استثناء يعتبرون العمل الجمعي هو "تقديم خدمة للمجتمع" ثم أنه "استغلال وقت الفراغ" ثم أنه "اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع".

2-2- تكوين علاقات:

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

يعتبر العمل الجمعي فضاء مناسباً لتكوين علاقات اجتماعية للفاعلين الجمعيين، وقد اقترحنا إجراء 6 اقتراحات وسوف نركز في تحليلنا على الاقتراحات الثلاثة الأولى بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة.

جدول رقم 2-12: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية حسب متغيري الجنس و السن¹.

المجموع العام		الجنس				270- هل اكتسبت علاقات اجتماعية من خلال عملك في الجمعية & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
86,0	129	28,0	42	58,0	87	نعم
9,4	14	4,7	7	4,7	7	أقل من 20
14,0	21	5,3	8	8,7	13	من 20 الى أقل من 25
14,6	22	5,3	8	9,3	14	من 25 الى أقل من 30
10,7	16	3,4	5	7,3	11	من 30 الى أقل من 35
37,3	56	9,3	14	28,0	42	35 و أكثر
5,3	8	1,9	3	3,4	5	لا
1,9	3	1,2	2	0,7	1	من 20 الى أقل من 25
0,7	1	0,7	1	0,0	0	من 25 الى أقل من 30
0,7	1	0,0	0	0,7	1	من 30 الى أقل من 35
2,0	3	0,0	0	2,0	3	35 و أكثر
8,7	13	3,4	5	5,3	8	نوعاً ما
1,3	2	1,3	2	0,0	0	أقل من 20
2,0	3	0,7	1	1,3	2	من 20 الى أقل من 25
2,0	3	0,7	1	1,3	2	من 25 الى أقل من 30
1,4	2	0,7	1	0,7	1	من 30 الى أقل من 35
2,0	3	0,0	0	2,0	3	35 و أكثر
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة كبيرة أكدت على أنهم اكتسبوا علاقات اجتماعية بنسبة 86.0 % .

جدول رقم 2-13: تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع هذه العلاقات حسب متغير الجنس¹.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

271-فما هو نوع هذه العلاقات												010- الجنس
علاقات مع قيادات نقابية		علاقات مع مسؤولين		علاقات مع قيادات حزبية		علاقات مع قيادات جمعوية		علاقات مع نخبة المجتمع		علاقات مع منخرطين جدد		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
7	4,7	32	21,3	5	3,3	95	63,3	64	42,7	81	54,0	ذكر
1	0,7	17	11,3	-	-	47	31,3	24	16,0	39	26,0	أنثى
8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	غير معني ²
134	89,3	93	62,0	137	91,3	-	-	54	36,0	22	14,7	بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن جل المبحوثين ذكورا و إناثا يؤكدون على أربع أنواع من العلاقات، "علاقات مع قيادات جمعوية" في المرتبة الأولى ثم "علاقات مع منخرطين جدد" في المرتبة الثانية ثم تأتي "علاقات مع نخبة المجتمع" في المرتبة الثالثة، ثم جاءت عبارة "علاقات مع مسؤولين" في المرتبة الرابعة، و هو تصريح بأن العمل الجمعي يستفيد صاحبه من تكوين علاقات مع مسؤولين في الإدارات المختلفة، و هنا يبرز السوسيولوجي ميشال كروزيه دور منطقة الارتياح في التنظيم الجمعي الذي يسمح للفاعل داخل هذا الفضاء بنسج علاقات مع مسؤولين ليستفيد منها بعد ذلك شخصيا بعدما قد استفاد منها جمعويا.

جدول 2-14: تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع هذه العلاقات حسب متغير

السن 4.

271-فما هو نوع هذه العلاقات							020- السن
علاقات مع قيادات نقابية	علاقات مع مسؤولين	علاقات مع قيادات حزبية	علاقات مع قيادات جمعوية	علاقات مع نخبة المجتمع	علاقات مع منخرطين جدد		

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

⁴ المصدر: من إعداد الباحث.

%	العدد											
0,7	1	2,0	3	-	-	10,7	16	5,3	8	10,7	16	أقل من 20
-	-	3,3	5	-	-	16,0	24	8,7	13	16,0	24	من 20 إلى أقل من 25
0,7	1	7,3	11	-	-	16,7	25	9,3	14	11,3	17	من 25 إلى أقل من 30
0,7	1	4,7	7	2,0	3	12,0	18	9,3	14	9,3	14	من 30 إلى أقل من 35
3,3	5	15,3	23	1,3	2	39,3	59	26,0	39	32,7	49	35 و أكثر
5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	غير معني ¹
89,3	134	62,0	93	91,3	137	-	-	36,0	54	14,7	22	بدون إجابة ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فئتين هما: فئة "من 25 إلى أقل من 30 سنة" وفئة: "أكثر من 35 سنة" لهم نفس ترتيب التصورات اتجاه العلاقات حيث جاءت "علاقات مع قيادات جمعوية" بنسبة 16.7% و 39.3% على الترتيب، بعد ذلك جاءت عبارة "علاقات مع منخرطين جدد وعبارة "علاقات مع نخبة المجتمع" في المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب.

وتبقى عبارة علاقات مع قيادات جمعوية "هي في المرتبة الأولى بالنسبة لجميع الفئات مع تقاربها مع "علاقات مع منخرطين جدد" بالنسبة لفئتي "أقل من 20 سنة" وفئة "من 20 إلى أقل من 25 سنة"، أما عبارة "علاقات مع نخبة المجتمع في المرتبة الثالثة بالنسبة لجميع الفئات.

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما "عبارة" علاقات مع مسؤولين "فهي بنسبة معتبرة لفنتي من "25 إلى أقل من 30 سنة" وفئة "أكثر من 35 سنة" بنسب 7.3% و 15.3% على الترتيب، وهو ما يميز هذه الفئة من وعي وبحثهم عن الترقية الاجتماعية والبحث عن تحسين وضعهم المادي، فهم يسعون إلى ربط علاقات مع مسؤولين في الإدارات للاستفادة منهم وتحسين وضعهم المادي.

جدول رقم 2-15: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية

حسب متغير المستوى الدراسي¹.

271-فما هو نوع هذه العلاقات												040- المستوى الدراسي
علاقات مع قيادات نقابية		علاقات مع مسؤولين		علاقات مع قيادات حزبية		علاقات مع قيادات جموعية		علاقات مع نخبة المجتمع		علاقات مع منخرطين جدد		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	-	-	-	-	2,0	3	0,7	1	0,7	1	ابتدائي
-	-	0,7	1	-	-	10,0	15	6,0	9	7,9	12	متوسط
3,4	5	11,3	17	0,7	1	26,7	40	15,3	23	24,7	37	ثانوي
2,0	3	20,7	31	2,7	4	55,3	83	36,0	54	46,0	69	جامعي
-	-	-	-	-	-	0,7	1	0,7	1	0,7	1	بدون مستوى
5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	غير معني ²
89,3	134	62,0	93	91,3	137	-	-	36,0	54	14,7	22	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الفئات تتفق على ترتيب أهمية العلاقات الثلاثة: حيث تتفق على أن "علاقات مع قيادات جموعية" في المرتبة الأولى تأتي "علاقات مع منخرطين جدد" ثم "علاقات مع نخبة المجتمع"، والملفت إلى النظر في الجدول هو النسبة المعتبرة لعلاقات مع المسؤولين بالنسبة لفنتي "جامعي" و "ثانوي" حيث جاءت

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

بنسب 20.7% و 11.3% على الترتيب، وهو ما يميز وعي هاتين الفئتين بالنظر إلى مستواهم الدراسي في بحثهم عن علاقات مع مسؤولين في سبيل الترقية الاجتماعية.

جدول رقم 2-16: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة)¹.

271- فما هو نوع هذه العلاقات												050- الحالة الشخصية
علاقات مع قيادات نقابية		علاقات مع مسؤولين		علاقات مع قيادات حزبية		علاقات مع قيادات جموعية		علاقات مع نخبة المجتمع		علاقات مع منخرطين جدد		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,3	2	4,0	6	-	-	19,3	29	7,3	11	18,0	27	طالب
-	-	1,3	2	-	-	8,7	13	7,3	11	6,0	9	عامل
2,0	3	19,4	29	3,4	5	42,7	64	30,0	45	35,4	53	موظف
0,7	1	4,7	7	-	-	12,7	19	6,8	10	11,3	17	بطل
1,3	2	2,0	3	-	-	8,0	12	5,3	8	7,3	11	متقاعد
-	-	1,3	2	-	-	3,3	5	2,0	3	2,0	3	عمل حر
5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	غير معني ²
89,3	134	62,0	93	91,3	137	-	-	36,0	54	14,7	22	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الفئات ماعدا فئة "عامل" لهم نفس الأهمية لترتيب العلاقات الاجتماعية، "علاقات مع قيادات جموعية" ثم "علاقات مع منخرطين جدد" ثم "علاقات مع نخبة المجتمع" أما فئة "عامل" فترتيبها للعلاقات هو: "علاقات مع قيادات جموعية" ثم "علاقات مع نخبة المجتمع" ثم "علاقات مع منخرطين جدد"، وهذا بالنظر لظروف عملهم فهم يركزون على ربط علاقات مع القيادات الجموعية ومع نخبة المجتمع وذلك لتحسين ظروف عملهم وسعيهم للترقية الاجتماعية.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

والملاحظ بالنسبة لـ "علاقات مع مسؤولين" فقد جاءت بنسبة أكبر ومعتبرة جدا وهي 19.4% لفئة الموظفين، حيث تعتبر هذه الفئة بعد الخبرة التي تلقنتها من خلال العمل، وما يعانيه الموظف من ضغوط في العمل وسعيه الدائم إلى الترقية الإدارية، هنا تسعى هذه الفئة إلى ربط علاقات مع مسؤولين من خلال العمل الجمعي لتحسين ظروفهم الوظيفية وتجاوز بعض العراقيل في وظائفهم.

2-3- اكتساب خبرات:

تعتبر الخبرات التي يكتسبها الفاعل الجمعي عديدة من خلال النشاطات التي تنظمها الجمعية، حيث تعتبر الجمعية فضاء للتدريب والتنشئة الاجتماعية، ومن ثمة اكتساب خبرات، وسوف نلاحظ ما هي الخبرات التي يكتسبها الفاعل الجمعي، أو بالأحرى كيف يتصور هذه الخبرات وكيف يرتبها من حيث الأهمية:

جدول رقم 2-17: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات بين التأكيد

والنفى حسب متغير المستوى الدراسي¹.

المجموع العام	الجنس		الذكور		الأمهات		260- هل اكتسبت خبرات من خلال عملك في الجمعية و 040- المستوى الدراسي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
91,2	137	28,5	43	62,7	94	نعم	
2,0	3	1,3	2	0,7	1	ابتدائي	
9,2	14	2,6	4	6,6	10	متوسط	
26,6	40	9,9	15	16,7	25	ثانوي	
52,7	79	14,7	22	38,0	57	جامعي	
0,7	1	-	-	0,7	1	بدون مستوى	
2,0	3	1,3	2	0,7	1	لا	
2,0	3	1,3	2	0,7	1	جامعي	
6,8	10	3,5	5	3,3	5	نوعا ما	
1,4	2	0,7	1	0,7	1	متوسط	
0,7	1	0,7	1	-	-	ثانوي	
4,7	7	2,1	3	2,6	4	جامعي	
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول أغلب المبحوثين أكدوا على اكتسابهم خبرات بنسبة 91.2%.

جدول رقم 2-18: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير الجنس¹.

261- إذا كانت الإجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه الخبرات											
010-الجنس		خبرة في العمل التطوعي		خبرة في التسيير		خبرة في التعامل مع المسؤولين		خبرة في التعامل مع القانون		خبرة في التعامل مع الإدارة	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
93	62,0	49	32,7	98	65,3	30	20,0	40	26,7		
44	29,3	20	13,3	48	32,0	10	6,6	16	10,6		
4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7		
9	6,0	77	51,3	0	0,0	106	70,7	90	60,0		
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0		

نلاحظ من خلال الجدول بأن الذكور والإناث يجمعون على أن الخبرات التي اكتسبوها بشكل أساسي هي "خبرة في التعامل مع المسؤولين"، حيث جاءت بنسب 65.3% و 32.0% بالنسبة للذكور والإناث على الترتيب، وتأتي "خبرة في العمل التطوعي" و"خبرة في التسيير" في المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب.

جدول رقم 2-19: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير

السن⁴.

261- إذا كانت الإجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه الخبرات											
020-السن		خبرة في العمل التطوعي		خبرة في التسيير		خبرة في التعامل مع المسؤولين		خبرة في التعامل مع القانون		خبرة في التعامل مع الإدارة	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

⁴ المصدر: من إعداد الباحث.

العدد	%										
14	9,3	8	5,3	16	10,7	5	3,3	6	4,0	4,0	أقل من 20
26	17,3	14	9,3	27	18,0	7	4,6	10	6,7	6,7	من 20 الى أقل من 25
22	14,7	12	8,0	23	15,3	6	4,0	11	7,3	7,3	من 25 الى أقل من 30
17	11,3	6	4,0	18	12,0	1	0,7	2	1,3	1,3	من 30 الى أقل من 35
58	38,7	29	19,4	62	41,3	21	14,0	27	18,0	18,0	35 و أكثر
4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	2,7	غير معني ¹
9	6,0	77	51,3	0	0,0	106	70,7	90	60,0	60,0	بدون إجابة ²
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	100,0	المجموع العام

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 2-20: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير المستوى الدراسي³.

261- إذا كانت الإجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه الخبرات										040- المستوى الدراسي
خبرة في العمل التطوعي		خبرة في التشغيل		خبرة في التعامل مع المسؤولين		خبرة في التعامل مع القانون		خبرة في التعامل مع الإدارة		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3	2	-	-	3	2	1	0,7	2	1,3	ابتدائي
16	10,6	10	6,7	16	10,6	4	2,6	5	3,3	متوسط
37	24,7	23	15,3	41	27,3	13	8,6	16	10,7	ثانوي
81	54	35	23,3	85	56,7	21	14	32	21,3	جامعي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مدرسة قرآنية
-	-	1	0,7	1	0,7	1	0,7	1	0,7	بدون مستوى
4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	غير معني
9	6	77	51,3	-	-	106	70,7	90	60	بدون إجابة
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 2-21: تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة)¹.

261- إذا كانت الاجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه الخبرات										050- الحالة الشخصية
خبرة في التعامل مع الادارة		خبرة في التعامل مع القانون		خبرة في التعامل مع المسؤولين		خبرة في التسيير		خبرة في العمل التطوعي		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
6,0	9	3,3	5	20,0	30	7,9	12	19,3	29	طالب
2,6	4	1,9	3	8,6	13	4,7	7	8,0	12	عامل
18,0	27	12,7	19	42,7	64	20,0	30	40,1	60	موظف
6,0	9	3,3	5	14,0	21	8,0	12	13,3	20	بطل
4,0	6	4,7	7	8,7	13	4,7	7	7,3	11	متقاعد
0,7	1	0,7	1	3,3	5	0,7	1	3,3	5	عمل حر
2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	2,7	4	غير معني
60,0	90	70,7	106	-	-	51,3	77	6,0	9	بدون إجابة ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجداول الثلاثة السابقة أن تصورات المبحوثين للخبرات لا تختلف باختلاف المتغيرات: السن، المستوى الدراسي، الحالة الشخصية، فكلها تؤكد على أن الخبرة الأهم هي "خبرة في التعامل المسؤولين"، فالعمل الجمعي يقتضي التفاعل والتردد على الإدارات المختلفة والمسؤولين بصفة خاصة، لذلك العمل الجمعي فضاء أنسب للتعامل مع مسؤولي هذه الإدارات في تسيير العمل الجمعي.

3- الأهداف الإيديولوجية:

3-1-1- تشكيل المجتمع:

3-1-1- من حيث نوع المجتمع:

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

يعتبر العمل الجمعي في الجزائر امتداد للعمل الحزبي، فكثير من الجمعيات مرتبطة إيديولوجيا ببعض الأحزاب، وإن كانت غير مرتبطة إداريا، حيث يمنع القانون هذا الارتباط إلا على أنه على مستوى الأفراد، فالعمل الجمعي يمثل فضاء للترويج ولإستقطاب المجتمع من طرف الأحزاب السياسية من خلال العمل الجمعي وتنظيم نشاطات مختلفة، وذلك من أجل تحضيرهم للاستحقاقات الانتخابية، فالعمل الجمعي يتيح للأحزاب سهولة التفاعل مع المجتمع، وشرح البرامج وإستقطاب المناضلين الأوفياء، ويتيح كذلك توسيع الوعاء الانتخابي لهذه الأحزاب.

لهذا في دراستنا هذه تعتبر من ضمن أهداف العمل الجمعي هو الإصطفاف الإيديولوجي للفاعلين الجمعويين وذلك من أجل نشر إيديولوجية معينة التي تعتمد على التصور العام للمجتمع والمواقف العامة اتجاه المستقبل والمجتمع وشكل الاقتصاد.

لهذا كان سؤالنا محصورا في أربعة أشكال للمجتمع التي يفضل الفاعل الجمعي العيش فيها، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-22: تصورات الفاعلين الجمعويين لنوع المجتمع حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام	الجنس		الجنس		250- ما هو المجتمع الذي تفضل العيش فيه / / 040- المستوى الدراسي
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
%	العدد	%	العدد	%	العدد
19,3	29	4,0	6	15,3	23
					مجتمع جزائري
0,7	1	-	-	0,7	1
					ابتدائي
1,9	3	0,7	1	1,2	2
					متوسط
6,0	9	1,3	2	4,7	7
					ثانوي
10,7	16	2,0	3	8,7	13
					جامعي
4,0	6	3,3	5	0,7	1
					مجتمع جزائري عربي
1,3	2	1,3	2	0,0	0
					ثانوي
2,7	4	2,0	3	0,7	1
					جامعي
52	78	19,3	29	32,7	49
					مجتمع جزائري اسلامي
1,3	2	1,3	2	0,0	0
					ابتدائي
8,0	12	2,7	4	5,3	8
					متوسط

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

14,7	22	6,0	9	8,7	13	ثانوي
27,3	41	9,3	14	18,0	27	جامعي
0,7	1	-	-	0,7	1	بدون مستوى
24,7	37	6,7	10	18	27	مجتمع جزائري ديمقراطي
0,7	1	-	-	0,7	1	متوسط
5,3	8	2,0	3	3,3	5	ثانوي
18,7	28	4,7	7	14,0	21	جامعي
100	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 52% يفضلون العيش في مجتمع جزائري إسلامي، وهنا يمكن القول بأن العمل الجمعي في الجزائر حسب عينة المبحوثين يستقطب الإسلاميين، وذلك لما يمثل من رمزية لديهم في كون العمل الجمعي هو عمل خيري يدخل ضمن الممارسات الدينية وطلب رضا الله تعالى، فهو عمل يحقق الخلاص للمؤمن، وهنا يمكن بأن نقول بأن الدين محرك قوي و أساسي للعمل الجمعي فهو عمل خيري.

بعد ذلك يأتي في المرتبة الثانية "مجتمع جزائري ديمقراطي" بنسبة 24.7%، حيث يمثل هذا التيار الحدائي في المجتمع الجزائري الذي يعتبر ميزة المجتمعات الحديثة هو المجتمع المدني والديمقراطية، التي تتجلى في العمل الجمعي، وهنا يشير إلى التيار الديمقراطي في الجزائر الذي يدعو إلى قيام دولة ديمقراطية حديثة.

ويأتي "مجتمع جزائري" في المرتبة الثالثة بنسبة 19.3%، ويمثل هذا ترجمة للتيار الوطني الذي يعتمد على التاريخ الوطني والهوية الجزائرية بأبعادها الثلاثة دون التركيز على بعد معين، في حين كانت العبارة التي تشير إلى "مجتمع جزائري عربي" بنسبة قليلة جدا، و هذه إشارة لكون عدد قليل من المبحوثين يؤمن بالبعد العربي للمجتمع الجزائري.

يمكن تلخيص تصورات المبحوثين لنوع المجتمع الذين يفضلون العيش فيه محصور في ثلاثة أنواع، والنوع الأكثر تفضيلا هو "مجتمع جزائري إسلامي" بنسبة

النصف، والنصف الآخر يتقاسمه النوعين الآخرين "مجتمع جزائري ديمقراطي" و"مجتمع جزائري".

3-1-2- من حيث نوع الاقتصاد:

يعتبر نوع الاقتصاد المفضل أحد مؤشرات الإيديولوجيا لهذا كان طرحنا لسؤال حول نوع الاقتصاد المفضل لعينة المبحوثين لمحاولة التعرف عن الاصطفاة الإيديولوجي للمبحوثين من خلال مؤشر نوع الاقتصاد المفضل فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-23: تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع الاقتصاد المفضل حسب

متغير الجنس والسن¹.

المجموع العام		010-الجنس				240- ماهو نوع الاقتصاد الذي تفضله؟
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8,7	13	2,0	3	6,7	10	اقتصاد ليبرالي
2,0	3	1,3	2	0,7	1	من 20 الى أقل من 25
1,3	2	-	-	1,3	2	من 25 الى أقل من 30
0,7	1	-	-	0,7	1	من 30 الى أقل من 35
4,7	7	0,7	1	4,0	6	35 و أكثر
55,3	83	20,0	30	35,3	53	اقتصاد اسلامي
7,4	11	4,7	7	2,7	4	أقل من 20
9,9	15	3,3	5	6,6	10	من 20 الى أقل من 25
10,6	16	4,0	6	6,6	10	من 25 الى أقل من 30
6,7	10	2,0	3	4,7	7	من 30 الى أقل من 35
20,7	31	6,0	9	14,7	22	35 و أكثر
19,3	29	7,4	11	11,9	18	اقتصاد اشتراكي
3,3	5	1,3	2	2,0	3	أقل من 20
4,0	6	2,0	3	2,0	3	من 20 الى أقل من 25
2,0	3	0,7	1	1,3	2	من 25 الى أقل من 30
2,0	3	0,7	1	1,3	2	من 30 الى أقل من 35
8,0	12	2,7	4	5,3	8	35 و أكثر
16,7	25	3,9	6	12,8	19	اقتصاد تتحكم فيه الدولة
2,0	3	0,7	1	1,3	2	من 20 الى أقل من 25
3,3	5	2,0	3	1,3	2	من 25 الى أقل من 30

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

3,3	5	1,2	2	2,1	3	من 30 الى اقل من 35
8,1	12	-	-	8,1	12	35 و اكثر
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أنّ أكثر من نصف المبحوثين وبنسبة 55.3% تفضل الاقتصاد الإسلامي وهو ما يتناغم من تفضيلهم العيش في مجتمع إسلامي وبنسبة أكبر بقليل، والفئة الثانية من المبحوثين تفضل الاقتصاد الاشتراكي رغم تراجع هذا النظام في الجزائر وفي العالم بنسبة 19.3%، ونلاحظ أنّ الفئة التي سنها "أكثر من 35" هي أكبر نسبة التي تفضل هذا الاقتصاد بنسبة 14.7%، ويمكن ارجاعه إلى معاصرتهم بحكم السن للفترة التي كانت فيها الجزائر تتبنى هذا النظام الاقتصادي.

والفئة الثالثة هي الفئة التي تفضل نوع: "اقتصاد تتحكم فيه الدولة" بنسبة 16.7%، ونلاحظ أكبر نسبة التي تفضل هذا الاقتصاد هي فئة: "أكثر من 35"، مما يؤكد أن هذه الفئة عاصرت كل الأنظمة الاقتصادية التي تبنتها السلطة في الجزائر من الاستقلال حتى الآن ويفضلون اقتصاد تتحكم فيه الدولة وهذا بالنظر لكل الخيارات الاقتصادية التي تبنتها السلطة بعد إقرار التعددية السياسية في سنة 1989.

جدول رقم 2-24: تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع الاقتصاد المفضل حسب متغيري السن و المستوى الدراسي¹.

المجموع العام	020- السن										240- ماهو نوع الاقتصاد الذي تفضله؟ 040- المستوى الدراسي	
	أقل من 20		من 20 الى أقل من 25		من 25 الى أقل من 30		من 30 الى أقل من 35		35 و اكثر			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8,7	13	4,6	7	0,7	1	1,4	2	2,0	3	-	-	اقتصاد ليبرالي
1,4	2	0,7	1	0,7	1	-	-	-	-	-	-	متوسط
2,7	4	1,3	2	-	-	0,7	1	0,7	1	-	-	ثانوي
4,6	7	2,6	4	-	-	0,7	1	1,3	2	-	-	جامعي
55,3	83	20,6	31	6,7	10	10,7	16	10,0	15	7,3	11	اقتصاد اسلامي
0,7	1	-	-	-	-	-	-	-	-	0,7	1	ابتدائي
6,0	9	3,3	5	0,7	1	0,7	1	-	-	1,3	2	متوسط

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

12,6	19	4,0	6	-	-	4,0	6	2,0	3	2,6	4	ثانوي
35,3	53	13,3	20	6,0	9	6,0	9	8,0	12	2,0	3	جامعي
0,7	1	-	-	-	-	-	-	-	-	0,7	1	بدون مستوى
19,3	29	8,1	12	2,0	3	1,9	3	4,0	6	3,3	5	اقتصاد اشتراكي
2,7	4	0,7	1	-	-	-	-	0,7	1	1,3	2	متوسط
8,6	13	4,7	7	-	-	1,2	2	0,7	1	2,0	3	ثانوي
8,0	12	2,7	4	2,0	3	0,7	1	2,6	4	-	-	جامعي
16,7	25	8,0	12	3,3	5	3,4	5	2,0	3	-	-	اقتصاد تتحكم فيه الدولة
1,4	2	0,7	1	-	-	0,7	1	-	-	-	-	ابتدائي
0,7	1	0,7	1	-	-	-	-	-	-	-	-	متوسط
3,4	5	1,3	2	0,7	1	0,7	1	0,7	1	-	-	ثانوي
11,2	17	5,3	8	2,6	4	2,0	3	1,3	2	-	-	جامعي
100,0	150	41,3	62	12,7	19	17,4	26	18,0	27	10,6	16	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أنّ من حيث المستوى الدراسي فإنّ الفئة الأكبر نسبة هي فئة "جامعي" بنسبة 35.3%، تفضل الاقتصاد الإسلامي وهذا ينسجم مع اختيارهم للعيش في مجتمع إسلامي، أما فيما يخص الاقتصاد الاشتراكي فنسبهم متقاربة مع "الثانوي" بنسب 8.0% و 8.6%، أما النسبة الأكبر في "اقتصاد تتحكم فيه الدولة" فنجد ذو مستوى "جامعي" يمثلون أكبر نسبة 11.2% وهذا يرجع إلى الوعي الذي تتمتع به هذه الفئة اتجاه الأنظمة الاقتصادية في العالم.

3-2- تنمية الوعي:

يعتبر العمل الجمعي ممارسة مدنية تساهم في تنمية وعي الأفراد ضمن عملية تطوير فعل المجتمع المدني، ولهذا كان لزاما علينا التطرق إلى هذه الجزئية، وحتى نصل إلى واقع مساهمة العمل الجمعي في تنمية الوعي لدى الأفراد قمنا بطرح السؤال: هل ازداد وعيك من خلال عملك في الجمعية؟ وإذا كان الجواب نعم أو نوعا ما في ماذا يتجلى هذا التغيير؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 2-25: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في تنمية الوعي حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						281- إذا كان نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا الوعي
		غير معني		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	79,33	119	5,33	8	15,34	23	وعي سياسي - 1
100	150	42,67	64	18,00	27	39,33	59	وعي بيئي - 2
100	150	67,33	101	12,67	19	20,00	30	وعي تاريخي - 3
100	150	32,67	49	25,33	38	42,00	63	وعي وطني - 4
100	150	90,67	136	4,00	6	5,33	8	وعي ثقافي - 5
100	150	95,33	143	0,67	1	4,00	6	وعي اجتماعي - 6
100	150	98,00	147	0,67	1	1,33	2	وعي تطوعي - 7
100	150	94,67	142	-	-	5,33	8	وعي ديني - 8
100	150	96,67	145	0,66	1	2,67	4	وعي تضامني - 9

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نوع الوعي ذو النسبة الأكبر هو الوعي الوطني وهذا لكلا الجنسين فقد جاء بنسب 42.00% و 25.33% للذكور والإناث على الترتيب، ويمكن إرجاع هذا إلى طبيعة النشاطات الجمعوية التي تتقاطع مع برنامج السلطات المحلية في تنشيط المناسبات الوطنية، حيث تقدم الدعم لهذه الجمعيات، فلهذا نجد أنّ العمل الجمعوي يساهم في تنمية الوعي الوطني أكثر لتطابقه مع أهداف السلطة السياسية في الجزائر.

أما النسبة الثانية نجدها لصالح "وعي بيئي" بنسب 39.33% و 18.00% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا راجع للنشاطات الجمعوية في الآونة الأخيرة حول حماية البيئة، نظرا للتدهور البيئي الحاصل في كل مكان، انطلاقا من هذا كان لزاما على الجمعيات سد الفراغ في هذا الجانب والقيام بنشاطات تحسيسية في حماية البيئة.

أما النسبة الثالثة فنجد "وعي تاريخي" بنسب 20.00% و 12.67% للذكور والإناث على الترتيب، ويمكن إضافة هذا النوع من الوعي إلى "الوعي الوطني"، فمن خلال رعاية السلطات المحلية للنشاطات الجمعوية تعمل على تنمية الوعي التاريخي للجزائر

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

الذي يدخل ضمن الوعي الوطني وذلك من خلال إحياء المناسبات الوطنية التي تبرز ذلك الوعي وتعمل على تنميته.

واللافت في هذا الجدول أنّ هناك دور للعمل الجموعي في تنمية الوعي السياسي وبنسبة معتبرة حيث جاءت بنسب: 15.34% و 5.33% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا مرده لدور المجتمع المدني في ترقية الممارسة المدنية للفاعلين الجموعيين الممهدة للفعل السياسي، فعدم ممارسة السياسة بعد في حد ذاته موقفا سياسيا.

نخلص إلى أن هناك أهدافا يسعى إلى تحقيقها الفاعل الجموعي من خلال عمله الجموعي، ممثلة في أهداف جماعية يشترك فيها كل الفاعلين و أهداف فردية يسعى كل فاعل لاكتساب خبرات و تكوين علاقات إلى غيرها من الأهداف، و في الفصل الموالي سوف نتعرض لأهم الآليات لتحقيق هذه الأهداف.

الفصل الثالث: الحركة الجمعوية و استراتيجية الآليات

أولاً: الحركة الجمعوية في الجزائر التاريخ و الواقع

1-الحركة الجمعوية في الجزائر عبر التاريخ

2-واقع الحركة الجمعوية في الجزائر

3-واقع الجمعيات بولاية عين تموشنت

4-تأسيس الجمعية من الفكرة إلى الإعتقاد

ثانياً: المجتمع المدني واستراتيجية الآليات

1-الآليات التنظيمية

2-آلية التعاون

3-آلية التمويل

4-آلية استقطاب منخرطين جدد

5-آلية التكريم

تعتبر الحركة الجمعوية هي المرحلة المهمة في تشكل المجتمع المدني، لهذا تعرضنا لأهم مراحل بروز و تطور الحركة الجمعوية في الجزائري من الحقبة العثمانية حتى الوقت الحالي، أما في الجزء الميداني فقد تعرضنا للفاعل الجمعوي و الآليات المنتهجة في العمل الجمعوي من خلال آليات: التنظيم، التعاون، التمويل، استقطاب منخرطين جدد، و آلية التكريم.

أولاً: الحركة الجمعوية في الجزائر التاريخ و الواقع:

1- الحركة الجمعوية عبر التاريخ:

1- الحركة الجمعوية قبل 1830:

لقد عرفت الجزائر حكما عثمانيا طويلا امتد إلى 300 سنة، و فقد ساهم الوجود العثماني في الجزائر من التصدي للهجمات المتكررة من طرف الدول الاستعمارية خاصة الاسبان، حيث "شهد العهد العثماني تشكل العديد من الاتحادات القبلية الكبرى التي ساهمت في التصدي للعدوان الخارجي دفاعا عن الأرض و الدين و الوطن"¹، وأدى هذا التصدي إلى استقرار الحكم داخل الجزائر مما ساعد على بسط السيادة الجزائرية على كامل تراب البلاد، و قد "تم خلال العهد العثماني تثبيت الحدود البرية للجزائر بصورة دائمة مع كل من المغرب و تونس"²، ولكن مع مرور الزمن تطورت أمور الحكم في الجزائر، و أصبح في ما بعد هذا الانتماء إلى الإمبراطورية العثمانية في معظمه انتماء رمزيا، فقد كانت الجزائر تتمتع باستقلال مالي وإداري عنها، وكان معترف بها كدولة لها جيش وعلم وجنسية خاصة بها، وكانت لها علاقات دبلوماسية مع عدة دول، إلا أن الحكام كانوا يُختارون بطرق تقليدية وراثية، ولا يتحكم الجزائريون في اختيار حكامهم.

كان الوجود التركي مركز بشكل أساسي في المدن الكبرى، ولم يهتم بتطوير هذه المدن بشكل يجعل المجتمع يتطور، فقد كان هناك اهمال تام للأرياف و غياب البنى التحتية فيها

¹ عامر بغدادي، المكون العربي الاسلامي في الهوية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 63.

² عامر بغدادي، المرجع نفسه، ص 63.

والاكتفاء بالمدن الكبرى، و لهذا فقد كان الحكم التركي في الجزائر يشجع الوقف، لما له من عوائد مالية ومادية، "فالوقف بعائده المختلفه اذا ، يعد أهم الموارد المالية في الجزائر خلال الفترة العثمانية"¹، فالوقف هو ثقافة اسلامية بامتياز، ساهمت هذه الثقافة في العمل على التضامن داخل المجتمع بعيدا عن سيطرة السلطة، خاصة في الجوانب الاجتماعية و التعليمية، فقد كانت المؤسسات التعليمية في الجزائر في هذه الفترة بعيدة عن اهتمام السلطة التركية، لهذا كان لعائدات الوقف دور كبير و أساسي في " تمويل و تمويل مختلف المؤسسات التعليمية في البلاد"²، و يعتبر الوقف من المؤشرات القوية لبروز العمل الجمعي الذي يندرج ضمن البذور الأولى لتشكل المجتمع المدني في شكله التقليدي ابان الحكم التركي، و لم يقتصر الوقف على تمويل التعليم فحسب، بل "إن مؤسسة الوقف الاعتبارية ساهمت بشكل واضح في تنمية البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع"³، و قد كانت السلطة الركية تعتمد عليه في ميزاتها العامة ، في الانفاق على مختلف مرافق الحكم التركي آنذاك " من خلال اعتماد السلطات العثمانية على مداخيلها في الانفاق العام"⁴.

نظرا لوجود حركة تجارية واقتصادية بالمدن فقد كانت هناك "تنظيمات نقابية للتجار والحرفيين وغيرهم"⁵، وكانت هناك تنظيمات تقليدية دينية، فالمجتمع الإسلامي عرف ظاهرة الوقف منذ بروز الدين الإسلامي، وقد ترتب عن هذه الظاهرة تنظيمات تسعى لتسيير هذه الوقف، فقد كانت هناك تنظيمات خيرية مثل "مؤسسة سبل الخيرات

¹ محمد محدي، العائدات الوقفية و اسهاماتها في المجالات العلمية و الثقافية بالجزائر ابان العهد العثماني 1516-1830، من مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 7، عدد 1، الصفحة (7-16)، ص 14

² محمد محدي، العائدات الوقفية و اسهاماتها في المجالات العلمية و الثقافية بالجزائر ابان العهد العثماني 1516-1830، مرجع سابق، ص 14.

³ عبد القادر بن عزوز، مؤسسة الاوقاف بالجزائر العثمانية: الدور الاجتماعي و الاقتصادي ، مجلة الصراط، مجلد 11، عدد 1، الصفحة (122-147)، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2009. ، ص 129.

⁴ عبد القادر بن عزوز، المرجع نفسه، ص 128.

⁵ أحمد بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية: نموذج الجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب، من الكتاب الجماعي: إشراف: الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الاجتماعية، وهران، ص64.

التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد والزوايا¹، ويمتد نشاطها للتكفل بحفظ القرآن وطلبة العلم ومساعدة المحتاجين والأرامل واليتامى.

2- الحركة الجمعوية خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي:

بعد احتلال فرنسا للجزائر في 5 جويلية 1830، وبعد مقاومات شعبية عديدة شهدتها الجزائر من يوم احتلالها حتى بداية القرن العشرين، مرحلة مارس فيها المستعمر أبشع مظاهر الاضطهاد والإبادة الجماعية والاستيلاء على الأرض، والتفكيك الممنهج لكل ما هو جزائري بداية بنزع الأراضي وتسليمها للمعمرين، الأمر الذي جعل من أعداد هؤلاء المعمرين تزداد، حيث سيصبحون الجهاز المدني في تثبيت المستعمر بعد ما سيطر على ربوع الجزائر، "و تولى الاستعماريون شؤون البلاد السياسية و الادارية و أشركوا معهم العديد من الجزائريين في الوظائف الادارية"²، ومع استمرار التقتيل و التدمير الذي مارسه المستعمر، من نزع الاراضي و تهجير الجزائريين من منطقتهم، الامر الذي زاد من الاحتقان داخل الجزائريين، "وقد ظل الأمر كذلك إلى عقد الثمانينات، و في هذه الأثناء بدأت تظهر جماعات ضاغطة، في وهران و قسنطينة"³، وهذا يمكن اعتباره البذور الأولى لظهور ما يشبه جمعيات ، جاءت نتيجة التقاء مجموعة من الجزائريين المتضررين من النهب الممنهج لأراضيهم و املاكهم من طرف المستعمر و أعوانه، فقد كانت هذه الجماعات الضاغطة مكونة من " الأعيان و كبار الملاك و الموظفين، و تمثل ضغطها في تقديم العرائض الممضاة جماعيا للسلطات الاستعمارية"⁴، و هناك مؤشرات أخرى في تاريخ الجزائر على وجود ما يشبه الجمعيات التي سعى عن طريقها الجزائريون للدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم وأراضيهم التي سلبهم اياها المستعمر الفرنسي، فنجد أنه " قبيل اندلاع ثورة 1871، هو أن كثيرا من المنظمات الشعبية في

¹ - أحمد بوكابوس، المرجع نفسه، ص 64.

² أبو القاسم سعد الله، ابحاث و آراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1996، ص 141.

³ أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 142.

⁴ أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 142.

ذلك الوقت تفرعت عنها لجان حرة كانت تسمى ((شرطية))¹، وقد كانت هذه اللجان الشرطية تخضع للعمل السري بهدف الدفاع عن ممتلكات الجزائريين قبل قيام المقاومة الشعبية في جميع أنحاء الجزائر.

وقد رافق احتلال الجزائر إصدار عدة قوانين فرنسية مهدت لجعل من الجزائر أرض فرنسية ومقاطعة إدارية يسيرها الحاكم الفرنسي، وتكونت البلديات الفرنسية، والمختلطة وكبرت المدن بشكل أصبح فيه للفرنسيين وجود في كل المدن الجزائرية، و مع تزايد الأجانب الذين استخدمتهم فرنسا لتثبيت الحكم الفرنسي ومساعدة السلطات العسكرية الفرنسية في بسط سيطرتها على الجزائر.

ومن بين القوانين التي اعتمد المستعمر عليها في تدعيم وجوده واحتلاله للجزائر هو "قانون الجمعيات الصادر في 05 جويلية 1901 إبان الحقبة الاستعمارية"²، حيث يعتبر هذا القانون بمثابة غطاء للمطامع الاستعمارية، وذلك بالسماح للفرنسيين والأجانب في تكوين جمعيات ثقافية وخيرية ورياضية تلبى حاجاتهم وتساهم في استقرارهم وهو "ما ينعكس ويتوافق مع أهداف المستعمر، فقد ازدهرت الحركة الجمعوية في تلك الفترة في المدن الجزائرية، خاصة من قبل المعمرين والوافدين الأجانب"³.

وعملت الإدارة الاستعمارية منذ اليوم الأول لاحتلال الجزائر على طمس الهوية الجزائرية وإلغاء الدولة الجزائرية، وكل القوانين التي صدرت بعد الاحتلال كان هدفها هو جعل من الجزائر مقاطعة فرنسية، فبعد 4 سنوات من الاحتلال وذلك "في 2 جويلية 1834 صدر مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا، واعتبارها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية"⁴.

¹ مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 64.

² محمد غربي وآخرون، المجتمع المدني في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص196.

³ محمد غربي وآخرون، المرجع نفسه، ص197.

⁴ أحمد بوكابوس، مقاربة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية، الثقافية: نموذج: الجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب، مرجع سابق، ص 65-66.

و استمرت الإدارة الاستعمارية في تحطيم وتفكيك المجتمع الجزائري عبر تحطيم كل ما هو اجتماعي وثقافي واقتصادي، وذلك بالاعتماد على مجموعة قوانين مثل قانون الأهالي، وقانون نزع الأراضي، كل هذا لتهيئة الظروف لبروز فرنسي يكون بديل للمجتمع الجزائري صاحب الأرض.

مما أدى كل هذا إلى بروز مجتمع فرنسي مع وجود عدد كبير من الأوروبيون معه يعيشون في مدن و يتمتعون بمرافق خدمية، مقابل مجتمع من الجزائريين يعيشون على الهامش، في الأرياف وضواحي المدن في ظروف قاسية، حيث "لاحظ الكاتب بوجولا: في مدينة الجزائر 1884 وجود مجتمعين متناقضين: مجتمع من الأهالي يسكن أكواخا كالحوانات، ومجتمع أوروبي يقيم في مباني كبيرة ونظيفة"¹.

وقد ساهمت القوانين الاستعمارية في نزع الأراضي عن الأهالي والاستيلاء على الأراضي المشاعة والوقفية، مما جعل الجزائريون يعيشون في ظروف قاسية همهم الوحيد هو توفير الأكل والشرب لأبنائهم عبر البحث عن عمل بعيدا عن الأرض التي كانت توفر لهم المورد الاقتصادي لذلك قبل أن يأتي المستعمر و ينتزعا منها.

وقد ظهرت عدة تنظيمات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ورياضية بداية من صدور قانون الجمعيات لسنة 1901، "ومثلت المدرسة و النقابة فضائين رئيسيين حملا هذا اللقاء بين المعمرين و الأهالي"²، الأمر الذي جعل من تكوين وعي لدى الجزائريين بضرورة العمل على تشكيل تنظيمات شبيهة بتلك التنظيمات الفرنسية، وهنا سوف يستفيد الجزائريون الذين كان يطلق عليهم اسم الأهالي من هذا القانون لتكوين تنظيمات ثقافية، دينية، ورياضية رغم المضايقات الاستعمارية في منع تأسيس جمعيات خاصة بالأهالي، مقابل نمو بارز لجمعيات المعمرين والفرنسيين والأوروبيين الذين كانوا يتمتعون بخيرات الجزائر المستعمرة، مع وجود تنظيمات مختلطة بين المعمرين و الجزائريين، فقد "كان النظام الجمعياتي مختلطا إلى درجات متباينة بين المعمرين الأوروبيين و

1- أحمد بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص 66.
2 رونييه غاليسو، الحركات الجمعوية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة و المجتمع في تاريخ المغرب، مجلة انسانيات، عدد 8، أوت 1999، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، الصفحة (7-15)، ص10.

المستعمرين و الأهالي و هو بذلك يشكل مركبا ثقافيا مختلطا"¹، و هو الأمر الذي مهد لبروز جمعيات خاصة بالجزائريين لوحدهم مستفيدين من تجربتهم مع المعمرين، "كانت الحركة الجمعوية تنمو في مواجهة المجتمع و الاستعمار و تعبر عن نفسها بوصفها مجتمع مضاد"²، هذا المجتمع الذي يناضل من أجل إحياء هويته الجزائرية التي عمل المستعمرة بكل الطرق على طمسها، و ادماجها ضمن هوية المستعمر الفرنسي، الا أن رغم الظروف الصعبة فقد كانت هناك تنظيمات جمعوية للجزائريين و لو أنها كانت قليلة، وفي الجدول التالي يبرز نوعية التنظيمات الجمعوية من 1900-1962.

جدول رقم 3-1: نوعية وطبيعة التنظيمات من: 1900-1962.

نوع النشاط	العدد	النسبة %
تنظيم له طابع إداري-سياسي	268	6.82
تنظيمات اقتصادية	167	4.26
تنظيمات اجتماعية	1572	40.06
تنظيمات ثقافية	778	19.83
تنظيمات رياضية	999	25.46
تنظيمات دينية وفلسفية	140	3.57
المجموع	3924	100

المصدر³: Omar Hachi, les associations déclarées, revue

du cread, N :53, 3^{eme} trimestre, 2000,P61

من خلال الجدول فإن التنظيمات الخاصة بالأهالي (الجزائريين بتعبير الإدارة الفرنسية) عدد قليل مقارنة بالتنظيمات الخاصة بالفرنسيين وغير الفرنسيين، فالجزائريون رغم أنهم أصحاب الأرض فعدد تنظيماتهم قليل جدا، وطبعاً هذا ناتج عن ممارسات الإدارة الاستعمارية العنصرية والاقصائية.

يعتبر العمل الجمعوي في الجزائر أمر مرتبط بالمستعمر الفرنسي، فهو عملية قد "بدأت أوروبية سنة 1840 بتأسيس "جمعية مزارعي الجزائر"¹، وقد كانت التنظيمات

¹ رونيه غاليسو، المرجع نفسه، ص 9-10.

² رونيه غاليسو، المرجع نفسه، ص 11.

³ نقلا عن: أحمد بوكابوس، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص 70.

الجمعوية أكثرها فرنسية أو أوروبية، ورغم قلة التنظيمات الخاصة بالجزائريين، إلا أن مع انتهاء الحرب العالمية الأولى سوف تشهد الجزائر حركة وطنية ساهمت فيها تنظيمات جمعوية بارزة في إثرائها وحركيتها وازدهارها خاصة في الفترة التي تلت الثلاثينات من القرن العشرين، هذه الفترة التي ستمهد إلى ظهور تيارات بارزة في الحركة الوطنية، وهي التيارات الثلاثة، تيار الإستقلال بزعامة مصالي الحاج، التيار الإدماجي بزعامة فرحات عباس والتيار الإصلاحية بزعامة جمعية العلماء الجزائريين.

وقد استغل الجزائريون التشريع الفرنسي "في تأسيس جمعيات مختلفة منذ الثلاثينات، وكونها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينهم علاقات مهنية أو مؤسساتية"²، وهذه الجمعيات تتنوع نشاطاتها، جمعيات رياضية، مهنية، حرفية وخيرية.

3- الحركة الجمعوية بعد الاستقلال:

3-1- مرحلة من الاستقلال 1962 إلى غاية 1971:

شهدت السنوات الأولى بعد استقلال الجزائر هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، و بحكم الدستور الصادر سنة 1963 الذي لم يكن يصرح صراحة بحق اشاء الجمعيات، و هذا مراعاة لما كانت تمر به البلاد آنذاك من حادثة الحكم خاصة وأنها قد ورثت واقعا اقتصاديا و اجتماعيا صعبا في السنوات الأولى للإستقلال، لهذا "لم يكن حق إنشاء الجمعيات مقررا في دستور 1963 لاعتبارات الظروف التي تمر بها الجزائر و مخلفات الاستعمار"³، ولم يصدر أي قانون جديد يسمح بتأسيس تنظيمات جمعوية، فقد ظل القانون الصادر في 05 جويلية 1905 المصدر الأساسي الذي ينظم العمل الجمعي في الجزائر، إلا أنّ طبيعة السلطة السياسية في الجزائر في ذلك الوقت لم تسمح بإنشاء جمعيات، حيث تراها تهديدا للوحدة

¹ - الزبير عروس، أولا: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة، من الكتاب الجماعي: إشراف: الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، ص29.

² - محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، من مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 13، عدد1، الصفحة (133-145)، جامعة منتوري قسنطينة 1، جوان 2002، ص 134 .

³ سامية عبد اللاوي، الرأي العام و تأثيره على النظام السياسي الجزائري نموذجا، مرجع سابق، ص 110.

الوطنية وطبيعة النظام الجزائري سواء في السياسة أو الاقتصاد، فكانت "تعليمية 02 مارس 1964 التي أصدرتها وزارة الداخلية"¹ عائقا تشريعيا في تأسيس الجمعيات، حيث حسب هذه التعليمات فتأسيس الجمعية يكون بإجراء تحقيق مسبق تقوم به السلطة السياسية، و"هذه التعليمات في حقيقة الأمر قضت على إجراءات التأسيس المبسطة التي ينص عليها قانون 1901"².

عُرفت هذه المرحلة من الجزائر بسيطرة تامة للدولة على جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنعت أي مبادرات تنظيمية أو جمعوية خارج مؤسسات الدولة التي يهيمن عليها الحزب الواحد، وهيمنت على هذه المؤسسات والفضاءات حيث عملت على "تأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي منع كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية"³.

استطاع حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم الوحيد في الجزائر أن يمارس الرقابة على المجتمع وعزز هذه الهيمنة، بخلقه لاتحادات مهنية وثقافية وشبابية وحرفية تمثل كأجهزة إيديولوجية في يد الحزب تساهم في تأطير المجتمع وزيادة الهيمنة، وفي المقابل تمثل متنفسا للمجتمع ليمارس أنشطته تحت المراقبة والتحكم من طرف الحزب الواحد، حيث ظهرت اتحادات مثل "الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ... وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب"⁴.

وقد أدى هذا التضييق إلى منع ظهور أو تأسيس لجمعيات خارج مؤسسات الدولة بما فيهم الحزب الواحد، وحتى الجمعيات والتنظيمات التي تم تأسيسها خلال الحقبة

¹ - الزبير عروس، أولا: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة، مرجع سابق، ص19.

² - الزبير عروس، أولا: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة، مرجع سابق، ص19.

³ - عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، من الكتاب الجماعي: المجتمع المدني والمواطنة، سلسلة دفاتر مجلة انسانيات، عدد 03، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، 2012.

⁴ - وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 2004، ص19.

الاستعمارية، قد تمّ حلها من جراء التضييق عليها، كل هذا ناتج عن توجس الدولة من هذه التنظيمات حول منازعتها ومنافستها في تأطير والهيمنة على المجتمع.

3-2-مرحلة من 1971 إلى 1979:

بعد مرور البلاد بفترة عدم الاستقرار السياسي بداية من 1962، حيث شهدت هذه المرحلة صدور أول دستور للدولة الجزائرية سنة 1963، إلا أن هذا الدستور استمر العمل به أقل من شهر، ثمّ شهدت الجزائر حدثا بارزا تمثل في تولي الرئيس الراحل هواري بومدين السلطة في 19 جوان 1965، حيث عطّلت بعد ذلك الحياة الدستورية إلى غاية 1976 حيث تمّ اصدار دستور جديد.

في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر لم تكن تسمح السلطة السياسية ب بروز و لو لو مؤشرات أولية على تشكل مجتمع مدني حيث تعتبره مههدا لوجودها لهذا عملت على الحد أو بالأحرى منع تكوين أي جمعيات خرج فلك السلطة، "فالجمعيات هي أهم الوحدات المركبة للمجتمع المدني"¹، ففي هذه المرحلة زاد التضييق على العمل الجمعوي وتأكد هذا ب صدور أول تشريع جزائري ينظم العمل الجمعوي وهو "الأمر الصادر عام 1971 برقم 79/71 والذي أفرز بدوره حالة قانونية جديدة ثبتت أكثر بعد أكثر بعد صدور الأمر المعدل رقم 21/72 المؤرخ في 7 جوان 1972"².

يعتبر هذان التشريعان أول تشريعين يصدران في دولة الاستقلال، إلا أنّ روح هذا التشريع مستمدة من القانون الفرنسي الصادر سنة 1901، ورغم هذا الإقرار القانوني إلا أن طبيعة النظام السياسي والقراءة المتأنية لهذين الأمرين القانونيين يمنعان ويحدان من بروز جمعيات خارج سيطرة وهيمنة الدولة ممثلة في الحزب الواحد، فمن بين الشروط التعجيزية لهذا القانون هو اشتراط من رئيس الجمعية أن يكون ليس له سوابق

¹ غربي عزوز، الحركة الجمعوية و البناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات و التحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، الصفحة (257-271)، جامعة المسيلة، مجلد 3، عدد 4، جانفي 2009، ص 259.

² - الزبير عروس، أولا: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة، مرجع سابق، ص 19.

ضد الثورة التحريرية والشرط الثاني أن لا يكون له موقف معادي للتوجهات الاشتراكية للدولة، فروح هذا القانون كانت ذات إيديولوجية اشتراكية.

وكذلك "يعطي القانون للإدارة بالضرورة سلطة تقديرية واسعة في قبول أو رفض تقديم الاعتماد وكذا حل الجمعيات"¹، ومن جهة أخرى سمحت الدولة بإنشاء الجمعيات في إطار الحزب الواحد حزب جبهة التحرير الوطني، حيث "أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد"²، وظلت في هذه الفترة الجمعيات الفاعلة فقط الاتحادات والمنظمات التابعة للحزب الواحد، وماعدا ذلك يستحيل تأسيس أي جمعية خارج إطار هذا الحزب الواحد.

3-3-مرحلة من سنة 1979 إلى سنة 1989:

بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1979، وتولي الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد السلطة، ومع بداية الثمانينات شهد المجتمع الجزائري تغيرا ملحوظا من حيث الطموحات والمطالب و كذا زادت التعداد السكاني مما زادت احتياجاته للعمل والسكن و مختلف المرافق الضرورية لحياة كريمة، و مع تراجع أسعار البترول و عجز الدولة عن توفي بعض الحاجات الأساسية للمواطن ، فقد شهدت الجزائر عدة حركات احتجاجية ذات مطالب اجتماعية وهوياتية "التي عرفتها الجزائر منذ بداية الثمانينات حركة تيزي وزو 1980، حركة وهران 1982 وحركة قسنطينة 1986"³.

في هذه الفترة وبعد سلسلة من الاحتجاجات، وأبرزها الربيع الأمازيغي في بداية الثمانينات، وتكرار مطالب الحركة البربرية في سياق ما أصبح يعرف بحقوق الإنسان، ف "في سنة 1986 أعلن رئيس الجمهورية عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه

¹ الزبير عروس، أولا: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة، مرجع سابق، ص21.

² سمير قريدي، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، من مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2010، ص149.

³ بن يحي فاطمة وطعام عمر، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، من مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 11، جوان 2015، ص205.

حقوق الإنسان"¹، ورغم هذا التغيير في السلطة اتجاه العمل الجموعي إلا أنه ظل الواقع كما هو.

3-4- من 1989 إلى الوقت الحالي:

بعد هيمنة الدولة على جميع المؤسسات والفضاءات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ومنع أي محاولة للعمل الجموعي خارج إطار مؤسسات الدولة أو الحزب الواحد، اتسعت الفجوة بين المجتمع والدولة، حيث "تحولت المنظمات الجماهيرية إلى وسائل مميزة للحصول على الترقية الاجتماعية والامتيازات المختلفة"²، وزاد هذا من الاحتقان والرفض الاجتماعي، والاحتجاجات الاجتماعية، وعدم تطور الممارسة الديمقراطية عبر الحوار وحرية التعبير وإبداء الرأي، كل هذا مع انخفاض أسعار البترول وارتفاع الديون الخارجية، كل هذه الأسباب مهدت لإعلان نهاية سيطرة الحزب الواحد، وكان ذلك أثناء احتجاجات أكتوبر 1988.

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 نقطة انعطاف في تاريخ الجزائر لبداية مرحلة جديدة من التحولات الاجتماعية والسياسية التي سوف يقر أهم مبادئها دستور فبراير 1989، جاء دستور فبراير 1989 ليقر أهم مبدأ في التحول الذي شهدته الجزائر في ذلك الوقت ألا وهو مبدأ التعددية السياسية، ونهاية هيمنة الحزب الواحد، وقد تمخض عن دستور 1989 عدة قوانين تكرر التعددية السياسية والحزبية والنقابية والجمعوية، حيث نجد هذا الدستور "قد نص على الحق في حرية تكوين الجمعيات و الانضمام إليها، و ذلك في المادة 39"³، و نظرا لما خلفته أحداث أكتوبر من مآسي و ضحايا، فقد "كانت أول جمعية تأسست في الجزائر، هي ((الجمعية الوطنية ضد التعذيب و الاختفاء))"⁴، التي جاءت للطلب المتزايد من أهالي المفقودين و ضحايا الفترة التي سبقت إقرار التعددية

¹ - سمير قريد، المرجع نفسه، ص149.

² - عمر دراس، الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، من الكتاب الجماعي: المجتمع المدني والمواطنة، سلسلة دفاتر مجلة انسانيات، عدد 03، مرجع سابق، ص 31.

³ بدر الدين شيل، الحريات السياسية في الجزائر دراسة في تطور النصوص التشريعية و الممارسات العملية، ط 1، 2016، ص 166.

⁴ سامية عبد اللاوي، الرأي العام و تأثيره على النظام السياسي الجزائري نموذجا، مرجع سابق، ص 110.

وما كان يتخللها من تضيق على الحريات، و كثرة الاعتقالات السياسية، و فترة التي اقرار دستور 1989، فقد انبثق عنه عدة قوانين و مراسيم التي هيأت الأرضية القانونية لتعددية سياسية و نقابية و جمعوية، "فبعد المصادقة على قانون 31/90 لـ 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، شهدت الحركة الجمعوية نمو متزايدا"¹، لقد شهدت الفترة التي تلت صدور قانون 1990 الخاص بالجمعيات بروز حركة جمعوية في كل المجالات الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والرياضية، "وتتص المادة 11 على أن الجمعيات متميزة بهدفها و تسميتها و عملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي و لا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء تنظيمية او هيكلية"²، وهذا ليميزها عن الجمعيات السياسية اشارة للأحزاب ، فقد كان دستور 1989 يسمي الأحزاب بالجمعيات السياسية، فقد حرص المشرع في هذه الفترة على تحييد العمل الجموي عن الحقل السياسي ، و انطلاقا من اصدار هذا القانون، الذي جاء تلبية لمطالب المجتمع الجزائري في ممارسة حقه العمل الجمعوي خارج إطار مراقبة السلطة، حيث يسمح هذا العمل بممارسة حقه في التعبير والتجمع والتطوع وتلبية حاجاته التي عجزت دولة الاستقلال عن توفيره له بعد سيطرة طويلة للحزب الواحد، ومما شجع نمو هذه الجمعيات هو تبني الخطاب الرسمي للسلطة للعمل الجمعوي وتوفير الدعم المادي محاولة السيطرة واحتواء هذه الحركة الجمعوية عبر التمويل، كل هذه الظروف ساعدت على ظهور عدد كبير من الجمعيات على المستوى الوطني، ف "قد عرفت هذه الفترة ارتفاع عدد الجمعيات، فقد بلغ عددها 1200 في أواخر 1989، و ارتفع العدد الى 28500 في الفصل الأول من سنة 1990"³.

والأمر الآخر الذي ساهم في بروز حركة جمعوية هو نتيجة "التغيرات التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتخلي الدولة عن نظام التخطيط

¹ - سمير قريدي، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، من مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس ، 2010، ص 151

² بدر الدين شبل، الحريات السياسية في الجزائر دراسة في تطور النصوص التشريعية و الممارسات العملية، مرجع سابق، ص 167.

³ بدر الدين شبل، المرجع نفسه، ص 167.

المركزي والانفرادي"¹، فقد صاحب إقرار التعددية السياسية من طرف السلطة السياسية، إصلاحات جذرية في التحول نحو اقتصاد السوق كتمهيد للذهاب نحو اقتصاد رأسمالي بعدما ثبت فشل الاقتصاد الاشتراكي الذي كان نتيجته مديونية خارجية تعدت 30 مليار دولار، ونسب عالية للبطالة واختلال كبير في التنمية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أكد التعديل الدستوري 1996 على حق انشاء الجمعيات، حيث نجد "في المادة 41 التي تنص على: "حريات التعبير، وانشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن"².

يعتبر دستور فبراير 1989 أول دستور يقر بالتعددية السياسية، ويفتح أبواب التعدد الحزبي والنقابي والإعلامي و الجمعوي للمجتمع الجزائري، إلا أنّ طبيعة النظام الجزائري بما فيه طبيعة السلطة السياسية الجزائرية وعوامل أخرى ساهمت في عدم تواصل التحول الديمقراطي المنشود، ودفعت الجزائر مرحلة العشرية السوداء التي شهدت فيه الجزائر مرحلة ساد فيها الإرهاب بشكل رهيب ومنع الجزائر من الانتقال الديمقراطي السلس، وشهدت توقفا تاما في جميع المجالات وانهيارا واضحا في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

استطاعت الجزائر تجاوز هذه المرحلة، وعرفت الاستقرار السياسي خاصة بعد تفعيل الوئام المدني من طرف الرئيس ليامين زروال، واستكمالها بسياسة المصالحة الوطنية من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي تولى الحكم في أبريل 1999، وقبله قد شهدت الجزائر تعديلا دستوريا في 1996.

¹ - وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، وهران، ص22.

² - نادية عمران، دور الجمعيات في حماية البيئة، من مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلد 6، عدد 2، الصفحة (659-671)، جامعة البليدة 2، جوان 2017، ص 664.

مع دخول الجزائر الألفية الثانية وتثبيت سياسة المصالحة الوطنية، وبداية من سنة 2000 عرفت الجزائر حركة واسعة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

4- واقع الحركة الجمعوية في الجزائر:

حسب تصنيف وزارة الداخلية الجزائرية من حيث نوع النشاط للجمعيات المحلية (بلدية وولائية) والوطنية فهناك 18 تصنيف موضحة في جدول كالتالي:

جدول رقم 3-2: واقع عدد الجمعيات و أنواعها على المستوى الوطني¹.

الرقم	الصنف	العدد	النسبة
01	جمعيات مهنية	4618	4.24
02	جمعيات دينية	15974	14.66
03	جمعيات رياضية وتربية بدنية	18032	16.55
04	جمعيات فنون وثقافة	13134	12.06
05	جمعيات أولياء التلاميذ	16631	15.27
06	جمعيات علوم وتكنولوجيا	1052	0.97
07	جمعيات الأحياء	23371	21.45
08	جمعيات البيئة	2505	2.30
09	جمعيات المعاقين	1746	1.60
10	جمعيات المستهلكين	142	0.13
11	جمعيات شبيبة وطفولة	3634	3.34
12	جمعيات السياحة والترفيه	142	0.13
13	جمعيات متقاعدين ومسنين	3634	3.34
14	جمعيات نسائية	1086	1.00
15	جمعيات تضامن وأعمال خيرية	4304	3.95
16	جمعيات إنقاذ	339	0.31
17	جمعيات صحة وطب	945	0.87
18	جمعيات تلاميذ قدامى وطلبة	132	0.12
	المجموع	111421	100

¹ من موقع وزارة الداخلية، تصفح يوم 19-11-2019 على الساعة: 23 سا و 39 د، <http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossociation-ar.pdf>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجمعيات التي تمثل أكبر نسبة هي جمعيات الأحياء بنسبة 21.45 %، حيث نجد هذه الجمعيات موجودة في كل حي من أحياء المدن الجزائرية ومهمتها مرتبطة بالانشغال اليومي للمواطنين حول الأحياء، والمرتبة الثانية هي الجمعيات الرياضية بنسبة 16.55 % وهذه الجمعيات تهتم بالتدريب وتنظيم دورات رياضية للفئات العمرية بكثرة، ثم تأتي في المرتبة الثالثة جمعيات أولياء التلاميذ بنسبة 15.27 % وهي جمعيات مرتبطة بالمؤسسات التربوية، فكل مؤسسة تعمل مع جمعية أولياء التلاميذ، حيث تعمل هذه الجمعيات على تلبية حاجات الأولياء في متابعة تدرس أبنائهم، أما المرتبة الرابعة جاءت للجمعيات الدينية بنسبة 14.66 % وهي جمعيات في معظمها مسجدية تهتم ببناء المساجد وجمع التبرعات في المساجد لفائدة المساجد، ثم تأتي جمعيات فنون وثقافة بنسبة 12.06 % وهي جمعيات تهتم بالفنون مثل جمعيات الموسيقى الأندلسية والفلكلور، وهذه الجمعيات تهتم بترقية الفنون (الموسيقى، الرسم...).

أما الجمعيات الأخرى بمختلف اختصاصاتها فجاءت نسبتها ضعيفة ومتقاربة مثل جمعيات مهنية 1.24 %، جمعيات شبيبة وطفولة 3.34 %، جمعيات متقاعدين ومسنيين 3.34 %، جمعيات تضامن وأعمال خيرية 3.95 %، وكلها جمعيات فئوية تهتم بأصحاب المهن والشباب والطفولة والمتقاعدين، ما عدا الجمعيات الخيرية فهي جمعيات تهتم بجمع التبرعات وتوزيعها على المحتاجين واليتامى والأرامل.

5- واقع الجمعيات بولاية عين تموشنت:

جدول رقم 3-3: واقع عدد الجمعيات و أنواعها على مستوى ولاية عين تموشنت¹.

الرقم	الصنف	العدد	النسبة
01	جمعيات مهنية	52	4.09
02	جمعيات دينية	195	15.30

¹ من موقع وزارة الداخلية، تصفح يوم 19-11-2019 على الساعة: 23 سا و 39 د، <http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossociation-ar.pdf>

26.40	336	جمعيات رياضية وتربية بدنية	03
10.80	138	جمعيات فنون وثقافة	04
12.40	158	جمعيات أولياء التلاميذ	05
0.47	6	جمعيات علوم وتكنولوجيا	06
18.20	232	جمعيات الأحياء	07
2.75	35	جمعيات البيئة	08
0.86	11	جمعيات المعاقين	09
0.08	1	جمعيات المستهلكين	10
0.79	10	جمعيات شبيبة وطفولة	11
0.08	1	جمعيات السياحة والترفيه	12
0.79	10	جمعيات متقاعدين ومسنين	13
3.14	40	جمعيات نسائية	14
3.07	39	جمعيات تضامن وأعمال خيرية	15
0	0	جمعيات إنقاذ	16
0.63	8	جمعيات صحة وطب	17
0	0	جمعيات تلاميذ قدامى وطلبة	18
100	1272	المجموع	

نظرا لتطور المناخ السياسي و توفر ارادة لعدد من فئات المجتمع، فقد "كثرت الجمعيات الخاصة و تشعبت حتى تغلغت في مختلف الميادين و الانشطة الفكرية و المهنية و الرياضية"¹، و على مستوى ولاية عين تموشنت نلاحظ هذا التنوع في نشاطات العمل الجمعوي، فإننا نلاحظ انطلاقا من الجدول في المرتبة الأولى الجمعيات الرياضية وتربية بدنية بنسبة 26.40 %، أما المرتبة الثانية نجد جمعيات الأحياء بنسبة 18.20 %، أما المرتبة الثالثة نجد الجمعيات الدينية بنسبة 15.30 %، أما المرتبة الرابعة جمعيات أولياء التلاميذ بنسبة 12.40 %، اما المرتبة الخامسة جمعيات فنون وثقافة بنسبة 10.80 %.

وهنا يمكن القول أنّ اهتمامات المجتمع الجمعوي على مستوى ولاية عين تموشنت في المرتبة الأولى تأتي الرياضة لما تمثله من متنفس لهم ولأولادهم، وما لها من فوائد

¹ سامية عبد اللاوي، الرأي العام و تأثيره على النظام السياسي الجزائر نموذجاً، دار الكتاب الجامعي، العين (الامارات)، ط 1، 2015، ص 199.

وما أصبحت تمثله بالنسبة للبعض، فدخل لاعب كرة القدم يفوق دخل أي مهنة أخرى، فالأولياء يسعون لإيجاد مكان لأولادهم في هذا المجال كنوع من الترقية الاجتماعية، أما في المرتبة الثانية فهي انشغالات أهل الحي في حل الإشكاليات التي يعاني منها أي حي (من النظافة، الأمن، المرافق...)، بعد هذا يأتي المسجد كمؤسسة تستوجب الرعاية والاهتمام مما جعل هناك نوع من التنافس بين الأحياء على بناء المساجد في كل حي، وهذا ما تسهر عليه الجمعيات الدينية أولاً ثم تأتي الأمور الأخرى مثل حفظ القرآن وتنظيم مسابقات...، ثم تأتي المدرسة أو التعليم بصفة عامة في الاهتمام الرابع لما يمثله التعليم من مزايا في بناء مستقبل ناجح لكل الأفراد، وتأتي الفنون في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام لما يمثله من ترفيه في ميادين الموسيقى والتراث، المسرح والفنون التشكيلية...

6- تأسيس الجمعية من الفكرة إلى الإعتاد:

عرف قانون الجمعيات في الجزائر عدة تغييرات والقانون الحالي المنظم لعمل الجمعيات هو القانون رقم 06-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012¹، متكون من 74 مادة، وستة (06) أبواب، وكل باب مقسم على فصول.

ويمكن تلخيص مراحل تأسيس أي جمعية بلدية أو ولائية أو وطنية في أربعة مراحل هي كالتالي:

6-1- المرحلة الأولى:

يعرف قانون الجمعية بأنها "تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو غير محددة"²، وينص القانون على عدم ربحية الجمعية وذلك بتطوع الأفراد المواطنين، حيث "يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها"³، التي تود الجمعية العمل ضمنه

¹- أنظر إلى: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد2، يناير 2012.

²- أنظر المادة 2، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه، ص34.

³- أنظر المادة 2، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه، ص34.

يكون محدد بدقة، ويجب أن يظهر هذا الموضوع في تسمية الجمعية، وموضوع النشاط هو محل اختيار المؤسسين فيكون مهني، اجتماعي، علمي، ديني، تربوي، ثقافي، رياضي، بيئي، خيرى، أو إنساني، "وتختلف الجمعيات عن الشركات في أن الثانية تهدف لتحقيق ربح مالي لأعضائها، بينما الأولى تكون أهدافها دينية أو اجتماعية، أو ثقافية..."¹، لهذا جاء قانون الجمعيات واضحا في هذا المجال على عدم ربحيتها، حيث يندرج عملها ضمن العمل التطوعي غي المأجور.

يشترط في الأنشطة الأشخاص الذين يودون تأسيس جمعية "أن يكونوا:

- بالغين سن 18 فما فوق

- من جنسية جزائرية

- متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية"²

بعد توفر الإرادة من طرف الأفراد لتأسيس جمعية يتوجب عليهم عقد جمعية عامة تأسيسية بحضور محضر قضائي الذي يحرر هذه الجمعية التأسيسية، ويتوجب على الجمعية التأسيسية المصادقة على القانون الأساسي للجمعية وتعيين مسؤولي هيئاتها التنفيذية، ويختلف عدد الأعضاء المؤسسين حسب نوع الجمعية³ (بلدية، ولائية، وطنية).

2-6- المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة وبعد عقد الجمعية التأسيسية وتعيين الهيئة القيادية للجمعية، يودع رئيس الجمعية أو ممثلا عنه قانونا ملف مرفق بالوثائق الخاصة بملف التأسيس لدى الإدارة، وهنا تكون الإدارة حسب نوع الجمعية، فالجمعية البلدية يودع الملف عند المجلس الشعبي البلدي، أما الجمعية الولائية عند الولاية، والجمعية الوطنية عند وزارة الداخلية، ويتعين على الإدارة تقديم وصل إيداع ملف تأسيس جمعية⁴.

3-6- المرحلة الثالثة:

¹ سامية عبد اللاوي، الرأي العام و تأثيره على النظام السياسي الجزائري نموذجا، مرجع سابق، ص 199.

² أنظر المادة 2، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-12، مرجع سابق، ص 34.

³ أنظر المادة 5 والمادة 6، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه، ص 34 - 35.

⁴ أنظر المادة 7 والمادة 8 والمادة 9، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه، ص 35.

في هذه المرحلة يقدم رئيس الجمعية أو ممثلاً عنه ملف بكل الوثائق التأسيسية إلى الإدارة المناسبة حسب نوع الجمعية (بلدية، ولائية، وطنية)، مقابل هذا تقدم الإدارة وصل تسجيل، أما بالنسبة لمدة دراسة الملف فقد قلصت بالمقارنة مع القانون السابق، حيث أصبحت تتراوح المدة بين 30 يوم و60 يوم على أكثر تقدير.

يتوجب على الإدارة التي لم تسلم وصل التسجيل أن يكون رفض التسليم لعدم قانونية ملف التسجيل، وللجمعية حق رفع دعوى قضائية في محكمة إدارية المختصة إقليمياً، وفي حالة قبول الدعوة لصالح الجمعية وجب على الإدارة تسليم وصل التسجيل¹. بعد انقضاء المدة لدراسة ملف تأسيس الجمعية، وعدم رد الإدارة يعتبر بمثابة اعتماد للجمعية.

يحتوي ملف تأسيس الجمعية بشكل أساسي على محضر الجمعية التأسيسية، والقانون الأساسي للجمعية، ووثائق إدارية خاصة بأعضاء المؤسسين للجمعية².

6-4- المرحلة الرابعة:

بعد اعتماد الجمعية يتوجب على رئيس الجمعية أو ممثله المخول قانوناً القيام بإشهار تأسيس هذه الجمعية في يومية إعلامية مكتوبة ذات توزيع وطني حتى يكون التأسيس بشكل رسمي، وهو ما يسمح للمواطنين التعامل مع هذه الجمعية بعد تأسيسها بشكل رسمي دون الوقوع في التعامل مع جمعيات وهمية، وهذا تأكيد على الشفافية في التعامل مع قوانين الدولة.

ثانياً: المجتمع المدني واستراتيجية الآليات:

يعتبر العمل الجمعوي أبرز ما يميز المجتمع المدني، فالفاعلون الجمعويون على اختلاف خصائصهم السوسولوجية فهم عندما ينتظمون في جمعية يسطرون أهدافاً معينة لبلوغها من خلال عملهم الجمعوي، وحتى يحققون هذه الأهداف لابد لهم من تبني آليات

¹- أنظر المواد 9 و10، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه، ص34 - 35.

²- أنظر المادة 12، قانون رقم 06-12، المرجع نفسه 2012، ص34 - 35.

مختلفة تساعدهم على الوصول إلى هذه الأهداف، وفي دراستنا هذه قسمنا هذه الآليات إجرائياً إلى آليات: تنظيمية، تعاون، تمويل، تنشيط (تنظيم نشاطات)، استقطاب فاعلين جمعويين، وقد خصصنا لهذه الآليات أسئلة مغلقة تتفرع إجابتها إلى اقتراحات وفق ما سنتطرق إليه في ما يلي:

1- الآليات التنظيمية:

1-1- كيفية اتخاذ قرارات الجمعية:

تعتبر الجمعية تنظيم قانوني و مؤسساتي فهي تعتمد في تسييرها على قوانين داخلية لضمان استمرار عملها، وتسمح هذه القوانين في مؤسسة العمل الجمعوي، وكلما كان تنظيمها يخضع للمأسسة والتنظيم العقلاني في ظل القوانين كلما جعلها تتطور في عملها وانجازاتها وتوسع وجودها، وفي حالة العكس سيجعل منها محدودة الفاعلية في المكان والزمان، من حيث الاستقطاب ومدة عملها، فلماذا سوف نرى ما مدى توفر القانون والعقلانية في التنظيم الجمعوي.

جدول رقم 3-4: تصورات الفاعلين الجمعويين لواقع التنظيم القانوني لعمل الجمعيات حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		300- هل تخضع القرارات التنظيمية للجمعية للقانون الأساسي للجمعيات						السن و الجنس
		أحيانا		لا		نعم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
66,7	100	5,9	9	1,4	2	59,4	89	1- ذكور
4,7	7	-	-	-	-	4,7	7	1- أقل من 20
10,6	16	2,6	4	-	-	8,0	12	2- من 20 الى أقل من 25
10,7	16	-	-	0,7	1	10,0	15	3- من 25 الى أقل من 30
8,7	13	0,7	1	-	-	8,0	12	4- من 30 الى أقل من 35
32,0	48	2,6	4	0,7	1	28,7	43	35 - 5 و أكثر
33,3	50	2,1	3	3,9	6	27,3	41	2- أنثى
6,1	9	0,7	1	0,7	1	4,7	7	1- أقل من 20
7,3	11	0,7	1	1,3	2	5,3	8	2- من 20 الى أقل من 25
6,7	10	0,7	1	-	-	6,0	9	3- من 25 الى أقل من 30

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

4,0	6	-	-	0,7	1	3,3	5	4 من 30 الى اقل من 35
9,2	14	-	-	1,2	2	8,0	12	35 - 5 و اكثر
100,0	150	8,0	12	5,3	8	86,7	130	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة كبيرة أكدت على تطبيق القانون في العمل الجموعي، فكل القرارات التنظيمية داخل الجمعية تخضع للقانون بنسبة 86.7% ذكوراً وإناثاً، ورغم هذه النسبة العالية إلا أنّ هناك نسبة لا بأس بها تقر بعدم إخضاع القانون في بعض القرارات التنظيمية، ونجد هذا الإقرار أكثر عند الإناث حيث عبر 6 أفراد بنسبة 3.9% بأنّ القرارات لا تخضع للقانون مقابل 2 من الذكور بنسبة 1.4%، وهنا يمكن مرده لإنفراد الذكور بالقرارات مقارنة بالإناث، وهو ما يؤشر لتعثر مبدأ المساواة داخل الفضاء الجموعي حيث تعتبر المساواة قيمة مركزية من قيم ثقافة المواطنة.

جدول رقم 3-5: تصورات الفاعلين الجموعيين لواقع التنظيم القانوني لعمل

الجمعيات حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام	300- هل تخضع القرارات التنظيمية للجمعية للقانون الأساسي للجمعيات						المستوى الدراسي و الجنس	
	نعم		لا		أحيانا		العدد	%
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
89	59,4	2	1,3	9	6,0	100	66,7	1- ذكر
1	0,7	-	-	-	-	1	0,7	1- ابتدائي
9	6,0	-	-	2	1,3	11	7,3	2- متوسط
24	16,0	-	-	1	0,7	25	16,7	3- ثانوي
54	36,0	2	1,3	6	4,0	62	41,3	4- جامعي
1	0,7	-	-	-	-	1	0,7	6- بدون مستوى
41	27,3	6	4,0	3	2,0	50	33,3	2- أنثى
2	1,3	-	-	-	-	2	1,3	1- ابتدائي
4	2,7	-	-	1	0,6	5	3,3	2- متوسط
15	10,0	-	-	1	0,7	16	10,7	3- ثانوي
20	13,3	6	4,0	1	0,7	27	18,0	4- جامعي
130	86,7	8	5,3	12	8,0	150	100,0	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ بأنّ الفئة التي عبرت بأنّ القرارات التنظيمية لا تخضع للقانون هي فئة الجامعيين وهذا في حالتها الذكور والإناث، وحتى التي عبرت بـ "أحيانا" عن هذا الموقف من فئة الجامعيين الذكور نجد 6 أفراد، وهذا مرده لخصوصية هذه الفئة الجامعية من وعي وجرأة في التصريح، ونخلص إلى أن القانون مطبق في القرارات التنظيمية للجمعية وتبقى هناك حالات يغيب فيها المبدأ وهي حالات قليلة.

جدول رقم 3-6: تصورات الفاعلين الجموعيين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير

الجنس¹.

301- اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون القرار										010-الجنس
5-نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب والمنخرطين		4-نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب		3- اقتراح من رئيس الجمعية		2- بالانتخاب		1- تطبيق القانون الداخلي للجمعية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
32,1	48	28,7	43	15,4	23	26,7	40	58,7	88	1- ذكور
15,3	23	9,3	14	13,3	20	10,7	16	22,7	34	2- أنثى
5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	8- غير معني ²
47,3	71	56,7	85	66,0	99	57,3	86	13,3	20	9- بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الذكور والإناث يتفقون على تصوراتهم المرتبة في الأول والثاني بأنّ القرارات المتخذة في الجمعية تتم بشكل أساسي أولاً: "تطبيق القانون الداخلي للجمعية" حيث جاءت نسبيتي الذكور والإناث بـ: 58.7% و 22.7% على الترتيب، وثانياً تتم وتتخذ بعد "نقاش وتشاور بين أعضاء المكتب والمنخرطين"، حيث جاءت نسبيتي الذكور والإناث بـ: 32.1% و 15.3% على الترتيب، أما ثالثاً فهناك اختلاف بين الذكور والإناث، فالذكور يرون ثالثاً أنّ القرارات تتخذ بعد "نقاش وتشاور بين أعضاء المكتب" بنسبة 28.7%، أما بالنسبة للإناث فيكون اتخاذ القرار بـ "اقتراح من

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

رئيس الجمعية" بنسبة: 13.3%، و هذا مرده لكون مشاركة الاناث في اتخاذ القرارات قليلة مقارنة الذكور، و كذلك مرده لكون قرارات الجمعية في أغلبها تكون من طرف رئيس الجمعية.

جدول رقم 3-7: تصورات الفاعلين الجمعويين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير

السن¹.

301- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون القرار											
20-0 السن		1- تطبيق القانون الداخلي للجمعية		2- بالانتخاب		3- اقتراح من رئيس الجمعية		4- نقاش و تشاور بين أعضاء المكتب المنخرطين		5- نقاش و تشاور بين أعضاء المكتب و المنخرطين	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
14	9,3	7	4,7	8	5,3	3	2,0	4	2,7		
18	12,0	11	7,3	9	6,0	6	4,0	17	11,3		
23	15,3	9	6,0	6	4,0	10	6,7	11	7,3		
16	10,7	4	2,7	8	5,3	6	4,0	11	7,3		
51	34,1	25	16,7	12	8,1	32	21,3	28	18,8		
8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3		
20	13,3	86	57,3	99	66,0	85	56,7	71	47,3		
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0		

من خلال الجدول نلاحظ بأن كل الفئات الخاصة بالسن ما عدا الفئة أقل من 20 سنة، تتفق على أن اتخاذ القرار يكون أولا ب: "تطبيق القانون الداخلي للجمعية"، وثانيا يكون بعد "نقاش وتشاور بين أعضاء المكتب والمنخرطين"، أما فئة "أقل من 20 سنة"، فتتفق مع الفئات الأخرى حول أولا لكن تختلف من حيث الأهمية في المرتبة الثانية، فهي ترى بأن القرار يتم ب "اقتراح من رئيس الجمعية"، وهذا مرده لكون أن القرارات تتم

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

بالاستناد للأكبر سنا، ويتم تهميش فئة أقل من 20 سنة، أولا لصغر سنها ثم لقلة خبرتها في العمل الجمعوي.

جدول رقم 3-8: تصورات الفاعلين الجمعويين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير المستوى الدراسي¹.

301- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون القرار										40 المستوى الدراسي
5- نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب و المنخرطين		4- نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب		3- اقتراح من رئيس الجمعية		2- بالانتخاب		1- تطبيق القانون الداخلي للجمعية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,3	2	-	-	0,7	1	0,7	1	2,0	3	1- ابتدائي
3,3	5	4,0	6	2,6	4	4,6	7	8,7	13	2- متوسط
13,4	20	8,7	13	6,7	10	10,7	16	24,0	36	3- ثانوي
29,4	44	25,3	38	18,7	28	20,7	31	46,0	69	4- جامعي
-	-	-	-	-	-	0,7	1	0,7	1	6 - بدون مستوى
5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	5,3	8	8- غير معني ²
47,3	71	56,7	85	66,0	99	57,3	86	13,3	20	9- بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أنّ فئتي "ثانوي" و"جامعي" تتفقدان على أن القرار داخل الجمعية يتم بعد "تطبيق القانون الداخلي للجمعية" هذا أولا وثانيا يتم بعد "نقاش وتشاور بين أعضاء المكتب والمنخرطين، وهذا بنسب 24.0% و 46% بالنسبة لـ "ثانوي" و "جامعي" على الترتيب بالنسبة لـ "تطبيق القانون الداخلي للجمعية"، وبنسب 13.4% و 29.4% بالنسبة لـ "ثانوي" و "جامعي" على الترتيب بالنسبة لـ "نقاش وتشاور بين أعضاء المكتب والمنخرطين"، أما فئة "المتوسط" تختلف عن الفئتين السابقتين في الاقتراح الثاني حيث يأتي قرار الجمعية في المرتبة الأولى بـ "تطبيق القانون الداخلي

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

للجمعية"، وفي المرتبة الثانية يأتي بـ "الانتخاب" بنسبة 4.6%، أما فئة "الابتدائي" فهي تتفق مع الفئتين "ثانوي" و "جامعي" وهي فئة قليلة جدا مقارنة مع الفئات الأخرى.

1-2- هوية الفاعلين في اختيار النشاط:

من خلال العنصر السابق تعرفنا على كيفية اختيار النشاط والقرارات داخل الجمعية، وقد تبين لنا بأنّ الفاعلين الجموعيين حريصون على تطبيق القانون الداخلي للجمعية، وكذلك على التشاور بين أعضاء المكتب والمنخرطين مع استثناءات بسيطة لبعض الفئات التي ترى بأنّ القرارات تكون من رئيس الجمعية، وهنا سوف نحاول البحث عن هوية الفاعلين الذين تكون لهم مساهمة كبيرة في اختيار النشاط الجموعي، فبعد طرح السؤال: كيف يتم اختيار نشاط الجمعية؟، فقد كانت إجابات الفاعلين الجموعيين كما يلي حسب بعض المتغيرات:

جدول رقم 3-9: هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير الجنس¹.

310- كيف يتم اختيار نشاط الجمعية								الجنس
4 - بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب		3 - اقتراح من أحد المنخرطين		2 - اقتراح من أعضاء المكتب		1 - اقتراح من رئيس الجمعية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
69	46,0	28	18,7	58	38,7	57	38,0	1 - ذكر
37	24,7	13	8,6	20	13,3	39	26,0	2 - أنثى
-	-	-	-	-	-	-	-	8 - غير معني ²
44	29,3	109	72,7	72	48,0	54	36,0	9 - بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول اختلاف واضح بين الذكور والإناث، فالذكور يقرون بنسبة 46.0% بأنه يكون اختيار النشاط الجموعي "بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المكتب"، أما الإناث فيقررون أن اختيار النشاط الجموعي يكون بـ "اقتراح من رئيس الجمعية" بنسبة 26.0% هذا بالنسبة للمرتبة الأولى، أما في المرتبة الثانية فالذكور يرون أن اختيار النشاط يكون بـ "اقتراح من أعضاء المكتب" بنسبة 38.7% أما الإناث يرون بأن قرار اختيار النشاط يكون "بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب" بنسبة 24.7%، وهنا يمكن التأكيد على وجهة نظر الإناث اتجاه هوية الفاعلين في اختيار نشاط العمل الجموعي يكون بالأساس الاختيار من طرف رئيس الجمعية بشكل أساسي وتكون بعض الإضافات بالتشاور مع المنخرطين وأعضاء الجمعية، وهذا مرده لهيمنة الذكور على العمل الجموعي في جانب وضع البرامج والنشاطات الجمعوية، ومرد ذلك لطبيعة المخيال الأنثروبولوجي للمجتمع الجزائري الذي يضع بعض القيود على التواصل بين الذكور والإناث، مما يجعل العمل الجموعي عمل يسيطر عليه الذكور في البرمجة والتخطيط لنشاطاته.

جدول رقم 3-10: هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير السن¹.

310- كيف يتم اختيار نشاط الجمعية								السن
1- اقتراح من رئيس الجمعية		2- اقتراح من أعضاء المكتب		3- اقتراح من أحد المنخرطين		4 - بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
14	9,3	8	5,3	5	3,3	9	6,0	1- أقل من 20
18	12,0	14	9,3	9	6,0	20	13,3	2- من 20 الى أقل من 25
14	9,3	6	4,0	4	2,7	21	14,0	3- من 25 الى أقل من 30
11	7,3	8	5,3	5	3,3	15	10,0	4- من 30 الى أقل من 35
39	26,1	42	28,1	18	12,0	41	27,4	35 - 5 و أكثر
54	36,0	72	48,0	109	72,7	44	29,3	9 بدون إجابة ²
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

من خلال الجدول نلاحظ بأن الفئات "من 20 إلى أقل من سنة 30" تتفق على أن اختيار نشاط الجمعية يكون بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب، أما فئة "أقل من 20 سنة" فترى أن اختيار نشاط الجمعية يكون من قبل رئيس الجمعية بنسبة 9.3%، أما فئة "أكثر من 35 سنة" فترى أن اختيار نشاط الجمعية يكون بـ "اقتراح من أعضاء المكتب"، وهو إشارة واضحة بتهميش التشاور مع المنخرطين واقتصار اختيار النشاط على رئيس الجمعية وأعضاء المكتب التنفيذي للجمعية، ومرد ذلك إلى صعوبة التواصل بين أعضاء المكتب والمنخرطين، حيث يكون التواصل بشكل فعلي في الجمعية العامة أو في النشاطات التي تنظمها الجمعية، فالتواصل يواجه عوائق في العمل الجمعي، ويجعل منه يقتصر على مبادرات أعضاء المكتب إن لم نقل مبادرات رئيس الجمعية الفاعل الأساسي في العمل الجمعي.

جدول رقم 3-11: هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير المستوى

الدراسي¹.

310- كيف يتم اختيار نشاط الجمعية								040- المستوى الدراسي
4 - بالتشاور بين المنخرطين و أعضاء المكتب		3- اقتراح من أحد المنخرطين		2- اقتراح من أعضاء المكتب		1- اقتراح من رئيس الجمعية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2	1,3	1	0,7	1	0,7	2	1,3	1- ابتدائي
12	8,0	5	3,2	6	4,0	7	4,7	2- متوسط
31	20,7	7	4,7	17	11,3	26	17,3	3- ثانوي
61	40,7	28	18,7	53	35,3	60	40,0	4- جامعي
-	-	-	-	-	-	-	-	5- مدرسة قرآنية
-	-	-	-	1	0,7	1	0,7	6- بدون مستوى
-	-	-	-	-	-	-	-	8- غير معني ²
44	29,3	109	72,7	72	48,0	54	36,0	9- بدون إجابة ³
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أنّ فئة الجامعيين تقر بأنّ اختيار نشاط الجمعية يتم أولاً: "بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب" بنسبة 40.7%، وبنسبة متقاربة تتم بـ: "اقترح من رئيس الجمعية" بنسبة 40.0%، أي النسبتين متقاربتين، هنا يمكن الاستنتاج بأن اختيار النشاط يكون بشكل أساسي باقتراح من رئيس الجمعية مع الأخذ برأي واقتراحات بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب، وبنسبة قريبة يرى "الجامعي" بأن اختيار نشاط الجمعية يكون بـ: "اقترح من أعضاء المكتب" بنسبة 35.3%، ويمكن الاستنتاج بأن "الجامعي" من خلال عمله الجمعي يرى أن اختيار نشاط الجمعية يتم بشكل أساسي من طرف رئيس الجمعية باعتباره فاعل داخل المكتب التنفيذي، وفاعل كذلك عند التشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب، حتى فئتي "الثانوي" و "المتوسط" يتفقون على أن اختيار نشاط الجمعية يتم بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب بنسب 20.7% و 8.0% على الترتيب بين "الثانوي" و "المتوسط"، وبنسب متقاربة ترى هاتين الفئتين في المرتبة الثانية بأن اختيار نشاط الجمعية يكون بـ"اقترح من رئيس الجمعية" بنسب 17.3% و 4.7% على الترتيب بين "الثانوي" و "المتوسط"، وهي نسب متقاربة مع الاقتراح الأول، وهو ما يتفق مع فئة "الجامعي" بأن اختيار نشاط الجمعية يتم باقتراح من رئيس الجمعية فهو فاعل أساسي في العمل الجمعي.

جدول رقم 3-12: هوية الفاعلين في اختيار النشاط متغير الحالة الشخصية¹.

310- كيف يتم اختيار نشاط الجمعية								050- الحالة الشخصية
4 - بالتشاور بين المنخرطين و أعضاء المكتب		3- اقترح من أحد المنخرطين		2- اقترح من أعضاء المكتب		1- اقترح من رئيس الجمعية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
14,7	22	8,7	13	10,0	15	16,7	25	1- طالب
6,0	9	2,0	3	3,3	5	4,7	7	2- عامل
30,7	46	12,0	18	26,0	39	28,7	43	3- موظف
10,7	16	3,3	5	6,7	10	9,3	14	4- بطل
6,0	9	0,7	1	5,3	8	3,9	6	5- متقاعد
2,7	4	0,7	1	0,7	1	0,7	1	6- عمل حر
-	-	-	-	-	-	-	-	8- غير

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

معني ¹								
9 بدون إجابة ²	54	36,0	72	48,0	109	72,7	44	29,3
المجموع العام	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0

نلاحظ من خلال الجدول أن جل الفئات تتفق على أن اختيار نشاط الجمعية يتم بـ: "بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب" ثم يكون "باقتراح من رئيس الجمعية"، وبنسب متقاربة، إلا فئة واحدة وهي فئة "طالب" التي ترى بأن اختيار نشاط الجمعية يتم بـ "اقتراح من رئيس الجمعية" بنسبة 16.7% ونسبة متقاربة يرى أنه يتم اختيار النشاط "بالتشاور بين المنخرطين وأعضاء المكتب" بنسبة 14.7%.

نخلص مما سبق بأن اختيار نشاط الجمعية يخضع لرغبة واقتراحات رئيس الجمعية باعتباره الفاعل الأساسي في العمل الجمعي فهو يقوده تنظيميا واقتراحيا.

1-3- العمل الجمعي بين المأسسة والمناسباتية:

يعتبر العمل الجمعي عمل متواصل على مدار السنة، فحتى نحاول الكشف عن مدى مأسسة العمل الجمعي قمنا بطرح سؤال: كيف تكون نشاطات الجمعية؟ ووضعنا اقتراحين: من خلال تسطير برنامج سنوي أم حسب المناسبات، فبذلك من خلال هذا السؤال يمكن الوصول عند مستوى العمل الجمعي من حيث المأسسة والتخطيط العقلاني، فهل العمل الجمعي يتم وفق برنامج مدروس واستراتيجية واضحة على مدار السنة؟، أم أنه يخضع إلى المناسبات، وبذلك فهو عمل مناسباتي يتم بموجبه تغطية وتنشيط المناسبات الوطنية والدينية والعالمية، فهو إذن بعيد عن عمل المؤسسات التي لها

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الاقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الاقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

برنامج سنوي، حيث "تعتبر قضية مؤسسة المجتمع المدني عاملا حاسما في تعزيز القواعد المشتركة التي تقود إلى خلق فضاء حركي/ تفاعلي"¹.

جدول رقم 3-13: تصورات الفاعلين الجمعويين للعمل الجمعوي بين المؤسسة والمناسباتية حسب متغيري الجنس والسن².

المجموع العام		010-الجنس				340- كيف تكون نشاطات الجمعية ؟ و 020-السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
51,3	77	15,9	24	35,4	53	1- من خلال تسطير برنامج سنوي
7,3	11	4,0	6	3,3	5	1- أقل من 20
9,3	14	2,7	4	6,7	10	2- من 20 الى أقل من 25
9,3	14	4,0	6	5,3	8	3- من 25 الى أقل من 30
4,7	7	1,2	2	3,3	5	4- من 30 الى أقل من 35
20,7	31	4,0	6	16,8	25	35 - 5 و أكثر
48,7	73	17,4	26	31,3	47	2- حسب المناسبات
3,3	5	2,0	3	1,3	2	1- أقل من 20
8,7	13	4,7	7	4,0	6	2- من 20 الى أقل من 25
8,0	12	2,7	4	5,3	8	3- من 25 الى أقل من 30
8,0	12	2,7	4	5,3	8	4- من 30 الى أقل من 35
20,7	31	5,3	8	15,4	23	35 - 5 و أكثر
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن عينة المبحوثين ترى بأن نشاطات الجمعية تكون حسب الاقتراحين بنسب متقاربة، حيث يرون بأن النشاطات تكون "من خلال تسطير برنامج سنوي" بنسبة 51.3%، أما "حسب المناسبات" فجاءت بنسبة 48.7%، وبذلك جاءت النسب متقاربة، ونخلص إلى أن النشاطات تجمع بين التخطيط المسبق للفاعلين الجمعويين والمناسبات التي تسعى الجمعية لتنشيطها.

¹ هشام عبد الكريم و خيرة بن عبد العزيز، دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية، من المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 3، عدد2، الصفحة (78-100)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جويلية 2013، ص90.
² المصدر: من إعداد الباحث.

وقد جاءت نسب فئات السن مع الجنس متقاربة حسب النسبة العامة، ولهذا يوجد تأثير للسن والجنس على توجهات الفاعلين الجموعيين نحو العمل الجموعي بين المؤسسة والتخطيط المسبق عن طريق تسطير برنامج سنوي والعمل المناسباتي.

جدول رقم 3-14: تصورات الفاعلين الجموعيين للعمل الجموعي بين المؤسسة والمناسباتية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		010-الجنس				340- كيف تكون نشاطات الجمعية ؟ و 040-المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
		%	العدد	%	العدد	040-المستوى الدراسي
51,3	77	16	24	35,3	53	1- من خلال تسطير برنامج سنوي
1,4	2	0,7	1	0,7	1	1- ابتدائي
5,2	8	1,9	3	3,3	5	2- متوسط
18,7	28	6,7	10	12,0	18	3- ثانوي
26,0	39	6,7	10	19,3	29	4- جامعي
48,7	73	17,3	26	31,4	47	2- حسب المناسبات
0,7	1	0,7	1	0,0	0	1- ابتدائي
5,3	8	1,3	2	4,0	6	2- متوسط
8,7	13	4,0	6	4,7	7	3- ثانوي
33,3	50	11,3	17	22,0	33	4- جامعي
0,7	1	0,0	0	0,7	1	6- بدون مستوى
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن فئة "جامعي" ذكوراً وإناً تترى بأن العمل الجموعي يتم حسب المناسبات أكثر "من خلال تسطير برنامج سنوي" بنسبة 33.0% مقابل 26.0% على الترتيب، وبذلك فإنه حسب هذه الفئة فالعمل الجموعي عمل مناسباتي يخضع للفهرس الوطني والديني والعالمي للمناسبات، فالعمل الجموعي يساير المناسبات في تنشيطها بدل العمل على تسطير برنامج للعمل السنوي.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

أما فئة "ثانوي" فنرى عكس فئة "جامعي" حيث نرى بأن العمل الجموعي يتم "من خلال تخطيط برنامج سنوي"، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف في التصور إلى خصوصية فئة "جامعي" التي هي بحكم وعيها ومستواها الدراسي ترى بأن العمل الجموعي عمل مناسباتي ولم يتطور بعد إلى العمل المؤسسي الذي ينتهج تخطيط برنامج للعمل عليه طول السنة.

1-4-4-1- نشاطات الجمعيات والمناسبات:

يعتبر العمل الجموعي انعكاساً لهوية الفاعلين فيه، فهو وليد تصورات وأفكار ومشاريع فاعليه، وتعتبر نوعية المناسبات التي تسعى أي جمعية إلى استئصالها أو تنشيطها استراتيجية الجمعية وفعاليتها في إثبات وجودها في المجتمع واستقطاب منخرطين وداعمين جدد لها، فمن خلال سؤالنا لهم عن نوع المناسبات التي تنشط الجمعيات ضمنها كانت إجابات المبحوثين حسب الجداول التالية:

جدول رقم 3-15: تصورات الفاعلين الجموعيين لنوع المناسبات التي تنشط فيها الجمعيات حسب متغير الجنس¹.

342- إذا كان الجواب: حسب المناسبات فما هو نوع هذه المناسبات								010- الجنس
1 - مناسبات وطنية		2 - مناسبات محلية		3 - مناسبات دينية		4 - مناسبات عالمية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
40	26,67	26	17,33	34	22,67	20	13,33	ذكر
20	13,33	15	10,00	23	15,33	9	6,00	أنثى
78	52,00	78	52,00	78	52,00	78	52,00	غير معني ²
12	8,00	31	20,67	15	10,00	43	28,67	بدون إجابة ³
150	100	150	100	150	100	150	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

من خلال الجدول نلاحظ بأن أعلى نسبة عند الذكور هي نسبة مناسبات وطنية بنسبة 26.67%، والنسبة الثانية هي نسبة مناسبات دينية بنسبة 22.67%، وهنا تبرز استراتيجية الجمعية من خلال تنشيط المناسبات الوطنية التي هي مطلب للهيئات والسلطات المحلية، في تنشيط هذه المناسبات التي تخدم السلطة المحلية في الترويج لبرامجها وتحسين صورتها لدى المواطنين، ومن جهة أخرى تسعى الجمعية لتنشيط المناسبات الدينية التي تعتبر مطلب للمجتمع وبذلك تجمع الجمعية في استراتيجيتها عبر تنشيط المناسبات بين مطالب السلطات المحلية وهيئات الدولة، ومطالب المجتمع، وبذلك تعزز وجودها وعلاقتها بمؤسسات الدولة، و كذلك تعزز وجودها داخل المجتمع حتى تلقى الدعم منه والاعتراف بها واستقطاب منخرطين وداعمين فاعلين.

2-آلية التعاون:

يعتبر العمل الجمعي عمل يتطلب تكاتف عدة فاعلين في سبيل انجازه، فلا يمكن للجمعية بمفردها ضمان عمل جمعي ناجح، فلماذا تضطر الجمعية إلى التعاون مع هيئات أو تنظيمات أو أفراد آخرين لضمان نجاح عملها، وهنا تلعب السلطة دوراً فاعلاً في استدراج الجمعيات وتوفير كل الدعم لها لضمان خدمتها وخدمة ما تصبوا إليه السلطة، ويعتبر هذا هو جوهر استقلالية العمل الجمعي ومنه استقلالية المجتمع المدني عن السلطة ومؤسسات الدولة، فالسلطة من خلال الدعم المادي تسعى لترويض المجتمع المدني حتى تجعله امتداداً لها يخدمها ويملاً الفراغات الناتجة عن اختلالات برامج الدولة في جميع الميادين الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

وفي سبيل الوصول إلى نوعية الهيئات التي تتعاون مع الجمعيات في تنشيط عملها الجمعي، فآلية التعاون ضرورية للجمعيات من أجل تحقيق أهدافها ضمن ما اصطلاحنا عليه استراتيجية الآليات.

ضمن هذا السياق قمنا بطرح السؤال: هل تشرك (تطلب المشاركة) الجمعية هيئات أخرى في تنظيم نشاطاتها؟

سوف نكتشف طبيعة الهيئات ومدى تأثيرها على استقلالية الجمعية في عملها الجمعوي، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 3-16: تصورات الفاعلين الجمعويين لمشاركة هيئات أخرى في تنظيم نشاطات الجمعية حسب متغيري السن والجنس¹.

المجموع العام		010-الجنس				350- هل تشرك (تطلب مشاركة) الجمعية هيئات أخرى في تنظيم نشاطاتها و-020 السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
63,3	95	21,3	32	42	63	نعم
6,6	10	4,0	6	2,6	4	1- أقل من 20
10,7	16	4,0	6	6,7	10	2- من 20 الى أقل من 25
10,7	16	2,7	4	8,0	12	3- من 25 الى أقل من 30
8,0	12	3,3	5	4,7	7	4- من 30 الى أقل من 35
27,3	41	7,3	11	20,0	30	35 - 5 و أكثر
18,7	28	5,4	8	13,3	20	لا
2,0	3	0,7	1	1,3	2	1- أقل من 20
4,0	6	1,3	2	2,7	4	2- من 20 الى أقل من 25
3,3	5	2,0	3	1,3	2	3- من 25 الى أقل من 30
2,7	4	0,7	1	2,0	3	4- من 30 الى أقل من 35
6,7	10	0,7	1	6,0	9	35 - 5 و أكثر
18,0	27	6,6	10	11,4	17	أحيانا
2,0	3	1,3	2	0,7	1	1- أقل من 20
3,3	5	2,0	3	1,3	2	2- من 20 الى أقل من 25
3,3	5	2,0	3	1,3	2	3- من 25 الى أقل من 30
2,0	3	0,0	0	2,0	3	4- من 30 الى أقل من 35
7,4	11	1,3	2	6,1	9	35 - 5 و أكثر
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة كبيرة من المبحوثين يقرون أن الجمعية تطلب مشاركة هيئات أخرى في تنظيم نشاطاتها بنسبة 63.3% لإجابة "نعم" مع 18.0% لإجابة "أحيانا"، ويمثل هذا تصريحاً واضحاً لمشاركة هيئات أخرى للجمعية في تنشيط

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

عملها الجمعوي، مع وجود نسبة قليلة ومعتبرة لا تطلب مشاركة هيئات أخرى وتعتمد الجمعية على تنظيم نشاطاتها بمفردها وقد جاءت الإجابة بـ لا بنسبة 18.7%.

أما من حيث فئات السن فنلاحظ بأن فئة "أكثر من 35 سنة" تحبذ إشراك هيئات أخرى في تنظيم النشاطات وقد جاءت نسبة هذا الخيار أي الإجابة بـ "نعم": 27.3% مقابل نسبتين متقاربتين لإجابة "أحيانا" و "لا" بنسب 7.4% و 6.7%، وهذا يؤكد أن هذه الفئة تحبذ تعاون الجمعية مع هيئات أخرى لتنشيط العمل الجمعوي وذلك لوعيها بعدم نجاح الجمعية في العمل الجمعوي بالنظر إلى محدودية إمكانيات الجمعيات.

كل الفئات الأخرى تتفق مع الفئة السابق ذكرها في ضرورة إشراك بعض الهيئات في تنشيط العمل الجمعوي بالنظر إلى محدودية إمكانيات الجمعيات.

جدول رقم 3-17: تصورات الفاعلين الجمعويين لمشاركة هيئات أخرى في تنظيم نشاطات الجمعية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		010-الجنس				350- هل تشرك (تطلب مشاركة) الجمعية هيئات أخرى في تنظيم نشاطاتها و040 - المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
63,3	95	21,3	32	42,0	63	1- نعم
2,0	3	1,3	2	0,7	1	1- ابتدائي
6,0	9	2,7	4	3,3	5	2- متوسط
20,0	30	7,3	11	12,7	19	3- ثانوي
35,3	53	10,0	15	25,3	38	4- جامعي
18,7	28	5,3	8	13,4	20	2- لا
2,0	3	-	-	2,0	3	2- متوسط
4,0	6	1,3	2	2,7	4	3- ثانوي
12,0	18	4,0	6	8,0	12	4- جامعي
0,7	1	-	-	0,7	1	6- بدون مستوى
18,0	27	6,7	10	11,3	17	3- أحيانا
2,7	4	0,7	1	2,0	3	2- متوسط
3,3	5	2,0	3	1,3	2	3- ثانوي
12,0	18	4,0	6	8,0	12	4- جامعي
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن فئة "جامعي" تحبذ بنسبة كبيرة نوعا ما العمل مع هيئات أخرى في العمل الجمعوي مقابل نسبتين متساويتين وصغيرتين 12.0% بالنسبة لإجابتي "أحيانا" و "لا" مع العمل مع هيئات أخرى، فهذه الفئة تؤكد على ضرورة إشراك بعض الهيئات في عملها الجمعوي.

أما فئة "ثانوي" فتؤكد ضرورة إشراك هيئات أخرى في العمل الجمعوي بنسبة كبيرة 20.0% التي أجابت بـ: "نعم" مقابل نسبة قليلة أجابت بـ "أحيانا" و "لا"، حيث أجاب 30 مبحوثا بنعم مقابل مبحوثين بـ "لا" و 5 أجابوا بـ "أحيانا".

ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف تصور "الجامعي" عن "الثانوي" بالنظر إلى المستوى الدراسي، فالجامعي ينظر إلى مشاركة هيئات أخرى في العمل الجمعوي تأثير على استقلالته والتأثير على قراراته وتوجيهاته في نوع النشاطات التي ينظمها، بينما فئة الثانويين مازالت لم تعي دور الهيئات الأخرى في التأثير على توجهات العمل الجمعوي، وربما يعتبر استغلال لهذه الفئة ضمن منطقة الارتياح التي تحدث عنها ميشال كروزيه في ربط علاقات مع الهيئات عبر العمل الجمعوي ومن ثم الاستفادة من هذه العلاقات في العمل، السكن و امتيازات اجتماعية و مادية أخرى...

جدول رقم 3-18: تصورات الفاعلين الجمعويين لطبيعة الهيئات المتعاونة مع الجمعيات حسب متغير الجنس¹.

351- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فما نوع هذه الهيئات													010- الجنس	
أحزاب		نقابات		جمعيات أخرى		مؤسسات دينية		مؤسسات تربوية		هيئات الدولة		سلطات محلية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,6	1	4,7	7	41,3	62	21,3	32	36,0	54	14,0	21	37,3	56	1- ذكر
0,0	0	1,3	2	18,7	28	10,7	16	23,3	35	6,0	9	15,3	23	2- أنثى
18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	8- غير معنى ²
80,7	121	75,3	113	21,3	32	49,3	74	22,0	33	61,3	92	28,7	43	9- بدون

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معنى" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

														إجابة ¹
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول اختلاف جوهري بين الذكور والإناث حول ترتيب طبيعة الهيئات التي تشارك الجمعيات في العمل الجمعوي، فالذكور يرون ضرورة إشراك "جمعيات أخرى" والتعاون معها في العمل الجمعوي وذلك بنسبة 41.3%، ثم تأتي "السلطات المحلية" في المرتبة الثانية بنسبة 37.3%، وتأتي "المؤسسات التربوية" في المرتبة الثالثة، وهنا تأكيد واضح على وجود تعاون بين الجمعيات في تنشيط العمل الجمعوي، وذلك بمساندة السلطات المحلية، وطبعاً هذا يساهم في إثراء ونجاح العمل الجمعوي، لكن باستقلالية أقل ووفق توجهات ورغبات السلطات المحلية، لأنه لا يمكن لها أن تقدم خدماتها وتعاونها فيما لا يخدم مصالحها ونوع وطبيعة النشاطات التي تفضلها في العمل الجمعوي.

بينما الإناث يرون غير ذلك، فهم يرون ويحبذون التعاون مع المؤسسات التربوية بنسبة 23.3% في المرتبة الأولى، ثم تأتي "جمعيات أخرى" بنسبة 18.7%، وهنا تحبذ الإناث التعاون مع الجمعيات الأخرى لتنشيط العمل الجمعوي، وفي المرتبة الثالثة من حيث النسبة تأتي "السلطات المحلية" بنسبة 15.3% وهنا إقرار من الإناث بضرورة إشراك السلطات المحلية في العمل الجمعوي.

نخلص مما سبق أن طبيعة الهيئات الفاعلة والمتعاونة مع الجمعيات في العمل الجمعوي هي ممثلة في الجمعيات، السلطات المحلية والمؤسسات التربوية، مع حضور لا بأس به للمؤسسات الدينية في التعاون مع الجمعيات، وغياب يكاد تاماً بالنسبة للثقافات، وغياب تام للتعاون مع الأحزاب خاصة من وجهة نظر الإناث.

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

جدول رقم 3-19: تصورات الفاعلين الجمعويين لنوع الهيئات المتعاونة مع

الجمعيات في العمل الجمعوي حسب متغير المستوى الدراسي¹.

351- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فما نوع هذه الهيئات														040- المستوى الدراسي
أحزاب		نقابات		جمعيات أخرى		مؤسسات دينية		مؤسسات تربوية		هيئات الدولة		سلطات محلية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	-	-	2,0	3	1,3	2	2,0	3	-	-	1,9	3	ابتدائي
-	-	0,6	1	7,3	11	4,7	7	6,0	9	2,7	4	6,7	10	متوسط
-	-	2,7	4	19,3	29	10,7	16	18,0	27	6,0	9	15,3	23	ثانوي
0,6	1	2,7	4	31,4	47	15,3	23	33,3	50	11,3	17	28,7	43	جامعي
18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	18,7	28	8 - غير معنى ²
80,7	121	75,3	113	21,3	32	49,3	74	22,0	33	61,3	92	28,7	43	9 - بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ اختلاف معتبر بين فئة "الجامع" وفئة "الثانوي" فيما يخص ترتيب نوع الهيئات المتعاونة مع الجمعيات في العمل الجمعوي، ففئة الجامعيين ترى أن التعاون مع "المؤسسات التربوية" يأتي في الأولوية الأولى بنسبة 33.3% ثم تأتي "الجمعيات" كأولوية ثانية بنسبة 31.4%، وكأولوية ثالثة تأتي "السلطات المحلية" بنسبة 28.7%، والملاحظ أن هذه النسب متقاربة، مما يؤكد بأن فئة الجامعيين تحبذ ثلاثة أنواع من الهيئات للتعاون معها في العمل الجمعوي وهي "الجمعيات"، "المؤسسات التربوية" و"السلطات المحلية"، فهذه الفئة لا ترى مانعا لإشراك السلطات المحلية في نشاطاتها الجمعوية، ويمكن إرجاعه لمحدودية إمكانيات الجمعيات من جهة، والاستفادة من قرب هذه الجمعيات من السلطات المحلية للحصول على الدعم المادي، وفي نفس الوقت ربط علاقات يمكن الاستفادة منها في العمل الجمعوي والاستفادة الشخصية لبعض الأفراد بغية الحصول على امتيازات مادية فيما بعد.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معنى" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

تضطر الجمعيات قصد انجاح عملها الجموعي للتعاون مع هيئات أخرى، وللوقوف على واقع تعاون الجمعيات من خلال الكيفية التي تتم بها عملية اقتراح النشاطات فقد قمنا بطرح سؤال: هل يتم اختيار نشاط الجمعية من خارج الجمعية؟ وإذا كان نعم أو أحيانا فكيف يكون اقتراح النشاط؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 3-20: تصورات الفاعلين الجموعيين لواقع كفاءة اقتراح نشاط

الجمعية حسب متغير الجنس¹.

321- إذا كان نعم أو أحيانا فكيف يكون اقتراح النشاط										الجنس-010
الفئات - 5 المستهدفة		متبرعين - 4		جمعيات - 3		اقتراح من - 2 السلطات المحلية		اقتراح من - 1 الفئات المستهدفة		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3	2,00	2	1,33	3	2,00	24	16,00	30	20,00	ذكر - 1
-	-	-	-	5	3,33	15	10,00	14	9,33	أنثى - 2
75	50,00	75	50,00	75	50,00	75	50,00	75	50,00	غير معني ² - 8
72	48,00	73	48,67	67	44,67	36	24,00	31	20,67	بدون إجابة ³ - 9
150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أنّ اختيار نشاط الجمعية حسب تصورات الفاعلين الجموعيين هو بنسبة أكبر اقتراح من طرف الفئات المستهدفة وهذا بنسبة 20.00% للذكور أما الإناث فتختلف تصوراتهم حيث جاءت بأن اختيار نشاط الجمعية يكون باقتراح من السلطات المحلية بنسبة 10.00%، و هذا يعكس مدى ارتباط الجمعية بالبرنامج الذي تعتمده السلطة السياسية ممثلة في السلطات المحلية.

أما تصورات الذكور في المرتبة الثانية من حيث النسبة فهي تصورات بأن اختيار نشاط الجمعية يكون باقتراح من السلطات المحلية بنسبة 16.00% وهي تصورات تؤكد على أنّ العمل الجموعي يعتمد بالأساس على رغبات السلطات المحلية.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما تصورات الإناث في المرتبة الثانية ولو أنها متقاربة مع نسبة تصوراتهن في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، فقد كانت هذه التصورات لصالح اقتراح من الفئات المستهدفة بنسبة 9.33%.

نخلص إلى أنّ تصورات الفاعلين الجمعويين ذكوراً وإناثاً اتجاهاً اختيارياً نشاط الجمعوية هو أنّ اختيار نشاط الجمعوية يتم بنسب متقاربة من طرف الفئات المستهدفة أو من طرف السلطات المحلية، وبذلك نقول أنّ العمل الجمعوي يعمل في تناغم وانسجام مع السلطات المحلية الأمر الذي يجعله لا يخرج عما تنتظره السلطة من دور العمل الجمعوي في مرافقة برامجها التنموية والاجتماعية، وبالتالي طرح إشكالية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة في الجزائر.

تلعب الاستشارة دوراً مهماً في الدفع بالعمل الجمعوي نحو المؤسسة والتنظيم والفاعلية، وحتى نفهم كيف تتم عملية استشارة بعض الأطراف من طرف الفاعلين الجمعويين في سبيل تسهيل العمل الجمعوي، قمنا بطرح سؤال: هل هناك تدخل أو استشارة بعض الأطراف في اتخاذ قرارات تهم الجمعوية؟ وإذا كان الجواب نعم أو أحياناً فما هي هذه الأطراف؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 3-21: تصورات الفاعلين الجمعويين للذين يتم استشارتهم عند اتخاذ قرارات تهم الجمعوية حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						361- إذا كان الجواب: نعم أو أحياناً فما هي هذه الأطراف
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	68,00	102	7,33	11	24,67	37	1 - استشارة السلطات المحلية
100	150	98,00	147	-	-	2,00	3	2 - استشارة شخصيات سياسية
100	150	67,33	101	14,67	22	18,00	27	3 - استشارة شخصيات علمية
100	150	78,67	118	6,00	9	15,33	23	4 - استشارة شخصيات دينية

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

100	150	98,00	147	-	-	2,00	3	5 - استشارة شخصيات حزبية
100	150	94,67	142	3,33	5	2,00	3	6 - شخصيات جمعوية
100	150	99,33	149	0,67	1	-	-	7 - كفاءات

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الاستشارة عند الذكور تكون أولاً وبنسبة أكبر استشارة السلطات المحلية بنسبة 24.47%، وثانية يتم استشارة شخصيات علمية بنسبة 18.00%، وثالثاً يتم استشارة شخصيات دينية بنسبة 15.33%، ومن هنا يمكن الاستنتاج أنّ الذكور أكدوا بأنهم يستشيرون السلطات المحلية بشكل أساسي أولاً لما له من دور في تسهيل العمل الجمعي ثم لارتباط العمل الجمعي بالسلطة خاصة في جانب التمويل، ثم تأتي استشارة شخصيات علمية ودينية لما لهذه الشخصيات من مكانة داخل المجتمع في سبيل تعزيز مكانة الجمعية داخل المجتمع.

أمّا الإناث يختلفون عن الذكور في ترتيب أهمية التصورات، فهنّ يؤكدنّ على أنّ الاستشارة تكون بدايةً وأولاً باستشارة شخصيات علمية حيث جاءت نسبة هذا التصور بـ 14.67%، وبنسبة أقل جاء تصور استشارة السلطات المحلية بنسبة 7.33%، وبنسبة متقاربة تتم استشارة شخصيات دينية بنسبة 6.00%، نخلص إلى أنّه رغم هذا الاختلاف في ترتيب التصورات بين الذكور والإناث إلا أنّ هناك قاسم مشترك هو أنّ الفاعلين الجمعويين ذكورا وإناثا عند اتخاذ قرارات تهم الجمعية والعمل الجمعي بصفة عامة يقومون باستشارة السلطات المحلية، مما يؤشر على وجود دور مهم للسلطة السياسية في الجزائر في توجيه العمل الجمعي بما يخدم أهدافها واستراتيجيتها، ويضع استقلالية المجتمع المدني في المحك، غير قابلة للتجسيد في الوقت الحالي على الأقل.

3-آلية التمويل:

تعتبر آلية التمويل آلية مهمة في العمل الجمعي، فبدون تمويل لا يمكن للعمل الجمعي أن ينجح، فالتمويل مهم وضروري لكل نشاط جمعي، ويعتبر مؤشر هام في مدى استقلالية العمل الجمعي واستقلالية المجتمع المدني بصفة عامة.

للتعرف على مصادر التمويل إن وجدت لدى الجمعيات قمنا بطرح السؤال: هل هناك مصادر لتمويل الجمعية؟ وكسؤال فرعي: إذا كان الجواب نعم فما هي مصادر تمويل الجمعية؟ وكانت إجابات المبحوثين وفق جداول كالتالي:

جدول رقم 3-22: تصورات الفاعلين الجمعويين لمصادر تمويل الجمعيات حسب متغير المستوى الدراسي¹.

المجموع العام		010-الجنس				330- هل هناك مصادر لتمويل الجمعيات--- 040-المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
72,0	108	21,3	32	50,7	76	1- نعم
2,0	3	1,3	2	0,7	1	1- ابتدائي
9,3	14	2,0	3	7,3	11	2- متوسط
18,7	28	6,7	10	12,0	18	3- ثانوي
42,0	63	11,3	17	30,7	46	4- جامعي
28,0	42	12,0	18	16,0	24	2- لا
1,3	2	1,3	2	0,0	0	2- متوسط
8,6	13	4,0	6	4,6	7	3- ثانوي
17,4	26	6,7	10	10,7	16	4- جامعي
0,7	1	0,0	0	0,7	1	6- بدون مستوى
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدوا على وجود تمويل للجمعية بنسبة 72.0%، أما الذين نفوا وجود التمويل بنسبة قليلة لكنها معتبرة أي بنسبة 28.0% الذين قالوا "لا" أي أنه لا يوجد تمويل.

بالنسبة لعلاقة المستوى الدراسي بوجود تمويل من عدمه فنلاحظ فئتي الجامعيين والثانويين أكدوا بنفس النسبة العامة لوجود تمويل للجمعية، حيث نجد الجامعيين والثانويين جاءت نسبي تأكيدهم للتمويل بـ 42.0% و 18.7% على الترتيب مقابل النفي بنسبتي 17.4% و 8.6%، ونحن إذ نتحدث عن هاتين الفئتين فهي أكثر الفئات تمثيلا في عينة الدراسة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 3-23: تصورات الفاعلين الجمعويين لمصادر التمويل للجمعية بصفة عامة¹.

المجموع العام		470- هل هناك مصادر لتمويل الجمعية						331- إذا الجواب: نعم فماهي مصادر التمويل
		- وبدون إجابة ²		- لا		- نعم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100,0	150	25,3	38	28,0	42	46,7	70	1- اشتراكات المنخرطين
100,0	150	41,3	62	28,0	42	30,7	46	2- دعم الدولة
100,0	150	47,3	71	28,0	42	24,7	37	3- دعم السلطات المحلية
100,0	150	41,3	62	28,0	42	30,7	46	4- تبرعات مواطنين
100,0	150	52,0	78	28,0	42	20,0	30	5- تبرعات رجال أعمال
100,0	150	68,7	103	28,0	42	3,3	5	6- دعم مؤسسات تربوية
100,0	150	70,7	106	28,0	42	1,3	2	7- دعم مؤسسات دينية
100,0	150	68,7	103	28,0	42	3,3	5	8- دعم منظمات دولية

من خلال الجدول نلاحظ بأن أعلى نسبة لتمويل الجمعية آتية من "اشتراكات المنخرطين" بنسبة 46.7% من عدد المبحوثين، والنسبة الثانية وبنسب متقاربة آتية من "دعم الدولة" و"تبرعات المواطنين" بنفس النسبة 30.7%، أما النسبة الثالثة آتية من "دعم السلطات المحلية" بنسبة تفوق نسبة اشتراكات المواطنين، وبذلك نقول بأن الجمعيات محل دراستنا تعتمد بشكل كبير أي بنسبة 55.4% على الأموال التي تمنحها الدولة بمختلف أشكال الدعم، و هذا يعتبر من الإشكاليات الأساسية حول استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، تجمع عدة دراسات على عمل السلطة السياسية في الجزائر عبر مختلف مؤسسات الدولة على الحد من استقلالية المجتمع المدني، لهذا نجد " أن التبعية المادية و المالية لأغلبية الجمعيات إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات و تحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية"³، و ذلك يجعلها أجهزة تابعة للدولة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ غربي عزوز، الحركة الجمعوية و البناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات و التحديات، مرجع سابق، ص 270.

وهناك نسبة لا بأس بها وهي تبرعات رجال الأعمال بنسبة 20.0%، وهذا مؤشر واضح على دخول فئة رجال الأعمال في تمويل الجمعيات مما يؤكد على بروز وعي لهذه الفئات في دعم الجمعيات والمجتمع المدني في نشاطاته التي تأتي خدمة للمصلحة العامة.

4-استقطاب منخرطين جدد:

يعتبر الاستقطاب عمل مهم في استراتيجية العمل الجمعوي، فالفاعلون الجمعويون لهم استراتيجية لاستقطاب منخرطين فاعلين لتنشيط عملهم الجمعوي وتطويره وإعطائه نفس جديد للاستمرار في العمل، فمن خلال هذا الاستقطاب يضمنون الاستمرار والتوغل داخل المجتمع والانتقال من خلال عملهم الجمعوي إلى مرحلة المؤسسة والديمومة، فمن خلال سؤالنا للمبحوثين حول قيامهم بدعوة أفراد آخرين للانخراط في جمعيتهم كانت إجاباتهم كما يلي:

جدول رقم 3-24: تصورات الفاعلين الجمعويين لدعوتهم أفراد آخرين للانخراط فيها حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام	الجنس				370- هل تقوم الجمعية بدعوة أفراد آخرين للانخراط فيها -020 السن	
	أنثى		ذكر			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
87,33	131	27,99	42	59,34	89	نعم
10,00	15	5,33	8	4,67	7	أقل من 20
12,00	18	5,33	8	6,67	10	من 20 الى أقل من 25
15,33	23	5,33	8	10,00	15	من 25 الى أقل من 30
11,33	17	4,00	6	7,33	11	من 30 الى أقل من 35
38,67	58	8,00	12	30,67	46	35 وأكثر
4,67	7	2	3	2,67	4	لا
4,00	6	1,33	2	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
0,67	1	0,67	1	-	-	35 وأكثر
8,00	131	3,34	5	4,66	7	أحيانا
0,67	1	0,67	1	-	-	أقل من 20
2,00	3	0,67	1	1,33	2	من 20 الى أقل من 25
2,00	3	1,33	2	0,67	1	من 25 الى أقل من 30

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

1,33	2	-	-	1,33	2	من 30 الى اقل من 35
2,00	3	0,67	1	1,33	2	35 و اكثر
100,00	150	33.33	50	66.67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن المبحوثين أكدوا بنسبة كبيرة على دعوتهم للأفراد آخرين للانخراط في الجمعية بنسبة 59.34% و 27.99% للذكور والإناث على الترتيب، بنسبة إجمالية لعينة المبحوثين أي 87.33% يؤكدون على أنهم يقومون بدعوة أفراد آخرين للانخراط في الجمعية، ونسبة قليلة جداً نفت دعوتها للانخراط حيث جاءت نسبة "لا" ب 4.64%، من مجموع عينة المبحوثين التي لا تدعو للانخراط في الجمعية.

جدول رقم 3-25: تصورات الفاعلين الجمعويين لهويات الأفراد الذين يدعونهم للانخراط في الجمعية حسب متغير الجنس¹.

371- فمن هؤلاء الأفراد الذين تدعوهم الجمعية للانخراط فيها													010- الجنس	
رجال أعمال		شخصيات حزبية		شخصيات دينية		مسؤولون متقاعدون		كفاءات علمية		نساء		شباب		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
20,00	30	8,00	12	24,67	37	25,33	38	51,33	77	41,33	62	63,33	95	ذكر
8,00	12	2,00	3	5,33	8	10,67	16	23,33	35	20,67	31	30,00	45	أنثى
4,67	7,0	4,67	7,0	4,67	7	4,67	7,0	4,67	7	4,67	7,0	4,67	7	غير معني ²
67,33	101,0	85,33	128,0	65,33	98	59,33	89,0	20,67	31	33,33	50,0	2,00	3	بدون إجابة ³
100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تقارب بين نسب هوية الأفراد الذي يدعوهم المبحوثون للانخراط في الجمعية بين الذكور والإناث، ويمكن تبين ذلك في ما يلي:

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

فحسب ما نلاحظ من الجدول فإن الذكور يدعون للانخراط في الجمعية بنسبة أكبر "الشباب" بنسبة 63.33%، ثم "الكفاءات العلمية" بنسبة 51.33% ثم "النساء" بنسبة 41.33%، ثم "المسؤولين المتقاعدين" بنسبة 25.33%، و"الشخصيات الدينية" بنسبة 24.67%، وبنسبة معتبرة "رجال الأعمال" بنسبة 20.0%، وبنسبة ضعيفة لكنها موجودة لدى الذكور في استراتيجيتهم لاستقطاب منخرطين وهي نسبة "شخصيات حزبية" بنسبة 8.00%.

أما الإناث يدعون للانخراط في الجمعية بنسبة أكبر الشباب بنسبة 30.00%، ثم تأتي "الكفاءات العملية" بنسبة 23.33%، وبعد ذلك تأتي نسبة النساء بـ 20.67%، ثم المسؤولين المتقاعدين بنسبة 10.67%، بعد ذلك تأتي نسبة "رجال الأعمال" بنسبة 8.00%، ثم تأتي "نسبة الشخصيات الدينية بنسبة 5.33%، والفرق هنا واضح بين الذكور والإناث هو في استقطاب الشخصيات الحزبية فقد أتت نسبة الشخصيات الحزبية بنسبة 2.00% بالنسبة للإناث وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالذكور، وهذا مرده لقلة تواصل المبحوثات بهذه الشخصيات نظراً لقلة انخراطهن في العمل السياسي مقارنة بالذكور.

جدول رقم 3-26: تصورات الفاعلين الجمعويين لهويات الأفراد الذين يدعونهم

للانخراط في الجمعية حسب متغير المستوى الدراسي¹.

371- فمن هؤلاء الأفراد الذين تدعوهم الجمعية للانخراط فيها														040- المستوى الدراسي
رجال أعمال		شخصيات حزبية		شخصيات دينية		مسؤولون منقاعدون		كفاءات علمية		نساء		شباب		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	-	-	0,67	1	-	-	2,00	3	1,33	2	2,00	3	ابتدائي
3,33	5	0,67	1	5,33	8	4,67	7	8,67	13	6,00	9	10,67	16	متوسط
8,67	13	4,00	6	6,00	9	11,33	17	19,33	29	19,33	29	24,67	37	ثانوي
16,00	24	5,33	8	18,00	27	20,00	30	44,00	66	34,67	52	55,33	83	جامعي
-	-	-	-	-	-	-	-	0,66	1	0,67	1	0,66	1	بدون مستوى

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

4,67	7,0	4,67	7,0	4,67	7	4,67	7,0	4,67	7	4,67	7,0	4,67	7	غير معني ¹
67,33	101,0	85,33	128,0	65,33	98	59,33	89, 0	20,67	31	33,33	50,0	2,00	3	بدون إجابة ²
100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	100	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أنه ليس هناك فروقا بين المبحوثين من حيث المستوى الدراسي حول هويات الأفراد الذين يدعونهم للانخراط في الجمعية، فقد أتت أولويات المبحوثين نفسها مرتبة، حيث تأتي فئة "الشباب" ثم فئة "الكفاءات العلمية"، ثم فئة "النساء"، ثم "المسؤولين المتقاعدين" ثم "الشخصيات الدينية"، ثم "فئة رجال الأعمال" إلا أنّ النسبة الأضعف هي نسبة "الشخصيات الحزبية"، ويمكن مرده إلى تدني ثقة المبحوثين في الشخصيات الحزبية، وهذا لتراجع مكانة الحزب في المجتمع بالنظر إلى تراجع الاهتمام بالسياسة للمجتمع.

ويمكن تلخيص استراتيجية الجمعية عبر ممارسة فاعليها في استقطاب فاعلين جدد، فهي تعتمد على استقطاب الشباب بشكل أساسي فهو الفاعل الأساسي في تنظيم العمل الجمعوي لما يتطلب من جهد وعمل متواصل، ثم تأتي فئة الكفاءات العلمية التي لها دور في التنظيم المؤسسي والعقلاني للعمل الجمعوي، ثم تأتي فئة النساء حتى تسهل على الجمعية الولوج إلى العائلة الجزائرية عبر بوابة النساء من أجل التوعية والتحسيس الذي تقوم به الجمعيات، ثم تأتي فئة المسؤولين المتقاعدين، فهذه الفئة لها دور كبير في تسهيل عمل الجمعية لما لها من خبرة وعلاقات مع مختلف الإدارات والهيئات التي تدخل في مسار العمل الجمعوي، وتأتي فئة رجال الأعمال لما تملكه من دعم مادي ولوجستيكي في سبيل إنجاز العمل الجمعوي، أما فئة الشخصيات الدينية فهذه الفئة تتمتع بمكانة رمزية في المجتمع تجعل من الجمعية تحصل على دعم مادي ومعنوي إضافي من المجتمع، فالشخصيات الدينية تلعب دور الوسيط بين الجمعية والمجتمع، أما الشخصيات

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

الحزبية فحضورها يكاد يكون حضوراً هامشياً وهذا لتراجع مكانة الحزب ودوره في المجتمع.

5-آلية التكريم:

تعتبر آلية التكريم من الأليات التي تعتمد عليها الجمعيات في سبيل توسيع نشاطها واستقطاب فاعلين جدد في العمل الجمعوي يعملون على تقديم الدعم له، وتطوير فاعليته، وتقرير مكانة الجمعية في المجتمع، ومحاولة مآ للوصول إلى هوية المكرمين من طرف الجمعية قمنا بطرح سؤال: هل تقوم الجمعية بحفلات تكريم؟ وإذا كان الجواب نعم أو أحيانا فهذه التكريمات تكون لـ؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 3-27: تصورات الفاعلين الجمعويين لهوية الشخصيات التي يتم تكريمها حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						381- إذا كان الجواب نعم أو أحيانا فهذه التكريمات تكون لـ
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	80,67	121	6,00	9	13,33	20	1 - شخصيات وطنية
100	150	70,00	105	9,33	14	20,67	31	2 - مجاهدين
100	150	80,67	121	4,66	7	14,67	22	3 - شخصيات دينية
100	150	51,33	77	16,67	25	32,00	48	4 - منخرطين نشيطين
100	150	75,33	113	8,00	12	16,67	25	5 - قيادات جمعوية
100	150	79,33	119	6,67	10	14,00	21	6 - شخصيات تربوية
100	150	91,33	137	2,67	4	6,00	9	7 - مسؤولين
100	150	82,67	124	3,33	5	14,00	21	8 - سلطات محلية
100	150	76,00	114	6,67	10	17,33	26	9 - شخصيات علمية
100	150	98,00	147	-	-	2,00	3	10 - شخصيات حزبية
100	150	84,67	127	1,33	2	14,00	21	11 - تلاميذ و طلبة
100	150	98,00	147	2,00	3	-	-	12 - أساتذة
100	150	99,33	149	0,67	1	-	-	13 - شخصيات اعلامية

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر الشخصيات التي يتم تكريمها بالنسبة للذكور والإناث هم منخرطين نشطين بنسب 32.00% و 16.67% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا تشجيعا من الجمعيات لأفرادها الفاعلين في سبيل تطوير العمل الجمعوي واستقطاب فاعلين نشطين آخرين، فالتكريم له دلالة رمزية كبيرة عند المجتمع.

أما الشخصيات الأخرى التي يتم تكريمها من طرف الجمعيات هي شخصيات لها مكانة رمزية ومهمة في المجتمع تعزز مكانة الجمعية داخل المجتمع وتعطيها مصداقية أكثر، ومن هذه الشخصيات: شخصيات وطنية، مجاهدين شخصيات دينية، شخصيات تربوية، شخصيات علمية، تلاميذ وطلبة.

وهناك شخصيات لها دور مهم في تسهيل العمل الجمعوي تعمل الجمعيات على ربحها واسترضائها عن طريق تكريمها إنّها السلطات المحلية حيث جاءت نسبتها متقاربة مع الشخصيات التي سبق ذكرها، مما يؤكد الملاحظة المهمة حول دور السلطات المحلية في توجيه العمل الجمعوي لما له من دور التمويل والاستشارة.

نخلص إلى أن هناك حركة جمعوية تساهم في بروز مجتمع مدني في الجزائر، إلا أن هذا البروز لم يتخلص بعد من تبعيته للسلطة السياسية، خاصة من ناحية تمويل العمل الجمعوي.

الفصل الرابع: المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة

أولاً: البناء التاريخي للمواطنة

1-البناء الاغريقي للمواطنة

2-البناء الروماني للمواطنة

3-المواطنة الرومانية والمسيحية

4-المواطنة ما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية

ثانياً: البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة

1-مساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية

2-التعليم وثقافة المواطنة

3-الصحة وثقافة المواطنة

4-العمل وثقافة المواطنة

5-السكن وثقافة المواطنة

تعتبر المواطنة من الناحية التاريخية إغريقية المنشأ و تطورت في الحضارة الرومانية، لهذا كان لزاما علينا التطرق للبناء التاريخي لمفهوم المواطنة، و بعد ذلك سنتناول علاقة الفاعل الجمعي بالبعد الاجتماعي لثقافة المواطنة، و ذلك من خلال التعليم، الصحة، العمل و السكن.

أولاً: البناء التاريخي للمواطنة من الإغريق إلى الرومان:

1-البناء الاغريقي للمواطنة:

يعتبر الإغريق (اليونان) من الأوائل الذين وضعوا الأحجار الأولى لبناء ما أصبح يسمى فيما بعد نوع من الاجتماع البشري في رقعة جغرافية محددة، حيث تتكون هذه الرقعة من "أربع قرى إغريقية صغيرة تقع إلى الجنوب من شبه جزيرة "بيلو بونيز" والتاريخ الأكثر احتمالاً لذلك هو سنة 700 ق.م¹، وتعتبر هذه القرى الأربع هي بمثابة المؤسسة لما أصبح عليه بدولة المدينة، فهذه القرى "شكلت مجملها في ذلك الوقت، «اسبارطة» - المدنية الدولة (Plolis)"².

بعد استقرار الحكم في اسبارطة توسعت إلى الجهتين الشرقية والغربية، وبفضل هذه الإنجازات أصبحت للنخبة العسكرية امتيازات داخل اسبارطة مقابل الذين لم يشاركوا في العمل العسكري، وفي هذه الأثناء استطاع أحد المشرعين الإغريقيين البارزين اسمه «ليكورغوس» بوضع إطاراً لبنية من الإصلاحات الدستورية والاجتماعية والاقتصادية في أوائل القرن الثامن م.³، حيث يعود الفضل لهذا المشرع في "اصباح الصفة الرسمية على طبقة المواطنين المميزين الملتزمين"⁴.

رغم الانتقادات التي وجهت إلى "اسبارطة" من قبل الفلاسفة حول الممارسات داخل حدودها بسبب الحملات العسكرية التي كانت تشنها في سبيل توسيع أراضيها وما

¹- ديريك هيتير، تاريخ موجز للمواطنة، تر: آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقى، بيروت، ط1، 2007، ص 19.

²- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص19.

³- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص20 - 21.

⁴- ديريك هيتير، المرجع نفسه ، ص21.

يحمل هذا من الصرامة العسكرية ويترتب عنها من ممارسات، إلا أنّ اسبارطة تعتبر تاريخيا الفكرة الجينية لبروز المواطنة وتطور بناءها التاريخي فيما بعد.

1-1- المواطنة عند أفلاطون:

يعتبر أفلاطون (428-347 ق.م) أبرز تلامذة الفيلسوف سقراط و هو من الطبقة الارستقراطية الأثينية، ولهذا سوف ينعكس هذا الانتماء الطبقي على أفكاره فيما يخص المواطنة، حيث يعتبر "المواطنون الصالحون فهم الذين يحترمون النظام الاجتماعي من تلقاء أنفسهم"¹، وهنا يتماشى مع التشريع الذي أقره «ليكورغوس» حول بسط النظام داخل مدينة أثينا، وبالنظر إلى تأثير أفلاطون بالنظام الأرستقراطي الذي كان ينتمي إليه فإنه ربط المواطنة بمدى ثراء المواطن الصالح في نظره، حيث "إن مواطني أفلاطون الافتراضيين ليسوا متساويين"²، فهو في نظره المواطنة مرتبطة بالثروة التي تمتلكها طبقة المواطنين، فهذه الثروة هي التي تحدد من يشارك في الشؤون السياسية لتنظيم الدولة الأثينية، حيث "يؤسس أفلاطون لوجود مجلس تمثيلي، من أربعة أقسام يمثل كل قسم طبقة اجتماعية ويتم اختيار أعضاء كل قسم من قبل كل طبقة من المواطنين"³.

أما اكتساب المواطنة من الناحية القانونية فهي بالوراثة حيث يرى أنّ "الحالة القانونية للمواطنة تنتقل بالإرث"⁴.

لقد شهدت أثينا ميلاد المناظرات الفلسفية بفضل وجود مفكرين بداية بسقراط يليه تلميذه أفلاطون، حيث "وُلد التنظير والتحليل السياسي في أثينا"⁵، وقد أسهم ثراء عائلة أفلاطون وانتمائه للطبقة الارستقراطية، فبعد وفاة سقراط أسس أفلاطون الأكاديمية وأنجز "الحوارات" من أجل أن يطلع عليها الجمهور الأوسع⁶، وكانت هذه الحوارات في الفلسفة، والسياسة والقانون حيث كانت كل هذه الحوارات تصب في تسيير الشأن

¹- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص32.

²- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص31.

³- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص31.

⁴- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص31.

⁵- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص30.

⁶- ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص32.

العام داخل المدينة اليونانية أي دولة المدينة، و لهذا قد " تمحورت المواطنة في هذا المجتمع حول حق المشاركة في ادارة شؤون المدينة"¹، ضمن سياق تسيير الشأن العام داخل المدينة اليونانية.

1-2-المواطنة عند أرسطو:

لقد أبدع أفلاطون في التفكير الفلسفي من خلال الحوارات التي أنجزها في "الأكاديمية"، وزاد ابداعه في التعليم، حيث سيشهد هذا الفكر الفلسفي اثراء إلى حد النقد وهذا بفضل تلميذ أفلاطون وهو أرسطو "الذي وصل إلى الأكاديمية وعمره 17 سنة ومكث فيها 19 عاما، فحسب هذا التلميذ المميز لأفلاطون أن "المدينة (Polis) طبقا لما يراه أرسطو هي جماعة المواطنين المنظمين سياسيا"²، فهناك ربط للمواطنة بالتنظيم السياسي، فحسب أرسطو الذي نظر لمفهوم المواطنة في البدايات الأولى فإنّ المواطنة لها علاقة بالمجتمع السياسي، هذا المجتمع الذي يساهم في تسيير الشأن العام للمدينة اليونانية، حيث يرى بأن هذه المدينة "هي التي أوجدت إذن «المواطن» كعضو في جماعة المواطنين الأحرار المتساوين"³.

لعل من الأسباب التي جعلت فكر أرسطو يختلف عن معلمه أفلاطون هو لكونهما ينحدران من طبقتين مختلفتين، فأفلاطون أرسطراطي ومن عائلة ثرية، أما أرسطو من الطبقة الوسطى فأبوه كان طبيبا، فقربه من منطقة الأرسطراطيين مكنه من التلمذ على يد أفلاطون إلا أنّ الأصل الاجتماعي وانتمائه للطبقة الوسطى سيؤثر في فكره بعد ذلك، حيث يؤكد على "أنّ طبيعة المواطنة، كطبيعة الدولة، هي مسألة غالبا ما تثير الجدل: إذ لا يوجد تفاهم عام على تعريف موحد لها"⁴.

¹ سيدي محمد ولد ييب، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2011، ص 90.

² دومينيك شنابر، وكريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ تر: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016، ص12.

³ دومينيك شنابر، وكريستيان باشوليه، المرجع نفسه ، ص12.

⁴ ديريك هيتير، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص34.

ويعتبر أرسطو المواطنة هي المشاركة في تسيير الشأن العام للمدينة ففي نظره "المواطنون في المدلول الشائع لهذا التعبير، هم الذين يشاركون في الحياة المدنية في الحكم والخضوع للحكم على التوالي"¹، وحسب أرسطو على أنه من الأوائل الذين أكدوا على استحالة عيش الإنسان لوحده خارج الجماعة إشارة لما يسمى بالاجتماع الإنساني، ففي نظره "الإنسان هو حيوان مرغم بطبيعته على أن يعيش في المدينة Polis"².

يؤكد أرسطو على شرط توفر الدولة لإرساء المواطنة، فالدولة في نظره هي الحاضن الأول للمواطنة، فلا يمكن تصور لوجود مواطنة بدون وجود دولة حتى ولو كانت صغيرة مثل ما كانت عليه دولة المدينة أثينا، ومن خلال تحليله للدساتير يؤكد بأن مفهوم المواطنة يختلف من دستور إلى دستور آخر، وصلب المواطنة مرتبط بالسياسة، أي السياسة مجال قائم بذاته في الحياة الجماعية"³.

ويؤكد أرسطو على تنمية وزرع المواطنة بواسطة نشر التعليم من خلال نظام تربوي تسهر عليه الدولة فهي حامية المواطنة وزارعة لها في أوساط المواطنين بدون استثناء لكل أفراد المدينة، حيث "صرح بأن النظام التربوي هو من موجبات الدولة... ويجب أن يكون موحدًا للجميع"⁴.

لقد كانت المواطنة اليونانية صفة ملازمة للأحرار ومحروم منها الأجانب والعبيد والنساء، فهؤلاء الأحرار هم المواطنون الذين يشاركون في تسيير الشأن العام للدولة المدنية، باعتبار عدد المواطنين المحدود لهذا يسهل عليهم تنظيم شؤونهم من مجلسهم الذي يسيّر هذه المدينة التي تعتبر النواة الأولى للدولة.

¹ - ديريك هيتير، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص35.

² - ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص35.

³ - دومينييك شنابر، وكريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ مرجع سابق، ص12.

⁴ - ديريك هيتير، المرجع نفسه، ص38.

لقد قدم أرسطو حلولاً وأفكاراً أكثر واقعية في الفكر الفلسفي السياسي لبناء دولة المدينة، حيث "يكون فيها المواطنون أصحاب الحق في المشاركة السياسية، إنهم الأحرار البالغون من الذكور ولهم وحدهم الحق في المشاركة السياسية"¹.

2- البناء الروماني للمواطنة:

لقد اشترط أرسطو لقيام المواطنة وجود دولة لا يهيم صغرها أو كبرها، شرط أساسي هو وجود دولة، وهذا ما شهدته روما من وجود دولة استطاعت أن ترسم لها حدود في الجغرافيا الأوروبية، وتوسعت هذه الدولة بفضل الإنجازات التاريخية لجيوشها في مختلف الجهات، وهذا كله أسهم في استقرار روما، وقد انعكس هذا الاستقرار على النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي لروما، مما ساهم في بروز مفكرين وفلاسفة ينظرون للفلسفة السياسية الرومانية.

لقد كانت المواطنة الرومانية، وعلى العكس من المواطنة الأثينية، اندماجية وعممت تماماً بعد مرسوم كاراكالا L'edit de Caracalla سنة 212 ميلادية²، وبذلك قد عممت المواطنة الرومانية لبقية أفراد الدولة حيث "أتاحوا الفرصة للعبيد للتنعم بكرامة المواطنة"³.

مع توسع الإمبراطورية الرومانية، أصبح من الضروري التطور في التشريعات والقوانين التي تواكب هذا التوسع، حيث تعدت المواطنة الرومانية المشاركة السياسية في دولة أثينا بحيث "شملت في روما الحقوق المدنية والسياسية"⁴، فقد كانت المواطنة الرومانية ذات طابع قانوني، حيث كرست المواطنة القانونية لجميع المواطنين الرومانيين، وجعلت من هذه المواطنة ومنحها لمواطني الإمبراطورية الرومانية كامتياز في سبيل إرساء السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت غير خاضعة

¹ - عدنان السيد حسين، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها، من الكتاب الجماعي: إشراف عادل مجاهد الشرجبي، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص46.

² - عدنان السيد حسين، المرجع نفسه، ص46.

³ - ديريك هينتر، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص53.

⁴ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص83.

لها، فكانت تستعمل منح المواطنة الرومانية والمساواة مع الرومانيين في الانتماء للإمبراطورية وما يلحقه من تبعات المساواة في الحماية من الاعتداءات الخارجية، بصفتهم مواطنين رومانيين، فالمواطنة بهذه الصفة هي "قانون يتضمن المساواة أمام القانون والمساواة في حق الحماية"¹.

لقد كانت المواطنة الرومانية معممة لجميع المواطنين الرومانيين المنتمين إلى الإمبراطورية من غير الغرباء، مستفيدين من المساواة أمام القانون في الواجبات وحق الحماية من طرف الإمبراطورية، إلا أنها لم تتضمن المشاركة السياسية لجميع الرومانيين، حيث كانت هناك "المواطنة من دون حق التصويت أو تولي مناصب المسؤولين الرسميين الرومانيين"²، بينما كانت المواطنة الأثينية لها علاقة أساسية بالمشاركة السياسية، وهذا راجع لحضور الديمقراطية في أثينا في حين تغيب في الإمبراطورية الرومانية.

3- المواطنة الرومانية والمسيحية:

لقد توسعت الإمبراطورية الرومانية في أجزاء واسعة من القارة الأوروبية شرقا وغربا، وقد ساهم منح المواطنة لأجزاء كبيرة من مدن وإمارات كانت غير خاضعة لها، في توسع الإمبراطورية بأقل التكاليف، إلا أن هذه المواطنة لم تكن كاملة لجميع الرومانيين، ومع هذا التوسع تضاءلت أهمية ورمزية منح المواطنة للأفراد، مع تأثير التقسيم الطبقي للرومان الذي ضاعف من تراجع المواطنة.

مع دخول الإمبراطورية الرومانية عهد القرن الميلادي الأول ظهرت الديانة المسيحية وبدأت تنشط وتتطور وتنتشر لعدة عقود وسنوات، وقد عانت من الاضطهاد في الفترات الأولى لظهورها إلا أن استطاعت الكنيسة المسيحية أن تتأقلم مع القيادات الرومانية "حتى سنة 391م حين أعلن "ثيودوسيوس" الأول، المسيحية دينا رسميا

¹ منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص84.

² ديريك هيتز، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص58.

للإمبراطورية الرومانية"¹، وبذلك أصبح الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية هو المسيحية، وتطور عمل الكنيسة في جميع المدن الرومانية وربطت علاقات قوية من الإدارة المدنية الرومانية من خلال ربط العلاقات بين الأساقفة والأحرار والملوك الرومان، ومع مرور الوقت استطاعت الكنيسة السيطرة على القرار السياسي من خلال العمل على "الاستقواء السياسي بالدين ورفض خطط الأدوار في السلطات"²، وبذلك استطاعت الكنيسة عبر أساقفها التحكم في إدارة الإمبراطورية الرومانية من خلال التغلغل إلى دواليب الحكم والقرار السياسي، تارة بالترغيب وتارة بالترهيب ما داموا يستعملون سلطة الدين والتفويض الإلهي الذي في يدهم في استمالة الأمراء والملوك وجعلهم لا يقرون بأي قرار أو حكم إلا عبر استشارة الأساقفة، والعمل على عزل الأمراء أو الملوك الذين يبدون معارضتهم للكنيسة بإلحاق التهم بهم.

وبداية من القرن الرابع الميلادي القرن الذي أصبحت فيه المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية، في هذا القرن كانت بداية تعالي سيطرة الكنيسة على الإدارة الرومانية، وتراجع المواطنة الرومانية، التي أصبحت مقتصرة على الطبقة الأرستقراطية القريبة من السلطة الحاكمة، ومع توسع الإمبراطورية الرومانية أصبح من الصعب التحكم المركزي في جميع أجزاء الإمبراطورية، ومع تراجع امتيازات الرومانيين، حيث "كادت المواطنة إلى صيغة الأقلية الارستقراطية"³، وكثرت الاحتجاجات في كل النواحي، وما جاء القرن الخامس الميلادي حتى انهارت الإمبراطورية في الغرب وبقي الجزء الشرقي منها صامدا، لكن مع سيطرة تامة للكنيسة على الإمبراطورية الرومانية الشرقية، حيث ستدخل أوروبا في عصر القرون الوسطى، عصر فيه لا سلطة إلى سلطة الكنيسة وما يوافقها.

¹ - ديريك هينتر، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص71.

² - وجيه كوثراني، هويات فائضة، مواطنة منقوصة، في تهافت خطاب حوار الحضارات وصادماها عربيا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2004، ص138.

³ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص85.

4- المواطنة ما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية:

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية في جزئها الغربي وبقاء الجزء الشرقي متحد، ومع هذا الانهيار و العمل المستمر بتخطيط و استراتيجيات من طرف رجال الدين في الكنيسة المسيحية فقد تطور عمل " الأساقفة في وضع مؤامرات لتولي القيادة السياسية إضافة إلى الرعية"¹، وبذلك سوف يؤثر هذا التحكم في مفهوم المواطنة، على اعتبار أن المواطنة الرومانية مرتبطة أساسا بالمساواة أمام القانون ومع إمكانية المشاركة السياسية عبر المجالس المنتخبة، فالمواطن الروماني الصالح هو الذي يحترم القانون ويتمسك به، وهذا ما تفتقده الكنيسة في تنظيراتها حيث تدعوا إلى الرجل الصالح الذي لا يمكن أن نجده في دنيا الأرض، أي أن العالم الدنيوي فاسد ولا إمكانية لعودته إلى الصلاح"²، فالمواطنة الرومانية التي تحث على القيام بالواجبات المدنية اتجاه الدولة لا تجعل من المواطن رجلا صالحا فحسب أو غسطين الذي يرى بأن "المشاركة في الصلاة بدل الواجبات المدنية كانت تدل على الإنسان الصالح"³، فالصلاح يكون عن طريق الصلاة والممارسات الدينية في الكنيسة، فالدين المسيحي ليس لديه محتوى دنوي، وبالتالي تم استبعاد وتهميش المواطن الصالح الذي يلتزم بالقانون ويحترمه.

بعد ذلك ستتطور الأمور و ستدخل أوروبا طيلة قرون طويلة في عصر سيطرة الكنيسة على الحكم والسياسة وتهميش العقل وهيمنة السلطة الدينية على جميع الفضاءات، إنه عصر القرون الوسطى، حيث لم يتغير الوضع إلا مع بروز فلاسفة عصر الأنوار، "لا سيما في القرن السابع عشر، قرن ميلاد المواطنة الحديثة"⁴.

ثانيا: البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة:

باعتبار المواطنة هي جملة حقوق وواجبات في دولة التي ينتمي إليها المواطن، فالبعد الاجتماعي لها هو كل ما يرتبط من حقوق وواجبات في مجالات التعليم، الصحة،

¹- ديريك هيتنر، تاريخ موجز للمواطنة، مرجع سابق، ص81.

²- ديريك هيتنر، المرجع نفسه، ص72.

³- ديريك هيتنر، المرجع نفسه، ص72.

⁴- عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص26.

العمل، الترفيه والسكن، مقابل هذه الحقوق هناك واجبات على المواطن في هذه المجالات، مثلا في العمل كما له الحق في العمل فمن واجباته اتقان العمل واحترام قوانين العمل والمساهمة في ازدهار وطنه من خلال العمل، وهكذا في المجالات الأخرى.

يعتبر البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة أهم الأبعاد لما يوفره للمواطن من إطار اجتماعي، فالدولة هي الضامن الأعلى لتوفير الحقوق الاجتماعية للمواطن مقابل واجبات يتعين عليه القيام بها اتجاه هذا الكيان السياسي الممثل في الدولة، فلهذا حتى نحيط بهذا البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة قسمناه لمجالات: التعليم، الصحة، العمل والسكن، وقد قسمنا كل مجال من هذه المجالات إلى أهم بعدين في ثقافة المواطنة وهما بعدي الحق والواجب، ففي مجال التعليم خصصنا الجزء الأول لرصد تصورات المبحوثين حول حقهم في التعليم الذي يكفله الدستور الجزائري، والجزء الثاني خصصناه لتصوراتهم لواجباتهم في مجال التعليم، وقد قمنا بهذا مع المجالات الأخرى، وقبل التطرق لهذه المجالات، قمنا بداية بمحاولة معرفة علاقة الجمعية بالتنمية الاجتماعية، فهل الجمعية من خلال نشاطاتها وعملها تساهم في التنمية الاجتماعية، وكانت النتائج مع المبحوثين كما يلي:

1-مساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية:

من خلال طرح سؤال على المبحوثين: هل تساهم الجمعية في التنمية الاجتماعية فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-1: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في التنمية

الاجتماعية حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام	الجنس-010		390- هل تساهم الجمعية في التنمية الاجتماعية 020- السن
	أنثى	ذكر	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

العدد	%	العدد	%	العدد	%	
70	46,67	36	24,00	106	70,67	نعم تساهم
7	4,67	7	4,67	14	9,34	أقل من 20
8	5,33	8	5,33	16	10,66	من 20 الى أقل من 25
9	6,00	6	4,00	15	10,00	من 25 الى أقل من 30
8	5,33	4	2,67	12	8,00	من 30 الى أقل من 35
38	25,34	11	7,33	49	32,67	و أكثر 35
22	14,67	8	5,33	30	20,00	تساهم بعض الأحيان
6	4,00	2	1,33	8	5,33	من 20 الى أقل من 25
5	3,33	3	2,00	8	5,33	من 25 الى أقل من 30
4	2,67	2	1,33	6	4,00	من 30 الى أقل من 35
7	4,67	1	0,67	8	5,34	و أكثر 35
5	3,34	5	3,33	10	6,67	تساهم قليلا
-	-	2	1,33	2	1,33	أقل من 20
1	0,67	-	-	1	0,67	من 20 الى أقل من 25
2	1,33	1	0,67	3	2,00	من 25 الى أقل من 30
1	0,67	-	-	1	0,67	من 30 الى أقل من 35
1	0,67	2	1,33	3	2,00	و أكثر 35
100	66,67	50	33,33	150	100,00	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدوا على مساهمة العمل الجماعي في التنمية الاجتماعية وذلك بنسبة 70.67% ذكوراً وإناثاً، وبنسب متقاربة بين جميع فئات السن، وبنسبة أكبر للفئة التي سنهم أكثر من 35 سنة بنسبة 32.67%، مقابل نسبة معتبرة عبرت أن الجمعية تساهم بعض الأحيان وبنسب متساوية تقريبا بينها لجميع فئات السن المذكورة في الجدول.

و هكذا يمكننا القول بأن حسب تصورات الفاعلين الجمعويين فإن العمل الجماعي يساهم في التنمية الاجتماعية، خاصة الجمعيات الخيرية التي كثرت في الآونة الأخيرة، هذه الجمعيات التي تهتم بفئة واسعة من المحتاجين و ذوي الدخل الضعيف، خاصة بعد التصدعات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، و انتهاء الجزائر النظام الرأسمالي الذي أدى للمنافسة غير عادلة مع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مما أدى ذلك كله الى آلاف المؤسسات و المصانع و تسريح العمال و ازدياد

معدلات الفقر في الجزائر، لذا يحاول العمل الجمعي أن يستوعب هذه الفئة الواسعة من المجتمع الجزائري و يقوم بمساعدتها بتنميتها اجتماعيا.

2-التعليم وثقافة المواطنة:

يعتبر التعليم أمراً أساسياً في البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة، ونحن سوف نحاول الوصول إلى واقع التعليم في الجزائر من خلال رصد هذا الواقع حسب تصورات الفاعلين الجمعيين، ونبدأ من حيث أنه حق لكل مواطن جزائري وذلك بموجب الدستور، ثم نتطرق إلى واجبات المواطن إزاء التعليم.

2-1-التعليم كحق من الحقوق:

تعتبر المهمة الأساسية للمؤسسات التربوية والجامعية هي نشر التعليم لكل مواطن جزائري، وذلك بنوعية متطورة وجيدة تستجيب للتطورات العلمية الجديدة الحاصلة في العالم، ونحن من خلال سؤالنا للمبحوثين: في رأيك هل تساهم المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم فكانت تصوراتهم كما يلي:

جدول رقم 4-2: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات التربوية

والجامعية في تطوير التعليم حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				410- في رأيك هل تساهم المؤسسات التربوية و الجامعية في تطوير التعليم -020السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
52,00	78	15,33	23	36,67	55	نعم
6,66	10	3,33	5	3,33	5	أقل من 20
7,33	11	4,00	6	3,33	5	من 20 إلى أقل من 25
9,34	14	2,67	4	6,67	10	من 25 إلى أقل من 30
8,00	12	2,00	3	6,00	9	من 30 إلى أقل من 35
20,67	31	3,33	5	17,34	26	و أكثر 35
17,33	26	5,99	9	11,34	17	لا
2,67	4	2,00	3	0,67	1	أقل من 20

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

3,33	5	0,66	1	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
1,99	3	0,66	1	1,33	2	من 25 الى أقل من 30
9,34	14	2,67	4	6,67	10	و اكثر 35
30,67	46	12,01	18	18,66	28	نوعا ما
1,34	2	0,67	1	0,67	1	أقل من 20
7,34	11	2,67	4	4,67	7	من 20 الى أقل من 25
5,99	9	3,33	5	2,66	4	من 25 الى أقل من 30
4,67	7	2,01	3	2,66	4	من 30 الى اقل من 35
11,33	17	3,33	5	8,00	12	و اكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن نصف المبحوثين تقريبا فقط عبروا وأكدوا على مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية، و ذلك بنسبة 52.00% ذكورا وإناثا من مختلف فئات السن، مقابل نسبة 30.67% أكدوا على إجابة "نوعا ما" وهذا يعتبر رداً واضحاً على عدم رضا هذه الفئة من المبحوثين على واقع عمل المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم، فحق المواطن الجزائري في تعليم متطور منقوص بشكل كبير، وهناك فئة عبرت عن نفسها لمساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم، وهذه إجابة تعتبر وفق تصورهما هو حرمان المواطن الجزائري من حقه في تعليم متطور، وهذا يؤكد النقاش اليومي في مختلف الفضاءات حول الواقع المتردي للتعليم في الجزائر، وفشل كل السياسات التربوية التي انتهجتها السلطة في الجزائر منذ الاستقلال.

جدول رقم 4-3: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات

التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				410- في رأيك هل تساهم المؤسسات التربوية و الجامعية في تطوير التعليم المستوى الدراسي-040
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	نعم
52,00	78	15,33	23	36,67	55	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

ابتدائي	1	0,67	1	0,67	2	1,34
متوسط	6	4,00	2	1,33	8	5,33
ثانوي	16	10,67	6	4,00	22	14,67
جامعي	32	21,33	14	9,33	46	30,66
لا	17	11,34	9	5,99	26	17,33
متوسط	3	2,00	1	0,66	4	2,66
ثانوي	4	2,67	6	4,00	10	6,67
جامعي	10	6,67	2	1,33	12	8,00
نوعا ما	28	18,66	18	12,01	46	30,67
ابتدائي	-	-	1	0,67	1	0,67
متوسط	2	1,33	2	1,33	4	2,66
ثانوي	5	3,33	4	2,67	9	6,00
جامعي	20	13,33	11	7,34	31	20,67
بدون مستوى	1	0,67	-	-	1	0,67
المجموع العام	100	66,67	50	33,33	150	100,00

نلاحظ من خلال الجدول بأن مختلف فئات المستوى الدراسي تتفق على أنّ المؤسسات التربوية تساهم في تطوير التعليم بنسبة 52.00% مقابل 30.67% بـ"نوعا ما"، مع نفي المساهمة بنسبة 17.33%، وأكبر نسبة عند الذين يؤكدون المساهمة في التطوير عند فئة الجامعيين بنسبة 30.66%، باعتبار أن النسبة الأكبر من المبحوثين هم من الجامعيين، ولهم أكبر نسبة في التصورات الأخرى سواء بنوع ما أو بالنفي، وهذا ما يؤكد بأن المجتمع الجزائري انطلاقا من عينة المبحوثين تؤكد حقهم في تعليم نوعي ومتطور لم يكتمل الحصول عليه، فالنظام التعليمي لا يوفر للمجتمع الجزائري الحصول على حقه في تعليم جيد ونوعي ومتطور.

جدول رقم 4-4: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات

التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير الجنس¹.

411- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما فكيف يكون ذلك						010- الجنس
تقدم المعرفة	تقدم المعرفة	تقدم المعرفة	تقدم حسب	تقدم المعرفة	تقدم المعرفة	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

بنوعية دون المستوى		بنوعية متوسطة		بنوعية جيدة		الكفاءة العلمية للأفراد		حسب القدرات المادية للأفراد		لجميع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8,67	13	26,67	40	10,67	16	20,00	30	8,00	12	35,34	53	ذكر
4,00	6	11,33	17	6,67	10	10,00	15	2,67	4	17,33	26	أنثى
17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	غير معني ¹
70,00	105	44,67	67	65,33	98	52,67	79	72,00	108	30,00	45	بدون إجابة ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن فئة الذكور تؤكد على أن المؤسسات التربوية تقدم المعرفة للجميع بنسبة 35.34%، لكنها "تقدم هذه المعرفة بنوعية متوسطة" وذلك بنسبة 26.67% فهي تقارب نسبة الاقتراح الأول (تقدم المعرفة للجميع)، و نعتبر هذه الإجابة تدخل ضمن ما نسميه سوسيولوجيا بالإجابات غير المصرحة حول واقع التعليم بأنه يقدم المعرفة بشكل غير مرضي لفئة واسعة من الذكور، وهناك نسبة لا بأس بها 8.67% التي تؤكد بأن هذه المؤسسات "تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى" وهي كذلك إجابة غير مصرحة تؤكد مرة أخرى بأن واقع التعليم في الجزائر لا يقدم للمواطن الجزائري حقه في تعليم ومعرفة في مستوى تطلعاته.

تتفق فئة الإناث مع الذكور في أن المؤسسات التربوية تقدم المعرفة للجميع، وهذا ضمن ما يصطلح عليه في الجزائر بديموقراطية التعليم أي أن كل طفل جزائري بلغ السن القانونية فله الحق في مقعد تربوي، وكذلك كل مواطن حاصل على شهادة البكالوريا له الحق في مقعد بيداغوجي في الجامعة، لكن هذا الحق يعتبر منقوصا فيما يخص الحق في تعليم متطور، ففئة الإناث كذلك يرون بأن هذه المؤسسات "تقدم المعرفة بنسبة متوسطة" حيث أتت نسبة هذا الاقتراح بـ: 11.33%، فهذا الإقتراح أو التصور إتجاه التعليم من طرف الإناث هو الثاني من حيث النسبة، و هذا تأكيد آخر على مواطنة ناقصة للمواطن الجزائري في مجال التعليم في جانبه الحقوقي.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

جدول رقم 4-5: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير السن¹.

411- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما فكيف يكون ذلك												السن -020
تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى		تقدم المعرفة بنوعية متوسطة		تقدم المعرفة بنوعية جيدة		تقدم حسب الكفاءة العلمية للأفراد		تقدم المعرفة حسب القدرات المادية للأفراد		تقدم المعرفة للجميع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	2,67	4	2,00	3	2,67	4	1,33	2	5,33	8	أقل من 20
3,33	5	7,33	11	2,67	4	5,33	8	2,00	3	8,67	13	الى 20من أقل من 25
0,67	1	7,33	11	2,67	4	4,00	6	2,00	3	8,00	12	الى 25من أقل من 30
1,33	2	7,33	11	2,67	4	3,33	5	1,33	2	8,00	12	الى 30من أقل من 35
7,34	11	13,34	20	7,33	11	14,67	22	4,01	6	22,67	34	و اكثر 35
17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	غير معني ²
70,00	105	44,67	67	65,33	98	52,67	79	72,00	108	30,00	45	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة واحدة فقط لها نفس التصورات مع الفئات الأخرى حسب متغير الجنس، وهذه الفئة من حيث السن هي الفئة التي سنها "أكثر من 35 سنة"، فالنسبة الأكبر جاءت لصالح الاقتراح بأن "المؤسسات التربوية والجامعية تقدم المعرفة للجميع" بنسبة 22.67%، أما النسبة الثانية فجاءت لصالح الاقتراح أن هذه "المؤسسات تقدم المعرفة حسب الكفاءة العلمية للأفراد"، أما النسبة الثالثة فجاءت لصالح أن هذه "المؤسسات تقدم المعرفة بنوعية متوسطة" بنسبة 13.34%، مقابل لها تعبر هذه الفئة بنسبة هي الأكبر بالنسبة لجميع الفئات حول أن هذه "المؤسسات تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى" بنسبة 7.34%.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما الفئات الأخرى من حيث السن فلها نفس التصورات من حيث الأهمية، فالتصور الأول حول "تقديم المعرفة للجميع" فهو مشترك بين جميع الفئات، أما اتفاقها في النسبة الثانية من حيث التصور، فقد اتفقت كل الفئات الأخرى على أن المؤسسات التربوية والجامعية "تقدم المعرفة بنوعية متوسطة" وهنا نلاحظ بأن متغير السن له علاقة وطيدة بتصورات الفاعلين الجمعيين لواقع التعليم في الجزائر، فهم يكادون يتفقون بأن المؤسسات التربوية والجامعية لا تساهم في توفير حق المواطن الجزائري في تعليم متطور يستجيب لتطلعاته وطموحاته مساهمة للتقدم العلمي والتكنولوجي، و هناك تأكيد آخر حول مواطنة منقوصة في مجال التعليم باعتبار أن حق التعليم حق دستوري تكفله كل القوانين الجزائرية، و ليس أي تعليم، بل الحق في تعليم متطور و ذو نوعية تبعا للتطورات العالمية في هذا المجال الحيوي لحياة المجتمعات الحديثة.

جدول رقم 4-6: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات

التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير المستوى الدراسي¹.

411- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما فكيف يكون ذلك												040- المستوى الدراسي
تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى		تقدم المعرفة بنوعية متوسطة		تقدم المعرفة بنوعية جيدة		تقدم حسب الكفاءة العلمية للأفراد		تقدم المعرفة حسب القدرات المادية للأفراد		تقدم المعرفة لجميع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,67	1	0,66	1	-	-	2,00	3	0,66	1	0,66	1	ابتدائي
-	-	6,00	9	2,00	3	3,33	5	0,67	1	4,67	7	متوسط
2,00	3	6,67	10	6,00	9	6,67	10	2,67	4	16,67	25	ثانوي
10,00	15	24,00	36	9,34	14	18,00	27	6,00	9	30,67	46	جامعي
-	-	0,67	1	-	-	-	-	0,67	1	-	-	بدون مستوى
17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	غير معني ²
70,00	105	44,67	67	65,33	98	52,67	79	72,00	108	30,00	45	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اختلاف نوعا ما بين الفئات في هذه التصورات، ففئة الجامعيين ترى أن هذه المؤسسات تقدم المعرفة للجميع بنسبة 30.67%، أما الاقتراح الثاني بالنسبة لها فهو أنها "تقدم المعرفة بنوعية متوسطة" وبنسبة 24.00%، مع وجود نسبة لا بأس بها تقر بأن هذه المعرفة التي تقدمها بنوعية دون المستوى بنسبة 10.00%، أما فئة الثانويين فقد جاءت النسبة الأولى لصالح هذه "المؤسسات تقدم المعرفة للجميع" بنسبة 16.67%، أما نسبة الاقتراح المعاكس له: "تقدم المعرفة بنوعية جيّدة" 6.00%، وهذا يمكن مرده إلى قلة الوعي مقارنة بفئة الجامعي هذا بالمقارنة بالمستوى الدراسي الذي يؤثر على درجة الوعي بأهمية التعليم في تطور المجتمعات.

جدول رقم 4-7: تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير الحالة الشخصية¹.

411- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما فكيف يكون ذلك												الحالة -050 الشخصية
تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى		تقدم المعرفة بنوعية متوسطة		تقدم المعرفة بنوعية جيدة		تقدم حسب الكفاءة العلمية للأفراد		تقدم المعرفة حسب القدرات المادية للأفراد		تقدم المعرفة للجميع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,33	2	9,33	14	2,67	4	4,67	7	2,00	3	6,00	9	طالب
-	-	2,00	3	2,67	4	2,00	3	0,67	1	7,33	11	عامل
7,33	11	18,67	28	9,33	14	15,33	23	4,00	6	26,01	39	موظف
2,67	4	5,33	8	2,00	3	5,33	8	2,00	3	7,33	11	بطل
0,67	1	2,67	4	0,67	1	2,00	3	1,33	2	4,67	7	متقاعد
0,67	1	-	-	-	-	0,67	1	0,67	1	1,33	2	عمل حر
17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	17,33	26	غير معني ²
70,00	105	44,67	67	65,33	98	52,67	79	72,00	108	30,00	45	بدون إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك فئة واحدة تختلف عن الفئات الأخرى من حيث ترتيب الاقتراحات بخصوص مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم، وهي فئة الطلبة التي عبرت صراحة بنسبة أكبر بأن المؤسسات التربوية والجامعية "تقدم المعرفة بنوعية متوسطة"، وهذا مرده إلى كون هذه الفئة تنطلق في تصورهما هذا انطلاقاً من الواقع الذي تعيشه يومياً واحتكاكها اليومي بهذه المؤسسات، فتصورها ينطلق من تجربة معاشة، وهو ما يتفق مع النقاش العمومي الدائر في كل الفضاءات حول تراجع مستوى التعليم على مختلف الأصعدة، وأصبح لا يواكب التطورات الحاصلة في العالم، فحق المواطن الجزائري في تعليم متطور منقوص ولا يصله بشكل كامل.

2-2- التعليم كفضاء للواجبات:

إنّ ثقافة المواطنة هي ثقافة مبنية على مبدئي الحق والواجب، فالمواطن له الحق في التعليم، مقابل هذا يتوجب عليه واجبات يقوم بها ضمن ثقافة المواطنة، التي تنتظر إلى المواطن مثل ما يحصل على حقوقه بموجب القوانين، وجب عليه القيام بواجباته، لأن هذه الواجبات هي في النهاية حقوق الغير، أي حقوق المصلحة العامة.

محاولين الوصول إلى تصورات الفاعلين الجمعيين لهذه الواجبات في مجال التعليم فقد قمنا بطرح السؤال: كيف تصف مسؤولية المجتمع اتجاه التعليم؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-8: تصورات الفاعلين الجمعيين لمسؤولية المجتمع اتجاه التعليم

حسب متغيري الجنس والسن¹.

420- كيف تصف مسؤولية المجتمع تجاه التعليم											010- الجنس -020 السن
أحرص على المحافظة على المؤسسات التربوية		اتعاون مع المؤسسة التربوية لتطوير التعليم		التعليم مسؤولية الدولة		التعليم مسؤولية الأولياء		التعليم مسؤولية الجمعيات		التعليم مسؤولية كل أفراد المجتمع	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

12,67	19	20,01	30	42,67	64	44,66	67	8,00	12	60,66	91	ذكر
-	-	1,33	2	3,33	5	2,00	3	-	-	4,00	6	أقل من 20
1,33	2	2,67	4	6,00	9	7,33	11	1,33	2	9,33	14	الى 20 من أقل من 25
2,00	3	2,67	4	7,33	11	6,00	9	0,67	1	9,33	14	الى 25 من أقل من 30
2,67	4	2,67	4	5,33	8	6,00	9	0,67	1	8,00	12	الى 30 من أقل من 35
6,67	10	10,67	16	20,68	31	23,33	35	5,33	8	30,00	45	و أكثر 35
6,66	10	9,99	15	22,66	34	21,34	32	2,00	3	30,67	46	أنثى
0,66	1	-	-	5,33	8	4,00	6	-	-	4,67	7	أقل من 20
1,33	2	1,33	2	6,00	9	6,00	9	1,33	2	7,33	11	الى 20 من أقل من 25
2,00	3	1,33	2	3,33	5	4,67	7	0,67	1	6,67	10	الى 25 من أقل من 30
-	-	1,33	2	2,00	3	2,00	3	-	-	3,33	5	الى 30 من أقل من 35
2,67	4	6,00	9	6,00	9	4,67	7	-	-	8,67	13	و أكثر 35
80,67	121	70,00	105	34,67	52	34,00	51	90,00	135	8,67	13	بدون إجابة ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن الذكور والإناث لهم نفس التصورات بخصوص مسؤولية المجتمع اتجاه التعليم، فقد أكدوا وبنسبة كبيرة على أن "التعليم مسؤولية كل أفراد المجتمع" بنسبة 60.66%، في حين يرون بأن المسؤولية متساوية تقريبا بين الأولياء والدولة حيث جاءت نسبة "التعليم مسؤولية الأولياء" بـ 44.66%، أما نسبة "التعليم مسؤولية الدولة" بـ 42.67%، ويؤكدون ولكن بنسبة قليلة أنهم يتعاونون مع المؤسسات التربوية لتطوير التعليم، وهكذا يمكن أن نقول أنه رغم هذه النسب الكبيرة فيما يخص تحمل واجبات في تمثّل نفصا نقصا في وعي الفاعلين الجمعيين اتجاه مجال التعليم الذي يعتبر نقطة انطلاق لكل نهضة وتطور وتقدم، وبذلك تعبر هذه النسب عن نقص في ثقافة المواطنة لدى الفاعلين الجمعيين اتجاه وعيهم بواجباتهم اتجاه دور التعليم في المجتمع.

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

جدول رقم 4-9: تصورات الفاعلين الجمعيين لمسؤولية المجتمع اتجاه التعليم

حسب متغيري السن والمستوى الدراسي¹.

420- كيف تصف مسؤولية المجتمع تجاه التعليم												020- السن & 040 - المستوى الدراسي
أحرص على المحافظة على المؤسسات التربوية		اتعاون مع المؤسسة التربوية لتطوير التعليم		التعليم مسؤولية الدولة		التعليم مسؤولية الأولياء		التعليم مسؤولية الجمعيات		التعليم مسؤولية كل أفراد المجتمع		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,67	1	1,34	2	8,67	13	6,00	9	-	-	8,67	13	أقل من 20
-	-	-	-	0,67	1	0,67	1	-	-	0,67	1	ابتدائي
-	-	-	-	2,67	4	2,00	3	-	-	2,67	4	متوسط
-	-	0,67	1	3,33	5	2,00	3	-	-	4,00	6	ثانوي
0,67	1	-	-	1,33	2	1,33	2	-	-	1,33	2	جامعي
-	-	0,67	1	0,67	1	-	-	-	-	-	-	بدون مستوى
2,67	4	4,00	6	12,00	18	13,33	20	2,67	4	16,66	25	من 20 إلى أقل من 25
0,67	1	0,67	1	-	-	-	-	-	-	0,66	1	متوسط
-	-	1,33	2	3,33	5	2,00	3	-	-	4,00	6	ثانوي
2,00	3	2,00	3	8,67	13	11,33	17	2,67	4	12,00	18	جامعي
3,99	6	3,99	6	10,67	16	10,67	16	1,33	2	15,99	24	من 25 إلى أقل من 30
-	-	-	-	0,67	1	0,67	1	-	-	0,66	1	ابتدائي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,66	1	متوسط
0,66	1	0,66	1	4,67	7	5,33	8	1,33	2	6,00	9	ثانوي
3,33	5	3,33	5	5,33	8	4,67	7	-	-	8,67	13	جامعي
2,67	4	4,00	6	7,33	11	8,00	12	0,67	1	11,33	17	من 30 إلى أقل من 35
-	-	-	-	1,33	2	1,33	2	-	-	1,33	2	متوسط
-	-	-	-	0,67	1	0,67	1	-	-	0,67	1	ثانوي
2,67	4	4,00	6	5,33	8	6,00	9	0,67	1	9,33	14	جامعي
9,33	14	16,67	25	26,66	40	28,00	42	5,33	8	38,68	58	و أكثر من 35
-	-	0,67	1	-	-	0,67	1	-	-	0,67	1	ابتدائي
1,33	2	1,33	2	4,00	6	4,00	6	0,66	1	4,67	7	متوسط
2,67	4	4,67	7	7,33	11	7,33	11	0,67	1	10,67	16	ثانوي
5,33	8	10,00	15	15,33	23	16,00	24	4,00	6	22,67	34	جامعي

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

80,67	121	70,00	105	34,67	52	34,00	51	90,00	135	8,67	13	بدون إجابة ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئة "أقل من 20 سنة" تصورها بين أفراد المجتمع والدولة متساوي بنسبة 8.67%، وترى في المرتبة الثالثة وبنسبة أقل بأن "التعليم مسؤولية الأولياء" بنسبة 6.00%، في حين أنها هناك تصریح واضح لا "مسؤولية للجمعيات اتجاه التعليم"، وهذا نقص واضح في وعي هذه الفئة حول دور الجمعيات في مجال التعليم، خاصة في تنظيم دورات محو الأمية، ودورات تدريبية في مختلف الأنشطة التي لها علاقة بالتعليم، وهذا ما يشكل مؤشر واضح لنقص الوعي لدى هذه الفئة بثقافة المواطنة.

أما الفئة التي سنها "بين 20 وأقل من 25 سنة" فيختلف تصورها، حيث ترى في المرتبة الأولى بأن "التعليم هو مسؤولية كل أفراد المجتمع" بنسبة 16.66%، في حين ترى بأن المسؤولية نفسها بين الأولياء والدولة بنسبة 13.33%، و 12.00% على الترتيب، وتعتبر عن وعي جزئي بتعاونها مع المؤسسات التربوية لتطوير التعليم بنسبة 4.00% وبنفس النسبة على حرصها على "المحافظة على المؤسسات التربوية"، ويمكن تلخيص فضاء التعليم كفضاء لممارسة الواجبات فإن الفاعلين الجمعويين عبروا عن تصوراتهم التي يمكن الاستنتاج منها بأنها تمثل نقصا في ثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه التعليم، مع تصورها الذي يعبر عن نقص فادح لواجبات الجمعيات اتجاه التعليم بالنسبة لمختلف فئات السن، مع زيادة الوعي بهذه الثقافة مع كبر السن، فكلما زاد سن الفاعل الجمعوي ازداد وعيه بواجباته اتجاه التعليم و دوره الرائد في نهضة المجتمع.

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

3-الصحة وثقافة المواطنة:

تعتبر الصحة مجال مهم للمجتمع والدولة، ولهذا أولت له الدول ميزانيات ضخمة، فمن بين المهام الأساسية للدولة توفير الصحة للمواطنين، فالصحة حق دستوري لكل مواطن، وهو كذلك فضاء لممارسة حق دستوري من حقوق المواطنة، وهو كذلك فضاء لممارسة الواجبات للمواطن، وستبين نتائج الدراسة الميدانية بعض المؤشرات التي تخبرنا بما يتميز فضاء الصحة في الجزائر عبر عينة المبحوثين، كيف هي الصحة وثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات.

3-1-الصحة كحق من الحقوق:

لا يمكن إنكار الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في ميدان الصحة من منشآت صحية في كل مكان، وتجهيزات صحية تملأ هذه المنشآت، ومؤسسات جامعية وتكوينية تساهم في تدعيم هذه المنشآت بالطاقات البشرية من أطباء، ممرضين...، ولكن السؤال الذي طرحناه على المبحوثين كيف ترى واقع الصحة؟ وذلك محاولة مّا رصد كيف هي حقوق المواطنة في الصحة، وقد كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 4-10: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير

الجنس¹.

431- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما كيف ترى واقع الصحة								الجنس-010
الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين		الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
41	27,33	34	22,67	38	25,33	48	32,00	ذكر
14	9,33	27	17,99	21	14,00	25	16,66	أنثى
1	0,67	1	0,67	1	0,67	1	0,67	غير معني ²

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

62,67	94	58,67	88	60,00	90	50,67	76	بدون إجابة ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اختلاف بين تصورات الذكور وتصورات الإناث، فالذكور عبروا على أنهم يرون وبنسبة أكبر أنّ: "الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين" بنسبة 32%، تليها نسبة قريبة منها وهي أنّ: "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين" بنسبة 27.33%، وهنا إشارة واضحة بأنّ حق الاستفادة من خدمات المؤسسات ليس متاح لكل المواطنين فهو متاح لبعض المواطنين، فهذا الحق منقوص، وهناك إجابة أخرى تؤكد هذا المنحى في النقص في ميدان الصحة، فقد عبر 25.33% من المبحوثين الذكور بأنّ: "الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين، فهنا يؤكد الذكور وبنسبة كبيرة على أنّ هناك نقائص في الرعاية الصحية في الجزائر، مما يحيلنا إلى القول أن هناك مواطنة منقوصة في مجال الصحة في الجزائر رغم وجود المنشأة الصحية في كل مكان.

أما الإناث فقد عبروا بنسبة أكبر بأنّ: "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين" بنسبة 17.99%، والنسبة الثانية والتي تقاربها جاءت بأنّ: "الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين" وبنسبة 14.00%، كل هذا يدل على أن الحق في الصحة من وجهة نظر الجنس للمبحوثين يؤكد على أنه حق غير كامل، فحق الصحة في الجزائر حسب نظرهم مكفول لبعض المواطنين في إشارة واضحة لعدم وجود مساوات بين المواطنين في الاستفادة من الخدمات الصحية.

جدول رقم 4-11: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير الحالة

المدنية².

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² المصدر: من إعداد الباحث.

431- إذا كان الجواب نعم أو نوعاً ما كيف ترى واقع الصحة								030- الحالة المدنية
الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين		الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
15,33	23	18,00	27	19,33	29	24,67	37	أعزب
20,67	31	20,67	31	20,00	30	21,33	32	متزوج
0,66	1	1,99	3	-	-	2,66	4	مطلق
0,67	1	0,67	1	0,67	1	0,67	1	غير معني ¹
62,67	94	58,67	88	60,00	90	50,67	76	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقارب في النسب مع كل الاقتراحات بالنسبة لفئات الحالة المدنية، حيث نجد أن فئة المتزوجين لا تختلف تصوراتها عن الفئات حسب الجنس، ولكن الاختلاف هنا في التقارب بين النسب، فقد جاءت النسبة الأكبر وهي: 21.33% لصالح الاقتراح القائل بأن: "الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين" والنسبة الثانية جاءت لاقتراحين وبنفس النسبة: 20.67% وهما بأن: "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين"، وأن: "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين"، وهنا يمكن القول بأن الإجابة الأولى هي إجابة نظرياً فالاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين ولكن غير المصرح به هو أن حق الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية ليس لكل المواطنين، وهذا ما يؤكد اقتراحه وبنسبة متقاربة جداً وهو أن: "الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين" وبنسبة: 20.00%، وهذا ما تؤكد التقارير الصحفية حول تجاوزات في المؤسسات الصحية في عدم استقبال وعدم التكفل بكل المواطنين مما يلجؤون إلى المؤسسات الصحية الخاصة، مع أن المؤسسات الصحية الحكومية مجهزة بشكل كافي

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الاقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الاقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

ومؤطرة لاستقبال كل الحالات المرضية، فحق المواطن الجزائري في الصحة غير كامل.

جدول رقم 4-12: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير

المستوى الدراسي¹.

431- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما كيف ترى واقع الصحة								040- المستوى الدراسي
الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين		الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين		الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,67	1	1,33	2	0,67	1	1,33	2	ابتدائي
6,00	9	2,67	4	6,00	9	3,33	5	متوسط
9,33	14	9,33	14	12,00	18	14,00	21	ثانوي
20,00	30	27,33	41	20,00	30	30,00	45	جامعي
0,67	1	-	-	0,67	1	-	-	بدون مستوى
0,67	1	0,67	1	0,67	1	0,67	1	غير معني ²
62,67	94	58,67	88	60,00	90	50,67	76	بدون إجابة ³
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين بعض الفئات إلا أن هناك نسب متقاربة وأخرى متباعدة، لكنها لا تخرج عما توصلنا إليه حول النقص المسجل في الاستفادة بحق الصحة في الجزائر.

فئة الجامعيين تعتبر وبنسبة أكبر أن: "الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين" بنسبة 30.00%، وبنسبة متقاربة وأقل بـ: 27.33% بأن: "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين"، ولكن هناك فئة أخرى من المبحوثين عبرت وبنفس النسبة أي بـ: 20.00% بأن: "الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين"

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

وأنّ "الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين"، وهناك تأكيد آخر على أنّ هناك استفادة بحق الصحة إلا أن هذا ليس كاملا فهناك نقص في الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية، ونقص في الرعاية الصحية بصفة عامة لبعض المواطنين.

3-2-الصحة كفضاء للواجبات:

يعتبر فضاء الصحة كبقية الفضاءات يقتضي من المواطن ممارسة بعض الواجبات مقابل استفادته من بعض الحقوق التي يمنحها له الدستور وكل القوانين الجزائرية، ولرصد هذه الواجبات في الواقع قمنا بطرح سؤال: كيف ترى هذا الاهتمام بالشأن الصحي؟ وكانت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

جدول رقم 4-13: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الاهتمام بالشأن الصحي

حسب متغير الجنس¹.

441- إذا كان الجواب : نعم أو أحيانا كيف ترى هذا الاهتمام بالمحافظة على														010- الجنس
المحافظة على نظافة المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		المحافظة على النظام داخل المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		أحافظ على النظام داخل المؤسسات الصحية		المحافظة على المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		المحافظة على المؤسسات الصحية ليس من مسؤولياتي		أحافظ على سلامة تجهيزات المؤسسات الصحية		أحافظ على نظافة المؤسسات الصحية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8,00	12	12,67	19	27,34	41	21,33	32	4,67	7	38,67	58	51,33	77	ذكر
9,34	14	8,00	12	17,33	26	10,67	16	2,67	4	18,67	28	26,67	40	أنثى
3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	غير معني ²
79,33	119	76,00	114	52,00	78	64,67	97	89,33	134	39,33	59	18,67	28	بدون إجابة ³
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول بأن تصورات الذكور لا تختلف عن تصورات الإناث فيما يخص كيفية الاهتمام بالشأن الصحي، فالذكور عبروا بنسبة أكبر هي 51.33% على اقتراح: "أحافظ على نظافة المؤسسات الصحية" والنسبة التي تليها هي 38.67% لاقتراح: "أحافظ على سلامة تجهيزات المؤسسات الصحية"، وهناك في المرتبة الثالثة جاءت نسبة 27.34% لاقتراح: "أحافظ على النظام داخل المؤسسات الصحية"، وهذا الاقتراح لمحاولة الوصول إلى بعض التصورات حول بعض الممارسات المتنافية مع ثقافة المواطنة وهو واجب الالتزام بالمساواة و النظام داخل المؤسسات الصحية، وعدم اللجوء إلى العلاقات الشخصية للاستفادة من هذه الخدمات، وهي ممارسات تثبت كل التقارير الصحية حول وجودها في هذه المؤسسات، وهنا يمكن القول بأن النظام لا يمثل أولوية لدى المبحوثين مقابل النظافة وسلامة التجهيزات داخل المؤسسات الصحية، مما يؤشر إلى وجود نقص في ثقافة المواطنة داخل المؤسسات الصحية في جانبها الخاص بالواجبات.

والإناث لهم نفس التصورات السابقة والاختلاف فقط في النسب بالمقارنة مع عدد الإناث في عينة الدراسة.

جدول رقم 4-14: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الاهتمام بالشأن الصحي حسب متغير المستوى الدراسي¹.

441- إذا كان الجواب : نعم أو أحيانا كيف ترى هذا الاهتمام؟														040- المستوى الدراسي
المحافظة على نظافة المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		المحافظة على النظام داخل المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		أحافظ على النظام داخل المؤسسات الصحية		المحافظة على المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة		المحافظة على المؤسسات الصحية ليس من مسؤولياتي		أحافظ على سلامة تجهيزات المؤسسات الصحية		أحافظ على نظافة المؤسسات الصحية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
-	-	-	-	2,00	3	-	-	-	-	1,33	2	2,00	3	ابتدائي
2,67	4	3,33	5	4,00	6	5,33	8	0,67	1	5,34	8	9,33	14	متوسط
6,00	9	5,34	8	11,33	17	7,33	11	2,00	3	14,00	21	19,33	29	ثانوي
8,00	12	12,00	18	26,67	40	19,34	29	4,00	6	36,67	55	47,34	71	جامعي
0,67	1	-	-	0,67	1	-	-	0,67	1	-	-	-	-	بدون مستوى

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	3,33	5	غير معني ¹
79,33	119	76,00	114	52,00	78	64,67	97	89,33	134	39,33	59	18,67	28	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول تقارب تصورات الجامعيين مع فئة الذكور كما ذكرنا بالنسبة للاقتراحات الثلاثة وهي: "أحافظ على نظافة المؤسسات الصحية" في الأول، ثم تأتي في المرتبة الثانية: "أحافظ على سلامة تجهيزات المؤسسات الصحية"، أن المرتبة الثالثة فقد جاء اقتراح: "أحافظ على النظام داخل المؤسسات الصحية"، والاختلاف هنا هو وجود نسبة لا بأس بها من المبحوثين تؤكد على: "المحافظة على المؤسسات الصحية مسؤلية الدولة" بنسبة 19.34%، فهنا إشارة واضحة لدور الدولة في توفير هذه التجهيزات وواجبها بالمحافظة عليها بصيانتها فهو حفاظا على المال العام.

نخلص إلى أن واجبات المواطن الجزائري في فضاء الصحة حسب عينة المبحوثين تعبر عن نقص في واقع الاهتمام بالشأن الصحي، وهذا ما يؤشر إلى نقص في ثقافة المواطنة في جانبها الخاص بالواجبات اتجاه المؤسسات الصحية، والتجهيزات الصحية، والنظام داخل هذه المؤسسات الصحية.

4- العمل وثقافة المواطنة:

يعتبر العمل أهم قيمة ومؤشر مهم لتطور الأمم، فيه ينتظم الأفراد في مهن وحرف مشكلين قوى اقتصادية فاعلة، التي تساهم في بناء الدولة الحديثة، فلا وجود لدولة حديثة بدون اقتصاد، ولا وجود لاقتصاد بدون سياسة عمل تساهم في تجميع كل جهود الأفراد لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يعتبر حق العمل من الحقوق الاجتماعية الواجب على الدولة توفيرها للمواطن، مقابل هذا الحق يقوم المواطن العامل بواجباته اتجاه فضاء

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

العمل، من اتقان العمل والتفاني فيه والعمل على تطويره والمساهمة في تطوير الدولة بصفة عامة، ومن هنا كانت دراستنا تهدف إلى محاولة الوصول إلى واقع فضاء العمل وثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات.

4-1- العمل كحق من الحقوق:

تنص كل القوانين وأولها الدستور الجزائري على حق المواطن في منصب عمل وفق الشروط والمؤهلات القانونية، وحتى نتعرف على واقع الحصول على العمل في الجزائر وكيف يمكن الحصول على العمل، قمنا بطرح سؤال: هل تحصلت على منصب عمل؟ وبعد ذلك طلبنا من الذي يصرح بـ: "نعم" سؤال آخر: كيف ترى واقع الحصول على منصب عمل؟ فكانت نتائج الدراسة كما يلي:

جدول رقم 4-15: واقع الحصول على العمل من طرف الفاعلين الجمعيين حسب

متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				هل تحصلت على منصب عمل 450- السن-020
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
61,33	92	15,34	23	45,99	69	نعم
1,99	3	0,67	1	1,32	2	أقل من 20
4,67	7	2,00	3	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
8,00	12	3,33	5	4,67	7	من 25 الى أقل من 30
10,00	15	2,67	4	7,33	11	من 30 الى اقل من 35
36,67	55	6,67	10	30,00	45	و اكثر 35
38,67	58	17,99	27	20,68	31	لا
8,66	13	5,33	8	3,33	5	أقل من 20
13,34	20	5,33	8	8,01	12	من 20 الى أقل من 25
9,34	14	3,33	5	6,01	9	من 25 الى أقل من 30
2,66	4	1,33	2	1,33	2	من 30 الى اقل من 35
4,67	7	2,67	4	2,00	3	و اكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نسبة لا بأس بها تقر بحصولها على منصب عمل بنسبة 61.33% كنسبة عامة مقابل 38.67% أكدوا على عدم حصولهم على عمل وإذا اعتبرنا بأن تبعا للسن فإن الفئات التي سنها أقل من 25 سنة فهي في حالة دراسة، فيمكن أن هذه النسبة تكون أقل من 38.67%.

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة الحصول على العمل تزداد مع تقدم السن خاصة الذكور، أما الإناث كذلك نسبة الحصول على العمل تزداد بتقدم السن، فقط فئة أكثر من 30 إلى أقل من 35 سنة، فهذه الفئة تخرج عن هذه القاعدة، ويمكن مرده إلى عدم عمل هذه الفئة واكتفائها بالمكوث بالبيت، وعلى العموم فإن فرص العمل تزداد مع تقدم سن المواطن الجزائري، وهذا مرده لكون حق العمل في الجزائر يمر بعائق البطالة المتفشية الناتجة عن طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يمنح فرص قليلة ومحدودة للعمل.

جدول رقم 4-16: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على العمل حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				450- هل تحصلت على منصب عمل & 040-المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
61,33	92	15,33	23	46,00	69	نعم
0,67	1	-	-	0,67	1	ابتدائي
6,00	9	0,67	1	5,33	8	متوسط - 2
14,00	21	5,33	8	8,67	13	ثانوي
40,66	61	9,33	14	31,33	47	جامعي
38,67	58	18,00	27	20,67	31	لا
1,33	2	1,33	2	-	-	ابتدائي
4,67	7	2,67	4	2,00	3	متوسط - 2
13,33	20	5,33	8	8,00	12	ثانوي
18,67	28	8,67	13	10,00	15	جامعي
0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

المجموع العام	100	66,67	50	33,33	150	100,00
---------------	-----	-------	----	-------	-----	--------

من خلال الجدول نلاحظ النسبة الأكبر للذين لم يتحصلوا على منصب عمل هم فئة الجامعيين بنسبة 18.67%، وهنا يمكن القول أنّ العمل كحق غير متوفر لكل المواطنين الجزائريين فهو يصطدم بالظروف الاقتصادية الصعبة للدولة الجزائرية.

جدول رقم 4-17: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على منصب عمل حسب متغير الجنس¹.

451- إذا كان الجواب : نعم كيف ترى واقع الحصول على منصب عمل؟												010- الجنس
الحصول على العمل متاح في بعض القطاعات		الحصول على العمل متاح في كل القطاعات		الحصول على العمل متاح في بعض الولايات		الحصول على العمل متاح في كل الولايات		الحصول على العمل متاح لبعض المواطنين		الحصول على العمل متاح لكل المواطنين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
23,33	35	4,67	7	21,33	32	6,00	9	31,33	47	9,33	14	ذكر
10,67	16	0,66	1	8,00	12	1,33	2	12,00	18	3,33	5	أنثى
38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	غير معني
27,33	41	56,00	84	32,00	48	54,00	81	18,00	27	48,67	73	بدون إجابة
38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	غير معني ²
27,33	41	56,00	84	32,00	48	54,00	81	18,00	27	48,67	73	بدون إجابة ³
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن الحصول على العمل حسب تصورات الفاعلين الجمعيين الذكور فقد جاءت النسبة الأكبر لعبارة: "الحصول على العمل متاح لبعض المواطنين" بنسبة 31.33%، أما النسبة الثانية فقد جاءت لعبارة: "الحصول على العمل متاح في بعض القطاعات" بنسبة 23.33%، والنسبة الثالثة جاءت لعبارة: "الحصول

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

على العمل متاح في بعض الولايات" بنسبة 21.33%، وهكذا حسب تصورات الذكور فإنّ العمل متاح لبعض المواطنين في بعض الولايات وبعض القطاعات، فحق العمل ليس متاحا لكل المواطنين فهو حق منقوص حتى جغرافيا فهو ليس متاحاً في جميع الولايات، وليس متاحا في كل القطاعات، وهنا تؤكد هذه النسب على إشكالية حقيقية في توفير حق العمل للمواطن الجزائري.

والإناث لا يخرجون عن القاعدة السابقة فالعمل في تصورهن مقتصر لبعض المواطنين في بعض الولايات وفي بعض القطاعات، وبنفس ترتيب نسب الذكور.

جدول رقم 4-18: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على منصب عمل حسب متغير الحالة المدنية¹.

451- إذا كان الجواب : نعم كيف ترى واقع الحصول على منصب عمل												030- الحالة المدنية
الحصول على العمل متاح في بعض القطاعات		الحصول على العمل متاح في كل القطاعات		الحصول على العمل متاح في بعض الولايات		الحصول على العمل متاح في كل الولايات		الحصول على العمل متاح لبعض المواطنين		الحصول على العمل متاح لكل المواطنين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
9,33	14	1,33	2	6,67	10	3,33	5	13,33	20	3,33	5	أعزب
22,67	34	4,00	6	21,33	32	4,00	6	27,33	41	9,33	14	متزوج
2,00	3	-	-	1,33	2	-	-	2,67	4	-	-	مطلق
38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	غير معني ²
27,33	41	56,00	84	32,00	48	54,00	81	18,00	27	48,67	73	بدون إجابة ³
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن كل الفئات الخاصة بالحالة المدنية تتفق وبنسبة أكبر على أنّ: "الحصول على العمل متاح لبعض المواطنين" تليها النسبة الثانية لعبارة: "الحصول على العمل متاح لبعض القطاعات"، والنسبة الثالثة جاءت لعبارة: "الحصول

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

على العمل متاح في بعض الولايات"، وهكذا يتأكد لنا حسب المتغيرات السابقة أن الحصول على منصب العمل في الجزائر متاح لبعض الولايات، وفي بعض القطاعات، وهنا نطرح إشكالية ثقافة المواطنة في مجال العمل فهي غير مكتملة وناقصة.

4-2- العمل كفضاء للواجبات:

يعتبر فضاء العمل فضاء لممارسة ثقافة المواطنة المبنية على الحق والواجب، فمقابل تمتع المواطن بحقه في الحصول على منصب العمل الذي يوفر له العيش الكريم وفق القوانين والمؤهلات التي تمنحه هذا الحق، فيُنتظر منه أن يمارس مجموعة من الواجبات في هذا الفضاء، ولرصد تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجبات المواطن الجزائري حسب عينة المبحوثين طرحنا سؤالاً بسيطاً: كيف تتصرف في مكان العمل؟ وحددنا مجموعة اقتراحات لتسهيل الحصول على إجابات من المبحوثين، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-19: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية التصرف في فضاء العمل حسب متغيري الجنس والسن¹.

460- كيف تتصرف في مكان العمل												010- الجنس -020 السن
إذا حدثت لي مشكلة الجا لمعاري الشخصية		اعمل لساعات اضافية اذا استدعي الامر		اتقن عملي		اكتفي بعمل ما يطلب مني		اعمل ساعاتي القانونية فقط		احترم موافيت و قوانين العمل		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
3,33	5	29,34	44	28	42	7,32	11	13,34	20	38	57	ذكر
0,67	1	-	-	-	-	0,66	1	-	-	1,33	2	أقل من 20
-	-	2,00	3	1,33	2	0,66	1	0,67	1	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
0,67	1	2,67	4	2,00	3	-	-	0,67	1	4,00	6	من 25 الى أقل من 30
0,67	1	4,00	6	3,33	5	1,33	2	4,00	6	4,00	6	من 30 الى أقل من 35
1,32	2	20,67	31	21,34	32	4,67	7	8,00	12	26,00	39	و اكثر 35
0	0	6,66	10	10	15	3,34	5	4,66	7	14	21	أنثى
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0,67	1	أقل من 20
-	-	0,66	1	0,67	1	0,67	1	-	-	2,00	3	من 20 الى أقل من 25

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

-	-	2,67	4	2,67	4	0,67	1	1,33	2	3,33	5	من 25 الى أقل من 30
-	-	-	-	1,33	2	-	-	1,33	2	2,00	3	من 30 الى أقل من 35
-	-	3,33	5	5,33	8	2,00	3	2,00	3	6,00	9	و أكثر 35
38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	غير معني ¹
58,00	87	25,33	38	23,33	35	50,67	76	43,33	65	9,33	14	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن الذكور يحملون وعيا وتصورات إيجابية جداً اتجاه فضاء العمل، فقد عبروا بأنهم بنسبة أكبر: "يحترمون مواقيت العمل وقوانين العمل" بنسبة 38%، ويعملون لساعات إضافية إذا لزم الأمر بنسبة 29.34%، أما اتقان العمل فيأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 28%، والملاحظ أنّ هذه النسب ترتفع كلما تقدم سن المبحوث.

أما الإناث فهناك اختلاف طفيف حول ترتيب الأولويات، ففي نظرهن "يحترمن مواقيت وقوانين العمل" بنسبة 14%، وتأتي في المرتبة الثانية "يتقن العمل" بنسبة 10%، وتأتي في المرتبة الثالثة: "أعمل لساعات إضافية إذا لزم الأمر" بنسبة 6.66%، وتزداد هذه النسب مع تقدم سن المبحوثة.

نخلص إلى أنّ تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية التصرف في فضاء العمل حسب متغيري الجنس والسن، هذه التصورات تدل على مؤشرات إيجابية لممارسة واجبات في فضاء العمل إلا أنّ هناك نسبة معتبرة تقر بنقص ثقافة المواطنة لديها في فضاء العمل هذا الفضاء الذي تتجسد في ثقافة المواطنة لما يمثل فضاء العمل من أهمية في تطور الاقتصاد الوطني.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

جدول رقم 4-20: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع تصرفاتهم في مكان العمل حسب متغيري الجنس والحالة الشخصية¹.

460- كيف تتصرف في مكان العمل												010- الجنس-050 الحالة الشخصية
إذا حدثت لي مشكلة الجأ لمعارفي الشخصية		اعمل لساعات إضافية إذا استدعى الأمر		اتقن عملي		اكتفي بعمل ما يطلب مني		اعمل لساعاتي القانونية فقط		احترم مواعيت و قوانين العمل		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
3,33	5	29,33	44	28,01	42	7,32	11	13,33	20	38,00	57	ذكر
-	-	-	-	-	-	0,66	1	-	-	0,67	1	طالب-1
-	-	2,67	4	0,67	1	0,66	1	1,33	2	3,33	5	عامل-2
2,00	3	20,00	30	20,67	31	6,00	9	10,00	15	24,67	37	موظف-3
0,66	1	-	-	-	-	-	-	-	-	0,67	1	بطل-4
-	-	5,33	8	6,67	10	-	-	2,00	3	7,33	11	متقاعد-5
0,67	1	1,33	2	-	-	-	-	-	-	1,33	2	عمل حر-6
0,00	0	6,67	10	9,99	15	3,34	5	4,67	7	14,00	21	أنثى
-	-	-	-	-	-	-	-	0,67	1	1,33	2	طالب-1
-	-	0,66	1	-	-	-	-	-	-	1,33	2	عامل-2
-	-	4,67	7	8,67	13	2,67	4	3,33	5	9,34	14	موظف-3
-	-	0,67	1	0,66	1	-	-	-	-	0,67	1	بطل-4
-	-	0,67	1	0,66	1	0,67	1	0,67	1	1,33	2	متقاعد-5
38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	38,67	58	غير معني ²
58,00	87	25,33	38	23,33	35	50,67	76	43,33	65	9,33	14	بدون إجابة ³
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن الذكور يؤكدون بأنهم يحترمون مواعيت العمل بنسبة: 38.00%، وثانياً يؤكدون بنسبة 29.33% أنهم: "يعملون لساعات إضافية إذا استدعى الأمر"، ثالثاً يؤكدون أنهم بنسبة: 28.01% "يتقنون أعمالهم"، وكلها تصورات تؤكد على وجود ممارسات لثقافة المواطنة في فضاء العمل في جانبها الواجب، ونلاحظ أن هذه التصورات تتطابق مع فئة الموظفين باعتبار أن الموظف هو المعني بفضاء العمل

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما الفئات الأخرى كذلك لها نفس التصورات حول وجود لممارسة ثقافة المواطنة في فضاء العمل.

أما الإناث فيختلفون عن الذكور نوعا ما، إلا أنهم يتفقان في التصور الأول وهو: "احترام مواقيت العمل" حيث جاءت نسبة هذا التصور بـ 14.00%، أما الاختلاف يكمن في التصور الثاني وهو أنهن: "يتقن أعمالهن" بنسبة 9.99% كتصور ثاني، أما التصور الثالث فهو أنهن: "يعملن لساعات إضافية إذا استدعى الأمر" بنسبة 6.67%، وكلها تصورات تؤكد على ممارسة الإناث لثقافة المواطنة في فضاء العمل في جانبها الواجبتي، وهذه التصورات تتفق مع فئة الموظفين مثلها مثل الذكور حيث يعتبر الموظف المعني الأول بفضاء العمل.

5- السكن وثقافة المواطنة:

يعتبر السكن أمر مهم لأي فرد فما بالك بالنسبة لمواطن يعيش في دولة يقر دستورها بالمواطنة الكاملة، وحتى تكون كذلك لا بد من الدولة أن توفر له سكنا لائقا يحفظ له حياة كريمة ترجمة للمواطنة المكرسة دستوريا وقانونيا.

فالمواطن الذي يتمتع بسكن لائق يساهم في تطوير وطنه، وبذلك يتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات على الأقل في مجال السكن، ومن هنا هدفت دراستنا لمحاولة الوصول إلى واقع السكن في الجزائر، أي السكن وثقافة المواطنة من حيث الحقوق والواجبات.

5-1- السكن كحق من الحقوق:

يعتبر السكن من الحقوق الأساسية لكل المواطنين، حتى نتعرف على واقع هذا الحق في الجزائر قمنا بطرح سؤال: في رأيك هل يمكن للمواطن أن يحصل على سكن؟ وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 4-21: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على

السكن حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				470- في رأيك هل يمكن للمواطن أن يحصل على سكن & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
35,33	53	13,33	20	22	33	نعم
4,00	6	2,67	4	1,33	2	أقل من 20
4,00	6	2,67	4	1,33	2	من 20 إلى أقل من 25
5,33	8	2,00	3	3,33	5	من 25 إلى أقل من 30
0,66	1	0,66	1	-	-	من 30 إلى أقل من 35
21,34	32	5,33	8	16,01	24	و أكثر 35
21,33	32	7,33	11	14	21	لا
4,00	6	2,67	4	1,33	2	أقل من 20
5,33	8	2,00	3	3,33	5	من 20 إلى أقل من 25
4,00	6	1,33	2	2,67	4	من 25 إلى أقل من 30
2,67	4	-	-	2,67	4	من 30 إلى أقل من 35
5,33	8	1,33	2	4,00	6	و أكثر 35
43,34	65	12,67	19	30,67	46	أحيانا
2,67	4	0,67	1	2,00	3	أقل من 20
8,67	13	2,67	4	6,00	9	من 20 إلى أقل من 25
8,00	12	3,33	5	4,67	7	من 25 إلى أقل من 30
9,33	14	3,33	5	6,00	9	من 30 إلى أقل من 35
14,67	22	2,67	4	12,00	18	و أكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ نسبة قليلة صرحت بإجابة "نعم" أي يمكن الحصول على سكن ذكورا وإناثا بنسبة 35.33%، ونجد النسبة الأكبر التي عبرت عن هذه الإجابة هي فئة الأكبر سنا أي فئة أكثر من 35 سنة، وهذه إشارة واضحة لكون الحصول على سكن يكون في مرحلة متأخرة نوعا ما من العمر، أي بداية من 35 سنة يمكنك الحصول على سكن في الجزائر وهذا حسب عينة المبحوثين، حيث جاءت نسبة الذكور لهذه الفئة بـ: 16%، أما للإناث فجاءت بنسبة: 5.33%، أما النسبة الأكبر عن هذا السؤال باختيار

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

"أحيانا" بنسبة 43.34%، فالسكن في الجزائر يمكن الحصول عليه وأكثر المعبرين عن هذه الإجابة هم الأكبر سنا، أي "فئة أكثر من 35 سنة"، حيث جاءت نسبتهم 14.47% ذكورا وإناثا.

أما الذين كانت تصوراتهم بعدم إمكانية الحصول على السكن أي إجابة "لا"، فقد جاءت بنسبة 21.33%، مع تقارب نسب كل الفئات السن، وهذه تعبر صراحة عدم استفادتها من حقها في السكن، هذا الذي يكفله الدستور الجزائري فالمواطن في هذه الحالة يعاني من مواطن ناقصة في مجال السكن.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نقول بأن حق الحصول على سكن في الجزائر ليس متاح لكل المواطنين، فثقافة المواطنة في مجال السكن هي ناقصة، ومرتبطة بالسن، فتزداد إمكانية الحصول على سكن مع تقدم السن، وابتداءً من سن 35 سنة.

ومحاولة منا للتعلم في واقع الحصول على السكن بالنسبة للمواطن الجزائري طرحنا سؤالا تابع لهذا السؤال حيث طلبنا من الذين يجابون على السؤال الأول بنعم أو أحيانا كيف يكون ذلك؟ فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 4-22: تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الحصول على سكن

حسب متغير الجنس¹.

471- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون ذلك؟						الجنس -010
يحصل عليه بعض مستحقيه		يحصل عليه كل مستحقيه		يحصل عليه كل المواطنين		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
57	38,00	17	11,33	8	5,33	ذكر
27	18,00	9	6,01	3	2,01	أنثى
32	21,33	32	21,33	32	21,33	غير معني ²

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

22,67	34	61,33	92	71,33	107	بدون إجابة ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ نسبة كبيرة من الذكور يتصورون بأنّ الحصول على سكن يحصل عليه بعض مستحقيه بنسبة 38.00%، وهو مؤشر واضح أن السكن في الجزائر حق يحصل عليه بعض مستحقيه و ليس كل مستحقيه بالضرورة، فأن تكون مواطنا جزائريا ليس بالضرورة تحصل على سكن، فهناك فئة من بعض مستحقيه ستحصل عليه، و هذا رغم أن كل أن كل القوانين بما فيها الدستور تكفل للمواطن حق الحصول على سكن، إلا أن الواقع غير ذلك، يؤشر و يؤكد على أن هناك مواطنة منقوصة في مجال الحصول على حق السكن.

أما الإناث فلا يخرجن عن القاعدة، فهنّ كذلك يتصورن أن الحصول على سكن "يحصل عليه بعض مستحقيه" وبنسبة أكبر هي 18.00%.

وهنا نلاحظ أن المبحوثين ذكورا وإناثا يتصورون تصورا واحداً هو أن السكن "يحصل عليه بعض مستحقيه".

5-2- السكن كفضاء للواجبات:

يعتبر السكن إضافة إلى أنه حق دستوري حسب ما تقره القوانين الجزائرية، فهو كذلك يقتضي من المواطن واجبات يجب عليه القيام بها لتحقيق مواظنيته، وللوصول إلى واقع تصورات الفاعلين الجمعيين حسب عينة المبحوثين لواجباتهم في فضاء السكن قمنا بطرح السؤال: هل تشارك في عمل تطوعي في الحي الذي تسكن فيه؟ وإذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون هذا العمل التطوعي؟ فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 4-23: تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل التطوعي في فضاء السكن حسب متغيري الجنس والسن¹.

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المجموع العام		الجنس -010				400- هل تشارك & -020 السن في عمل تطوعي في الحي الذي تسكن فيه؟
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
66,67	100	16,00	24	50,67	76	نعم - 1
8,67	13	4,00	6	4,67	7	أقل من 1 - 20
8,00	12	2,00	3	6,00	9	من 20 الى أقل من 25 - 2
11,33	17	4,00	6	7,33	11	من 25 الى أقل من 30 - 3
8,00	12	2,00	3	6,00	9	من 30 الى أقل من 35 - 4
30,67	46	4,00	6	26,67	40	و أكثر 35 - 5
18,00	27	12,00	18	6,00	9	لا - 2
1,33	2	1,33	2	0,00	0	أقل من 1 - 20
6,01	9	3,34	5	2,67	4	من 20 الى أقل من 25 - 2
2,66	4	1,33	2	1,33	2	من 25 الى أقل من 30 - 3
2,67	4	2,00	3	0,67	1	من 30 الى أقل من 35 - 4
5,33	8	4,00	6	1,33	2	و أكثر 35 - 5
15,33	23	5,33	8	10,00	15	أحيانا - 3
0,67	1	0,67	1	0,00	0	أقل من 1 - 20
4,00	6	2,00	3	2,00	3	من 20 الى أقل من 25 - 2
3,33	5	1,33	2	2,00	3	من 25 الى أقل من 30 - 3
2,00	3	0,00	0	2,00	3	من 30 الى أقل من 35 - 4
5,33	8	1,33	2	4,00	6	و أكثر 35 - 5
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة كبيرة أقرت بقيامها للعمل التطوعي في الحي السكني و ذلك بنسبة 50.67% و 16.00% للذكور والإناث على الترتيب، وهناك نسبة لا بأس بها وهي نسبة إجمالاً للذكور والإناث 18.00% تقر بأنها لا تقوم بعمل تطوعي، من النسبتين نستنتج أن الفاعلين الجمعيين حسب عينة المبحوثين يملكون ثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي، وهذا ناتج عن التنشئة الاجتماعية الحاصلة في فضاء الجمعية، وبذلك يصبح الفاعل الجمعي يملك مبادرة التطوع في حيّه السكني، وهذه من ممارسات ثقافة المواطنة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 4-24: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارستهم لواجباتهم في فضاء السكن حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						401- اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون هذا العمل التطوعي؟
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	50,67	76	12,66	19	36,67	55	1 - التعاون في تنظيف الرصيف
100	150	34,00	51	16,00	24	50,00	75	2 - التعاون في تنظيف الحي
100	150	51,33	77	14,67	22	34,00	51	3 - التعاون في تزيين الحي
100	150	96,67	145	-	-	3,33	5	4 - تنظيف مقابر
100	150	98,00	147	-	-	2,00	3	5 - تنظيف مساجد
100	150	98,67	148	-	-	1,33	2	6 - تضامن
100	150	98,67	148	0,66	1	0,67	1	7- تنظيف شواطئ
100	150	99,33	149	-	-	0,67	1	8 - تنظيف مواقع أثرية
100	150	99,33	149	-	-	0,67	1	9 - تشجير

من خلال الجدول نلاحظ بأن الذكور أكدوا على أنهم يشاركون في التعاون في تنظيف الحي بنسبة 50.00% أولاً، ثم التعاون في تنظيف الرصيف بنسبة 36.67% ثانياً، ثم التعاون في تزيين الحي بنسبة 34.00%، كلها تصورات حول ممارسات إيجابية لواجباتهم في فضاء السكن، تؤكد على حمل الفاعلين الجمعيين من فئة الذكور لثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي.

أما الإناث لا يختلفن كثيراً عن فئة الذكور، فقد أكدن على مشاركتهن في تنظيف الحي بنسبة 16.00% أولاً، ثم التعاون في تزيين الحي بنسبة 14.57%، والتعاون في تنظيف الرصيف بنسبة 12.66%، كلها تصورات تحمل مؤشرات إيجابية اتجاه ممارسة الفاعلين الجمعيين من فئة الإناث لثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه فضاء السكن، مع التركيز على الممارسات التي تتعلق بالنظافة والمحافظة على البيئة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نخلص إلى أنه في ما يخص البعد الاجتماعي فحسب تصورات الفاعلين الجمعيين هناك مواطنة منقوصة في جانبها الحقوقي ، أما في جانبها الواجباتي فهي بشكل نسبي، و سنتطرق في الفصل الموالي للبعد المدني لثقافة المواطنة.

الفصل الخامس: المجتمع المدني و البعد المدني لثقافة المواطنة

أولاً: تطور مفهوم المواطنة في أوروبا

1- المواطنة في الفكر السياسي لعصر التنوير

1-1- المواطنة في الفكر السياسي الفرنسي

1-2- المواطنة في الفكر الغربي المعاصر

2- المواطنة في الفكر السياسي الإنجليزي

ثانياً: المجتمع المدني والبعد المدني لثقافة المواطنة

1- الفضاء العام وثقافة المواطنة

1-2- القانون وثقافة المواطنة

3- البيئة و ثقافة المواطنة

4- الضرائب وثقافة المواطنة

5- العمل الجمعي وثقافة المواطنة

سوف نتناول في هذا الفصل في جزئه النظري بالتطرق لتطور مفهوم المواطنة في أوروبا، ثم نتناول هذا البعد المدني ميدانيا من خلال أبعاد: الفضاء العام، القانون، البيئة الضرائب و العمل الجمعي كنموذج للممارسة المدنية للفاعلين الجمعيين.

أولاً: تطور مفهوم المواطنة في أوروبا:

1- المواطنة في الفكر السياسي لعصر التنوير:

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية في الغرب التي تفككت إلى إمارات ودويلات ومملكات صغيرة وندالية، سكسونية، غوطية، إنجليزية، جرمانية، و الذي ساهم في استبعاد المواطنة الرومانية، وبروز هويات قومية أوروبية تتبع مملكتها، وأدى بروز ثورة فكرية في أوروبا عموماً وفي ألمانيا بصفة خاصة، و كما هو معلوم فإن "فلاسفة عصر الأنوار قد ساهموا في ترسيم المبادئ الأساسية للتنظيم السياسي المبني على الحقوق"¹، هذه الحقوق التي تمهد لما سوف يصبح معوف باسم حقوق الإنسان، مع التأكيد على مسألة مهمة مرتبطة بتطور مفهوم المواطنة، فـ " لا توجد صيغة نهائية لمفهوم و قيم المواطنة فقد تشكل هذين المفهومين بمرور الوقت"²، فقد شهدت المواطنة عبر مسيرة الإنسان التاريخية عدة منعطفات ساهمت في إثراء و بلورة مفاهيم و أبعاد جديدة على مفهوم المواطنة، حيث نجد أن " مسيرة حقوق الإنسان من الجنسية إلى المواطنة، مسيرة طويلة"³، مسيرة مملوءة بالمخاطر و الحروب بعد تفكك الإمبراطورية الرومانية، و الدور الذي لعبته الكنيسة في هذا التفكك و لهذا فقد " تراجعت فكرة المواطنة و شارفت على الاندثار لتظهر من جديد في عصر النهضة و الأنوار مع بزوغ النزعة الانسية الحديثة"⁴.

¹ Henri Pena-Ruiz , LA LAICITE, Edition Flammarion, Paris, 2003, p 125.

² Anicet le pars, Que Sais-Je ? La Citoyenneté, Presse Universitaires de France, Paris, 1^e Edition, 1999, P 7.

³ عبير بيسيوني رضوان، أزمة الهوية و الثورة على الدولة في غياب المواطنة و بروز الطائفية، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، ط 1، 2012، ص 73.

⁴ العياشي عنصر، إشكالية المواطنة و العولمة ملاحظات نقدية، من مجلة دقاتر البحوث العلمية، عدد 4، الصفحة (17-31)، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، جوان 2014، ص 17.

من الفلاسفة الألمان البارزين في هذا العهد نجد إيمانويل كانط (1724-1804)، هذا الفيلسوف من بين الفلاسفة الذين دعوا إلى ضرورة عودة تحكيم العقل وتمتع الفرد بالحرية والاستقلال عن سلطة الدين والكنيسة التي كانت سلطتها بارزة في الإمبراطورية الرومانية في الشرق، حيث حصر كانط "الصفات الأساسية للمواطنة في: الحرية والمساواة والاستقلال الذاتي"¹، وربط كانط المواطنة بالاستقلالية، ففي نظره لن تكون هناك مواطنة فعالة في تابعة الفرد وعدم استقلاليته، فالاستقلالية الاقتصادية شرط أساسي لتوفر مواطنة فعالة حيث في نظره: "المواطنون بكفاءتهم وبمهارتهم وأموالهم بوسعهم العيش كمواطنين فعالين"²، وهنا المواطنة الفعالة هي المواطنة التي تتحقق عبر المشاركة السياسية في حق الانتخاب.

ويضيف كانط جانب مهم في المواطنة ألا وهو الجانب القيمي، حيث اهتم بضرورة توفر المساواة والحرية للمواطنين أمام القانون بغض النظر عن غناهم أو فقرهم. ففي نظره "جميع الأفراد أحرار ومتساوون أمام القانون، فليس هناك قانون خاص للأغنياء، وقانون آخر للفقراء"³، وشدد كانط على تمتع الإنسان بالحرية كشرط أساسي لمواطنة متساوية وفعالة، حيث أن هاته الحرية هي خاصية الإدارة والوجود الاجتماعي حيث تجعل الإنسان مستقل وفعال في آن واحد"⁴.

يعتبر هيجل (1770-1831) أبرز المفكرين والفلاسفة الألمان الذين أثروا في الفكر الفلسفي الغربي، فلا يوجد ملف فلسفي إلا وتجد حضور الفكر الهيجلي لما له من تأثير واسع، حيث نجد أنه "تستند المواطنة، بحسب هذا المنطق الليبرالي الهيجلي، على المكانة المحتلة في المجتمع المدني"⁵، و يعطي أهمية كبيرة لوجود المجتمع المدني موازاة مع وجود الدولة.

¹ عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010، ص34.
² عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص35.
³ عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص35.
⁴ بن بيهي فرحالة وليلى جمعي، ثلاثية الحرية والأخلاق والدين عند كانط، من مجلة تطوير، مجلد5، عدد2، الصفحة (83-96)، جامعة سعيدة، ديسمبر 2018، ص87.
⁵ سيدي محمد ولد يب، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، مرجع سابق، ص 94.

وهنا تبرز "الدولة الهيجيلية التي لها صبغة القداسة فهي تمثل ظل الله في الأرض Divin Terrestre تنقذ الجماعة من تنازع المصالح الفردية الخاصة"¹، فالدولة جاءت لإنقاذ الإنسان من حالة التصارع والفوضى في غياب الدولة، حيث يؤكد على وجودها فحسبه "هي المعبرة عن قيم المواطنة، أي قيم الحرية ونظام العقل"²، ويشترط هيجل وجود دستور لهذه الدولة، التي يجند أي ملكية، فهو من المدافعين عن الحكم الملكي، "فالحكم الدستوري الملكي برأيه يخلق نوعا ساميا من الحرية الشخصية ويحترم استقلالية الأفراد"³، وبذلك فالمواطنة عند هيجل تتحقق داخل دولة تنتهج النظام الملكي.

لقد نشأ ماركس (1818-1883) في ظل المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عاش فيه هيجل فهو من أتباعه، إلا أنه انتقد هذه الطبقة وانتقد احتكارها لوسائل الإنتاج، ومن هنا بين نظريته حول الصراع الطبقي بين طبقة العمال وطبقة مالكي رؤوس الأموال.

فحسب ماركس هناك "تناقص بين طبيعة النظام الرأسمالي، وبين ما تدعيه الأيديولوجية البورجوازية من أن المواطنة تركز أساسا على المساواة والحرية"⁴، فكيف يتساوى من يملك وسائل الإنتاج ورأس المال والذي لا يملك شيء، فالعامل في حاجة إلى صاحب المال، وهنا إشكالية واضحة لصعوبة المساواة بين من يملك ومن لا يملك، بين من يملك الأراضي ومن لا يملك سوى عمله، ثم أصحاب رؤوس الأموال هم من الطبقة البرجوازية حيث يتمتعون بمكانة داخل المجتمع أما العامل وضعه ليس بنفس المستوى، ولهذا انتقد ماركس "الحقوق الواردة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789"⁵، لأن هذه الحقوق كانت ضمن مجتمع برجوازي مبني على عدم المساواة في

¹ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص39.

² - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص39.

³ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص40.

⁴ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص42.

⁵ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص43.

الملكية ورأس المال، فهو يعتبر "أن ما يسمى بحقوق الإنسان، وهي خلاف حقوق المواطن، ليست سوى حقوق أعضاء المجتمع البرجوازي"¹.

1-1- المواطنة في الفكر السياسي الفرنسي:

من الأوائل الذين نظروا لعصر التنوير وأثروا الفكر السياسي للدولة الحديثة في أوروبا الغربية هو الفيلسوف الفرنسي شارل منتسكيو (1689-1755)، وهو الذي أسس لما أصبح يسمى بدولة فصل السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) في كتابه روح الشرائع.

فحسب رأيه "لضمان مساواة وحرية المواطنين لابد من توزيع السلطات على هيئات مختلفة توقف كل واحدة الأخرى عند حدودها"². ففصل السلطات عن بعضها البعض وعدم السماح للتداخل فيما بينها، والعمل على استقلال كل سلطة عن الأخرى ففي نظره هذا يعتبر "ضمانا لديمقراطية الدولة وحرية المواطنين"³.

لقد "تطور مفهوم المواطنة انطلاقا من مفهوم المصير الذي أتى به روسو"⁴، هذا المفهوم الذي استعان به الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) للتأسيس لنظريته السياسية على أساس وعي أفراد المجتمع بضرورة الاجتماع والتعاقد لحماية مصيرهم، ف"في ظل هذه الرابطة تحولت الدولة الإقليمية إلى «وطن» وتحول الفرد إلى «مواطن»⁵، فتعاقدتهم شرط أساسي لاجتماعهم السياسي الممثل في الدولة القائمة على سيادة القانون الحامي لحقوق الأفراد، ف"قد أحدثت أفكار روسو السياسية قطيعة جذرية مع التصورات الاغريقية و القروسطية كفكرة المواطنة"⁶، و هذا بسبب اقتصار المواطنة الاثنية على الحقوق السياسية فقط، فقد ساهم فكره في توسيع هذه الحقوق

¹ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص43.

² - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص31.

³ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص30.

⁴ يورغن هابرماس، الحدائة و خطابها السياسي، تر: جورج تامر، دار النهار للنشر، بيروت، ط 1، 2002، ص 186.

⁴ يورغن هابرماس، المرجع نفسه، ص 188.

⁵ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص31.

⁶ سيدي محمد ولد ييب، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، مرجع سابق، ص 95.

لتشمل حقوقاً أخرى، فعنده "المواطنة مجموعة من الحقوق والواجبات الطبيعية بدونها لا يقوم المجتمع السياسي المنظم"¹.

1-2- المواطنة في الفكر السياسي الإنجليزي:

يعتبر النموذج الإنجليزي في تشكيل الدولة الحديثة نموذج مختلف عن النموذج الفرنسي والألماني، وهذا راجع لاختلاف السياق الثقافي والاقتصادي الإنجليزي عن غيره من التجارب الأوروبية، ثم طبيعة منظري وفلاسفة الفكر السياسي الإنجليزي، الذي نجد منهم جون لوك (1632-1704) هذا الفيلسوف الذي له "مساهمة فعالة في الحداثة السياسية بتنظير ضرورة حياد الدولة عن الدين"²، وهو من منظري العقد الاجتماعي ففي نظره يتأسس هذا العقد "للتقليل من الصراعات و ليس لاقامة السلم أو السعادة كما هو الحال في العقد الاجتماعي عند هوبز"³.

فهو كذلك يعتبر حياة الأفراد الطبيعية حياة فاضلة إلا أن هؤلاء الأفراد يطمحون إلى حياة أفضل لا تكون إلا ضمن "عقد اجتماعي بين الأفراد والحاكم، عقد يضمن بموجبه حريات وحقوق الأفراد"⁴، وهنا يستثني لوك الغرباء والأجانب من تمتعهم بالمواطنة الكاملة حيث "يرى لوك أنه ليس للأجانب أو الغرباء حقوق مماثلة للمواطنين الذين يقطنون في الوطن"⁵.

لقد تأثر الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1588-1679) بحملة الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية التي شهدتها إنجلترا في القرن السابع عشر، حيث "يمثل النزعة المادية الإنجليزية، ومن أكبر أنصار الحكم المطلق"⁶، ومن أكبر المدافعين عن السلطة المطلقة للدولة التي تنشأ بفعل العقد الاجتماعي للأفراد، حيث "يرى «هوبز» أنّ التنازل المطلق والكلي للبشر الطبيعيين لشخص واحد هو الإنسان المصطنع أو الدولة"⁷،

¹ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص31.

² - جومينيك شناير وكريستيان باشوليه، ما المواطنة؟ مرجع سابق، ص 50.

³ سيدي محمد ولد ييب، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، مرجع سابق، ص 95.

⁴ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص29.

⁵ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص29.

⁶ - عبد المجيد عمران، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2008، ص90.

الدولة"¹، والمطلوب من هذا الإنسان المصطنع أي الدولة فهو "مدعو لتحقيق الحرية والعدل والمساواة لكل رعاياه"²، ورغم تأييده للحكم المطلق للدولة فهو يرى أن هناك واجبات لهذه الدولة أو الحاكم اتجاه المواطنين، وأهم "هذه الواجبات أن يُؤمّن للمواطنين الحرية والسلام والمساواة أمام القانون"³.

2- المواطنة في الفكر الغربي المعاصر:

لقد "كان لاسهامات جون لوك (1632-1704)، و مونتسكيو (1689-1755) و جان جاك روسو (1712-1788)، الأثر الكبير في انتشار الفكر الديمقراطي منح مزيد من الحقوق و الحريات"⁴، هذه الحقوق و الحريات التي ساهمت في تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر.

فقد عرفت المواطنة بناء في مفهومها وأبعادها وقيمها عدة محطات تاريخية، ساهمت كل محطة في إثرائها وتطويرها، بداية من المرحلة الإغريقية ومرورا بمرحلة الإمبراطورية الرومانية، واستمر هذا التطور إلى حصول القفزة التي عرفتها ما بعد انتهاء الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا وما تلتها من مرحلة التنوير من اثر فلسفي ساهم فيه مفكرو عصر التنوير وفلاسفة العقد الاجتماعي الذين أرسوا الأساس الفلسفي والفكري لبروز الدولة الحديثة، هذه الدولة التي يبنها المواطنون في ظل عقد اجتماعي، أما الفكر السياسي المعاصر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية جاء ليضيف للمواطنة أبعادا وقيما تواكب التغيرات الاجتماعية، ولهذا "ركزت كتابات القرن العشرين على علاقة المواطنة بتصحيح التفاوتات الاقتصادية بين طبقات المجتمع"⁵.

¹ - عبد المجيد عمراني، المرجع نفسه، ص92.

² - عبد المجيد عمراني، المرجع نفسه، ص93.

³ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص28.

⁴ زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة و انعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، من مجلة البحوث السياسية و الإدارية، مجلد 6، عدد 2، الصفحة (252-265)، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2017، ص 254.

⁵ - صالح فيداح، قيم المواطنة في الفكر الجزائري، الواقع والآفاق، من مجلة أبعاد، عدد6، الصفحة (379-392)، جامعة وهران 2، جوان 2018، ص 385.

ويمكن القول بأنّ المرحلة التي تبعت نهاية الحرب العالمية الثانية هي مرحلة تجسيد المواطنة الاجتماعية، "وتحديدا منذ سنة 1949، أين تمّ الاعتراف بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية"¹ من حق العمل، حق السكن، حق التعليم، حق الرعاية الصحية، وكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل له حياة كريمة، حياة مواطن ينعم بمواطنة كاملة بمساواته أمام القانون، "فإن سلوك الأفراد يتحدد بشكل أساسي حسب الايديولوجيا المهيمنة للمجتمع الرأسمالي"²، ففي هذه الفترة هيمن النظام الرأسمالي في الاقتصاد العالمي، مما ترتب عنه اختلال في هذه الحقوق، و طبعا أصبحت الحاجة ملحة لتطوير مفهوم المواطنة للاستجابة لتطلعات المواطنين، حيث شهدت هذه الفترة مطالبات عدة من طرف فئات واسعة من العمال في كل أنحاء العالم و انطلاقا من مبدأ أن "الانسان لا يستطيع تحرير نفسه إلا بالفعل"³، فقد أدى هذا إلى بروز أبعاد اجتماعية و اقتصادية للمواطن في النصف الثاني من القرن العشرين.

وهذه المواطنة الاجتماعية والاقتصادية جاءت كتكملة لكل أبعاد المواطنة التي تطورت عبر التاريخ من خلال ثلاث مراحل رئيسية ومتكاملة، شكلت كل مرحلة منها بعدا رئيسا من أبعاد المواطنة وهي المدنية والسياسية والاجتماعية"⁴، حيث عبرت المواطنة المدنية في التمتع بحق المساواة أمام القانون وحق الحرية في التعبير وابداء الرأي، وحرية المعتقد، أما المواطنة السياسية فتتمثل في المشاركة السياسية لكل المواطنين من حق الترشح، والانتخاب واختيار الحكام إلى حقوق المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية وحق النضال السياسي.

فالمواطنة قد مرت على مراحل تاريخية مهمة أثرت هذا المفهوم ويمكن رصد أهم من أثروا هذا المفهوم في الفكر الغربي المعاصر بالرجوع إلى عالم الاجتماع الإنجليزي

¹ - سمير حواق ونورة بوحناش، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية أو المواطنة من أنموذج الدولة الأمة إلى أنموذج ما بعد الدولة - الأمة، من مجلة دراسات وأبحاث، مجلد11، عدد3 (عدد خاص36)، الصفحة (144-159)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2019، ص148.

² خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1996، ص 311.

³ خلدون حسن النقيب، المرجع نفسه، ص 311-312.

⁴ - سمير حواق ونورة بوحناش، المرجع نفسه، ص147.

"توماس مرشال" الذي أضاف البعد الاجتماعي لمفهوم المواطنة هذا البعد الذي أهملته الأنظمة الليبرالية، ففي كتابه المشهور "المواطنة والطبقة الاجتماعية" يؤكد على هذا البعد "فالمواطنة بالنسبة إليه هي تعبير عن وضع قانوني Statut يتمتع بموجبه أفراد المجتمع بمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية"¹، إضافة إلى هذه الحقوق هناك الواجبات التي بمقتضاها يندمج الفرد المواطن في بناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة المعبرة عن نهضة الوطن والمواطن، ومع التطور الذي شهدته الدول وتزايد ظاهرة الهجرة بين الدول، مما جعل الدول الغربية تشهد توافد مواطنين من دول أخرى يحملون ثقافات متعددة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حين احتاجت الدول الصناعية لعمالة تساهم في النهضة الاقتصادية والصناعية التي عرفتها أوروبا وأمريكا، وكل هذا جعل من الدول الغربية تشهد تحولات كبرى في قوانينها اتجاه هذا العمالة، مما مهد لبروز بعد جديد في المواطنة وهو التعددية الثقافية، وهنا نجد المفكر ويل كيمليكا الذي أثرى الفكر السياسي المعاصر في "معالجة قضايا المواطنة والتنوع الثقافي وعلاقتهاما بالهجرة وحقوق الأقليات"².

ثانياً: المجتمع المدني والبعد المدني لثقافة المواطنة:

يعتبر البعد المدني الذي يشير إلى كل ما يتعلق بالنشاط المدني للمواطن، ونجد هذا النشاط في الولوج إلى الفضاء العام، واحترام القانون والبعد البيئي للمواطنة الذي يعبر عن مدى وعي المواطن في الحفاظ على البيئة والعمل على العيش في وسط بيئي سليم، ثم مجال الضرائب الذي يمثل مدى وعي المواطن في المساهمة في دفع الضرائب للمساهمة في التنمية الشاملة للوطن، ثم مشاركة المواطن في العمل الجماعي.

يعتبر البعد المدني لثقافة المواطنة من أهم الأبعاد لما له من تأثير على السلوك المدني للأفراد في الدولة الحديثة، ورغم وجود تداخل بين الأبعاد الأربعة لثقافة المواطنة إلا أنه حاولنا أن نميز كل بعد بأبعاد إجرائياً، وهنا فقد قسمنا هذا البعد المدني إلى مجالات خمسة هي: الفضاء العام، القانون، البيئة، الضرائب، العمل الجماعي، وفي كل

¹ - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص46.

² - عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص247.

مجال حاولنا رصد واقع الحقوق، والجزء الثاني خصصناه لرصد واقع الواجبات في هذه المجالات الخمس.

1- الفضاء العام وثقافة المواطنة:

يعتبر الفضاء العام الأنسب لممارسة الأفراد لمدينتهم في إطار ثقافة المواطنة في الولوج لهذا الفضاء والمشاركة فيه باقتراحاتهم وأفكارهم، بكل عقلانية وحرية في ابداء الرأي وتحكيم العقل فيه، ولكن هل الأفراد في الجزائر وكعينة منهم الفاعلون الجمعيون، فكيف هي علاقتهم بالفضاء العام، وللجواب على هذا السؤال محاولة منّا الوصول إلى واقع حق الولوج لهذا الفضاء والإمكانيات المتاحة فيه قمنا بطرح سؤال على عينة المبحوثين لدراستنا نصّه: هل تتواصل وتتواجد في الساحات العامة والأمكنة التي تشهد نقاشات عامة؟ وكاقتراحات: (نعم، لا، أحيانا) وأضفنا له سؤال فرعي في حالة جوابه بنعم حيث طرحنا السؤال: كيف تصف هذا التواجد؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-1: تصورات الفاعلين الجمعيين حول الفضاء العام حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				480- هل تتواصل و تتواجد في الساحات العامة و الأمكنة التي تشهد نقاشات عامة &020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
35,33	53	8,67	13	26,66	40	نعم
4,00	6	2,67	4	1,33	2	أقل من 20
3,34	5	0,67	1	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
7,33	11	2,00	3	5,33	8	من 25 الى أقل من 30
5,33	8	-	-	5,33	8	من 30 الى اقل من 35
15,33	23	3,33	5	12,00	18	و أكثر 35
56,00	84	21,99	33	34,01	51	لا
6,66	10	3,33	5	3,33	5	أقل من 20
12,01	18	4,67	7	7,34	11	من 20 الى أقل من 25
8,67	13	4,67	7	4,00	6	من 25 الى أقل من 30

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

6,00	9	3,33	5	2,67	4	من 30 الى اقل من 35
22,66	34	5,99	9	16,67	25	و اكثر 35
8,67	13	2,67	4	6	9	أحيانا
2,67	4	2,00	3	0,67	1	من 20 الى أقل من 25
1,33	2	-	-	1,33	2	من 25 الى أقل من 30
1,34	2	0,67	1	0,67	1	من 30 الى اقل من 35
3,33	5	-	-	3,33	5	و اكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن بنسبة أكبر من نصف أكدت على عدم تواصلها في الفضاء العام بنسبة 56.00%، ونسبة كبيرة من الجامعيين أكدت على رفضها لتواجدها وتواصلها في هذا الفضاء العام، أما بالنسبة للجنس فوجد الإناث أكثر رفضا للفضاء العام منهن إلى الذكور، وهذا لاعتبارات أنثروبولوجية خاصة بالمجتمع الجزائري، حيث يعتبر الفضاء العام فضاء ذكوري بامتياز، ووجود الأنثى وجود ثانوي أو يكون بمرافقة الذكر، حيث جاءت نسبة الإناث 21.99% الراضة للتواصل مع الفضاء العام.

أما بالنسبة للذين أكدوا حضورهم وتواصلهم مع الفضاء العام فقد جاءت نسبتهم: 35.33%، ونجد نسبة الذكور أكثر حيث جاءت نسبتهم 26.66% مقارنة بالإناث الذين أنت نسبتهم بـ 8.67%، وهذا ما يؤكد طرحنا السابق حول ذكورية الفضاء العام في الجزائر وهذا لاعتبارات أنثروبولوجية ترجع لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يفرض قيودا على وجود الأنثى في الفضاءات العامة إلا إذا كانت مؤطرة أو مرافقة من الذكر.

1-1- الفضاء العام و حق الولوج إليه:

الفضاء العام فضاء للنقاش وقوة اقتراح بامتياز، ويعتبر فضاء موازيا للفضاءات السياسية والثقافية التقليدية، كفضاءات الأحزاب، ودور الثقافة، فهو فضاء يمتاز بحرية الولوج إليه لكل المواطنين بدون استثناء، ومحاولة منا للوصول لواقع هذا الفضاء في الجزائر حسب تصور عينة المبحوثين الفاعلين الجمعيين، فقد قمنا بطرح سؤال فرعي: إذا كان الجواب نعم كيف تصف هذا التواجد؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-2: تصورات الفاعلين الجمعيين لعلاقتهم بالفضاء العام

حسب متغير الجنس¹.

481- إذا كان الجواب نعم كيف تصف هذا التواجد												010- الجنس
أنتقل بكل حرية		أعبر عن رأيي بكل حرية		أشارك في الاحتجاجات السلمية		أشارك في حملات التوقيع		أشارك في المظاهرات السلمية		أشارك في النقاشات العامة		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
26,67	40	16,00	24	16,67	25	1,33	2	2,00	3	0,67	1	ذكر
8,67	13	6,00	9	6,00	9	-	-	0,67	1	-	-	أنثى
64,67	97	78,00	117	77,33	116	98,67	148	97,33	146	99,33	149	غير معنى ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثلاث اقتراحات معبر عنها وهي: "أشتغل بكل حرية"، "أعبر عن رأيي بكل حرية"، "أشارك في الاحتجاجات السلمية"، أما الاقتراحات الأخرى تكون معدومة.

نلاحظ بأن أكبر نسبة كانت لصالح اقتراح: "أنتقل بكل حرية" بنسبة 26.67% و 8.67% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا اقتراح مكفول بالقانون وأولهم الدستور الجزائري الذي يكفل لكل المواطنين حرية التنقل، ويمكن القول بأن غير المصرح به في هذا السؤال يكمن في الاقتراح الثاني والثالث، حيث عبر الذكور والإناث بنسب متقاربة جدا على أنهم يقر كل واحد منهم بـ: "أعبر عن رأيي بكل حرية" بنسبتي 16.00% و 6.00% للذكور والإناث على الترتيب، وبنسبتين متقاربتين كذلك 16.67% و 6.00% للذكور والإناث على الترتيب لصالح إقتراح: "أشارك في الاحتجاجات السلمية".

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نخلص إلى أنه حسب متغير الجنس فالفضاء العام في الجزائر حسب عينة المبحوثين من الفاعلين الجمعيين فهو فضاء محدود للممارسة المدنية، فهناك نسبة قليلة جدا عبرت عن هذه الممارسة المدنية، فهو لا يزال يشهد عوائق للممارسة المدنية الواسعة من المواطنين.

جدول رقم 5-3: تصورات الفاعلين الجمعيين لعلاقتهم بالفضاء العام

حسب متغير السن¹.

481- إذا كان الجواب نعم كيف تصف هذا التواجد؟												السن -020
أشارك في النقاشات العامة		أشارك في المظاهرات السلمية		أشارك في حملات التوقيع		أشارك في الاحتجاجات السلمية		أعبر عن رأيي بكل حرية		أنتقل بكل حرية		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
2,00	3	-	-	0,67	1	-	-	2,00	3	2,00	3	أقل من 20
2,00	3	-	-	0,67	1	-	-	3,33	5	2,00	3	الى 20 من أقل من 25
2,67	4	0,67	1	-	-	0,66	1	3,33	5	4,67	7	الى 25 من أقل من 30
5,33	8	-	-	0,66	1	-	-	4,67	7	2,00	3	الى 30 من أقل من 35
6,67	10	-	-	0,67	1	0,67	1	9,34	14	11,33	17	و أكثر 35
81,33	122	99,33	149	97,33	146	98,67	148	77,33	116	78,00	117	غير معني ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتراحات تختلف، ويظهر جليا ثلاث اقتراحات هي: "أنتقل بكل حرية"، أعبر عن رأيي بكل حرية"، و"أشارك في النقاشات العامة"، نعتبر اقتراح: "أنتقل بكل حرية" هو مكفول بالقانون والدستور، فهو إجابة منطقية لدى المبحوثين، أما الإجابات التي نعتبرها إجابات غير مصرحة هي الاقتراحين الآخرين.

نلاحظ أن هناك ارتباط السن بتصورات المبحوثين لواقع هذه العلاقة بالفضاء العام، ففئة الأكبر سنا أي "أكثر من 35 سنة" فهي ترى أنها تعبر عن آرائها بكل حرية

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

بنسبة أكبر من أنها تشارك في النقاشات العامة، أما الفئة الأصغر منها أي "من 30 إلى أقل من 35" فهي تشارك في النقاشات العامة بنسبة أكبر ومتقاربة مع نسبة أنها "تعبّر بكل حرية عن آرائها"، أما الفئات الأخرى فقد جاءت نسبها متقاربة وضعيفة نوعا ما حول الاقتراحين السابق ذكرهما.

يمكن القول أنّ المشاركة في النقاشات العامة أمر يرتبط بالسن أكثر من الجنس فكلما كان السن أكبر كان هناك نقاش أكبر وهذا تبعا للوعي الذي يتمتع به ذو السن الأكبر.

1-2- الفضاء العام كفضاء للواجبات:

الفضاء العام هو فضاء لممارسة المواطنين لمواطنيتهم المدنية القائمة على ثنائية الحق والواجب، ومحاولة منا الوصول إلى واقع ممارسة المواطنين الجزائريين للواجبات في هذا الفضاء قمنا بطرح سؤال أساسي وسؤال فرعي مرتبط به هو: هل تعتبر هذه الساحات العامة والأمكنة التي تشهد نقاشات عامة مهمة للمواطنين؟ وسؤاله الفرعي في حالة الإجابة ب: نعم أو نوعا ما: كيف تصف هذه الأهمية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-5: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه الفضاء

العام حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						491- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما كيف تصف هذا الأهمية
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100,00	150	65,33	98	10,00	15	24,67	37	أحرص على عمومية الساحات العامة
100,00	150	96,00	144	0,67	1	3,33	5	أفرض رأبي و أرفض الرأي الآخر
100,00	150	96,00	144	0,67	1	3,33	5	أرفض الاحتجاجات السلمية
100,00	150	96,67	145	1,33	2	2,00	3	أحاول منع الاحتجاجات السلمية
100,00	150	94,00	141	0,67	1	5,33	8	أرفض المظاهرات السلمية

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

100,00	150	100,00	150	-	-	-	-	أحاول منع المظاهرات السلمية
100,00	150	52,00	78	18,00	27	30,00	45	أحترم آراء الآخرين

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك اقتراحين أساسيين أقرّ المبحوثون به، وهما: "أحرص على عمومية الساحات العامة"، و "احترام آراء الآخرين".

من خلال الجدول نلاحظ أنّ الذكور يرون بأنهم وبنسبة كبيرة "يحترمون آراء الآخرين" بـ: 30.00%، ثم وبنسبة أقل أي 24.67%، "يحرصون على عمومية الساحات العامة"، وهذا تصريح واضح لكونهم يمارسون قيمة احترام الرأي الآخر، وفي نفس الوقت يقرون بأن الفضاء العام هو فضاء لكل الأفراد المواطنين فهو فضاء عام وملك لكل وليس حكرا على فئة معينة، و هذه مؤشرات على أنهم يحملون ويتمتعون بثقافة المواطنة اتجاه الفضاء العام في بعدها المدني.

ويذهب الإناث إلى ما ذهب إليه الذكور حيث عبرن عن "احترامهن لآراء الآخرين" بنسبة 18.00%، تليها نسبة أقل: 10.00% لصالح "عمومية الساحات العامة" أي عمومية الفضاء العام فهو ملك للجميع وليس مقتصرًا على فئة معينة، و هي نفس المؤشرات التي تشير إلى ثقافة المواطن في بعدها المدني.

يمكن أن نخلص إلى أن عينة المبحوثين ذكورا وإناثاً يعتبرون بأن الفضاء العام هو فضاء لكل الأفراد، لهم الحرية في الولوج إليه، وفي نفس الوقت عبروا عن احترامهم لآراء الآخرين، وهذا ما يؤشر إلى ثقافة مواطنة في جانبها الواجبتي يتحلّى بها الفاعلون الجمعويون حسب عينة الدراسة.

جدول رقم 5-5: تصورات الفاعلين الجمعويين لواقع واجباتهم اتجاه الفضاء

العام حسب متغير المستوى الدراسي¹.

المجموع العام	المستوى الدراسي-040	491- اذا كان الجواب
---------------	---------------------	---------------------

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

		غير معني ¹		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		نعم أو نوعا ما كيف تصف هذا الأهمية؟
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100,00	150	65,33	98	23,33	35	8,67	13	2,00	3	0,67	1	أحرص على عمومية الساحات العامة
100,00	150	96,00	144	2,67	4	0,67	1	-	-	0,66	1	أفرض رأبي و أرفض الرأي الآخر
100,00	150	96,00	144	2,00	3	1,33	2	0,67	1	-	-	أرفض الاحتجاجات السلمية
100,00	150	96,67	145	2,00	3	-	-	0,67	1	0,66	1	أحاول منع الاحتجاجات السلمية
100,00	150	94,00	141	2,00	3	1,33	2	2,00	3	0,67	1	أرفض المظاهرات السلمية
100,00	150	100,00	150	-	-	-	-	-	-	-	-	أحاول منع المظاهرات السلمية
100,00	150	52,00	78	31,33	47	12,67	19	3,33	5	0,67	1	أحترم آراء الآخرين

من خلال الجدول نلاحظ بأن كل الفئات تتفق على اقتراحين حيث جاء الاقتراح الأول من حيث النسبة أي: "احترام آراء الآخرين" ثم جاء الاقتراح الثاني: "أحرص على عمومية الساحات العامة"، والملاحظة التي نستخلصها من الجدول بأن نسب الاقتراحين تزداد بارتفاع المستوى الدراسي للمبحوث، وهنا يمكن القول بأن الوعي بثقافة المواطنة في الفضاء العام يرتبط بالمستوى الدراسي للفاعل الجمعي، فكلما كان مستوى الفاعل الجمعي عاليا كلما كان وعيه بثقافة المواطنة أكثر نضجا ووعياً.

2- القانون وثقافة المواطنة:

يعتبر القانون مهم وأساس قيام أي دولة حديثة، ولهذا يختصر في تعريف الدولة الحديثة على أنها دولة القانون، فالقانون بناء اجتماعي و له وظيفة تنظيمية للدولة والمجتمع، و من الذين أسسوا لهذا المبدأ نجد الفيلسوف مونتسكيو فحسبه فقد " قيد سلوك المواطن بالقانون بحيث يفقد حريته عند مخالفته لهذا القانون"²، و هذا له من دور كبير في تنظيم المجتمع و الدولة معاً، به تستقيم كل وظائف الدولة، ويتطور المجتمع في جميع الميادين، ونظراً لهذه الأهمية قمنا بطرح بعض الأسئلة حول واقع القانون في الجزائر ومدى تلبية حق المواطن الجزائري في قانون يحمي حقوقه ويضمن له العيش الكريم في

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² سيدي محمد ولد يب، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، مرجع سابق، ص 94.

دولة القانون، وقبل التطرق إلى بعدي الحق والواجب لثقافة المواطنة في مجال القانون، قمنا بطرح سؤال للوصول إلى تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية القانون في تسيير مؤسسات الدولة، وكان السؤال: هل تعتبر القانون مهم لتسيير مؤسسات الدولة؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-6: تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية القانون في تسيير مؤسسات الدولة حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				500- هل تعتبر القانون مهم لتسيير مؤسسات الدولة & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
86,67	130	29,34	44	57,33	86	نعم
9,33	14	5,33	8	4,00	6	أقل من 20
13,34	20	6,01	9	7,33	11	من 20 الى أقل من 25
14,66	22	5,33	8	9,33	14	من 25 الى أقل من 30
12,00	18	4,00	6	8,00	12	من 30 الى اقل من 35
37,34	56	8,67	13	28,67	43	و اكثر 35
4,00	6	0,67	1	3,33	5	لا
3,34	5	0,67	1	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
0,66	1	-	-	0,66	1	و اكثر 35
9,33	14	3,32	5	6,01	9	نوعا ما
1,33	2	0,66	1	0,67	1	أقل من 20
1,33	2	0,66	1	0,67	1	من 20 الى أقل من 25
2,66	4	1,33	2	1,33	2	من 25 الى أقل من 30
0,67	1	-	-	0,67	1	من 30 الى اقل من 35
3,34	5	0,67	1	2,67	4	و اكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة جداً 86.67% أكدت على أهمية القانون في تسيير مؤسسات الدولة ذكوراً وإناثاً، حيث نجدها أعلى عند الإناث مقارنة بالذكور، وهذا بالنظر إلى عدد الإناث وعدد الذكور، مع وجود نسبة كبيرة عند الفئة

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

الأكبر سنا أي فئة "أكثر من 35 سنة" وهذا بالنسبة للذكور والإناث، وهذا يرجع بالأساس إلى تجربة هذه الفئة في تعاملها مع القانون مقارنة بالفئات الأخرى التي كانت نسبتها متقاربة.

2-1-الحق في قانون عادل:

يعتبر القانون منتوجا اصطناعيا للإنسان بامتياز، فيه استطاع الانسان أن يخطو المراحل الأولى في تشكيل مواظنيته هذه التي ساهمت ولا زالت في بناء دولة القانون، الدولة الحديثة مانعة بذلك كل أشكال الفوضى والحرب التي يمكن أن تحدث، وللوصول لواقع القانون في تلبية حاجيات المواطن الجزائري لقانون عادل يحفظ له حقوقه، ويلزم في نفس الوقت القيام بالواجبات، وحتى نصل لهذا الواقع من خلال تصورات الفاعلين الجمعيين قمنا بطرح سؤال على المبحوثين وهو سؤال فرعي للسؤال السابق ونصه: إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع القانون؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-7: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع القانون حسب متغير

الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010						501- اذا كان الجواب: نعم أو كيف تصف واقع نوعا ما القانون؟
		غير معني ²		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	34,67	52	20,00	30	45,33	68	القانون يحفظ جميع الحقوق
100	150	72,67	109	8,66	13	18,67	28	القانون يغطي كل حاجيات المواطن
100	150	62,67	94	8,00	12	29,33	44	القانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن
100	150	86,00	129	5,33	8	8,67	13	القانون مطبق في جميع المؤسسات
100	150	88,00	132	4,00	6	8,00	12	القانون محترم في جميع المؤسسات
100	150	60,00	90	16,00	24	24,00	36	القانون يحفظ بعض الحقوق
100	150	67,33	101	12,00	18	20,67	31	القانون يغطي بعض حاجيات المواطن
100	150	72,67	109	8,66	13	18,67	28	القانون يحفظ بعض الواجبات على المواطن

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

100	150	62,00	93	11,33	17	26,67	40	القانون مطبق في بعض المؤسسات
100	150	60,67	91	15,33	23	24,00	36	القانون محترم في بعض المؤسسات

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف بين تصورات الذكور وتصورات الإناث من حيث النسبة والاقتراحات المدونة في نص السؤال.

فيما يخص التصور الأكثر نسبة للذكور هو أن: "القانون يحفظ جميع الحقوق" بنسبة 45.33%، أما عند الإناث فكان التصور بنسبة 20.00%، لكن الاختلاف في التصور الثاني فنجد عند الذكور أي أن: "القانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن" بنسبة 29.33%، أما عند الإناث فنجد النسبة الثانية هي 16.00% لتصور أن: "القانون يحفظ بعض الحقوق"، وهنا يمكن القول بالنسبة للتصور الأول بالنسبة للجنسين هو بصفة عامة "القانون يهدف إلى الحفاظ على جميع الحقوق"، أما التصور الثاني من حيث النسبة فنعتبره جزء من غير المصرح بي في دراستنا، وقد عبر فيه المبحوثين بكل وضوح فيما يخص تأكيد الذكور على أن "القانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن" فهو يركز على اعلاء الواجبات مقابل الحقوق، أما الإناث فيذهبون في نفس الاتجاه لكن بتعبير آخر حيث يؤكد على أن القانون "يحفظ بعض الحقوق" وهذا تأكيد منهم على وجود فراغات فيه تغطي حقوق أخرى يرونها غائبة عنه، ويؤكد الإناث على هذا الاتجاه في القانون حيث يأتي تصورهن في المرتبة الثالثة أن: "القانون محترم في بعض المؤسسات" بنسبة 15.33%، هنا يؤكد على غياب تطبيق القانون في بعض المؤسسات، أما الذكور فيذهبون في نفس الاتجاه فقد أتى تصورهم المرتب ثالثا أن: "القانون مطبق في بعض المؤسسات" وهذه إشارة واضحة على غياب تطبيق القانون في عدة مؤسسات، وهذه إشارة واضحة لغياب و عدم عدالة و عدم المساواة في تطبيق القانون، وهذه تعبر عن حالة مواطنة منقوصة يعيشها المواطن الجزائري في تعامله مع مختلف مؤسسات الدولة.

جدول رقم 5-8: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع القانون

حسب متغير المستوى الدراسي¹.

المجموع العام	المستوى الدراسي -040										501- إذا كان الجواب: كيف نعم أو نوعا ما تصف واقع القانون؟	
	غير معني ²		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
34,67	52	-	-	40,00	60	20,00	30	4,00	6	1,33	2	القانون يحفظ جميع الحقوق
72,67	109	-	-	20,00	30	6,00	9	0,66	1	0,67	1	القانون يغطي كل حاجيات المواطن
62,67	94	-	-	24,00	36	11,33	17	2,00	3	-	-	القانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن
86,00	129	-	-	9,33	14	4,00	6	0,67	1	-	-	القانون مطبق في جميع المؤسسات
88,00	132	-	-	8,67	13	2,67	4	0,66	1	-	-	القانون محترم في جميع المؤسسات
60,00	90	0,67	1	20,00	30	10,67	16	7,33	11	1,33	2	القانون يحفظ بعض الحقوق
67,33	101	0,67	1	17,33	26	8,00	12	6,00	9	0,67	1	القانون يغطي بعض حاجيات المواطن
72,67	109	0,67	1	14,00	21	6,00	9	6,00	9	0,66	1	القانون يحفظ بعض الواجبات على المواطن
62,00	93	0,67	1	22,67	34	6,00	9	7,33	11	1,33	2	القانون مطبق في بعض المؤسسات
60,67	91	0,67	1	23,33	35	8,67	13	5,33	8	1,33	2	القانون محترم في بعض المؤسسات

نلاحظ من خلال الجدول أن التصورات السابق ذكرها حسب متغير الجنس هي نفسها، إلا أن هنا نلاحظ بأن النسبة تزداد مع ارتفاع المستوى الدراسي للمبحوث، فنجد نسبة "الجامعيين" هي الأكبر فيما يخص أن: "القانون يحفظ جميع الحقوق"، ولكن في المراتب الثانية والثالثة هناك تأكيد على أن القانون يركز على الحفاظ على الواجبات، و"هو مطبق في بعض المؤسسات"، و"محترم في بعضها"، و هذه إشارة واضحة لعد تطبيق القانون في جميع المؤسسات، و عدم إحترامه كذلك في جميع المؤسسات، و هذا ما يؤكد على ثقافة المواطنة المنقوصة في الجزائر في علاقتها بحق المواطن في تطبيق قانون عادل و محترم في جميع مؤسسات الدولة.

يمكن أن نخلص إلى أن تصورات الفاعلين الجمعيين حول واقع القانون على أنه قانون يركز بصفة عامة على الحفاظ على جميع الحقوق، ولكن كذلك هو قانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن، والمثير في واقعه أنه مطبق في بعض المؤسسات،

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

ومحترم في معظمها، وهذا ما يفقد القانون فاعليته، فهو موجود كنص لكنه غير محترم و غير مطبق في جميع المؤسسات بل في بعضها، مما يجعل المواطن الجزائري يعاني من عدم حصوله على حقه في قانون كما يحفظ واجباته يحفظ له حقوقه ويطبق ويحترم في كل المؤسسات وليس في بعضها، وهذا ما نشهده وتشهده المؤسسات على اختلافها من ممارسات يتكلم عنها الإعلام في كل وقت وفي جميع الفضاءات التي تشهد نقاشا واسعا حول غياب تطبيق القانون في بعض المؤسسات.

2-2- القانون وثقافة الواجب:

يعتبر احترام القانون من طرف المواطن مؤشر مهم لمدى ممارسة الفرد لمواطنيته، فالفرد يؤكد على أنه مواطن مادام يحترم القانون ويعمل على تطبيقه، ومحاولة منا الوصول لواقع ممارسة الفاعلين الجمعيين لهذا الواجب قمنا بطرح سؤال هو: هل تقصد الإدارات العمومية لقضاء حاجياتك؟ وإذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تصف تعاملاتك مع هذه الإدارات؟ وهنا قمنا بطرح السؤال بطريقة غير مباشرة لتتعرف على واقع تعامله مع القانون فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-9: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه القانون

حسب متغير الجنس¹.

511- إذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تصف تعاملاتك مع هذه الإدارات؟										الجنس-010
أبلغ المسؤولين إذا حدثت تجاوزات		أنبه غيري ليحترم القانون		أستغل علاقات مع أقاربي		أستعمل علاقاتي الشخصية		أحترم القانون في جميع الحالات		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
20	13,33	16	10,67	17	11,33	32	21,33	59	39,33	ذكر
14	9,33	8	5,33	4	2,67	8	5,33	35	23,33	أنثى
17	11,33	17	11,33	17	11,33	17	11,33	17	11,33	غير معني ²
99	66,00	109	72,67	112	74,67	93	62,00	39	26,00	بدون إجابة ³

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" الى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام
--------	-----	--------	-----	--------	-----	--------	-----	--------	-----	---------------

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين ذكورا وإناثا يؤكدون على احترام القانون في جميع الحالات بنسب 39.33% و 23.33% على الترتيب، وهذا مؤشر إيجابي لواجبات الفاعلين الجمعيين اتجاه القانون في مقابلاتهم اليومية مع الإدارة الجزائرية.

لكن في المرتبة الثانية لتصورات المبحوثين هناك اختلاف بين الذكور والإناث، فالذكور جاءت في المرتبة الثانية بنسبة: 21.33% الخاصة بـ: "أستعمل علاقاتي الشخصية" وهذا إقرار بجزء من المبحوثين على عدم احترامهم للقانون، وهذه تعبير عن نقص في ثقافة المواطنة في جانبها الواجباتي اتجاهه، أما الإناث غير ذلك فقد عبروا في تصوراتهم في المرتبة الثانية على أنهم وبنسبة: 9.33% "يبلغون المسؤولين" إذا حدثت تجاوزات"، وهذا مؤشر على وجود وعي لدى الإناث حول تنبيه مسؤولي الإدارة بالخروقات أو التجاوزات للقانون، وعيا منهم لتطبيق الأمثل للقانون خلافا للذكور الذين عبر جزء منهم على استعمال العلاقات الشخصية، هذا السلوك المنافي لثقافة المواطنة من عينة من الفاعلين الجمعيين الذكور.

جدول رقم 5-10: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه القانون حسب متغير المستوى الدراسي¹.

511- إذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تصف تعاملاتك مع هذه الإدارات؟										040- المستوى الدراسي
أحترم القانون في جميع الحالات		أستعمل علاقاتي الشخصية		أستغل علاقات مع أقاربي		أنبه غيري ليحترم القانون		أبلغ المسؤولين إذا حدثت تجاوزات		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3	2,00	-	-	1	0,67	1	0,67	1	0,67	ابتدائي
8	5,33	5	3,33	2	1,33	5	3,33	3	2,00	متوسط
23	15,34	12	8,00	6	4,00	6	4,00	10	6,67	ثانوي
60	40,00	23	15,34	12	8,00	12	8,00	20	13,33	جامعي
17	11,33	17	11,33	17	11,33	17	11,33	17	11,33	غير معني ²

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

66,00	99	72,67	109	74,67	112	62,00	93	26,00	39	بدون إجابة ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثلاثة اقتراحات أكد عليها المبحوثون خاصة فئات الجامعيين والثانويين وذوو المستوى المتوسط، فقد أكدوا في المرتبة الأولى على "احترامهم القانون في جميع الحالات"، ثم لا ينكرون بل يقرون على "استعمالهم علاقاتهم الشخصية"، ثم وبنسبة متقاربة أكدوا على "ابلاغهم المسؤولين إذا حدثت تجاوزات".

يمكن تلخيص ما سبق بأن الفاعلين الجمعيين حسب متغير المستوى الدراسي يؤكدون على احترامهم للقانون في جميع الحالات وهذا مؤشر على ثقافة المواطنة، ولكنهم يقرون وبنسب أقل على استعمال علاقاتهم الشخصية في تعاملاتهم اليومية اتجاه القانون في الإدارات، وفي نفس الوقت يعبرون عن وعيهم المواطني بلفت النظر إلى المسؤولين في تصحيح الأخطاء والتجاوزات التي تحصل في الإدارات جراء عدم احترام القانون.

3- البيئة و ثقافة المواطنة:

تعتبر البيئة بعدا جديدا و مهما من أبعاد ثقافة المواطنة وهذا بعد التدهور الذي عرفته في الفترة الأخيرة، نظرا للاعتداء المتكرر للإنسان المعاصر عليها سواء عن قصد أو غير قصد بفعل ما تخلفه الصناعة من آثار سلبية عليها، ف " لقد برزت فكرة ((المواطنة البيئية)) في النظرية السياسية بعد فشل السياسات الحكومية في إيقاف نزيف التدهور البيئي"²، ولهذا أصبح مفهوم المواطنة البيئية معروف عند العام والخاص في مختلف الفضاءات، حتى بين الدول فقد عقدت عدة اتفاقيات تكفل حماية البيئة من مخاطر

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² عليان بوزيان، بوسماحة الشيخ و شامي أحمد، دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في الشريعة الإسلامية و المواثيق الدولية، من مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 1، عدد 2، الصفحة (1-21)، جامعة ابن خلدون، تيارت، مارس 2014، ص 6.

الانسان المعاصر، و لهذا "تسعى المواطنة البيئية إلى تمكين المواطنين من التمتع بالحقوق البيئية المدعومة بالقوانين"¹.

هذا بصفة عامة، ولكن عودة إلى مجال دراستنا وهو الجزائر، ترى كيف هو واقع البيئة فيها وكيف يتعامل المواطن الجزائري معها، أسئلة نحاول من خلالها الوصول إلى معرفة واقع البيئة وثقافة المواطنة حسب تصورات الفاعلين الجمعيين، ومحاولة منا للوصول إلى إجابات حول هذا الموضوع قمنا بطرح أسئلة على المبحوثين، وكانت النتائج كما يلي:

3-1-الحق في بيئة سليمة:

نحاول في هذا العنصر الوصول إلى واقع حصول المواطن الجزائري على حقه في بيئة سليمة، وأخذنا كمفهوم إجرائي للبيئة هو المساحات الخضراء التي توصي بها كل المعايير الدولية على إقامتها والاهتمام بها في المدن، وحتى نتحصل على نتائج في هذا المجال قمنا بطرح سؤال: هل تقصد (تذهب إلى) المساحات الخضراء؟ وإذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه المساحات؟ ونحن الذي يهمننا السؤال الفرعي حول واقع المساحات الخضراء، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-11: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع المساحات الخضراء

حسب متغير الجنس².

521- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه المساحات ؟								الجنس -010
المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي		المساحات الخضراء موجودة بشكل كافي		المساحات الخضراء غير موجودة في كل مكان		المساحات الخضراء موجودة في كل مكان		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
71	47,33	7	4,67	61	40,67	11	7,33	ذكر
34	22,67	6	4,00	29	19,33	8	5,34	أنثى

¹ عليان بوزيان، بوسماحة الشيخ و شامي أحمد، دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في الشريعة الإسلامية و المواثيق الدولية، مرجع سابق، ص 4.

² المصدر: من إعداد الباحث.

7,33	11	7,33	11	7,33	11	7,33	11	غير معني ¹
22,67	34	84,00	126	32,67	49	80,00	120	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين قد أكدوا وبنسبة كبيرة 47.33% و22.67% على الترتيب ذكوراً وإناثاً على أن "المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي"، وفي نفس الاتجاه يؤكدون على أن وبنسب 40.67% و19.33% على الترتيب بالنسبة للذكور والإناث على أن: "المساحات الخضراء غير موجودة في كل مكان"، وهذا مؤشر واضح لعدم حصول جزء كبير من المواطنين حسب تصورات عينة المبحوثين على حقهم في بيئة سليمة تتمثل في مساحات خضراء في مناطق سكنهم يتمتعون فيها مع عائلاتهم للتنزه وممارسة الرياضة، وتخفيف ضغوط الحياة، فهذا الحق غائب جزئياً، وهنا نقول هناك نقص في ثقافة المواطنة في مجال البيئة في جانبها الحقوقي، فالمواطن الجزائري لا يصله الحق في مساحات خضراء تلبية لرغبته في تنفس هواء نقي، هذه المساحات الخضراء التي يشعر فيها الفرد الجزائري بمواطنيته التي يراها ناقصة في هذا الجانب.

جدول رقم 5-12: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع المساحات الخضراء حسب

متغير السن³.

521- اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه المساحات ؟								السن -020
المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي		المساحات الخضراء موجودة بشكل كافي		المساحات الخضراء غير موجودة في كل مكان		المساحات الخضراء موجودة في كل مكان		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
9	6,00	1	0,67	11	7,33	3	2,00	أقل من 20
14	9,33	2	1,33	13	8,67	5	3,33	الى أقل 20من من 25

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ المصدر: من إعداد الباحث.

12,67	19	2,67	4	8,00	12	2,67	4	الى أقل 25 من 30
10,00	15	1,33	2	8,00	12	0,67	1	الى أقل 30 من 35
32,00	48	2,67	4	28,00	42	4,00	6	و أكثر 35
7,33	11	7,33	11	7,33	11	7,33	11	غير معني ¹
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأن المبحوثين أكدوا على اختلاف فئات سنهم أن "المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي" ثم ثانيا أن هذه "المساحات الخضراء غير موجودة في كل مكان"، والملاحظ أن كل اقتراح له نسب متقاربة بالنسبة لكل الفئات، إلا أن الفئة الأكبر سنا أي فئة "أكثر من 35 سنة"، عبرت وبنسبة كبيرة عن الاقتراحين السابقين أي بنسب 32.00% و 28.00% على الترتيب، وهذا يرجع لكون هذه الفئة في حاجة ماسة إلى هذا النوع من المساحات الخضراء لتخفيف ضغط سنوات العمل، وحاجتهم للراحة النفسية والجسدية التي يجدونها في هذه المساحات الخضراء، فهم يشعرون بنقص في تمتعهم بهذا الحق.

3-2- البيئية وثقافة الواجب:

أصبحت البيئة بعدا جديدا من أبعاد ثقافة المواطنة، وتعكس ممارسات وسلوكيات للأفراد درجة تمتعهم و ممارسته في نفس الوقت لثقافة المواطنة، وقد تعرفنا على جانب الحق في البيئة، وقد وجدناه غير موجود بشكل كافي، مقابل هذا هناك واجبات للأفراد اتجاه هذه البيئة التي ننشدها جميعا، واجبات نحاول الوصول إلى واقعها، ولتحقيق ذلك قمنا بطرح سؤال على المبحوثين: ماذا تفعل اتجاه هذه المساحات الخضراء؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-13: تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم اتجاه المساحات

الخضراء حسب متغير الجنس¹.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المجموع العام		الجنس -010						530- ماذا تفعل اتجاه هذه المساحات الخضراء؟
		غير معني ²		أنثى - 2		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	13,33	20	30,00	45	56,67	85	أحافظ على نظافتها
100	150	94,00	141	2,00	3	4,00	6	أقطف بعض الأزهار منها
100	150	34,00	51	20,00	30	46,00	69	أطالب بإقامة مساحات خضراء جديدة
100	150	80,00	120	8,67	13	11,33	17	المساحات الخضراء متاحة لكل المواطنين
100	150	76,00	114	6,67	10	17,33	26	المساحات الخضراء متاحة لبعض المواطنين
100	150	99,33	149	0,67	1	-	-	المساحات الخضراء ليست مهمة بالنسبة لي
100	150	44,00	66	19,33	29	36,67	55	أدافع عن وجودها و أمنع أي اعتداء عليها

من خلال الجدول نلاحظ أن المبحوثين ذكورا وإناثا يؤكدون وبنسب 56.67% و30.00% على أنهم "يحافظون على نظافتها"، وهذا مؤشر واضح على وعيهم و حملهم لثقافة المواطنة و هذا بشعورهم بأهمية المساحات الخضراء وتكمن الأهمية في المحافظة على نظافتها، أما النسبة الثانية حسب تصورات الفاعلين الجمعيين فأنهم يؤكدون على: "المطالبة بإقامة مساحات خضراء جديدة" حيث جاء هذا الاقتراح بنسب 46.00% و20.00% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا يؤكد على أنهم يقرون في تصريح غير مباشر بأن المساحات الخضراء قليلة، فهم يحاولون ويطالبون بإقامة مساحات خضراء جديدة، والنسبة الثالثة من حيث التصورات جاء اقتراح "ادافع عن وجودها وأمنع أي اعتداء عليها" بنسب 36.67% و19.33%، للذكور والإناث، وهذا مؤشر كبير على بروز وعي في ثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه المساحات الخضراء و اتجاه البيئة بصفة عامة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

يمكن القول بأن تصورات الفاعلين الجمعيين تحمل وعيا كبيرا حول واجباتهم اتجاه هذه المساحات، وبهذا هناك وعي كبير ومؤشرات قوية على بروز ثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه المساحات الخضراء و البيئة بصفة عامة.

جدول رقم 5-14: تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم اتجاه المساحات الخضراء حسب متغير السن¹.

المجموع العام		السن -020												530- ماذا تفعل اتجاه هذه المساحات الخضراء
		غير معني ²		و أكثر 35		من 30 الى أقل من 35		من 25 الى أقل من 30		من 20 الى أقل من 25		أقل من 20		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	150	13,33	20	38,00	57	10,00	15	15,34	23	14,00	21	9,33	14	أحافظ على نظافتها
100	150	94,00	141	1,33	2	0,67	1	1,33	2	2,67	4	-	-	أقطف بعض الأزهار منها
100	150	34,00	51	32,00	48	10,67	16	8,67	13	7,33	11	7,33	11	أطالب بإقامة مساحات خضراء جديدة
100	150	80,00	120	10,00	15	0,67	1	1,33	2	6,67	10	1,33	2	المساحات الخضراء متاحة لكل المواطنين
100	150	76,00	114	12,00	18	4,00	6	4,00	6	2,67	4	1,33	2	المساحات الخضراء متاحة لبعض المواطنين
100	150	99,33	149	0,67	1	-	-	-	-	-	-	-	-	المساحات الخضراء ليست مهمة بالنسبة لي
100	150	44,00	66	24,00	36	10,00	15	9,33	14	8,00	12	4,67	7	أدافع عن وجودها و أمنع أي اعتداء عليها

من خلال الجدول نلاحظ نفس التصورات السابق ذكرها، مع تأثير السن على نسبة هذه التصورات، حيث كلما كبر السن ارتفع وعي الفاعلين الجمعيين بثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه المساحات الخضراء، وهذه التصورات هي أنهم: يحافظون على نظافة هذه المساحات الخضراء، ويطالبون بإقامة مساحات خضراء جديدة، فهم يرون على اختلاف فئات سنهم أن هناك نقصا في هذه المساحات وتصور ثالث فهم يدافعون عن وجود هذه المساحات ويمنعون أي اعتداء عليها، وهذا تصريح على أنهم واعون بما

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

تشهده هذه المساحات من انتهاكات وزحف الاسمنت المسلح عليها، وتضييق الخناق عليها، وكل هذا يؤكد على أن الفاعلين الجمعيين لهم ثقافة مواطنة عالية اتجاه المساحات الخضراء و البيئة بصفة عامة.

4-الضرائب وثقافة المواطنة:

تعتبر الضرائب مهمة في أي دولة حديثة، فمن خلالها يساهم الأفراد المواطنون في تمويل مختلف أجهزة الدولة من خدمات وميزانية عامة لتسيير كل مؤسسات الدولة، فبدون ضرائب لا يمكن أن تقي الدولة بالتزاماتها اتجاه مواطنيها والتنمية ومختلف الخدمات، والمؤسسات الحيوية مثل الجيش والأمن والشرطة التي تساهم في توفير الأمن الداخلي والخارجي للدولة، والضرائب عامل أساسي في تمويلها، من هنا جاءت أهمية الضرائب في بناء الدولة الحديثة، ومحاولة منا رصد علاقة الأفراد الفاعلين الجمعيين مع الضرائب وكيف ينظرون إليها، حيث تعتبر الضرائب مؤشر مهم عن مدى تمتع الأفراد بثقافة المواطنة، فهي من الواجبات الأساسية لأي مواطن، ويعتبر حق الانتفاع منها مكرس في كل الدساتير والقوانين في الدول الديمقراطية. للوصول إلى واقع الضرائب وثقافة المواطنة قمنا بطرح أسئلة على المبحوثين، وكانت النتائج كما يلي:

4-1-الحق في الاستفادة من الضرائب:

نحاول في هذا العنصر الوصول إلى رصد تصورات الفاعلين الجمعيين حول واقع توزيع المنح على المواطنين في إطار القوانين المسيرة لهذه المنح، حيث تعتبر هذه المنح من مداخل الضرائب، واقترحنا اجرائيا على هذه المنح وقمنا بطرح سؤال: في رأيك هل ترى بأن الدولة تصرف أموال (المنح) في إطار التضامن؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-15: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع صرف أموال المنح في

إطار التضامن حسب متغير الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				550- في رأيك هل ترى بأن الدولة تصرف أموال (المنح) في إطار التضامن & 040- المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41,33	62	11,33	17	30	45	نعم
1,33	2	1,33	2	-	-	ابتدائي
4,66	7	1,33	2	3,33	5	متوسط - 2
13,33	20	4,00	6	9,33	14	ثانوي
22,01	33	4,67	7	17,34	26	جامعي
28,00	42	12,67	19	15,33	23	لا
2,66	4	1,33	2	1,33	2	متوسط - 2
9,34	14	4,67	7	4,67	7	ثانوي
15,34	23	6,67	10	8,67	13	جامعي
0,66	1	-	-	0,66	1	بدون مستوى
30,67	46	9,33	14	21,34	32	أحيانا
0,67	1	-	-	0,67	1	ابتدائي
3,33	5	0,66	1	2,67	4	متوسط - 2
4,67	7	2,00	3	2,67	4	ثانوي
22,00	33	6,67	10	15,33	23	جامعي
70,67	106	24	36	46,67	70	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نسبة أقل من النصف التي أقرت على صرف الدولة لهذه المنح بنسبة 41.33%، وهذا مؤشر واضح على أن هناك نقصا في حق المنح للمواطنين الجزائريين حسب تصورات الفاعلين الجمعيين على اختلاف فئاتهم حسب الجنس والمستوى الدراسي.

ولقد جاءت النسب متقاربة بالنسبة لفئات السن التي أجابت بـ"لا" و"أحيانا"، وهذا مؤشر على أن المنح تصرف بنسب أقل من النصف حسب تصورات الفاعلين الجمعيين، وإذا صرفت فتصرف أحيانا أو لا تصرف إطلاقا، وهذا يمثل نقصا لحصول

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

الأفراد على حقهم من هذه المنح التي تعتبر جل مداخيلها من الضرائب التي يساهم الأفراد في دفعها بمختلف الصيغ التي يقرها القانون المالي للدولة.

ولمعرفة واقع كيفية صرف هذه المنح حسب تصورات الفاعلين الجمعيين، قمنا بطرح سؤال: إذا كان الجواب بنعم أو أحيانا كيف تصف واقع صرف هذه المنح؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-16: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع كيفية صرف أموال المنح حسب متغير الجنس¹.

551- إذا كان الجواب بنعم أو أحيانا كيف تصف واقع صرف هذه المنح؟										الجنس -010
5 - غير عادلة		4 - موزعة بشكل كافي على بعض الولايات		3 - موزعة بشكل كافي على جميع الولايات		2 - تمنح هذه المنح لبعض مستحقيها		1 - تمنح هذه المنح لجميع مستحقيها		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
4,00	6	14,67	22	7,33	11	36,00	54	12,67	19	ذكر - 1
2,67	4	9,33	14	0,67	1	14,67	22	4,00	6	أنثى - 2
28,00	42	28,00	42	28,00	42	28,00	42	28,00	42	غير معني ² - 8
65,33	98	48,00	72	64,00	96	21,33	32	55,33	83	بدون إجابة ³ - 9
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ الذكور قد أكدوا وبنسبة أكبر بأنه "تمنح هذه المنح لبعض مستحقيها" بنسبة 36.00% أولاً، ثمّ أنها "موزعة بشكل كافي على بعض الولايات" بنسبة 14.67%، وبعد ذلك أكدوا على أنها "تمنح هذه المنح لجميع مستحقيها" بنسبة 12.67%، فالتصورين الأولين يشيران إلى أن هناك نقصاً في حصول المواطن على حقه في المنح الآتية من الضرائب، وهذا يمثل نقصاً في ثقافة المواطنة في جانبها الحقوقي، أما التصور الثالث يؤكد أن هناك حق الاستفادة من المنح ضمن ثقافة مواطنة كاملة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما تصورات فئة الإناث جاءت لتؤكد على أن هناك نقصا في ثقافة المواطنة في جانبها الحقوقي، حيث تأكد لنا من خلال الجدول تصورين أساسيين بارزين هما أولا أنه "تمنح هذه المنح لبعض مستحقيها" بنسبة 14.67% أما التصور الثاني هو أن هذه المنح "موزعة بشكل كافي على بعض الولايات" بنسبة 9.33%، في إشارة على عدم وجود مساواة بين الولايات وعدم حصول جميع مستحقيها على هذه المنح، وهي تصورات تؤكد على أن فئة الإناث يؤكدن على نقص ثقافة المواطنة في جانبها الحقوقي المتمثل في حق الاستفادة من المنح.

4-2- الضرائب وثقافة الواجب:

يعتبر واجب دفع الضرائب من أهم الواجبات التي على المواطن القيام بها، حيث تعتبر الضرائب مؤشر مهم على مواطنة الفرد وتمتعته بثقافة المواطنة، وللوقوف على واقع ممارسات الفاعلين الجمعيين قمنا بطرح سؤال على المبحوثين: هل تعتبر الضرائب مهمة في الاقتصاد؟ حيث يعتبر هذا السؤال ممهد للسؤال المهم في دراستنا وهو: في حالة الإجابة ب: نعم أو نوعا من كيف تصف واقع وأهمية الضرائب؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-17: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع وأهمية الضرائب حسب متغير الحالة المدنية¹.

541- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع وأهمية الضرائب؟								الحالة -030 المدنية
أحبذ المجانية في الكهرباء و الغاز و الماء		دفع الضرائب اعتبره مجحف في حقي		أسدد كل الرسوم و الفواتير و لا أعترض عليها		دفع الضرائب يساهم في التنمية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
16	10,67	9	6,00	24	16,00	41	27,33	أعزب
16	10,67	12	8,00	33	22,00	49	32,67	متزوج
1	0,66	-	-	1	0,67	3	2,00	مطلق

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

20,00	30	20,00	30	20,00	30	20,00	30	غير معني ¹
58,00	87	66,00	99	41,33	62	18,00	27	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ المبحوثين متزوجين وعزاب يؤكدون على أن أولاً: "دفع الضرائب يساهم في التنمية" بنسب 32.67% و 27.33% على الترتيب، وثانياً يؤكدون على مساهمتهم في أنهم "يسددون كل الرسوم والفواتير ولا يعترضون عليها" بنسب 22.00% و 16.00% على الترتيب، وهذا يعتبر مؤشر قوي على توفر وعي بثقافة المواطنة لدى عينة المبحوثين اتجاه الضرائب في جانبها الواجبتي.

وهناك في نفس الوقت نسب ولو أنها ضعيفة إلا أنها تعبر عن فئة من المبحوثين الذين "يحبذون المجانية في الكهرباء والغاز والماء" بنسب متساوية جداً وللمتزوجين والعزاب، وهناك كذلك نسب قليلة تعبر على أن "دفع الضرائب يعتبر مجحف في حقهم"، هذا يمكن ربطه بممارسة الضرائب في الجزائر التي يمكن أن تكون لا تخضع للثقافة والتنظيم العقلاني في نظر هؤلاء، لهذا يعبرون عن رفضهم بـ"لا".

في كل الحالات نخلص إلى أن هناك مؤشرات لثقافة المواطنة اتجاه الضرائب في جانبها الواجبتي.

جدول رقم 5-18: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع وأهمية الضرائب

حسب متغير الحالة الشخصية³.

541- إذا كان الجواب: نعم أو نوعاً ما كيف تصف واقع وأهمية الضرائب؟								الحالة -050 الشخصية
أحبذ المجانية في الكهرباء و الغاز والماء		دفع الضرائب أعتبره مجحف في حقني		أسدد كل الرسوم و الفواتير و لا أعترض عليها		دفع الضرائب يساهم في التنمية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
10	6,67	3	2,00	9	6,00	14	9,33	طالب

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ المصدر: من إعداد الباحث.

1,33	2	-	-	4,00	6	7,34	11	عامل
8,00	12	6,00	9	18,00	27	28,67	43	موظف
3,33	5	3,34	5	5,33	8	9,33	14	بطل
2,00	3	1,33	2	4,67	7	6,00	9	متقاعد
0,67	1	1,33	2	0,67	1	1,33	2	عمل حر
20,00	30	20,00	30	20,00	30	20,00	30	غير معني ¹
58,00	87	66,00	99	41,33	62	18,00	27	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن المبحوثين على اختلاف فئاتهم حسب الحالة الشخصية فهم يؤكدون على أنّ أولاً: "دفع الضرائب يساهم في التنمية"، وثانياً: "يسددون كل الرسوم والفواتير ولا يعترضون عليها".

وبنسب قليلة لكن موجودة حيث تعتبر فئة من المبحوثين على أنها "تحبذ المجانية في الكهرباء والغاز والماء"، ثمّ أنها تعتبر: "دفع الضرائب مجحف في حقها".

في كل الحالات نعتبر أن تصورات الفاعلين الجمعيين تؤكد على أن هذه الفئة تتوفر على وعي بثقافة المواطنة اتجاه الضرائب كمساهم قوي في التنمية وضرورة في تسيير الدولة، فهم يعبرون على وعيهم بواجبات دفعها، مساهمة منهم في إثراء الاقتصاد والتعاون في تمويل الخدمات التي تعود بالنفع العام، وهذا وعي بثقافتهم المواطنة اتجاه الدولة.

5- العمل الجمعي وثقافة المواطنة:

يعتبر العمل الجمعي من أهم الممارسات المدنية لثقافة المواطنة، ويوجد هناك عدة ممارسات مدنية لكن اقتصرنا اجرائياً على العمل الجمعي محاولة منا الوصول إلى واقع العمل الجمعي في الجزائر باعتبار فئة مبحوثينا لها تجربة لابأس بها في ميدان

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

العمل الجماعي، والذي أقره الدستور الجزائري، وقد صدر قانون خاص بالجمعيات، لكن في الواقع كيف هو العمل الجماعي من حيث الحرية، النقاش والتعبير في الفضاء الجماعي، هذه بعض القيم التي حاولنا الوصول إلى واقعها في العمل الجماعي.

5-1-الحق في العمل الجماعي:

كما ذكرنا فإن الدستور الجزائري قد أقر على حق تكوين جمعيات، وحق العمل الجماعي، لكن ثرى كيف هو واقع ممارسة هذا الحق، وحتى يمكن الوصول إلى تصورات الفاعلين الجمعويين حول العمل الجماعي كحق مدني مكفول بالدستور والقانون قمنا بطرح سؤال جوهري هو: هل تشعر بالحرية وأنت تمارس العمل الجماعي؟ وإذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما، كيف تصف واقع هذا الشعور بالحرية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-19: تصورات الفاعلين الجمعويين لواقع الحرية في العمل الجماعي

حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				560- هل تشعر بالحرية و أنت تمارس العمل الجماعي & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
54,00	81	18,00	27	36,00	54	نعم
6,66	10	4,00	6	2,66	4	أقل من 20
7,33	11	3,33	5	4,00	6	من 20 الى أقل من 25
8,67	13	2,67	4	6,00	9	من 25 الى أقل من 30
7,34	11	2,67	4	4,67	7	من 30 الى اقل من 35
24,00	36	5,33	8	18,67	28	و اكثر 35
17,33	26	6,66	10	10,67	16	لا
2,00	3	1,33	2	0,67	1	أقل من 20
5,33	8	1,33	2	4,00	6	من 20 الى أقل من 25
1,33	2	0,66	1	0,67	1	من 25 الى أقل من 30
2,00	3	0,67	1	1,33	2	من 30 الى اقل من 35
6,67	10	2,67	4	4,00	6	و اكثر 35

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

28,67	43	8,67	13	20,00	30	نوعا ما
2,00	3	0,67	1	1,33	2	أقل من 20
5,34	8	2,67	4	2,67	4	من 20 الى أقل من 25
7,33	11	3,33	5	4,00	6	من 25 الى أقل من 30
3,34	5	0,67	1	2,67	4	من 30 الى اقل من 35
10,66	16	1,33	2	9,33	14	و اكثر 35
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن نصف المبحوثين قد أقرروا بأن هناك حرية في العمل الجماعي حيث جاءت النسبة بـ: 54%، وهذا مؤشر قوي على محدودية الحرية في ممارستها في العمل الجماعي رغم أن هذه الممارسة المدنية في ميدان العمل الجماعي في الجزائر يقرها القانون، وقد جاء بقوة القانون منذ دستور 1989 وقد عرف عدة تعديلات قانونية، إلا أن الواقع ما زال بعيدا عن ما يطمح إليه كل المواطنون المهتمون بهذا المجال من الممارسة المواطنة في بعدها المدني ، وقد جاءت نسبة "أحيانا" بـ: 28.67%، أي أن العمل الجماعي أحيانا يكون حرًا، أو بالأحرى نشعر بالحرية أحيانا في العمل الجماعي، فالحرية في العمل الجماعي تخضع للظروف والسياقات التي يعمل فيها، والفئة التي نفت وجود حرية قد كانت نسبتها 17.33%، حيث أكدت هذه الفئة من المبحوثين بأن ليس هناك حرية في العمل الجماعي، و هذا مؤشر على نقص لممارسة قيمة المواطنة في العمل الجماعي.

وللوقوف على الواقع العمل الجماعي، أي كيف هو العمل الجماعي من خلال بعض المؤشرات حاولنا الوصول إلى تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع العمل الجماعي فكان السؤال الفرعي هو: إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما، كيف تصف واقع هذا الشعور بالحرية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-20: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع العمل الجماعي من حيث

الحرية حسب متغير الجنس¹.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

561- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع هذا الشعور بالحرية ؟								الجنس-010
ليس دائما تتاح لي الفرصة لاقناع الآخرين برأيي		أتحفظ على التعبير عن رأيي في بعض الأحيان		أعبر عن رأيي بكل حرية في النقاشات العامة		أعبر عن رأيي بكل حرية كلما أتيت لي الفرصة		
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
9,33	14	18,67	28	22,00	33	40,67	61	ذكر
10,67	16	4,67	7	8,67	13	20,67	31	أنثى
17,33	26	17,34	26	17,33	26	17,33	26	غير معني ¹
62,67	94	59,33	89	52	78	21,33	32	بدون إجابة ²
100,00	150	100,00	150	100,00	150	100,00	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك حرية في العمل الجمعي حسب تصورات فئة عينة المبحوثين، حيث جاءت نسب الذكور والإناث مختلفة من حيث ترتيب النسب، فقد أقر الذكور وبنسبة أكبر أنهم "يعبرون عن آرائهم بكل حرية كلما أتيت لهم الفرصة" وجاء هذا التصور بنسبة 40.67% للذكور، أما الإناث كذلك يتفقون مع الذكور حول هذا التصور حيث جاءت نسبة هذا التصور بـ: 20.67%.

أما النسبة الثانية بالنسبة للذكور فهي 22.00% لتصور الفاعلين الجمعيين بأنهم: "يعبرون عن آرائهم بكل حرية في النقاشات العامة"، وهذا مؤشر بأن الذكور يتمتعون بحرية في النقاشات التي تجرى في فضاء الجمعية أكثر، أما الإناث فإن النسبة الثانية هي 10.67% حيث جاءت لتؤكد أنهن: "ليس دائما تتاح لهن الفرصة لإقناع الآخرين بآرائهن"، وهذا مؤشر واضح على حدود ممارسة الحرية وإبداء الرأي للإناث في فضاء الجمعية، وهذا راجع لطبيعة المخيال الأنثروبولوجي والثقافي للمجتمع الجزائري الذي يضع عوائق أمام المساواة بين الذكر والأنثى في التعبير عن آرائهن.

5-2- العمل الجمعي وثقافة الواجب:

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

يعتبر العمل الجمعي فعل مدني بامتياز، حيث يسمح للفرد في الانتقال من انتماءاته الطبيعية مثل الأسرة، القبيلة أو الطائفة إلى فضاء يجمعه مع أفراد آخرين وفق صفة المواطنة ليمارس ثقافة المواطنة في بعدها المدني، ويساهم في خدمة المصلحة العامة، وللوقوف على واقع تصوراته نحو واجباته في هذا العمل الجمعي قمنا بطرح سؤال هو: هل هناك نقاشات عامة داخل الجمعية؟ وإذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه النقاشات العامة؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5-21: تصورات الفاعلين الجمعيين للنقاش داخل الجمعية حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				570- هل هناك نقاشات عامة داخل الجمعية؟ & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
78,67	118	22,66	34	56,01	84	نعم - 1
8,67	13	4,00	6	4,67	7	أقل من 20 - 1
12,67	19	4,00	6	8,67	13	من 20 إلى أقل من 25 - 2
12,00	18	4,00	6	8,00	12	من 25 إلى أقل من 30 - 3
11,33	17	3,33	5	8,00	12	من 30 إلى أقل من 35 - 4
34,00	51	7,33	11	26,67	40	و أكثر 35 - 5
4,66	7	1,33	2	3,33	5	لا - 2
1,32	2	0,66	1	0,66	1	من 20 إلى أقل من 25 - 2
0,67	1	0,67	1	-	-	من 25 إلى أقل من 30 - 3
0,67	1	-	-	0,67	1	من 30 إلى أقل من 35 - 4
2,00	3	-	-	2,00	3	و أكثر 35 - 5
16,67	25	9,34	14	7,33	11	أحيانا - 3
2,00	3	2,00	3	-	-	أقل من 20 - 1
4,00	6	2,67	4	1,33	2	من 20 إلى أقل من 25 - 2
4,67	7	2,00	3	2,67	4	من 25 إلى أقل من 30 - 3
0,67	1	0,67	1	-	-	من 30 إلى أقل من 35 - 4
5,33	8	2,00	3	3,33	5	و أكثر 35 - 5
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من المبحوثين يؤكدون على وجود نقاش داخل الجمعية، وهذا باتفاق كل فئات السن، إلا أن عند الجواب "أحيانا" نلاحظ أكبر نسبة نجدها عند الإناث بنسبة 9.34% أما الذكور بنسبة 7.33%، وهذا يؤكد كذلك في نفس الاتجاه بأن الأنثى مشاركتها في النقاش تعترضها معوقات، وهذا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري أنثروبولوجيا الذي يجعل مشاركة الأنثى في النقاشات العامة أمر ليس دائما ممكنا وسهلا.

جدول رقم 5-22: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع النقاش داخل الجمعية حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام		الجنس-010				570- هل هناك نقاشات عامة داخل الجمعية؟ & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
78,67	118	22,66	34	56,01	84	نعم - 1
8,67	13	4,00	6	4,67	7	أقل من 20 - 1
12,67	19	4,00	6	8,67	13	من 20 الى أقل من 25 - 2
12,00	18	4,00	6	8,00	12	من 25 الى أقل من 30 - 3
11,33	17	3,33	5	8,00	12	من 30 الى أقل من 35 - 4
34,00	51	7,33	11	26,67	40	و أكثر 35 - 5
4,66	7	1,33	2	3,33	5	لا - 2
1,32	2	0,66	1	0,66	1	من 20 الى أقل من 25 - 2
0,67	1	0,67	1	-	-	من 25 الى أقل من 30 - 3
0,67	1	-	-	0,67	1	من 30 الى أقل من 35 - 4
2,00	3	-	-	2,00	3	و أكثر 35 - 5
16,67	25	9,34	14	7,33	11	أحيانا - 3
2,00	3	2,00	3	-	-	أقل من 20 - 1
4,00	6	2,67	4	1,33	2	من 20 الى أقل من 25 - 2
4,67	7	2,00	3	2,67	4	من 25 الى أقل من 30 - 3
0,67	1	0,67	1	-	-	من 30 الى أقل من 35 - 4
5,33	8	2,00	3	3,33	5	و أكثر 35 - 5
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة لتصورات الفاعلين الجمعيين لواقع النقاش داخل الجمعية هي لتصور أنهم: "يشاركون في النقاشات العامة" بنسبة: 55.33% للذكور، وهذا يؤشر على أن الذكور لهم حضور قوي في نقاش داخل الجمعية، أما الإناث فنجد أكبر نسبة لتصورين لهما نفس النسبة وهي 20.00% لتصورين هما: "أنهم يشاركون في النقاشات العامة"، "ويساهمون في إيجاد حلول"، وهذا يؤشر أن الإناث بقدر ما يشاركون في النقاش فهذه المشاركة تكون مع اقتراحها بإيجاد حلول في عملهم الجمعي، وحتى الذكور جاء تصور: "أساهم في إيجاد حلول" بنسبة 52.00% وهنا كذلك يؤكد الذكور بأنهم لا يكتفون في المشاركة في النقاش، كذلك يساهمون في إيجاد حلول، وهذا مؤشر على توفر قيمة المبادرة والمشاركة في النقاش والتي هي من مقتضيات ثقافة المواطنة.

أما النسبة الثالثة فقد جاءت لصالح تصور: "احترام آراء الآخرين" وقد جاء هذا التصور بنسب 37.34% و 19.33% بالنسبة للذكور والإناث على الترتيب، وهذا كذلك يمثل قيمة مركزية من قيمة ثقافة المواطنة، أي قيمة احترام الرأي الآخر ضمن المجتمع الديمقراطي الذي لا يلغي أحد.

نخلص إلى أن هناك ثقافة المواطنة في بعدها المدني عند الفاعلين الجمعيين لكن بشكل نسبي، و سوف نتعرض في الفصل الموالي للبعد الثقافي لثقافة المواطنة.

الفصل السادس: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة

أولاً: المواطنة في الفكر الإسلامي و العربي

1- المواطنة في الفكر الإسلامي

2- المواطنة في الفكر العربي

3- قيم المواطنة

ثانياً: البعد الثقافي لثقافة المواطنة

1- الهوية و ثقافة المواطنة

2- قيمة المساواة و ثقافة المواطنة

3- الحرية و ثقافة المواطنة

4- الابداعات الثقافية و ثقافة المواطنة

يعتبر البعد الثقافي لثقافة المواطنة، بعد ممارساتي لهذه الثقافة، حيث سوف نتعرض في هذا الفصل إجرائياً من خلال أبعاد الهوية و قيمتي الحرية و المساواة، ثم نتطرق لعلاقة الفاعل الجمعي مع الإبداع الثقافي و الفني من حيث ممارسة ثقافة المواطنة، و قبل هذا قمنا بالتطرق لمفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي و العربي مع تناول أهم قيم المواطنة نظرياً.

أولاً: المواطنة في الفكر الإسلامي و العربي:

1- المواطنة في الفكر الإسلامي

يعتبر مفهوم المواطنة مفهوم غربي المنشأ فهو يعبر عن ساكن المدينة الإغريقية، أما المواطنة في اللغة العربية فهي مشتقة من الوطن بمعنى المنزل، وهذا ما يؤكد على أن مفهوم المواطنة غربي المنشأ و سياقه الخاص، إلا أن محتوى هذا المفهوم لا يتناقض مع ما جاء به الإسلام من قيم، بل أن هناك تطابق مع ما جاء به الإسلام من قيم العدالة و المساواة، و لهذا يُنظر إلى مفهوم المواطنة وما ينطويه "من قيم الحرية والعدل والمساواة والمشاركة والمسؤولية، تعد من المبادئ التي دعا إليها الإسلام"¹.

أما تاريخياً ففي العالم الإسلامي " فإن مصطلح المواطنة دخل على الدولة العثمانية في مصطلح "وطن" تزامناً مع دخول الحداثة الأوروبية للدولة العثمانية"²، إلا أن دخول هذه الحداثة كانت في مرحلة شهد فيها الغرب وفي مقدمتهم أوروبا نهضة بارزة، وتنامي بروز الدولة القومية الحديثة في القرن التاسع عشر، كان العالم الإسلامي يشهد تفهقراً في كل المجالات ومع تنامي ضعف الإمبراطورية العثمانية، مما مهد لدخول العالم الإسلامي مرحلة ما قبل الاستعمار، حيث ظهرت حركة إصلاحية كان من روادها جمال الدين الأفغاني (1838-1897)، حيث سعى إلى تنقية الفكر الإسلامي من الخرافات والشوائب التي منعت من التطور، وينطلق جمال الدين الأفغاني من عالمية رسالة الإسلام، وعدم

¹ - برا سنان، إشكالية المواطنة، الرعية في التراث السياسي الإسلامي، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، ط1، 2017، ص46.

² الطيب بوهلال، مقارنة سوسيوقانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري (مقارنة بين دستوري 1989، 2016)، من مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، مجلد 4، عدد 3، الصفحة (575-589)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، سبتمبر 2019، ص 578.

ارتباط الدين الإسلامي برقعة الجغرافية أو إقليم محدد حيث يقول: "علمنا وعلم العقلاء أجمعون أن المسلمين لا يعرفون لهم جنسية إلا في دينهم واعتقاداتهم"¹، حيث يربط اجتماع وارتباط المسلمين بالدين الإسلامي، فهو الذي يجمعهم، حيث تقول مخاطبا "واعتصموا بحبال الرابطة الدينية التي هي أحكم رابطة"²، فالمواطنة عند جمال الدين الأفغاني تشمل كل المسلمين باختلاف قومياتهم ولغاتهم وحدود أقاليمهم.

2- المواطنة في الفكر العربي:

يعتبر هيثم مناع من الحقوقيين والناشطين السياسيين الذي عبروا عن معارضتهم للنظام السوري، ومن المدافعين عن مدنية الدولة وقيام مجتمع مدني فاعل بعيدا عن الارتباطات (القبيلة، الطائفة، العرق)، مجتمع مدني يقوم أساسا على التعاقد الحر ومبدأ المواطنة، إلا أنّ المواطنة بالنسبة لهيثم مناع كلمة مستحدثة في اللغة العربية"³، حيث أنّ كلمة مواطنة مشتقة من كلمة مواطن، وهنا يستند «إلى ابن منظور في لسان العرب فيما يخص الوطنية والوطن: "أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الانسان ومحلّه» وهذا ما جعل في نظره عدم استقرار مفهوم المواطنة كما هو في الفكر العربي، فهو ينظر إلى أنّ "المواطنة باعتبارها أهم ما يجمع كل السوريين"⁴، مع العلم أن سورية بلد يعج بالطوائف من مختلف الديانات، وبذلك فالمواطنة السبيل الأوحى لاجتماعهم، وهنا يربط المواطنة بالإسلام، حيث لا يمكن الولوج إلى المواطنة في الإسلام دون تتبع ثنائية الإسلام – الكفر"⁵.

وبذلك يخلص هيثم مناع إلى عدم تطور مفهوم المواطنة في الفكر العربي وتطابقه مع مفاهيم الحداثة وفق مفاهيم حقوق الانسان في العالم ضمن مواطنة متساوية لكل أفراد المجتمع.

1- عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص110.

2- عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص110.

3- عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص63.

4- هيثم مناع، المشاركة في ماذا ولماذا؟ (164-168)، من مجلة مقاربات، عدد 14-15، (ظاهرة الفروق عن السياسة)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، أوريبرو (السويد)، ص168.

5- عبد الجليل أبو المجد، المرجع نفسه، ص63.

2-1- وجيه كوثراني:

يعتبر وجيه كوثراني من المؤرخين اللبنانيين المعاصرين، فقد تنوعت مؤلفاته وأبحاثه في مجالات عدة من التاريخ في الاقتصاد، السكان، الخطاب السياسي، السلطة، المجتمع، العمل السياسي، الخطاب العربي.

يربط هذا المؤرخ مسألة المواطنة بالاندماج الوطني للأفراد الوطنيين، حيث يعتبره شرطاً أساسياً، فيؤكد "على أنّ غياب أو تغييب فكرة المواطنة على مستوى الانتماء إلى دولة ووطن ومجتمع سياسي يؤدي إلى غياب الاندماج الوطني"¹، حيث يكون هذا الاندماج ناتج عن حصول كل المواطنين على كل حقوقهم بالتساوي ودون إقصاء لأي فرد.

وحسب الدراسات والأبحاث التي قام بها هذا المؤرخ فهو يقول بأنّ مفهوم المواطنة "جاءت في كتابات رفاة رافع الطهطاوي (1801-1873)، وكتابات بطرس البستاني (1819-1883)²، حيث يعتبر هذان المفكران من دعاة الإصلاح والنهضة العربية في القرن التاسع عشر، فقد تأثرا مما شهدته الحضارة الغربية في هذه الفترة، وقد ربط هذا المؤرخ أسبقية هذان المفكران في تناول مفهوم المواطنة حيث "جاءت بصيغته «ابن الوطن» و «الوطني» و «الوطنية»³ ويؤكد هذا المؤرخ على ضرورة إعطاء أهمية بالغة من طرف الدول لمبدأ المواطنة، حيث لا يكون هذا المفهوم مجسداً إلا من خلال دولة وطنية ديمقراطية في جميع المجالات ويبرز هذا المؤرخ "إلى أن تعبير «المواطنة» أضحي جزءاً من ثقافة اجتماعية وسياسية جديدة يعبر عنها بالحدثة السياسية"⁴.

¹ - وجيه كوثراني، هويات فائضة، مواطنة منقوصة: في تهافت خطاب حوار الحضارات وصدامها عربياً، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2004، ص11.

² - وجيه كوثراني، المرجع نفسه، ص141.

³ - وجيه كوثراني، المرجع نفسه، ص141.

⁴ - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص76.

السيد ياسين:

يعتبر الباحث المصري السيد ياسين بأن المواطنة هي نتيجة لتراكمات معرفية ونضالية، جاءت نتيجة مسار طويل من الاحتجاج والمطالبة من طرف الشعوب في سبيل افتكاك حقوقهم، حيث يقول "بأن المواطنة ليست امتيازاً يعطى للناس من قبل سلطة عليا أيا كانت، بقدر ما هي محصلة نضال سياسي واجتماعي طويل"¹.

فنتيجة هذا النضال الطويل افتكت الشعوب حقوقها الاجتماعية والسياسية والمدنية من سلطة الدولة ، فهو ينظر إلى "أن المواطنة مفهوم قانوني في المقام الأول، فالإنسان المواطن يمتلك حقوقاً مدنية وسياسية ويتمتع بحريات فردية"²، فبفضل المواطنة يتمتع بعدة حقوق، من حقه في المساواة أمام القانون، وحقه في حرية التعبير، وحرية المعتقد، وحرية ابداء رأيه، مقابل هذه الحقوق والحريات عليه واجبات اتجاه الوطن من احترام كل قوانين الدولة والدفاع عن رموزه والدفاع عن مكتسباته، وتمتد هذه الحقوق إلى الحقوق السياسية وذلك بالحق في المشاركة السياسية واختيار الحكام بطريقة ديمقراطية عن طريق الانتخاب، حيث "أن المواطنة هي أيضا عند السيد ياسين أساس الشرعية السياسية".

2-2- محمد عابد الجابري:

يعتبر بمحمد عابد الجابري مفكراً صاحب مشروع فكري شامل وعميق، ومن المدافعين عن الحداثة، فهو صاحب مشروع حدائثي تنويري تناول بالدراسة والتمحيص التراث العربي والإسلامي، ومن المدافعين عن فكرة إمكانية تحقيق الحداثة العربية عبر القراءة النقدية والحداثية والعقلانية للتراث العربي والإسلامي، فقد أعاد قراءة أبرز فلاسفة العرب الفيلسوف ابن رشد، وتتعدى مؤلفاته الثلاثون مؤلفاً، وهي مؤلفات ضخمة، هذا إلى جانب المقالات العلمية وقد تناول مفهوم المواطنة انطلاقاً من اهتمامه

¹ - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص81.

² - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص80.

بحقوق الانسان حيث "تحظى بصفة بأولية في مشروع محمد عابد الجابري لارتباطها بالديمقراطية والتنمية البشرية"¹.

وخلافا للذين يرون تناقضا بين المواطنة و الإسلام، فيما يخص علاقة المسلمين بغير المسلمين، فبخصوص مفهوم المواطنة فهو "لا يعتبر هذا المفهوم متعارضا مع الإسلام"²، ورغم اقراره لعدم تعارض مفهوم المواطنة بالإسلام، وهذا استنادا للقيم التي دعا لها الدين الإسلامي من عدل وشورى وتسامح، فإنه يؤكد "أن مفهوم «المواطنة» بمعناه السياسي غائب في العالم العربي من الخليج إلى المحيط"³، وهذا ما تؤكدته الاحتجاجات التي اجتاحت عددا من البلاد العربية، ولا زالت مطالبة كلها برحيل الأنظمة العربية الدكتاتورية، فالمواطنة عنده تتأكد وتتجسد في بعدها السياسي، فالمواطن الذي لا يكون له القدرة الكاملة على اختيار حاكمه عن طريق الممارسة الديمقراطية، لا وجود له، ففي رأيه انتزاع "حقوق المواطنة بالمعنى السياسي للكلمة نضال طويل، نضال يتطلب نفسا وصبرا واصرارا"⁴.

3- قيم المواطنة:

للمواطنة عدة قيم تساهم في تثبيت مفهوم المواطنة لدى الأفراد في أبعادها المختلفة، الاجتماعية، المدنية، الثقافية والسياسية، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

3-1- قيمة المساواة:

تعتبر قيمة المساواة أسمى قيم المواطنة التي ناضل الإنسان في مختلف الحقب التاريخية لتثبيتها، فلا يمكن اعتبار لأهمية المواطنة في غياب هذه القيمة، فالمساواة هي مساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن الانتماءات الطبيعية كاللون، الدين،

¹ - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص89.

² - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص91.

³ - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص91.

⁴ - عبد الجليل أو المجد، المرجع نفسه، ص93.

العرق وغيرها من الانتماءات الطبيعية، "فالمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين"¹.

3-2-قيمة العدالة:

عند ذكرنا للعدالة يتبادر لنا للوهلة الأولى المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات أمام القانون نصا و واقعا، و يتعدى مفهومها إلى التصور " العام للعدالة من خلال التوزيع العادل للخيرات الاجتماعية بالتساوي بين أفراد المجتمع كالحرية و الدخل و الثروة"².

لهذا تعتبر قيمة العدالة شرط ضروري لحماية المجتمع من الفوضى، و من أبرز الأهداف الأساسية لقيام الدولة الحديثة هو الحرص على إقامة العدالة بين المواطنين، " نجد أن تركيز الدولة الحديثة على التجانس السياسي و الثقافي هو تركيز راسخ"³، و لا يكون هذا التجانس إلا من خلال عدالة بين جميع المواطنين، وهذا ما حرص عليه مونتسكيو الذي دعا إلى استقلال السلطات الثلاثة، ومنها السلطة القضائية التي تسهر على إقامة العدالة بين المواطنين بعيدا عن هيمنة السلطات التنفيذية والتشريعية، "بوجود العدل يحس المواطنون بالمساواة وتكافئ الفرص، ما يحفز روح المواطنة فيهم"⁴.

3-3-قيمة الحرية:

تعتبر قيمة الحرية قيمة أساسية لتجسيد مفهوم المواطنة، فالحرية هي أحد الشعارات الأساسية للثورة الفرنسية (مساواة، حرية، أخوة)، فتتطلق الحرية أساسا من حرية التعبير، حيث " كانت الذروة في تطور الحرية في المجال السياسي الدولة الديمقراطية

¹ - سامية حميدي وجمال الدين عباد، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة - الجمعيات الرياضية نموذجا، من الكتاب الجماعي: دراسات في المجتمع المدني: الكتاب الثاني، إشراف بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي وآخرون، مرجع سابق، ص41.

² سارة دبوس، العدالة من مطلب انساني إلى حق كوني في الخطاب الفلسفي المعاصر، من مجلة دراسات فلسفية، مجلد 15، عدد 1، الصفحة (61-71)، جامعة الجزائر 2، مارس 2018، ص 63.

³ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع، سلسلة أطروحات الدكتوراه 85، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2010، ص 73.

⁴ - محمد عربي لادمي، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمها، من مجلة آفاق علمية، مجلد 11، عدد 3، المركز الجامعي تامنغست، جويلية 2019، ص 88.

الحديثة القائمة على مبدأ المساواة بين الناس جميعاً¹، فتطور الحرية مرتبط بتطور الدولة الحديثة في اوربا، هذه الدولة التي حررت الإنسان، و رفعتة إلى مستويات أعلى مما كان عليه من عبودية وظلم و قهر و استبداد من مختلف السلطات التقليدية، " فجوهر الانسان هو حريته و وعيه بهذه الحرية"²، لهذا كانت أغلب الشعارات التي ترفع في الثورات التي تعاقبت الانسانية عليها لا تخلوا من شعار الحرية كمطلب أساسي، لهذا "يرى روسو البرهان على أن الصراع من أجل الحرية خصيصة إنسانية"³، فلا وجود للإنسانية في غياب الحرية، و أبرز تظاهرات هذه الحرية نجدها في حرية ابداء الرأي، إلى حرية الاختيار والانتخاب إلى حرية المعتقد، وحرية التنقل داخل جغرافية الدولة، وبصفة عامة "حرية التعبير الاجتماعي والسياسي"⁴.

3-4-المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المواطنة أساسا على جملة من الحقوق والواجبات وقيمة المسؤولية الاجتماعية هي جل هذه الواجبات اتجاه المجتمع والدولة، منها واجب احترام القانون، واجب الدفاع عن الوطن، وواجب احترام رموزه، وواجب دفع الضرائب إلى غيرها من الواجبات التي وجب احترامها من طرف المواطن، و لهذا تقوم جل الدول على تنمية هذه القيم المواطنة في مشاريعها التربوية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية، و نجد في مقدمة المؤسسات في نشر قيم المسؤولية الاجتماعية المدرسة التي تعتبر " مركزا لتعلم المواطنة، فإنها تشكل المؤسسة الرئيسية التي يتم فيها نقل معنى الواجب المقدس تجاه الوطن"⁵.

¹ أريك فروم، الخوف من الحرية، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط 1، 1972، ص 92.

² نعوم تشومسكي، غريزة الحرية مقالات في الفلسفة و الفوضوية و الطبيعة البشرية، تر: عدي الزعبي مؤيد النشار، دار ممدوح عدوان للنشر و التوزيع، دمشق (سوريا)، ط 1، 2017، ص 22.

³ نعوم تشومسكي، غريزة الحرية مقالات في الفلسفة و الفوضوية و الطبيعة البشرية، مرجع سابق، ص 23.

⁴ حجاج الجنيد، فضاء المدنية والمواطنة، من مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، الصفحة (11-22)، جامعة وهران 2، 2016، ص 14.

⁵ مارسيل غوشييه، الدين في الديمقراطية مسار العلمنة، تر: شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2007، ص 73.

3-5-قيمة المشاركة:

تمثل قيمة المشاركة أساسية في مفهوم المواطنة في المجتمعات الديمقراطية، وهذا لما تمكنه من حق المشاركة للمواطن في العمل الجمعي والنشاط الحزبي، والحق في التظاهر والاحتجاج والمطالبة السلمية بالحقوق والدفاع عن الخيارات التي يتبناها المجتمع في سبيل تطويره، وهذا ما يدخل في حق المشاركة في تسيير الشأن العام، ولها أشكال تمثل "تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين"¹.

ثانيا: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة:

يعتبر البعد الثقافي للمواطنة أحد أسس بناء المواطنة باعتبار أن الدولة تمثل بناء ثقافيا قبل أن يكون بناء اجتماعيا، سياسيا و قانونيا، حيث "تمثل المواطنة انعكاسا لشكل معين من الثقافة و الوعي الجمعي داخل كل المجتمع"²، و من واجب الدولة الاعتراف بالبعد الهوياتي والقيمي للمواطنين ممثلة في اللغة والدين والانتماء لهذا الوطن، فالوطن حاضن للجميع بدون إقصاء لأي مكون لغوي أو ديني، فالدستور الجزائري يقر بالأبعاد الثلاثة للهوية الجزائرية وهي العروبة، الإسلام والأمازيغية، حيث تمثل اللغتين العربية والأمازيغية اللغتين الرسميتين للدولة الجزائرية، وكذلك الإسلام هو دين الدولة الرسمي، هذا فيما يخص الهوية، أما فيما يخص البعد القيمي في هذا البعد، فللمواطنة قيم عدة أبرزها قيم الحرية والمساواة، وقيم الواجب وقيم الحق، حيث تمثل قيم الواجب قيمة المسؤولية الاجتماعية، أما قيم الحق تمثل قيمة المشاركة كحق الانتخاب وحق الترشح...

فالدولة هي منتوج إنساني قائم على ثقافة المواطنة، ولهذا قسمنا هذا البعد إلى عنصرين هامين هما: البعد الهوياتي لثقافة المواطنة والبعد القيمي، حيث سنتطرق في البعد الهوياتي للغة والدين والانتماء، هنا دائما نقوم برصد الحقوق في هذه المجالات، ثم نتم رصدنا لواقع الحقوق برصد الواجبات في هذه المجالات، اللغة والدين والانتماء، أما

¹ - حبيح الجنيدي، فضاء المدنية والمواطنة، من مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، الصفحة (11-22)، جامعة وهران 2، 2016، ص14.

² خالد خواني و أبو القاسم شمس الدين غيتري، التربية و التنمية و العدالة الآليات الأساسية في التأسيس لثقافة المواطنة، من مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع، مجلة 2، عدد 2، الصفحة (81-92)، جامعة حمة لخضر، الوادي، جوان 2018، ص 82.

في البعد القيمي سنتطرق لأهم قيمتين: الحرية والمساواة، ثم نختم بالتطرق للإبداعات الثقافية من حيث الحقوق والواجبات.

1- الهوية وثقافة المواطنة:

تعتبر الهوية مكون أساسي من مكونات أي دولة، فالهوية توصف "بأنها: وعي الفرد بذاته من خلال قدرته على تمييزها ووجودها عن الآخر"¹، هذا التعريف بالنسبة للفرد و يمكن تعميمه بالنسبة للمجتمع، فالهوية مرتبطة أساسا بثقافة المجتمع، "فالهوية هي السمة العامة لثقافة من الثقافات"²، و مسألة الهوية تعمل جيع الدول على إعطائها أهمية بالغة خاصة عند صياغة دساتيرها الأساسية، لأنها عامل أساسي لا يستغنى عنه في استقرار الدول، لهذا نجد الدستور الجزائري استطاع أن يتكيف مع مطالب التشكيلات الثقافية المكونة للمجتمع الجزائري، وقد نص على الأبعاد الثلاثة للهوية الجزائرية ممثلة في الإسلام، العروبة والثقافة الأمازيغية، وهنا سوف نحاول الوصول إلى واقع علاقة ثقافة المواطنة للفاعلين الجمعيين مع هذه الأبعاد من حيث الحقوق والواجبات.

1-1- اللغة وثقافة المواطنة:

لمحاولة الوصول لعلاقة الفاعل الجمعي باللغة التي يتعامل بها يوميا، هل هي العربية الفرنسية أو الأمازيغية، قمنا بطرح سؤال: ماهي اللغة التي تفضل التواصل بها؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-1: تصورات الفاعلين الجمعيين للغة المفضلة عندهم للتواصل بها حسب متغيري الجنس والسن³.

المجموع العام	الجنس-010		580- ماهي اللغة التي تفضل التواصل بها؟ & 020- السن
	أنثى	ذكر	

¹ دوباخ قويدر و مروة مليكي، دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري دراسة نظري تفسيرية، من مجلة تنوير للدراسات الأدبية و الإنسانية، مجلد 1، عدد 4، الصفحة (261-267)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2017، ص 265.

² دوباخ قويدر و مروة مليكي، دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري دراسة نظري تفسيرية، مرجع سابق، ص 265.

³ المصدر: من إعداد الباحث.

العدد	%	العدد	%	العدد	%	
92	61,34	43	28,66	135	90,00	اللغة العربية - 1
7	4,67	8	5,33	15	10,00	أقل من 1 - 20
16	10,67	9	6,00	25	16,67	من 20 الى أقل من 25 - 2
16	10,67	9	6,00	25	16,67	من 25 الى أقل من 30 - 3
11	7,33	6	4,00	17	11,33	من 30 الى أقل من 35 - 4
42	28,00	11	7,33	53	35,33	و أكثر 35 - 5
8	5,33	6	4,00	14	9,33	اللغة الفرنسية - 2
-	-	1	0,67	1	0,67	أقل من 1 - 20
-	-	2	1,33	2	1,33	من 20 الى أقل من 25 - 2
2	1,33	-	-	2	1,33	من 30 الى أقل من 35 - 4
6	4,00	3	2,00	9	6,00	و أكثر 35 - 5
-	-	1	0,67	1	0,67	اللغة الأمازيغية - 3
-	-	1	0,67	1	0,67	من 25 الى أقل من 30 - 3
100	66,67	50	33,33	150	100,00	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الفاعلين الجمعيين يفضلون اللغة العربية للتواصل بها بنسبة 90.00%، مقابل نسبة قليلة بالنسبة للغة الفرنسية بـ: 9.83% وفاعل جمعي واحد فقط يفضل اللغة الأمازيغية، هنا يمكن القول بأننا أمام فئة من المبحوثين معربة تفضل اللغة العربية، مع ملاحظة الفئة التي تفضل اللغة الفرنسية هي في معظمها التي سنها أكثر من 35 سنة، ويمكن إرجاع هذا لطبيعة تكوين هذه الفئة في المدرسة الجزائرية التي كانت تعتمد على اللغة الفرنسية في جميع مراحل التعليم، بعكس المدرسة الحالية التي تعتمد على اللغة العربية في المراحل الثلاثة: الابتدائي، المتوسط والثانوي.

جدول رقم 6-2: تصورات الفاعلين الجمعيين للغة المفضلة عندهم للتواصل بها

حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				580- ماهي اللغة التي تفضل التواصل بها؟ & 040- المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
90,00	135	28,66	43	61,34	92	اللغة العربية - 1

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

1,33	2	1,33	2	-	-	ابتدائي - 1
9,99	15	2,66	4	7,33	11	متوسط - 2
26,67	40	10,00	15	16,67	25	ثانوي - 3
51,34	77	14,67	22	36,67	55	جامعي - 4
0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى - 6
9,33	14	4,00	6	5,33	8	اللغة الفرنسية - 2
0,66	1	-	-	0,66	1	ابتدائي - 1
0,66	1	0,66	1	-	-	متوسط - 2
0,67	1	0,67	1	-	-	ثانوي - 3
7,34	11	2,67	4	4,67	7	جامعي - 4
0,67	1	0,67	1	-	-	اللغة الأمازيغية - 3
0,67	1	0,67	1	-	-	جامعي - 4
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلبية الفاعلين الجمعيين يفضلون اللغة العربية للتواصل بها بنسبة 20.00%، بمختلف فئات المستوى الدراسي، إلا أن الفئة التي تفضل اللغة الفرنسية هي أكثرها الفئة التي مستواها جامعي، وهذا يعكس تصورهم للغة التي يفضلونها وينسجم مع مستواهم الجامعي الذي يؤهلهم للتواصل بهذه اللغة، حيث نجد نسبة الجامعيين الذين يفضلون التواصل باللغة الفرنسية 7.34%.

يعتبر حق الاعتراف باللغة من الحقوق الأساسية لثقافة المواطنة في بعدها الثقافي، و مكون أساسي من مكونات الهوية، فكما هو معلوم فـ"الهوية كانتساب ثقافي هي حق من حقوق المواطنة"¹، ويترتب عن هذا الحق في الاعتراف باللغة واجبات يقوم بها الفرد اتجاه المواطن الآخر في التواصل اللغوي، وللوصول إلى واقع هذا التواصل من جانبه الواجبتي قمنا بطرح سؤال على المبحوثين: عندما تتواجد في مكان لغة التواصل فيها غير اللغة التي تفضلها كيف تتصرف؟ فكانت النتائج كما يلي:

¹ دوباخ قويدر و مروة مليكي، دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري دراسة نظري تفسيرية، مرجع سابق، ص 266.

جدول رقم 6-3: تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير الجنس¹.

590- عندما تتواجد في مكان لغة التواصل فيه غير اللغة التي تفضلها كيف تتصرف						الجنس -010
أسمى لا يجاد لغة وسط - 3 للتواصل		أرفض التواصل - 2		أحاول التواصل - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
51	34,00	8	5,33	80	53,33	ذكر - 1
28	18,67	-	-	42	28,00	أنثى - 2
71	47,33	142	94,67	28	18,67	بدون إجابة ² - 9
150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن فئتي الجنس ذكورا وإناثا لهم نفس التصورات فهم "يحاولون التواصل" بنسب 53.33% و 28.00% للذكور والإناث على الترتيب، وثانيا فهم: "يسعون لإيجاد لغة وسط للتواصل" بنسب 34.00% و 18.67% للذكور والإناث على الترتيب، وهذه التصورات يحملونها حال تواجدهم في مكان تكون لغة التواصل هي غير اللغة التي يفضلونها، فهذا مؤشر على ممارستهم لثقافة المواطنة، فهم يمارسون ثقافة احترام لغة الآخر ولا يرفضونها ويسعون للتواصل معه بإيجاد لغة وسط، بعدما أكدوا على محاولتهم للتواصل، ونجد الذين يرفضون التواصل هم من الذكور فقط و بنسبة ضعيفة 5.33%.

جدول رقم 6-4: تصورات الفاعلين الجمعيين لممارساتهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير السن³.

590- عندما تتواجد في مكان لغة التواصل فيه غير اللغة التي تفضلها كيف تتصرف						السن -020
أسمى لا يجاد لغة وسط - 3 للتواصل		أرفض التواصل - 2		أحاول التواصل - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
6	4,00	-	-	14	9,33	أقل من 20 - 1

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ المصدر: من إعداد الباحث.

8,00	12	-	-	16,67	25	الى أقل 20 من - 25 من
5,33	8	0,67	1	16,67	25	الى أقل 25 من - 30 من
9,34	14	1,33	2	9,33	14	الى أقل 30 من - 35 من
26,00	39	3,33	5	29,33	44	و اكثر 35 - 5
47,33	71	94,67	142	18,67	28	بدون إجابة ¹ - 9
100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن الفاعلين الجمعيين باختلاف فئات سنهم، يحاولون التواصل ويسعون لإيجاد لغة وسط للتواصل، وهذا إذا تواجدوا في مكان اللغة المستعملة هي غير اللغة التي يفضلون التواصل بها، والملاحظة البارزة حول الفئة التي ترفض التواصل، والذي يعتبر سلوكها يناقض ثقافة المواطنة، فنجدهم من الفئة الأكبر سنا خاصة الفئة التي سنها أكثر من 35 سنة، مع وجود بعض الأفراد أقل منهم سنا.

جدول رقم 6-5: تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير المستوى الدراسي².

590- عندما تتواجد في مكان لغة التواصل فيه غير اللغة التي تفضلها كيف تتصرف						المستوى الدراسي
أسمى لا يجاد لغة وسط - 3 للتواصل		أرفض التواصل - 2		أحاول التواصل - 1		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,33	2	-	-	2,00	3	ابتدائي - 1
4,00	6	2,67	4	6,67	10	متوسط - 2
13,33	20	0,66	1	23,33	35	ثانوي - 3
33,34	50	2,00	3	49,33	74	جامعي - 4
0,67	1	-	-	-	-	بدون مستوى - 6
47,33	71	94,67	142	18,67	28	بدون إجابة ³ - 9
100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² المصدر: من إعداد الباحث.

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أن الفاعلين الجمعيين باختلاف فئات مستواهم الدراسي، يحاولون التواصل "و" يسعون لإيجاد لغة وسط للتواصل"، وهذا إذا تواجدوا في مكان اللغة المستعملة هي غير اللغة التي يفضلونها، مع وجود فئة من المبحوثين ذوي مستوى جامعي ومتوسط يرفضون التواصل، من هنا نجد أن هذا الرفض للتواصل في فئات مختلفة من المستوى الدراسي يمكن القول بأنه بدافع إيديولوجي، و نستبعد الدافع عدم معرفة اللغة فلو كان كذلك لوجد لغة وسط مثل العامية، فهذا الإصرار هو إصرار على التواصل بلغته المفضلة ويرفض التواصل بلغة أخرى، فهو يعتبر التواصل بلغة أخرى بمثابة اعتراف بهذه اللغة، وفي كل الأحوال يمثل هذا الرفض تناقضا مع ثقافة المواطنة التي تحترم الآخر وتتواصل معه ولا ترفضه بل تتواصل معه بأي شكل من أشكال ضمن ثقافة المواطنة التي تحتضن الجميع في الوطن ضمن مواطنة التنوع اللغوي.

1-2- الدين وثقافة المواطنة:

ينص الدستور في إحدى موادها على أن دين الدولة هو الإسلام، وبذلك فالإسلام هو الدين الرسمي للدولة الجزائرية.

يعتبر الدين مكون أساسي من مكونات الهوية، "فالدين كما يقول دوركايم نسق موحد من المعتقدات و الممارسات ذات الصلة بأشياء مقدسة"¹، و في الجزائر يعتبر الدين الإسلامي مكون أساسي للهوية الجزائرية، وتبعا للواقع الجزائري دولة ومجتمعاً، فالدين الرسمي هو الإسلام لهذا كان سؤالنا حول واقع ممارسات الفاعل الجمعي من حيث أهمية الدين وممارساته اتجاه المتدين، وللوقوف على واقع تصورات الفاعلين الجمعيين اتجاه التدين قمنا بطرح سؤال: ما هو موقفك من تدين الأشخاص الذين تتعامل معهم؟ فكانت النتائج كما يلي:

¹ فؤاد بن أحمد نورين، مكانة الدين في المجتمع و علاقته بالثقافة، من مجلة التواصلية، مجلد 3، عدد 10، الصفحة (268-288)، جامعة يحيى فارس، المدينة، جوان 2017، ص 271.

جدول رقم 6-6: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه تدين الأشخاص الذين يتعاملون معهم حسب متغير الجنس¹.

600- ماهو موقفك من تدين الأشخاص الذين تتعامل معهم؟										الجنس-010
1 - أحترم المتدينين و أقدره		2 - لا يهمني تدين الآخرين		3 - أتق بالمتدينين		4 - أتعامل بحذر مع المتدينين		5 - أشاوره في أمور الدين		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
89	59,33	20	13,34	26	17,33	9	6,00	44	29,33	ذكر - 1
45	30,00	5	3,33	12	8,00	8	5,33	22	14,67	أنثى - 2
16	10,67	125	83,33	112	74,67	133	88,67	84	56,00	بدون - 9 إجابة ²
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئتي الذكور والإناث يتفقون على "احترام المتدينين ويقدرونه" وذلك بنسب 59.33% و 30.00% للذكور والإناث على الترتيب، وفي المرتبة الثانية نلاحظ أنه كذلك ذكورا وإناثا يعتبرون المتدينين مرجعا لهم في الدين فهم "يشاورون المتدينين في أمور الدين" بنسب 29.33% و 14.67% للذكور والإناث على الترتيب وفي المرتبة الثالثة يأتي تصور يتفق عليه كذلك الذكور والإناث وهو تصور الثقة بالمتدينين، فقد أكد الذكور والإناث بنسب 17.33% و 8.00% على الترتيب أنهم يثقون في المتدينين، وهنا يمكننا التأكيد حسب هذه المؤشرات على أهمية الدين لدى فئة الفاعلين الجمعيين ذكورا و إناثا، فهم يحترمون المتدينين وهذا من صميم ثقافة المواطنة باحترامهم لتدين الأفراد، وتستمر هذه الأهمية للدين حيث تتعدى إلى استشارة هذا المتدينين في أمور الدين، وبنسبة قليلة الثقة في المتدينين، فالدين معيار مهم للفاعلين الجمعيين في الحكم على الأشخاص والثقة بهم وهو المعيار الأهم تبعا لتصوراتهم، "فالملاحظ لدى أغلب العلماء حتى الغير المتدينين منهم يعتبرون الدين ضرورة قصوى للوجود الانساني و الاجتماعي"³.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ فؤاد بن أحمد نورين، مكانة الدين في المجتمع و علاقته بالثقافة، مرجع سابق، ص 272.

جدول رقم 6-7: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه تدين الأشخاص الذين يتعاملون معهم حسب متغير المستوى الدراسي¹.

600- ماهو موقفك من تدين الأشخاص الذين تتعامل معهم										040- المستوى الدراسي
1 - أحترم المتدين و أقدره		2 - لا يهمني تدين الآخرين		3 - أتق بالمتدين		4 - أتعامل بحذر مع المتدين		5 - أشاوره في أمور الدين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
2,00	3	-	-	0,67	1	-	-	1,33	2	ابتدائي - 1
9,33	14	1,33	2	4,00	6	1,33	2	6,00	9	متوسط - 2
24,67	37	4,00	6	6,00	9	3,33	5	10,00	15	ثانوي - 3
52,67	79	11,34	17	14,00	21	6,67	10	26,00	39	جامعي - 4
0,66	1	-	-	0,66	1	-	-	0,67	1	بدون - 6 مستوى
10,67	16	83,33	125	74,67	112	88,67	133	56,00	84	بدون - 9 إجابة ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ مختلف فئات المبحوثين من حيث المستوى الدراسي يتفقون على أنهم: "يحترمون المتدين ويقدرونه" ثمّ أنهم: "يشاورنه في أمور الدين"، وثالثاً: "يثقون بالمتدين"، وهذا يتفق عليه فئات المبحوثين من حيث الجنس، إلا أن هناك إضافة فقد أكدت فئة ولو أنها قليلة من المبحوثين على أنها: "لا يهمنها تدين الآخرين" خاصة عند الجامعيين وبنسبة كبيرة، وهذا ما يتفق مع ثقافة المواطنة، حيث يكون اجتماع الأفراد المواطنين بمعزل عن الدين واللغة، فالمواطنة هي صفة اصطناعية تجمع الأفراد وفق علاقة الوطن والدولة ولا يلعب الدين أو اللغة أو العرق أو أي مكون ثقافي دوراً في تمييز فرد على آخر، فأساس التعامل في ثقافة المواطنة هو العقلانية المبنية على سلطة القانون الذي لا يقصي أحداً بغض النظر على تدينه. أو أي من الاختلافات الثقافية الأخرى.

1-3-الانتماء وثقافة المواطنة:

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

يعتبر الانتماء لأي دولة بمثابة بطاقة التعريف للمواطن، من خلاله يندمج المواطن في الدولة ويحصل على حقوقه وواجباته، وقبل أن يكون هذا الانتماء قانوني فهو بالأساس ثقافي، فالفرد المواطن من خلال احساسه بالانتماء للدولة وما يترتب عليه من شعور بالثقة والاعتراف، مقابل هذا الشعور يقدم المواطن على الاندماج والمشاركة في ازدهار دولته بكل ما يملك من مؤهلات علمية، ثقافية واقتصادية، وللوقوف على واقع انتماء الأفراد وما يترتب عن هذا الانتماء من واجبات، قمنا بطرح سؤال: هل تعتبر الجزائر وطنك؟ وهذا السؤال مدخل للسؤال الأهم في نظرنا: إذا كان الجواب نعم كيف تصف هذا الانتماء الجزائري؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-8: تصورات الفاعلين الجمعيين حول الانتماء للجزائر حسب متغير

الجنس¹.

611- إذا كان الجواب: نعم كيف تصف هذا الانتماء الجزائري؟								الجنس -010
4 - أعتر بأنني جزائري حتى إذا لم أتحصل على جميع حقوق		3 - وطني الجزائر لو منحتي حقوقي ومصالحي		2 - لو أتاحت لي الفرصة الهجرة و تغيير جنسيتي لفلعت		1 - أعتر بانتمائي للجزائر و لا بديل لي عنها		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41,34	62	7,34	11	6,00	9	60,00	90	ذكر - 1
21,33	32	3,33	5	5,33	8	26,67	40	أنثى - 2
37,33	56	89,33	134	88,67	133	13,33	20	بدون إجابة ² - 9
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تصورات قوية اتجاه انتماء الفاعل الجمعي للجزائر حيث عبّر الذكور والإناث معاً اتجاه وطنهم حيث جاءت عبارة: "اعتر بانتمائي للجزائر ولا بديل لي عنها" بنسب 60.00% و 26.67% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا يؤشر إلى اعتزاز المواطن الجزائري العالي بوطنه وهو ما يظهر جلياً في المحافل الوطنية مثل المباريات الكروية حيث يظهر الجزائريون كمنصرين لمنتخبهم، وهذا يرجع لطبيعة نفسية الجزائري الذي يعتز بوطنه ويفتخر به.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

ويؤكد هذا الاعتزاز بالانتماء للوطن رغم عدم حصوله على بعض الحقوق، فقد جاءت عبارة: "أعتر بأنني جزائري حتى إذا لم أتحصل على جميع حقوقي" بنسب: 41.34% و 21.33% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا يؤكد مرة أخرى على اعتزاز الجزائري بوطنه رغم عدم حصوله على بعض الحقوق.

ترجع قوة هذا الشعور بالانتماء للجزائر وهو أمر طبيعي أن تكون هذه التصورات القوية بالانتماء للجزائر خاصة بالرجوع للتاريخ فالجزائر تملك ثورة عظيمة ملهمة لكل الحركات التحريرية في العالم، فهي خزان للاعتزاز و الفخر لكل الجزائريين حيث يمثل رمزية عالية لتعزيز الجانب النفسي لعلاقة الجزائري بوطنه.

2-قيمة المساواة وثقافة المواطنة:

"يعد مبدأ المساواة من أهم اختراعات القانون الوضعي في القرن 17، باعتباره قاعدة قانونية تحمل نتائج واقعية لمالكيها"¹، هذا من الناحية القانونية، و في الواقع و الممارسة، حيث تعتبر قيمة المساواة من أهم القيم التي تؤشر إلى ترسخ المواطنة في واقع الممارسة، فهي أحد المعايير لقياس مدى تحقق المواطنة على أرض الواقع، من خلال المساواة أمام القانون و المساواة في تقسيم الثروة، و المساواة في جميع الفضاءات و مؤسسات الدولة، حيث يرى " جان جاك روسو بأن المساواة ضرورية و غاية كل نظام تشريعي"²، وحتى نقف على تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع المساواة في الممارسات اليومية، قمنا بقياس هذا الواقع على مستوى تعاملهم مع مؤسسات الدولة و مختلف الإدارات، وذلك بطرح سؤال: هل تتردد على المؤسسات و الإدارات للحصول على خدمات؟ و هذا سؤال مدخل للسؤال الفرعي المهم وهو: إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع الاستفادة من هذه الخدمات؟ فكانت النتائج كالتالي:

¹ حساني محمد منير، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في النظام الجزائري، من مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 8، عدد 15، الصفحة (188-196)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016، ص 189.

² حساني محمد منير، المرجع نفسه، ص 190.

جدول رقم 6-9: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع قيمة المساواة حسب متغير الجنس¹.

621- إذا كان الجواب: نعم أحياناً كيف تصف واقع الاستفادة من هذه الخدمات؟								الجنس - 010
4 - المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات في بعض الأحيان		3 - المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات دائماً		2 - المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان		1 - المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين دائماً		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
49	32,67	16	10,67	54	36,00	27	18,00	ذكر - 1
27	18,00	8	5,33	26	17,33	11	7,33	أنثى - 2
21	14,00	21	14,00	21	14,00	21	14,00	غير معني ² - 8
53	35,33	105	70,00	49	32,67	91	60,67	بدون إجابة ³ - 9
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن فئة المبحوثين عبرت عن تصوراتها اتجاه واقع قيمة المساواة وذلك بتأكيداتها وبنسبة 36.00% بالنسبة للذكور بأن: "المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان"، وهذا مؤشر قوي على أن المساواة ليست موجودة دائماً فهي متوفرة في بعض الأحيان، مما يدل على نقص في المساواة بين المواطنين في تعاملهم مع مختلف إدارات ومؤسسات الدولة، والتصور الثاني من حيث النسبة للذكور وبنسبة 32.67% وهو تصورهم بأن: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في بعض الأحيان"، وهذا يذهب في نفس اتجاه التصور الأول، والتصوران يؤكدان على أن واقع المساواة يؤثر على نقص في المساواة بين المواطنين أمام الإدارات ومؤسسات الدولة، وهذا نقص في ثقافة المواطنة في جانبها القيمي الخاص بقيمة المساواة.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما التصورات بالنسبة للإناث فهي مختلفة قليلا عن تصورات الذكور، فنجدها متقاربة من حيث النسبة مع أفضلية لتصور: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في بعض الأحيان" بنسبة 18.00% عن التصور الثاني من حيث النسبة أي: "المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان" بنسبة 17.33%.

هناك نسبة معتبرة تفر بوجود مساواة حيث جاءت عبارة: "المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين دائما" بنسبة 18.00% و 7.33% بالنسبة للذكور والإناث على الترتيب، وهذا مؤشر على وجود مساواة حسب تصور هذه الفئة من المبحوثين، إلا أنه التصورات الغالبة تؤكد على أن هناك نقصا في قيمة المساواة من خلال تعامل المواطنين مع مختلف الإدارات ومؤسسات الدولة، وهذا يمثل نقصا في ثقافة المواطنة.

جدول رقم 6-10: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع قيمة المساواة حسب

متغير المستوى الدراسي¹.

621- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع الاستفادة من هذه الخدمات								المستوى الدراسي -040
4 - المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في بعض الأحيان		3 - المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات دائما		2 - المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان		1 - المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين دائما		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,33	2	0,67	1	1,33	2	0,66	1	ابتدائي - 1
6,67	10	0,67	1	8,00	12	1,33	2	متوسط - 2
10,00	15	5,33	8	14,00	21	6,67	10	ثانوي - 3
32,67	49	9,33	14	30,00	45	16,67	25	جامعي - 4
14,00	21	14,00	21	14,00	21	14,00	21	غير معني ² - 8
35,33	53	70,00	105	32,67	49	60,67	91	بدون إجابة ³ - 9
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك اختلاف نوعا ما حسب المستوى الدراسي للمبحوثين، ففئة الجامعيين ترى وبنسبة أكبر أي بـ: 32.67% بأن: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في بعض الأحيان"، ثم تأتي النسبة الثانية بـ: 30.00% ترى أن: "المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان"، وهذا مؤشر على تصورات هذه الفئة بأن هناك نقصا في قيمة المساواة، و هذا اقرار واضح في نقص ثقافة المواطنة في هذا الجانب المهم.

أما فئة الثانويين تؤكد على نفس الاتجاه ولكن ترتيب التصورات السابقة عكس فئة الجامعيين، حيث تأتي في المرتبة الأولى و بنسبة: 14.00% لصالح تصور بأن: "المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان"، أما المرتبة الثانية بنسبة 10.00% لصالح تصور: "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات في بعض الأحيان"، كل هذه التصورات في الاتجاه نفسه تؤكد أن هناك نقصا في قيمة المساواة في التعامل مع الإدارات ومختلف مؤسسات الدولة، وهذا نقص في ثقافة المواطنة.

3- الحرية وثقافة المواطنة:

تعتبر الحرية قيمة أساسية من قيم المواطنة التي ينشدها كل المواطنين، "الحرية كما حددتها المادة الرابعة من اعلان حقوق الانسان الفرنسي الصادر سنة 1789، هي قدرة الانسان على اتيان كل عمل لا يضر الآخرين"¹، فتبعاً لهذا التعريف فالحرية مرتبطة بعدم الاضرار بالغير، و قد نص الدستور الجزائري على جملة من الحريات الأساسية، فهي أحد المؤشرات الأساسي على تجسد المواطنة في واقع وممارسات كل المواطنين، ومؤشر أساسي على تجسد المواطنة في واقع وممارسات الأفراد في تعاملهم مع مؤسسات الدولة، وللوصول إلى واقع هذه القيمة قمنا بطرح أسئلة تخص الفضاء العام والفضاء الافتراضي، بالنظر لما أصبح يتجسد يوماً بعد يوم من أهـمي لهذا الفضاء الافتراضي و التأثير الذي يحدثه في الواقع اليومي لمختلف المجتمعات الحديثة.

¹ وهيبة زحلي، الحرية الفكرية حرية المعتقد حرية الفكر حرية التجنس، من مجلة الصراط، مجلد 2، عدد 3، الصفحة (30-53)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، مارس 2002، ص 32.

3-1- الحرية في الفضاء العام:

يعتبر الفضاء العام فضاء يشترك فيه جميع أفراد المجتمع، يمارس فيه جميع أنواع الحريات من حرية التعبير، حرية إبداء الرأي و المشاركة في النقاش العام و كلها من الحقوق الأساسية للأفراد ضمن قيمة "الحرية و لا سيما حرية الفكر و البيان أحد حقوق الانسان الكبرى"¹، و انسجاما مع هذا نجد الدستور الجزائري يكفل الحرية للأفراد في التنقل والتعبير في الفضاء العام، وهذا بموجب القوانين التي تنطلق من هذا الدستور كأساس لها للتشريع، ولكن هل الواقع يتطابق مع هذا الإقرار الدستوري والقانوني لقيمة الحرية في الفضاء العام، وللوصول على واقع هذا قمنا بطرح سؤال على المبحوثين هو: هل تتردد على الفضاءات والساحات العامة؟ وهذا سؤال كمدخل لسؤال أهم هو: إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الحرية في هذه الفضاءات؟ فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 6-11: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحرية في الفضاء العام

حسب متغير الجنس².

631- اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الحرية في هذه الفضاءات؟								الجنس -010
4 - أمارس حريتي في كل الفضاءات العامة في بعض الأحيان		3 - أمارس حريتي في كل الفضاءات العامة دائما		2 - أنا حر في التعبير عن رأيي في بعض الأحيان		1 - أنا حر في التعبير عن رأيي دائما		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
43	28,67	17	11,34	24	16,00	43	28,67	ذكر - 1
13	8,66	5	3,33	19	12,67	13	8,66	أنثى - 2
45	30,00	45	30,00	45	30,00	45	30,00	غير معني ³ - 8
49	32,67	83	55,33	62	41,33	49	32,67	بدون إجابة ⁴ - 9
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

¹ وهيبية زحلي، المرجع نفسه، ص 33.

² المصدر: من إعداد الباحث.

³ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

⁴ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ أن هناك اختلاف بين تصورات الذكور وتصورات الإناث، فأما الذكور لهم تصورات إيجابية اتجاه قيمة الحرية، فقد أكدوا وبنسبة أكبر على أن وبنسبة 28.67% أن: "أنا حر في التعبير عن رأيي دائماً" وهذا مؤشر قوي على وجود حرية تعبير بالنسبة للذكور، ولكن التصور الثاني من حيث النسبة هو: "أمارس حريتي في كل الفضاءات العامة في بعض الأحيان" وبنسبة 22.00%، وهذا تأكيد على نقص في قيمة الحرية يعاكس التصور الأول، والتصور الذي يأتي في المرتبة الثالثة هو أن كل مبحوث يقر بأنه: "حر في التعبير عن رأيه في بعض الأحيان"، وهذا كذلك يؤكد على أن هناك نقصاً في قيمة الحرية من خلال التعبير عن الرأي، و كل هذه التصورات تعكس واقعا لنقص في ثقافة المواطنة لدى الفاعل الجمعي.

أما فئة الإناث فلها نفس التصورات حول قيمة الحرية لكن الاختلاف هو بالنسبة للنسب والترتيب، فقد أكدن على أن وبنسبة أكبر في تصريح كل مبحوثة بأنها: "هي حرة في التعبير عن رأيها في بعض الأحيان" وبنسبة 12.67%، أما التصور الثاني فقد جاء بنسبة 12.00% وهو متقارب جدا مع التصور الأول حيث أكدت كل مبحوثة أنها: "تمارس حريتها في كل الفضاءات العامة في بعض الأحيان"، أما التصور الثالث الذي يؤكد على وجود كامل لقيمة الحرية في الفضاء العام ألا وهو: "أنا حر في التعبير عن رأيي دائماً" وذلك بنسبة 8.66%، وهنا يمكن القول بأن واقع ممارسة الحرية للأنثى في الجزائر هو أقل منه بالنسبة للذكر، وهذا يمكن راجع لطبيعة المخيال الانثروبولوجي للمجتمع الجزائري الذي لا يسمح للأنثى بممارسة حريتها في التعبير عن آرائها، وممارسة الحرية بصفة عامة في الفضاء العام مقارنة بالذكر، و هذا يمثل نقصاً في ثقافة المواطنة لدى الفاعل الجمعي المؤنث.

3-2- الحرية في الفضاء الافتراضي:

أصبح للفضاء الافتراضي المتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي دور كبير في التأثير على توجهات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهذا قمنا بتخصيص له جزء من هذه الدراسة، وللوقوف على واقع ممارسة الحرية في هذا الفضاء

قمنا بطرح سؤال على المبحوثين: هل تملك حسابا في وسائل التواصل الاجتماعي؟ وإذا كان الجواب: نعم، كيف تتصرف في هذا الفضاء الافتراضي؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-12: واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لحساب في مواقع التواصل الاجتماعي حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				640- هل تملك حسابا في وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت؟ & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
84,67	127	28	42	56,67	85	نعم - 1
10,00	15	6,00	9	4,00	6	أقل من 20 - 1
16,00	24	6,00	9	10,00	15	من 20 الى أقل من 25 - 2
16,00	24	6,00	9	10,00	15	من 25 الى أقل من 30 - 3
11,33	17	3,33	5	8,00	12	من 30 الى أقل من 35 - 4
31,34	47	6,67	10	24,67	37	و اكثر 35 - 5
15,33	23	5,33	8	10	15	لا - 2
0,67	1	-	-	0,67	1	أقل من 20 - 1
2,00	3	1,33	2	0,67	1	من 20 الى أقل من 25 - 2
1,33	2	0,66	1	0,67	1	من 25 الى أقل من 30 - 3
1,33	2	0,67	1	0,66	1	من 30 الى أقل من 35 - 4
10,00	15	2,67	4	7,33	11	و اكثر 35 - 5
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة يقرون بحيازتهم لحساب في مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 84.67% ذكورا وإناثا، أما الذين يقرون بعدم حيازتهم لحساب في مواقع التواصل الاجتماعي فقد جاءت بنسبة قليلة وهي: 15.33%، والملاحظ أكبر نسبة للذين لا يملكون حسابا هم فئة "أكبر من 35 سنة"، وهذا راجع لطبيعة هذه الفئة التي لا ترغب في التواصل في الفضاء الافتراضي، ويمكن ارجاعه لعدم تمكن هذه الفئة في التحكم في هذه التكنولوجيا الجديدة، وكذلك يمكن ارجاعه لعدم اهتمام هذه الفئة بمواقع التواصل الاجتماعي إطلاقا.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 6-13: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارساتهم في الفضاء الافتراضي حسب متغير الجنس¹.

641- إذا كان الجواب: نعم كيف تتصرف في هذا الفضاء الافتراضي؟												010- الجنس
6 - لا ابدى رأبي في بعض الاحيان		5 - اتحفظ على البعض المواضيع في المناقشة		4 - انا مسجل باسم مستعار		3 - ابدى رأبي بصراحة في أغلب الاحيان		2 - اناقش كل المواضيع بحرية		1 - انا مسجل باسمي الحقيقي		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
13,34	20	18,00	27	6,67	10	24,00	36	20,00	30	46,00	69	ذكر - 1
7,33	11	12,00	18	14,00	21	10,67	16	6,67	10	13,34	20	أنثى - 2
15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	غير - 8 معني ²
64,00	96	54,67	82	64,00	96	50,00	75	58,00	87	25,33	38	بدون - 9 إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أكبر من الذكور تقر بحيازتها لحساب في مواقع التواصل الاجتماعي باسمها الحقيقي حيث جاءت النسبة بـ: 46.00%، أما الإناث الأكبر لصالح التسجيل باسم مستعار وبنسبة 14.00%، وهذا يرجع لطبيعة المجتمع الجزائري انثروبولوجيا الذي لا يسمح بحرية أكبر للأنثى، فلهذا تلجأ للتواصل باسم مستعار خاصة أنه يطلع عليه كل الأفراد الذين يتواصلون عبر الانترنت، فتعامل الأنثى بهذه التكنولوجيا يكون بحذر، وهذا يؤشر على محدودية لثقافة المواطنة في الفضاء الافتراضي خاصة مع الأنثى.

هناك نسبة ضعيفة لكن لا بأس بها 6.67% بالنسبة للذكور تقر بالتواصل باسم مستعار، فهذه الفئة مازالت لديها هاجس الخوف من الفضاء الافتراضي لهذا تفضل التعامل معه بحذر، أما بالنسبة للإناث فنسبة التواصل باسم حقيقي 13.34% تأتي في

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المرتبة الثانية لكنها متقاربة جداً مع نسبة التواصل باسم مستعار وهنا يمكن القول بأن الإناث مقسمين لفئتين، فئة تتواصل بأسمائها الحقيقية ولا تخشى شيئاً فهي تتمتع بثقافة مواطنة عالية، أما الفئة الثانية مازالت لم تتخلص من هاجس الانغلاق والخوف فتفضل التواصل بأسماء مستعارة وبذلك تتمتع بثقافة مواطنة منقوصة، فتواصلها في هذا الفضاء يتم بحذر.

أما فيما يخص ممارسة الذكور لقيمة الحرية في الفضاء الافتراضي، فمن خلال الجدول نلاحظ أن هناك ثلاثة تصورات متقاربة في النسب، فأولاً: الذكور "يبدون آرائهم بصراحة في أغلب الأحيان" بنسبة 24.00%، ثانياً: "يناقشون كل المواضيع بحرية" بنسبة 20.00%، ثالثاً: "يتحفظون على بعض المواضيع في المناقشة" بنسبة 18.00%، وهنا يمكن أن نقول أن الذكور يتمتعون بثقافة مواطنة محدودة في ممارستهم لقيمة الحرية في النقاش والتواصل عبر الانترنت، فالحرية كما هي محدودة في الفضاء العام كذلك هي في الفضاء الافتراضي، و يمكن أن تكون أوسع في الفضاء الافتراضي لكنها تبقى محدودة.

أما فيما يخص تصورات الإناث مختلفة نوعاً ما عن تصورات الذكور فأكثر نسبة نجدها 12.00% لصالح تصور: "أتحفظ على بعض المواضيع في المناقشة" فالإناث لا يناقشون كل المواضيع فليهن حدود للمناقشة من حيث نوعية المواضيع، والنسبة الثانية: 10.67% فهن "يبدن آرائهن بصراحة في أغلب الأحيان" وليس دائماً، وهكذا يمكن القول بأن الأنثى لها حدود في ممارستها للحرية في الفضاء الافتراضي، رغم أن هذا الفضاء يتيح للأفراد بما فيهم الإناث حرية أكبر للتعبير عن آرائهن والنقاش، ولكن تبقى هذه الحرية محدودة، فهذا يقودنا إلى الإقرار بمحدودية ثقافة المواطنة.

جدول رقم 6-14: تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارستهم في الفضاء

الافتراضي حسب متغير المستوى الدراسي¹.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

641- إذا كان الجواب: نعم كيف تتصرف في هذا الفضاء الافتراضي												040- المستوى الدراسي
6 - لا ابدى رأياً في بعض الأحيان		5 - اتحفظ على البعض المواضيع في المناقشة		4 - انا مسجل باسم مستعار		3 - ابدى رأياً بصراحة في أغلب الأحيان		2 - اناقش كل المواضيع بحرية		1 - انا مسجل باسمي الحقيقي		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,67	1	1,33	2	0,67	1	1,33	2	0,67	1	0,67	1	ابتدائي - 1
2,00	3	2,66	4	2,00	3	2,67	4	2,00	3	6,00	9	متوسط - 2
2,67	4	6,67	10	4,67	7	9,33	14	8,00	12	16,00	24	ثانوي - 3
15,33	23	18,67	28	13,33	20	20,67	31	16,00	24	36,00	54	جامعي - 4
-	-	0,67	1	-	-	0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى 6 -
15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	15,33	23	غير معني 8 - ¹
64,00	96	54,67	82	64,00	96	50,00	75	58,00	87	25,33	38	بدون إجابة 9 - ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من فئة الجامعيين و بنسبة 36.00% تقر بأنها "تتواصل باسمها الحقيقي"، وهناك نسبة معتبرة وتقترب من نصف النسبة السابقة أي: 13.33% تقر بأنها "تتواصل باسم مستعار"، وهذا يعتبر مناقضا لما يقتضيه المستوى الجامعي من التحرر، لكنها يمكن اعتبار أنها تتواصل بنوع من الرقابة الذاتية والحذر من هذا الفضاء، الذي يبقى فضاء جديدا ولا بد عليها من التعامل معه بنوع من الحيطة والحذر، مما يؤكد على محدودية ممارسة الحرية لدى هذه الفئة من الذكور الجامعيين.

أما فئة الثانويين فهم أجراً من الجامعيين فقد جاءت نسبة الذين يتواصلون بأسمائهم الحقيقية نسبة كبيرة نوعاً ما أي 16.00% مقارنة بنسبة الذين يتواصلون بأسماء مستعارة التي جاءت بـ: 4.67% وهي نسبة قليلة، ويمكن إرجاع لطبيعة هذه الفئة من حيث مستواها التي تتميز بأكثر جرأة، فهي تمارس حرية أكثر من الفئات الأخرى بالنظر

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

لمستواها الدراسي الذي لا يمنعها من ممارسة حريتها والتعبير عن آرائها في الفضاء الافتراضي.

أما التصورات الأخرى لا تختلف كثيرا عن التصورات حسب متغير الجنس، فهي كذلك تقر بأن هناك ممارسة لقيمة الحرية في الفضاء الافتراضي وهذا يرجع لسببين، فالسبب الأول يرجع لطبيعة المجتمع الجزائري انثروبولوجيا الذي يسمح بمحدودية الحرية في الفضاء الافتراضي، وثانيا لارتباط هذه الممارسة للحرية بطبيعة السلطة في الجزائر التي تخفي مراقبتها لهذا الفضاء، فهناك مراقبة مستمرة من طرف الهيئات الأمنية لهذا الفضاء، لهذا هناك ممارسة محدودة للحرية في هذا الفضاء الافتراضي حذرا من المتابعات الأمنية و القضائية من طرف مؤسسات السلطة في الجزائر.

4-الابداعات الثقافية وثقافة المواطنة:

يعتبر حق الابداع الثقافي و الفني من أهم حقوق المواطنة المتاحة، "أي أن المبدع يكون تفكيره غير مقيد بأية عوامل خارجية بل يكون مفتوحا"¹، أي مسموحا بل يكون حقا من حقوق الأفراد، فمن مقتضيات ثقافة المواطنة في الدولة الحديثة أن يكون للفرد الحق في الابداع الثقافي في شتى فنونها من أدب، فن، مسرح، موسيقى، "و يمكن الخروج بتعريف شامل للإبداع و هو أن كلمة إبداع تطلق على جميع الأفكار التي ينتجها الفرد من تلقاء نفسه"²، و طبعا الابداع الذي نعنيه هنا الابداع الفني و الثقافي ويقابل هذه الحقوق في مجال الابداع واجبات من المواطن اتجاه هذه الابداعات من احترام وتقدير، وعدم العمل على منعها بل مقابلتها بالاحترام والنقد في إطار الفن، ضمن مبادئ قبول الآخر في مجتمع ثقافة المواطنة، ومحاولة منا الوصول إلى واقع هذه الممارسات الثقافية في بعدها ضمن الحقوق والواجبات، قمنا بطرح أسئلة للوصول إلى أجوبة في هذا الميدان فكانت النتائج كما يلي:

¹ بوفلجة غياث، نحو استراتيجيات لتعميم تنمية الابداع في التربية المستقبلية، من مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 3، عدد 3، الصفحة (159-171)، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2008، ص 164.

² بوفلجة غياث، المرجع نفسه، ص 164.

4-1- الحق في الابداع الثقافي:

قبل الوصول إلى واقع حقوق المواطن في ابداع ثقافي يلبي حاجياته الثقافية والفنية قمنا بطرح سؤال لمحاولة معرفة كيف هي استعدادات هذا المواطن واقباله على هذه الابداعات الثقافية، فطرحنا سؤال على المبحوثين هو: هل تتردد على (تذهب إلى) المؤسسات الثقافية؟ وإذا كان الجواب: نعم أو أحيانا، كيف تصف مستوى الابداعات في هذه المؤسسات الثقافية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-15: تصورات الفاعلين الجمعيين حول التردد على المؤسسات

الثقافية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				650- هل تتردد على (تذهب إلى) المؤسسات الثقافية & 040- المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41,33	62	16,66	25	24,67	37	نعم - 1
0,66	1	0,66	1	-	-	ابتدائي - 1
4,00	6	2,67	4	1,33	2	متوسط - 2
10,66	16	5,33	8	5,33	8	ثانوي - 3
25,34	38	8,00	12	17,34	26	جامعي - 4
0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى - 6
34,00	51	9,34	14	24,66	37	لا - 2
4,67	7	0,67	1	4,00	6	متوسط - 2
10,00	15	2,67	4	7,33	11	ثانوي - 3
19,33	29	6,00	9	13,33	20	جامعي - 4
24,67	37	7,33	11	17,34	26	أحيانا - 3
1,33	2	0,66	1	0,67	1	ابتدائي - 1
2,00	3	-	-	2,00	3	متوسط - 2
6,67	10	2,67	4	4,00	6	ثانوي - 3
14,67	22	4,00	6	10,67	16	جامعي - 4
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة الذين يترددون على المؤسسات الثقافية (مسارح، سينما،...) هي نسبة أقل من النصف: 43.33%، وهذه مفارقة كيف يكون هؤلاء المبحوثون فاعلين جمعيين في الثقافة والتطوع والعمل الخيري، ولا يذهبون إلى المؤسسات الثقافية.

وتأتي النسبة الثانية للذين يصرحون بأنهم لا يترددون إلى المؤسسات الثقافية وهي نسبة معتبرة تقدر بـ: 34.00%، فإن كانت الفئة التي تتردد على المؤسسات الثقافية، فنسبة الذين لا يذهبون إلى هذه المؤسسات تقترب منها، وكلها نسب تذهب في اتجاه واحد هو عزوف فئة كبيرة نوعا ما من الفاعلين الجمعيين عن الذهاب إلى المؤسسات الثقافية، ولو أن نسبة الذين صرحوا بأنهم يترددون أحيانا والتي جاءت بـ: 24.67%، وهنا يمكن التأكيد على أن هناك عزوف للتردد على هذه المؤسسات وأحيانا هناك تردد، فنعتبر أن هذه المؤسسات لا تمثل أولوية بالنسبة لفئة كبيرة من المبحوثين من الفاعلين الجمعيين.

بعد أن توصلنا بالأرقام وحسب عينة المبحوثين هذه إلى أن الابداعات الثقافية لا تمثل أولوية لهؤلاء، ولكن مقابل هذا الفتور والعزوف هناك فئة صرحت باهتمامها وترددتها على هذه المؤسسات، ترى كيف تتصور هذه الابداعات؟ وللوصول إلى هذه التصورات قمنا بطرح سؤال فرعي مهم لنا إجرائيا وهو: إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الابداعات في هذه المؤسسات الثقافية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-16: تصورات الفاعلين الجمعيين للإبداعات في المؤسسات

الثقافية¹.

651- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الابداعات في هذه المؤسسات الثقافية؟									
الجنس-010		1 - أجد ما أطمح إليه أغلب الأحيان		2 - أجد ما أطمح إليه أحيانا		3 - الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع في أغلب الأحيان		4 - الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

20,67	31	8,66	13	24,67	37	13,33	20	ذكر - 1
10,00	15	10,67	16	14,66	22	6,67	10	أنثى - 2
34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	غير معني ¹ - 8
35,33	53	46,67	70	26,67	40	46,00	69	بدون إجابة ² - 9
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض الاختلاف بين الذكور والإناث، فالذكور تصوراتهم لهذه الإبداعات تذهب في اتجاه واحد وهو أنهم أولا وبنسبة هي الأكبر أي: 24.67% تقر بأنهم: "يجدون ما يطمحون إليه أحيانا"، أي أن هذه الإبداعات ليست دائما في مستوى ما يطمحون إليه، وهنا يشعرون بنقص في حق الحصول و التمتع بإبداعات كما يطمحون إليها، فالفن من الأساليب التي تتناول مختلف القضايا التي تهم المجتمع بوجهات نظر مختلفة فـ "الفن المستقل هو الشكل الثقافي الوحيد القادر على انتقاد المجتمع"³، وفي نفس الاتجاه يأتي التصور الثاني من حيث النسبة 20.67% وتقر فئة من المبحوثين بأن "الإبداع الفني والثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا"، وهنا حتى من حيث المواضيع التي يتناولها هذا الإبداع فأحيانا يتناول كل المواضيع، وهذا مؤشر حسب تصور فئة الذكور أن الإبداع الفني موضوعا وشكلا ليس كما يطمح إليه الفاعل الجمعي، فهناك نقص في نيل المواطن الجزائري لحقه في إبداع ثقافي وفني يتناول شكلا وموضوعا ما يطمح إليه، ويمكن هذا هو أحد الأسباب التي أدت إلى عزوف الفئات الأخرى على التردد على هذه المؤسسات الثقافية.

أما الإناث فلهم نفس التصور الأول من حيث النسبة حيث تقر فئة من المبحوثات وبنسبة 14.66% بأنهن يجدن ما يطمحن إليه أحيانا"، وهذا مؤشر واضح بأن الإبداعات الثقافية والفنية ليست دائما كما يطمحن إليه، فأحيانا يتطابق مع طموحاتهن، أما التصور

¹ تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ ديفيد إنغليز و جون هيوسون، مدخل إلى سوسولوجيا الثقافة، تر: لما نصير، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 1، 2013، ص 82.

الثاني فنجد تصورين متقاربين في النسبة مع أفضلية أنهن في تصورهن: "الابداع الفني والثقافي يتناول كل المواضيع في أغلب الأحيان" بنسبة 10.67% مقابل أن: "الابداع الفني والثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا" بنسبة 10.00%، ويمكن إرجاع هذا إلى أن الابداعات الفنية والثقافية تنسجم مع ميولات الأنثى لهذا تتناول كل المواضيع في نظرهن أغلب الأحيان خلافا للذكور الذين يرون عكس ذلك.

جدول رقم 6-17: تصورات الفاعلين الجمعيين للإبداعات في المؤسسات

الثقافية حسب متغير المستوى الدراسي¹.

651- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الابداعات في هذه المؤسسات الثقافية؟								040- المستوى الدراسي
4 - الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا		3 - الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع في أغلب الأحيان		2 - أجد ما أطمح اليه أحيانا		1 - أجد ما أطمح اليه أغلب الأحيان		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2	1,33	-	-	3	2,00	-	-	ابتدائي - 1
6	4,00	2	1,33	6	4,00	2	1,33	متوسط - 2
11	7,34	9	6,00	13	8,66	11	7,33	ثانوي - 3
27	18,00	17	11,33	37	24,67	16	10,67	جامعي - 4
-	-	1	0,67	-	-	1	0,67	بدون - 6 مستوى
51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	غير معني ² - 8
53	35,33	70	46,67	40	26,67	69	46,00	بدون ³ - 9 إجابة
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن فنتي الجامعيين والثانويين لهما نفس التصورات ترتيبا ونسبا مع الذكور، حيث يرون أولا أنهم: "يجدون ما يطمحون إليه أحيانا"، وفي نفس الاتجاه ثانيا يرون أن: "الابداع الفني والثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا"، وبذلك يمكن القول حسب فئة المبحوثين أن الابداعات الثقافية والفنية ليست دائما كما يطمح إليه

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

الجامعيون والثانويون والذكور وفئة واسعة من الإناث، فهذه الابداعات لا تُمكن الفاعلين الجمعيين حسب عينة الدراسة من الحصول على حقوقها في ابداعات تلبي حاجاتها الثقافية والفنية، فهي مواطنة ناقصة في هذا البعد من أبعاد ثقافة المواطنة.

4-2-الواجبات اتجاه الابداع الثقافي والفني:

مقابل حقوق المواطن في ابداعات ثقافية تستجيب لرغباته الفكرية، و ميوله الفنية يقتضي من الفرد المواطن في دولة المواطنة احترام كل الابداعات الثقافية من خلال مبدأ حرية التعبير، واحترام آراء الآخرين في إطار القانون، وللوقوف على واقع ممارسات ومواقف الفاعلين الجمعيين اتجاه الابداعات الثقافية قمنا بطرح سؤال: هل تتابع الابداعات الثقافية والفنية؟ وإذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف موقفك من هذه الابداعات (مسرح، فن، رسم...)? فكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم 6-18: واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للإبداعات الثقافية والفنية

حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس-010				660- هل تتابع الابداعات الثقافية و الفنية ؟ &040- المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
44,00	66	17,33	26	26,67	40	نعم - 1
1,33	2	1,33	2	-	-	ابتدائي - 1
3,33	5	1,33	2	2,00	3	متوسط - 2
13,33	20	6,00	9	7,33	11	ثانوي - 3
25,34	38	8,67	13	16,67	25	جامعي - 4
0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى - 6
34,00	51	9,33	14	24,67	37	لا - 2
5,33	8	1,33	2	4,00	6	متوسط - 2
8,00	12	2,00	3	6,00	9	ثانوي - 3
20,67	31	6,00	9	14,67	22	جامعي - 4
22,00	33	6,67	10	15,33	23	أحيانا - 3

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

0,67	1	-	-	0,67	1	ابتدائي - 1
2,00	3	0,67	1	1,33	2	متوسط - 2
6,00	9	2,67	4	3,33	5	ثانوي - 3
13,33	20	3,33	5	10,00	15	جامعي - 4
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الذين يتابعون الإبداعات الثقافية والفنية هي نسبة 44.00% وهي أقل من النصف، أي أكثر من نصف الفاعلين الجمعيين لا يتابعون الإبداعات الثقافية، والذين عبروا عن متابعتهم للإبداعات الثقافية والفنية هم بنسبة قليلة هي 22.00%، أما الذين أقروا بأنهم لا يتابعون الإبداعات الثقافية والفنية فهم بنسبة معتبرة هي 34.00%، وهذه مفارقة كيف يكون هناك فاعلين جمعيين يعملون في تفاعل دائم مع مراكز ثقافية وينشطون ضمن النشاطات الثقافية، لا يتابعون الإبداعات الثقافية والفنية، أو بالأحرى ليست من اهتماماتهم الثقافة والفن، ويمكن أن يرجع هذا لطبيعة الإبداعات الثقافية والفنية التي لا تتطابق مع ميولاتهم الإيديولوجية، فهذه الإبداعات لا تلبي رغباتهم، وبهذا يمكن تفسير هذا العزوف عن هذه المتابعة.

جدول رقم 6-19: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه الإبداعات

الثقافية والفنية حسب متغير الجنس¹.

661- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف موقفك من هذه الإبداعات؟												010- الجنس
6 - لا أحاول أن ادخل في نقاش حولها		5 - أحاول أن أدخل في نقاش حولها		4 - أتحفظ على بعض الإبداعات وأعمل على منعها		3 - أتحفظ على بعض الإبداعات لكن لا أعمل على منعها		2 - أحترم بعض الإبداعات		1 - أحترم كل الإبداعات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
5,33	8	16,00	24	5,33	8	20,00	30	12,00	18	28,67	43	ذكر - 1
6,00	9	11,33	17	2,00	3	10,00	15	5,33	8	18,00	27	أنثى - 2
34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	غير معني ² - 8
54,67	82	38,67	58	58,67	88	36,00	54	48,67	73	19,33	29	بدون - 9 إجابة ¹

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام
-------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	-------	-----	------------------

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك اختلاف بين الذكور والإناث، فالذكور أكدوا وبنسبة أكبر أنهم "يحترمون كل الإبداعات" بنسبة: 28.67%، تأتي بعد ذلك النسبة الثانية بـ 20.00% لتؤكد أنّ الفاعلين الجمعيين "يتحفظون على بعض الإبداعات لكن لا يعملون على منعها"، وهذا سلوك إيجابي ينبع من ممارسة هؤلاء الفاعلين الجمعيين لثقافة المواطنة اتجاه هذه الإبداعات التي رغم أنهم يتحفظون عليها ولا يوافقون عليها إلا أنهم لا يعملون على منعها حسب مبدأ احترام حرية للرأي والإبداع الفني والثقافي، أما النسبة الثالثة هي: 16.00% التي تؤكد من خلالها الفاعلون الجمعيون بأنهم "يحاولون أن يدخلوا في نقاش حولها"، وهذا مؤشر قوي على أن الفاعلين الجمعيين يملكون ثقافة المواطنة انطلاقاً من امتلاكهم لثقافة النقاش وتبادل الآراء، وهذا ناتج من التفاعلات والاحتكاك داخل التنظيم الجمعي الذين يسمح ويساهم في تنشئة الأفراد على ثقافة النقاش والتحاور وتبادل الآراء، وهي من جوهر ثقافة المواطنة.

أما بالنسبة للإناث فكانت النسبة الأولى هي 18.00% مثل الذكور التي يؤكدون بها على أنهم "يحترمون كل الإبداعات"، وهذا مؤشر كذلك على تمتعهم بثقافة المواطنة، باحترامهم كل الإبداعات انطلاقاً من مبدأ حرية التعبير والرأي والإبداع، أما بالنسبة الثانية لم تأتي كنسبة الذكور فقد جاءت بـ: 11.33% لصالح تصورهن بأنهن: "يحاولن أن يدخلن في نقاش حول هذه الإبداعات"، وبذلك نجد الإناث يفضلن النقاش والحوار على التحفظ الموجود عند الذكور، وبذلك الإناث لديهم ثقافة الحوار والنقاش أكثر منها عند الذكور، وهذا شعور وتصور يؤكد على تمتع الإناث بثقافة المواطنة والتطور وابداء الرأي حول هذه الإبداعات، أما النسبة الثالثة وهي نسبة مقاربة مع السابقة حيث جاءت بـ: 10.00% لتؤكد بأنهن: "يتحفظن على بعض الإبداعات لكن لا يعملن على منعها" مثلن مثل الذكور، وهذا مؤشر كذلك على امتلاكهن لثقافة المواطنة في هذا الجانب،

¹ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

فهن رغم عدم رضاهن وعدم موافقتهن على هذه الإبداعات إلا أنهن لا يعملن على منعها وهذا احتراما لحرية الرأي والإبداع، وهذه كذلك تدخل ضمن ثقافة المواطنة.

جدول رقم 6-20: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه الإبداعات الثقافية والفنية حسب متغير السن¹.

661- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف موقفك من هذه الإبداعات؟												020- السن
6 - لا أحاول أن ادخل في نقاش حولها		5 - أحاول أن ادخل في نقاش حولها		4 - أتحتفظ على بعض الإبداعات و أعمل على منعها		3 - أتحتفظ على بعض الإبداعات لكن لا أعمل على منعها		2 - أحترم بعض الإبداعات		1 - أحترم كل الإبداعات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
1,33	2	4,00	6	0,67	1	2,67	4	1,33	2	6,00	9	أقل من 1 - 20
2,67	4	4,00	6	1,33	2	4,67	7	1,33	2	8,67	13	20 من 2 - 25 الى أقل من 25
3,33	5	3,33	5	1,33	2	3,33	5	3,33	5	6,00	9	25 من 3 - 30 الى أقل من 30
2,67	4	2,67	4	-	-	4,00	6	2,00	3	7,33	11	30 من 4 - 35 الى أقل من 35
1,33	2	13,33	20	4,00	6	15,33	23	9,34	14	18,67	28	35 و 5 - أكثر
34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	34,00	51	غير 8 - معني ²
54,67	82	38,67	58	58,67	88	36,00	54	48,67	73	19,33	29	بدون 9 - إجابة ³
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن كل فئات السن حسب عينة المبحوثين تؤكد على أنهم "يحترمون كل الإبداعات"، وهنا يمكن القول بأن الفاعل الجمعي مهما كان سنه فهو يحترم كل الإبداعات الثقافية والفنية، وهذا سلوك ينبع من تمتعه بثقافة المواطنة، ف"

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض و الخلاف"¹، وهناك فئة أخرى من المبحوثين من مختلف فئات السن: "يتحفظون على بعض الابداعات لكن لا يعملون على منعها"، وفي نفس الوقت هناك فئة أخرى تؤكد أنها: "تحاول أن تدخل في نقاش حولها"، فالإبداع الثقافي و الفني يدخل ضمن الصناعة الثقافية "فإن منتجات الثقافة باعتبارها صناعة و وعي الجماهير"²، لهذا تعمل هذه المنتجات على إثارة النقاش و تنمية الوعي الجمعي، و التصورين السابق ذكرهما يؤكدان في نفس الاتجاه على امتلاك لفئة المبحوثين من الفاعلين الجمعيين لثقافة المواطنة، فهم رغم تحفظهم على بعض الابداعات فهم لا يعملون على منعها، وهذا احترام لحرية التعبير والابداع الثقافي والفني، وفي نفس الوقت "يحاولون الدخول في نقاش حول هذه المواضيع" وهذا كذلك يذهب في نفس الاتجاه، وهو أن هذه الفئة من المبحوثين تملك ثقافة الحوار والنقاش والتي اكتسبتها من خلال العمل الجمعي، فهو فضاء للتنشئة على الحوار والنقاش.

نخلص إلى أن الفاعل الجمعي يحمل بشكل نسبي ثقافة المواطنة في بعدها الثقافي، و سوف نتعرض في الفصل الموالي لثقافة المواطنة في بعدها السياسي.

¹ برهان غليون، نقد السياسة الدولة و الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط 4، 2007، ص 154.

² ديفيد إنغليز و جون هيبسون، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، مرجع سابق، ص 80.

الفصل السابع: المجتمع المدني و البعد السياسي لثقافة المواطنة

أولاً: المواطنة في الجزائر

1- المواطنة في الدستور

2- المواطنة في القوانين الجزائرية

ثانياً: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة

1- الثقافة السياسية

2- المشاركة السياسية

يتناول هذا الفصل البعد الأهم في ثقافة المواطنة، إنه البعد السياسي، و قبل التطرق لتحليل نتائج الدراسة الميدانية، فسوف نتطرق لهذه الثقافة في أهم القوانين الجزائرية، بداية بالدستور الجزائري، و سوف نتناول هذا البعد إجرائيا من خلال الثقافة السياسية و المشاركة السياسية للفاعلين الجمعيين.

أولا: المواطنة في الجزائر:

1- المواطنة في الدستور:

1-1- المواطنة بين التشريع والتأسيس:

تعتبر التجارب الدستورية في الجزائر متعددة بين دستور وتعديل دستوري، فقد بلغت 7 دساتير (بين دستور وتعديل دستوري)، حيث نجد دساتير سنوات 1963، 1976، 1989، 1996، أما التعديلات الدستورية فكانت في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سنوات 2002، 2008، 2016، حيث يعتبر الدستور الحالي أو التعديل الدستوري الحالي الصادر في 7 مارس 2016، هو الدستور المعمول به وهو موضوع دراستنا.

يبدأ الدستور الجزائري في ديباجته وفي السطر الأول على حرية الشعب الجزائري، حيث ينص على أن "الشعب الجزائري شعب حر"¹، ثم يؤكد على بناء دولة "ديمقراطية مزدهرة"²، وتعتبر الحرية والديمقراطية مبدئين أساسيين في تدعيم وتشريع ومن ثمة التأسيس القانوني للمواطنة من خلال المصدر الأساسي لأي دولة ألا وهو الدستور.

ويستمر في تأكيد هذين المبدئين حيث يؤكد على سيادة الشعب في اختيار ممثليه، فالشعب هو السيد "فهو يملك بسيادته واستقلاله الوطني"³.

¹ - انظر إلى الديباجة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري المؤرخ في 7 مارس 2016، ص1.

² - انظر الديباجة، التعديل الدستوري المؤرخ في 7 مارس 2016، مرجع سابق، ص1.

³ - انظر الديباجة، المرجع نفسه، ص2.

ويستطرد على إقرار المساواة والحرية والحقوق والواجبات والعدالة لجميع المواطنين الجزائريين في ديباجة الدستور، التي فيها تأكيد على أهم مبادئ المواطنة، ويستطرد الدستور كذلك في موادها كلها أبعاد المواطنة التي سنتناولها بالتحليل فيما بعد.

1-2-المواطنة و الهوية:

أكد الدستور في مواد¹ الأولى من 1 إلى 6 على الاعتراف والتأكيد على أبعاد الهوية الجزائرية ممثلة في الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغة وطنية ورسمية، وإقرار كذلك باللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية، وبذلك ينهي الجدل القائم من مرحلة استقلال الجزائر حتى السنوات القليلة الماضية حول الهوية الأمازيغية، ويعلن رسمياً بالأبعاد الثلاثة للهوية وهي الإسلام، العروبة والأمازيغية، فلكل بعد حق متساوي مع الأبعاد الأخرى من حيث الاعتراف، التثمين والترقية والدفاع عنها، وبذلك استطاعت السلطة الجزائرية أن تسحب البساط من تحت الحركات الثقافية الأمازيغية النضالية و ذلك بالاعتراف و ترسيم الثقافة واللغة الأمازيغية، وعليها أن تجدد خطابها وتبحث عن مبررات أخرى لنضالها ووجودها ضمن هذه الحركات.

1-3-المواطنة و السلطة السياسية:

يؤكد الدستور الجزائري في مواد² من 7 حتى المادة 11 صراحة على سيادة الشعب في اختيار ممثليه، ويمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية بكل حرية واستقلالية بعيداً عن أي شكل من أشكال الضغط أو الإكراه أو التهديد، ويمكن "الرئيس الجمهورية أن يلجأ إلى إرادة الشعب مباشرة"³.

يختار الشعب ممثليه مباشرة بأسلوب ديمقراطي عن طريق الانتخاب، وبذلك يؤكد الدستور على المواطنة في بعدها السياسي المتمثل في حق المشاركة السياسية عبر

¹ - انظر المواد 1، 2، 3، 4، 5، 6، المرجع نفسه.

² - انظر المواد 7، 8، 9، 10، 11، المرجع نفسه.

³ - انظر المادة 9، المرجع نفسه.

الانتخاب، حيث أن "المشاركة السياسية تتطلب إشراك جميع المواطنين بغض النظر عن إنتماءاتهم الاثنية و العرقية في الحياة السياسية العامة"¹.

1-4-التشريع لحقوق وحرريات المواطنة:

يؤكد الدستور في مواده على إقرار حقوق وحرريات المواطنة وقد تناول هذه الحقوق والحرريات في فصل كامل وهو الفصل الرابع، وضمّ 42 مادة بنسبة 19.26 % من مواد الدستور المقدرة بـ 218 مادة، أي خمس المواد جاءت في هذا المجال، وشملت حرية التعبير، حرية التظاهر السلمي، حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، وحرية انتماء للجمعيات، الاجتماع، حرية انشاء الأحزاب السياسية.

ويستطرد الدستور في مواده إقرار² حرية السكن والتنقل، وحق اختيار محل إقامته، وحق المشاركة في الأحزاب وحق إنشاء الأحزاب، ويقر حقوق المواطن المدنية والسياسية، فـ " منذ العصر الحديث ارتبط مفهوم المواطنة و حقوق الانسان بالمشاركة السياسية خصوصا بعد انتشار العلم و الثقافة"³.

ويمكن التذكير بأنّ هذا التأكيد بالإقرار هي "عملية ضرورية للتأسيس للمواطنة الفعالة"⁴.

ويقر كذلك الحق في القضاء العادل، وحق الانتخاب، حق الترشح، وحق الإرث والتملك، والحق في التعليم والسكن والرعاية الصحية، الحق في بيئة سليمة والحق في العمل، والحق في العمل النقابي، الحق في الإضراب والحق في حياة كريمة للمواطن والطفل والمسنين.

¹ باية بن جدي و السعيد ملاح، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية و الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات و الحلول، من مجلة الحوار الفكري، مجلد 12، عدد 14، الصفحة (633-658)، جامعة أدرار، ديسمبر 2017، ص 635.

² أنظر المواد 53، 55، المرجع نفسه.

³ أمال غنو و محمد صافو، المشاركة السياسية و المواطنة في الجزائر: الواقع و المعوقات، من المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مجلد 9، عدد 16، الصفحة (68-83)، جامعة باتنة 1، جانفي 2020، ص 70.

⁴ منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 163.

1-5-التشريع لواجبات المواطنة:

لقد تناول الدستور بتشريع الواجبات التي على المواطن القيام بها ضمن مبدأ المواطنة، وقد خصص فصل كامل وهو الفصل الخامس بـ 10 مواد بنسبة 4.58 % من مواد الدستور، أي رُبع مواد فصل الحقوق والحريات، حيث تمثل الحقوق والحريات مبدأ مهم لترسيخ المواطنة كباقي المجتمعات والدول الديمقراطية.

يؤكد الدستور الجزائري على الواجبات وهي واجب احترام المواطنين لدستور وقوانين الجمهورية، وواجب حماية استقلال البلاد بما تقتضيه هذه الحماية من سلامة التراب الوطني والوحدة الوطنية، وواجب احترام رموز الدولة من علم وطني وواجب احترام رموز الثورة الجزائرية من مجاهدين وشهداء، وكل ما يتصل بالتاريخ الوطني وأبعاد الهوية الوطنية الثلاثة ممثلة في الإسلام، العروبة والأمازيغية¹.

1-6-التشريع لمبدأ العدالة:

لقد أقر الدستور مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين، و"القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية"².

وقد أقر الدستور معاقبة التعسف في استعمال السلطة، والتحيز في تطبيق القانون³، وللمواطن حق البراءة حتى تُثبت إدانته في ظل محاكمة عادلة، حيث يضمن له القانون حق الدفاع عن نفسه⁴.

1-7-التشريع لمبدأ المساواة:

يقر الدستور الجزائري صراحة مبدأ المساواة لكل المواطنين أمام القانون، ويفرض على جميع المؤسسات ضمان المساواة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية¹.

¹- انظر المواد من المادة 75 حتى المادة 83، المرجع نفسه.

²- انظر المادة 9، المرجع نفسه.

³- انظر المواد 24، 25، المرجع نفسه.

⁴- انظر المواد 56، 58، المرجع نفسه.

بالنسبة لتقلد المهام والوظائف في مؤسسات الدولة، فالمواطنون متساوون أمام القانون، والمساواة في التعليم والتكوين وفي كل الحقوق والواجبات، بغض النظر عن العرق، الجنس، الرأي².

2-المواطنة في القوانين الجزائرية:

يعتبر قانون الأسرة من القوانين المهمة في تنظيم حياة المجتمع الجزائري لما له من أهمية في تنظيم أهم لبنة في بناء المجتمع الجزائري، إنها الأسرة الوحدة الأساسية لتكوين المجتمع، باعتبار أن الجزائر دستورها يؤكد على أن الإسلام دين الدولة، فكانت ومازالت معظم مواد مستمدة من الشريعة الإسلامية، وهو الذي شكل جدلا واسعا في أوساط المجتمع المدني من جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات المرأة، التي تنادي بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وحفظ حقوقها في علاقة الزواج، وحالات الطلاق.

لقد تمّ تعديل قانون الأسرة بالأمر 02-05 المؤرخ في 2005/02/07، حيث مكن هذا القانون من تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، المبدأ الأساسي للمواطنة، فهذا القانون "يكون المشرع قد أقر للزواج سنا موحدة وهي 19 عاما"³. وكذلك عزز من حرية الطرفين في اختيار الزوج، حيث اعتبر "رضا الزوجين الركن الأساسي في عقد الزواج"⁴، وبذلك عزز أحد أهم قيم المواطنة، أنها قيمة الحرية، وذلك في حرية اختيار الزوج، فهي مكرسة في القانون ولا يتم عقد الزواج بدون توفر هذا الشرط.

وقد جاء هذا القانون بما يدعم حقوق المرأة خاصة فيما يخص تعدد الزوجات فقد جعل هذا الأمر مشروط بعدة شروط أهمها موافقة الزوجة الأولى، وكذلك "عزز من

¹ - انظر المادة 34، المرجع نفسه.

² - انظر المواد 32، 34، 65، المرجع نفسه.

³ - محمد توفيق قديري وميلود بن حوحو، تعزيز المركز القانوني للمرأة في التشريع الجزائري (قانون الأسرة وقانون الجنسية نموذجا)، من مجلة الاجتهاد القضائي، عدد15، الصفحة (267-284)، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2017، ص270.

⁴ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص169.

مكانة المرأة حين نص على حقوق وواجبات مشتركة مستبعدا كل تفضيل لأحدهما على الآخر"¹.

2-1- المواطنة في قانون العمل:

يعتبر قانون العمل من القوانين القليلة التي لم يمسه التغيير لما يمثله من أهمية بالغة في المجتمع الجزائري، فهو يمس فئة واسعة ويقنن حياة العمال التي تعتبر محرك الاقتصاد، فالعمل "مصدر كل انتاج وثروة وبفضله تحرر الإنسان من سطوة الطبيعة وهيمنتها وأقام علاقاته الاجتماعية"²، وتاريخيا لم يكن العامل يتمتع بحقوق وواجبات مثل ما هو الحال الآن، إلا بعد نضالات طويلة، ويكمن ذلك التغيير بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، وما أتت به من حقوق وحرريات للمواطن ومن "مرسوم سمي Derect dallard سنة 1791 والذي جاء فيه: يحق لكل شخص وبكل حرية أن يمارس أي عمل أو أية مهنة يريد"³.

لقد أعطى قانون العمل 90-11 حقوق للعمال بدون تمييز بين الرجل والمرأة، ونص صراحة بحقوق العمل النقابي، التفاوض الجماعي، المشاركة في الهيئة المستخدمة، الضمان الاجتماعي، التقاعد، الوقاية الصحية، طب العمل، الراحة، حق الإضراب⁴، واستطرد القانون في حقوق العمال من السلامة البدنية واحترام كرامتهم، الحماية من التمييز، التكوين المستمر، الترقية في العمل، الاستفادة من الأجرة، ومن كافة الخدمات الاجتماعية، وكل الحقوق المنصوص عليها في عقد العمل⁵، وعدة حقوق وبذلك أعطى القانون حقوق عديدة التي تدخل ضمن البعد الاجتماعي والاقتصادي للمواطن العامل، إضافة إلى هذه الحقوق فقد ألزم القانون العامل بواجبات في المادة 7 من هذا القانون وأهمها: اتقان العمل، المواظبة، المساهمة في تحسين المردود، تنفيذ تعليمات

¹ - محمد توفيق قديري وميلود بن حوحو، المرجع نفسه، ص273.

² - رقية سكيل، البعد التعاقدى في علاقات العمل في التشريع الجزائري، من مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 21، الصفحة (162-174)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2019، ص 163.

³ - رقية سكيل، المرجع نفسه، ص163.

⁴ - انظر المادة 5، قانون 90-11، قانون يتعلق بعلاقات العمل، من الجريدة الرسمية، عدد 17، أبريل 1990، ص563.

⁵ - انظر المادة 6، قانون رقم 90-11، المرجع نفسه، ص563.

السلطة الإدارية في إطار مهام العامل، المراقبة الطبية المستمرة، المحافظة على السر المهني، إلى غيرها من الواجبات¹.

2-2- المواطنة في قانون الجنسية:

تعتبر الجنسية مرادفة لكلمة المواطنة في بعض التعريفات خاصة التعريفات القانونية، حيث تمثل أهمية بالغة فالجنسية في أي بلد تسمح للمواطن بالاندماج الاجتماعي، حيث تمثل بالنسبة للمهاجرين أهم المطالب في سبيل اندماج مواطني كامل.

لقد تعامل التشريع الجزائري بكثير من الحذر مع هذا الموضوع، وأعطى أهمية بالغة له، فلهذا ظل لسنوات الاستقلال حتى قبل سنة 2005 يمنح الجنسية للأولاد و هذا تبعا لجنسية الأب، وأهمل لسنوات عديدة للأبناء من أم جزائرية وأب أجنبي، وتبعا للتطورات الحاصلة في الجزائر والعالم تم الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم²، وبذلك يجسد هذا القانون مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في اكتساب الجنسية الجزائرية، وهذا ما يتطابق مع جوهر المواطنة، حيث "يعد حق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها ترجمة لمبدأ المساواة بين الجنسين"³.

يُعد هذا القانون استجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري بسبب زواج الجزائريات بالأجانب وما أحدثه من معاناة أولادهم من عدم التمتع بالجنسية الجزائرية ومعاناتهم من مواطنة ناقصة، أما من الجانب الآخر فهو استجابة للقوانين والمواثيق الدولية التي وقعتها الجزائر التي بموجبها يتم اقرار عدة حقوق وجبات على الدولة لصالح المواطنين في تشريعاتها تماشيا مع هذه المعاهدات و المواثيق الدولية، ومنها "الحق في الجنسية والحق في المساواة والذين أصبح الخروج عليهما يشكل مخالفة لقواعد القانون الدولي"⁴.

¹ انظر المادة 7، قانون 90-11، المرجع نفسه، ص563.

² منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مرجع سابق، ص168.

³ بوخروبة حمزة، جنسية أبناء الأم الجزائرية، من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد13، الصفحة (605)-605 (622) جامعة باتنة، جويلية 2018، ص606.

⁴ بوخروبة حمزة، المرجع نفسه، ص606.

2-3- المواطنة في قانون الانتخاب:

لقد شهد قانون الانتخاب عدة تعديلات شأنه شأن الدستور، والقانون المعتمد حاليا في الانتخابات هو القانون العضوي رقم 01-12 مؤرخ في 12 يناير 2012، يستند هذا القانون على التأسيس الدستوري لحق المواطن في المشاركة السياسية ومبدأ حرية اختيار ممثليه في مؤسسات السلطة السياسية ف"الحق في الانتخاب مكفول دستوريا لكل مواطن جزائري"¹، فحق الانتخاب يدخل ضمن أهم أبعاد المواطنة ممثلة في المواطنة السياسية، فالدستور الجزائري يؤكد على "تمتع كل مواطن بالحق في الانتخاب والترشح إذا توفرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون"².

لقد كرس قانون الانتخاب مبدأ المساواة في ممارسة المواطن لحقه الانتخابي، فقد اشترط تمتع المواطن بسن 18 سنة وتمتعه بحقوقه المدنية والسياسية لممارسة حقه في الانتخاب³، وبذلك لكل مواطن حق في الانتخاب بكل حرية، ف"التصويت يندرج ضمن سيرورة معقدة تهدف لاضفاء طابع شرعي على السلطات الحكومية"⁴.

وقد كرس هذا القانون عدة حقوق وواجبات على المواطن في العملية الانتخابية، فاعتبر "التسجيل في القوائم الانتخابية واجب على كل مواطن ومواطنة"⁵، واخضع هذه القوائم الانتخابية للمراقبة الدورية من طرف اللجنة الإدارية⁶.

إضافة إلى السماح للجالية الجزائرية في الخارج بالمشاركة في الانتخابات، ومن المبادئ التي أكد عليها هذا القانون هو "اعتبار التصويت شخصيا وسريا يكرس أكثر

¹ - بومعزة فاطمة، حق الانتخاب في الجزائر ما بين الحماية القانونية ومظاهر الممارسة، من مجلة النبراس للدراسات القانونية، مجلد 02، عدد 02، الصفحة (78-87)، جامعة العربي التبسي، تبسة، سبتمبر 2017، ص79.

² - بومعزة فاطمة، حق الانتخاب في الجزائر ما بين الحماية القانونية ومظاهر الممارسة، مرجع سابق، ص79.

³ - انظر المادة 3، قانون الانتخاب، القانون العضوي رقم 02-12، من الجريدة الرسمية، عدد 1، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يناير 2012.

⁴ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 2006، ص 306.

⁵ - انظر المادة 6، قانون عضوي 02-12، المرجع نفسه.

⁶ - انظر المادة 15، قانون عضوي 02-12، المرجع نفسه.

مواطنة للمرأة"¹، وذلك بالسماح للمرأة ممارسة الانتخاب بشكل مباشر وليس عن طريق أحد أقاربها.

ثانيا: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة:

يمثل البعد السياسي للمواطنة، أو ما يسمى المواطنة السياسية من أقدم أبعاد المواطنة، حيث تعتبر تجربة أثينا أبرز مثال على ذلك، وتمثل المشاركة السياسية للمواطنة في تسيير الشأن العام عبر المشاركة في الأحزاب، و في الانتخاب وحق الترشح، وحق الاحتجاج السلمي، وقبلها الحق في التنشئة السياسية عبر الثقافة السياسية التي تكون عبر الإعلام وفضاءات الحزب والجمعيات السياسية.

1-الثقافة السياسية:

يعتبر البعد السياسي من أهم أبعاد ثقافة المواطنة فهو مؤشر هام على مدى ترسخ مبدأ المواطنة في مجتمع ما أو دولة ما، والسياسة تحركها ثقافة سياسية يمارس بها الأفراد المواطنون فعلهم السياسي ضمن ثقافة المواطنة انطلاقا من هذه الثقافة السياسية، حيث "يقصد بالثقافة السياسية، مجموعة من القيم و الأفكار و المعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبية مجتمع ما، و تميزه عن غيره من مجتمعات"².

و الثقافة السياسية "باعتبارها نسيج من المعرفة و المعتقدات و القيم و أنماط التفكير و السلوك السياسي"³ هي التي تؤطر الفعل السياسي داخل الحقل السياسي، و هي نفس الوقت لن تخرج عن الثقافة العامة للمجتمع، حيث أنها جزء منها بطبيعة الحال، و في نفس الوقت فإن "الثقافة السياسية هي نتيجة مباشرة للنظام العام السائد"⁴.

¹ منير مباركية، مفهوم المواطنة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر مرجع سابق، ص171.

² مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل الزاوية (ليبيا)، ط1، 2007، ص 183.

³ حياة قزادري، الثقافة السياسية في الصحف اليومية و انعكاساتها على عملية التنمية السياسية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة لعينة من صحيفتي الخبر و الشعب في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2009، من المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، مجلد 1، عدد 1، الصفحة (42-72)، جامعة جيجل، أكتوبر 2017، ص 43.

⁴ سليم بوسقيعة، الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها، من مجلة الباحث الاجتماعي، مجلد 11، عدد 11، الصفحة (107-130)، جامعة قسنطينة 2، مارس 2015، ص 109.

وللوقوف على واقع هذه الثقافة انطلاقاً من مؤشرين نعتبرهما هامين أولاً: الدين وعلاقته بثقافة المواطنة، وثانياً: مدى اهتمام الأفراد بمتابعة شؤون السياسة، أو بالأحرى مدى اهتمامهم بالسياسة انطلاقاً من مؤشرات لمتابعتهم القنوات الفضائية، والجرائد، والأخبار بصفة عامة.

حتى نقف على واقع الثقافة السياسية حسب المؤشرات السابقة الذكر قمنا بطرح عدة أسئلة سنتعرض لها في العناصر التالية:

1-1- الدين وثقافة المواطنة:

يعتبر الدين أهم المرجعيات الثقافية للأفراد في المجتمع الجزائري، ولا يزال يشكل حضوراً قوياً، لهذا نحاول في هذا العنصر رصد علاقته بثقافة المواطنة في السياق الجزائري انطلاقاً من تصورات الفاعلين الجمعيين حسب فئة المبحوثين، ولهذا قمنا بطرح سؤال: هل تعتبر الدين مهم في حياة المواطن؟ وإذا كان الجواب: نعم أو نوعاً ما، كيف تصف هذه الأهمية؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7- 1: تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين في حياة المواطن حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس-010				670- هل تعتبر الدين مهم في حياة المواطن؟ & 020- السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
98,00	147	33,33	50	64,67	97	نعم - 1
10,67	16	6,00	9	4,67	7	أقل من 20 - 1
17,33	26	7,33	11	10,00	15	من 20 إلى أقل من 25 - 2
17,34	26	6,67	10	10,67	16	من 25 إلى أقل من 30 - 3
12,00	18	4,00	6	8,00	12	من 30 إلى أقل من 35 - 4
40,66	61	9,33	14	31,33	47	و أكثر 35 - 5
0,67	1	-	-	0,67	1	لا - 2

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

0,67	1	-	-	0,67	1	من 30 الى اقل من 35 - 4
1,33	2	-	-	1,33	2	نوعا ما - 3
0,67	1	-	-	0,67	1	من 20 الى اقل من 25 - 2
0,66	1	-	-	0,66	1	و اكثر 35 - 5
100,00	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أنّ جميع الفاعلين الجمعيين حسب فئة المبحوثين وبنسبة 98.00%، ما عدا 3 أفراد قد أقروا وأكدوا على أهمية الدين في حياة المواطن، وهنا تأكيد على علاقة وثيقة بين الأفراد والدين كمرجعية، ونحن بطرحنا هذا السؤال حاولنا الوصول إلى التأكيد على مسألة مهمة في الثقافة السياسية لدى الأفراد حول علاقة الدين بثقافة المواطنة، وهنا مؤشر قوي لدى الفاعلين الجمعيين على الالتباس عندهم بين الدين وثقافة المواطنة، وذلك عبر سؤالنا الذي يتضمن كلمتي حياة المواطن ولم نقل حياة الفرد، باعتبار ثقافة المواطنة هي ثقافة يلتقي ضمنها الأفراد بغض النظر عن انتمائهم الديني، والدين هو شأن خاص، يرتبط بهوية الفرد خارج ثقافة المواطنة، وهنا من خلال إجابات الفاعلين الجمعيين فهم لا يفرقون بين ما هو شأن خاص وثقافة المواطنة التي هي شأن عام.

لكن يمكننا إذا رجعنا إلى السياق الجزائري حيث يعتبر الدين مهم في حياة الأفراد، وثقافة المواطنة لم تترسخ بعد حدودها ومفهومها لدى الأفراد المواطنين بما فيهم الفاعلون الجمعيون ولو أنه جزء كبير منهم له مستوى جامعي.

جدول رقم 7-2: تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين حسب متغير

الجنس¹.

671- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصنف هذه الأهمية				الجنس - 010
4 - الدين ليس معيار	3 - الدين معيار مهم	2 - الدين شأن عام	1 - الدين شأن خاص	

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

دائما للحكم على الشخص		للحكم على الشخص						
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20,67	31	15,33	23	37,33	56	31,33	47	ذكر
13,33	20	8,00	12	16,00	24	14,67	22	أنثى
2,00	3	2,00	3	2,00	3	2,00	3	غير معني
64,00	96	74,67	112	44,67	67	52,00	78	المجموع العام
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أنّ هناك نسبة كبيرة من فئة المبحوثين أي 37.33% و 16.00% للذكور والإناث على الترتيب أكدت على أنّ الدين شأن عام، وهذا يؤكد على الثقافة السياسية لهؤلاء الأفراد انطلاقا مما تقتضيه ثقافة المواطنة، ولكن تشير في نفس الوقت إلى مرجعية الدين عند هؤلاء الأفراد حتى في الشأن العام، حيث يمثل الدين مصدرا من مصادر المرجعية الثقافية والسياسية، ولهذا يربطه هؤلاء الأفراد بالشأن العام. وتأتي النسبة الثانية لتؤكد في المقابل على أنّ "الدين شأن خاص" حيث جاءت نسب هذا التصور بـ: 31.33% و 14.67% للذكور والإناث على الترتيب، ويمكن اعتبار أنّ هذه الفئة تملك ثقافة سياسية واعية تنسجم مع ثقافة المواطنة التي تعتبر الدين شأنًا خاصًا يدخل في الحياة الخاصة للأفراد ولا دخل له في مجتمع ثقافة المواطنة.

وتأتي النسبة الثالثة لتؤكد على مفارقة أخرى مع أهمية الدين، إلى مسألة تدين الأشخاص، فقد عبر الفاعلون الجمعيون وبنسبة معتبرة على أنّ "الدين ليس معيار دائما للحكم على الشخص"، حيث جاءت نسب هذا التصور بـ: 20.67% و 13.33% للذكور والإناث على الترتيب، وهنا مسألة مهمة تشير إلى أنّ تدين الأفراد الذي ليس معيارا دائما للحكم على الشخص، فيمكننا القول بأن الدين كنص يمثل أهمية كبيرة ومرجع أساسي للفاعل الجمعي أما تدين الأفراد فهو مسألة شخصية مرتبط بالفرد المتدين، ولا يمكن اعتبار تدين الشخص دائما معيار للحكم على ذات الشخص نفسه.

جدول رقم 7-3: تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين حسب متغير المستوى الدراسي¹.

671- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف هذه الأهمية؟								المستوى -040 الدراسي
4 - الدين ليس معيار دائما للحكم على الشخص		3 - الدين معيار مهم للحكم على الشخص		2 - الدين شأن عام		1 - الدين شأن خاص		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1	0,66	1	0,66	2	1,33	1	0,67	ابتدائي - 1
4	2,67	2	1,33	10	6,67	7	4,67	متوسط - 2
12	8,00	10	6,67	22	14,67	20	13,33	ثانوي - 3
33	22,00	22	14,67	45	30,00	41	27,33	جامعي - 4
1	0,67	-	-	1	0,66	-	-	بدون مستوى - 6
3	2,00	3	2,00	3	2,00	3	2,00	غير معني ²
96	64,00	112	74,67	67	44,67	78	52,00	المجموع العام
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن التصورات السابق ذكرها حسب متغير الجنس هي نفسها حسب متغير المستوى الدراسي، حيث نجد بالنسبة لفئة الجامعيين فإن النسبة الأكبر هي لتصور "الدين شأن عام" بنسبة 30.00%، وبنسبة متقاربة لتصور: "الدين شأن خاص" بنسبة 27.33%، والنسبة الثالثة لتصور: "الدين ليس معيار دائما للحكم على الشخص" بنسبة 22.00%، وهذا يؤكد أن هناك التباس في فهم علاقة الدين بثقافة المواطنة، ويؤكد كذلك على أهمية الدين كمرجعية أساسية عند الفاعلين الجمعيين، وكذلك يؤكد على تحفظ الفاعلين الجمعيين على مسألة تدين الأفراد، فهناك فرق بين تدين الأشخاص والدين كنص مرجعي ومقدس بالنسبة لهم.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

1-2-متابعة الشأن السياسي:

تعتبر متابعة الشأن السياسي أحد المصادر التي تساعد المواطن على تنمية ثقافته السياسية وزيادة وعيه بقضاياها، فالسياسة شأن عام حاضر بقوة في الإعلام بمختلف مستوياته المرئية والمكتوبة والسمعية، وحتى عبر الانترنت، فلا يمكن أن نتحدث عن إعلام بدون وجود السياسة، فالسياسة في معناها العام تدبير الشأن العام، وهذا التدبير يحظى بتغطية واسعة، وأي مواطن وإن كان يتفادى الخوض في المواضيع السياسية فإنه له ولو جزء من وقته يخصصه لمتابعة السياسة، وحتى نقف على متابعة الفاعلين الجمعيين للشأن السياسي قمنا بطرح أسئلة تتعلق بالقنوات الفضائية، الجرائد ، ومتابعة الأخبار فكانت النتائج كما يلي:

1-2-1-المتابعة عبر القنوات الفضائية:

بفضل الطفرة التكنولوجية التي حولت العالم إلى قرية، واكتساح الأقمار الصناعية وثورة الاتصالات في العالم، فقد أصبح كل فرد منا يتابع عدة قنوات فضائية انطلاقاً من بيته، وتعددت اهتمامات واختصاصات هذه القنوات من إخبارية، وثائقية، ترفيهية، رياضية...، وحتى نقف على واقع اهتمام الفاعلين الجمعيين من حيث نوع البرامج والقنوات قمنا بطرح سؤال على المبحوثين: هل تتابع القنوات الفضائية؟ وإذا الجواب: نعم أو أحياناً رتبها حسب الأهمية، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 4-7: واقع متابعة الفاعلين الجمعيين لبرامج القنوات الفضائية مرتبة

حسب الأهمية حسب متغير الجنس¹.

681- القنوات الفضائية المرتبة					
المرتبة 3		المرتبة 2		المرتبة 1	
العدد	%	العدد	%	العدد	%
100	66,67	100	66,67	100	66,67
0	0,00	30	20,00	15	10,00
3	2,00	22	14,67	19	12,67

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

2,67	4	5,33	8	10,67	16	المسلسلات - 3
2,67	4	2,67	4	4,67	7	البرامج الاخبارية - 4
1,33	2	6,00	9	2,00	3	الأشرطة الوثائقية - 5
5,33	8	0,00	0	1,33	2	البرامج السياسية - 6
5,33	8	5,33	8	5,33	8	غير معني ¹ - 8
47,34	71	12,67	19	20,00	30	بدون إجابة - 9
33,33	50	33,33	50	33,33	50	أنثى - 2
8,00	12	2,00	3	10,67	16	الأفلام - 1
10,67	16	2,00	3	6,00	9	الرياضة - 2
4,67	7	2,67	4	4,67	7	المسلسلات - 3
0,67	1	2,00	3	0,67	1	البرامج الاخبارية - 4
0,00	0	1,33	2	0,00	0	الأشرطة الوثائقية - 5
0,67	1	1,33	2	0,00	0	البرامج السياسية - 6
1,33	2	1,33	2	1,33	2	غير معني ² - 8
7,33	11	20,67	31	10,00	15	بدون إجابة ³ - 9
100	150	100	150	100	150	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة للذكور فإن البرامج المتابعة على القنوات الفضائية، فنجد في المرتبة الأولى هي البرامج الرياضية بنسبة 12.67%، والأفلام في المرتبة الثانية بنسبة 20.00%، أما البرامج السياسية فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 5.33%، وهذا مؤشر ولو كان ضعيفا فإن هناك متابعة للبرامج السياسية من طرف الذكور في المرتبة الثالثة، فالفاعل الجموعي من جنس ذكر يتابع البرامج الرياضية ثم الأفلام وتأتي البرامج السياسية في المرتبة الثالثة، فالاهتمام بالسياسة يأتي بعد الرياضة والتسلية.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما بالنسبة للإناث فتأتي متابعة الأفلام في المرتبة الأولى بنسبة 10.67% أما فيما يخص المرتبة الثانية وبنسبة ضعيفة تأتي متابعة المسلسلات، أما في المرتبة الثالثة فتأتي البرامج الرياضية، وهكذا فالفاعل الجمعي من جنس أنثى يهتم بمتابعة الأفلام ثم المسلسلات وثالثا الرياضة، أما متابعة السياسة تكاد تكون معدومة، وهذا هو الفرق بين الذكور والإناث، فمتابعة السياسة تلقى متابعة واهتماما من طرف الذكور بشكل أكثر.

جدول رقم 5-7: واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للقنوات الفضائية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية¹.

المجموع العام		الحالة المدنية -030						681- القنوات الفضائية المرتبة
		مطلق - 3		متزوج - 2		أعزب - 1		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 1
20,67	31	-	-	8,00	12	12,67	19	الأفلام - 1
18,67	28	-	-	7,34	11	11,33	17	الرياضة - 2
15,33	23	1,33	2	6,67	10	7,33	11	المسلسلات - 3
5,33	8	-	-	2,66	4	2,67	4	البرامج الاخبارية - 4
2,00	3	-	-	1,33	2	0,67	1	الأشرطة الوثائقية - 5
1,33	2	-	-	0,66	1	0,67	1	البرامج السياسية - 6
6,67	10	-	-	3,34	5	3,33	5	غير معني - 8
30,00	45	2,00	3	19,34	29	8,66	13	بدون إجابة ² - 9
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 2
22,00	33	1,33	2	8,67	13	12,00	18	الأفلام - 1
16,67	25	-	-	6,67	10	10,00	15	الرياضة - 2
8,00	12	-	-	4,00	6	4,00	6	المسلسلات - 3
4,67	7	-	-	3,34	5	1,33	2	البرامج الاخبارية - 4
7,33	11	-	-	4,00	6	3,33	5	الأشرطة الوثائقية - 5
1,33	2	-	-	0,66	1	0,67	1	البرامج السياسية - 6
6,67	10	-	-	3,34	5	3,33	5	غير معني ¹ - 8

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

33,33	50	2,00	3	18,66	28	12,67	19	بدون إجابة - 9
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 3
8,00	12	-	-	2,00	3	6,00	9	الأفلام - 1
12,67	19	0,67	1	4,00	6	8,00	12	الرياضة - 2
7,33	11	-	-	3,33	5	4,00	6	المسلسلات - 3
3,33	5	-	-	0,67	1	2,66	4	البرامج الاخبارية - 4
1,33	2	-	-	0,66	1	0,67	1	الأشرطة الوثائقية - 5
6,00	9	-	-	4,00	6	2,00	3	البرامج السياسية - 6
6,67	10	-	-	3,34	5	3,33	5	غير معني - 8
54,67	82	2,66	4	31,34	47	20,67	31	بدون إجابة - 9

من خلال الجدول نلاحظ بأن البرامج المتابعة والتي تأتي في المرتبة الأولى هي لصالح الأفلام بالنسبة لفئتي الأعزب والمتزوج بنسبة 12.67% و 8.00% على الترتيب، وهذا مؤشر على أن متابعة الأفلام تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للأعزب والمتزوج في نفس الوقت، وفي نفس المرتبة الأولى نجد وبنسبة متقاربة متابعة للرياضة بنسب 11.33% و 7.34% للأعزب والمتزوج على الترتيب.

أما في المرتبة الثانية فنجد كذلك نفس البرامج وبنسب متقاربة، فالنسب الأكبر نجدها لصالح الأفلام بنسب 12.00% نجد متابعة برامج الرياضة وبنسب 10.00% و 6.67% للأعزب والمتزوج على الترتيب.

أما في المرتبة الثالثة فنجد الفاعلين الجمعيين متابعون للرياضة وهذا بنسب 8.00% و 4.00% للأعزب والمتزوج، أما الاهتمام بمتابعة البرامج السياسية فنسبته ضعيفة لكنها موجودة أكثر عند المتزوج منه عند الأعزب، وتكون في المرتبة الثالثة.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نخلص بأنّ الفاعلين الجمعيين يتابعون الأفلام ثمّ الرياضة وبنسبة ضعيفة البرامج السياسية، وإن كانت هناك متابعة للبرامج السياسية تكون في المرتبة الثالثة بعد الأفلام والرياضة.

1-2-2-2-قراءة الجرائد:

تعتبر الجريدة وسيلة إعلامية لازالت تحظى بمتابعة القراء رغم غزو الانترنت واكتساحها للواقع الإعلامي في الجزائر والعالم، إلا أنّه لا زال للجريدة مكان ومتابعة خاصة من قبل الأفراد، وللوقوف على واقع قراءة الفاعلين الجمعيين للجرائد، قمنا بطرح السؤال: هل تقرأ الجرائد؟ و اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا رتب الصفحات التي تقرأها حسب الأهمية: 1-2-3، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 6-7: واقع قراءة الفاعلين الجمعيين للجرائد مرتبة حسب الأهمية

حسب متغير الجنس¹.

						691- الصفحات التي تقرأها
المرتبة 3		المرتبة 2		المرتبة 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
100	66,67	100	66,67	100	66,66	ذكر - 1
8	5,33	14	9,33	47	31,33	صفحات الأخبار - 1
16	10,67	19	12,67	11	7,33	صفحات الرياضة - 2
22	14,67	9	6,00	6	4,00	صفحات الثقافة - 3
6	4,00	6	4,00	-	-	صفحات منوعات - 4
1	0,67	1	0,67	-	-	صفحات السياسة - 5
29	19,33	29	19,33	29	19,33	غير معني - 8
18	12,00	22	14,67	7	4,67	بدون إجابة ² - 9
50	33,33	50	33,33	50	33,33	أنثى - 2
8	5,33	1	0,66	14	9,33	صفحات الأخبار - 1
13	8,67	1	0,67	4	2,67	صفحات الرياضة - 2

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

4,67	7	2,00	3	6,00	9	صفحات الثقافة - 3
12,00	18	12,00	18	12,00	18	غير معني ¹ - 8
2,66	4	18,00	27	3,33	5	بدون إجابة - 9
100	150	100	150	100	150	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئة الذكور تقرأ الجرائد، وتأتي صفحات الأخبار في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بنسبة كبيرة نوعا ما هي: 31.33%، أما في المرتبة الثانية تأتي وبنسبة أكبر قراءة صفحات الرياضة بنسبة 12.67%.

أما فيما يخص المرتبة الثالثة فتأتي صفحات الثقافة بنسبة 14.67%، أما صفحات السياسة فتكاد تكون معدومة، وهذا مؤشر على أنهم يصرحون بعدم قراءة صفحات السياسة، ولكن قد أكدوا وبنسبة كبيرة على قراءتهم لصفحات الأخبار التي يعتبرونها من حيث الأهمية تأتي في المرتبة الأولى، وهذا الجانب غير مصرح به على اهتمامه بالسياسة، فالأخبار تكون عادة في جميع الميادين، حيث تأتي أخبار التنمية، ومواقف المسؤولين بما فيهم السياسيين، فالأخبار تكون شاملة لكل ميادين الحياة اليومية للمواطن، فالفاعل الجمعي مهتم بمتابعة الأخبار من حوله، وكذلك يؤكد على متابعته للرياضة، وله اهتمام بالثقافة عبر الجرائد، وهذا بالنسبة للفاعل الجمعي من جنس ذكر.

أما بالنسبة لفئة الإناث فنجد أنه في المرتبة الأولى تأتي صفحات الأخبار وبنسبة 9.33%، أما في المرتبة الثانية فهي نسبة ضعيفة تخص صفحات الثقافة بنسبة 2.00%، أما في المرتبة الثالثة فتأتي صفحات الرياضة بنسبة 8.67%، أما صفحات السياسة فلا تتابعها أو تقرأها الفاعلة الجموعية، فالسياسة ليست من اهتمام الفاعلة الجموعية، ولكن من خلال متابعتها لصفحات الأخبار هناك اهتمام بالسياسة، فالأخبار تتعدى الأخبار العادية لتمثل أخبار التنمية، المسؤولين، فهناك مؤشر على اهتمام بالسياسة ولكنه غير مصرح به.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

جدول رقم 7-7: واقع قراءة الفاعلين الجمعيين للجراند مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية¹.

المجموع العام		الحالة المدنية -030						691- الصفحات التي تقرؤها
		مطلق - 3		متزوج - 2		أعزب - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
150	100,00	5	3,33	74	49,34	71	47,33	المرتبة 1
61	40,67	1	0,67	36	24,00	24	16,00	صفحات الأخبار - 1
15	10,00	2	1,33	7	4,67	6	4,00	صفحات الرياضة - 2
15	10,00	-	-	9	6,00	6	4,00	صفحات الثقافة - 3
47	31,33	1	0,66	19	12,67	27	18,00	غير معني ² - 8
12	8,00	1	0,67	3	2,00	8	5,33	بدون إجابة ³ - 9
150	100,00	5	3,33	74	49,34	71	47,33	المرتبة 2
15	10,00	2	1,33	5	3,33	8	5,34	صفحات الأخبار - 1
20	13,33	-	-	10	6,67	10	6,66	صفحات الرياضة - 2
12	8,00	-	-	7	4,67	5	3,33	صفحات الثقافة - 3
6	4,00	-	-	5	3,33	1	0,67	صفحات منوعات - 4
1	0,67	-	-	1	0,67	-	-	صفحات السياسة - 5
47	31,33	1	0,66	19	12,67	27	18,00	غير معني - 8
49	32,67	2	1,34	27	18,00	20	13,33	بدون إجابة ⁴ - 9
150	100,00	5	3,33	74	49,34	71	47,33	المرتبة 3
16	10,66	1	0,66	10	6,67	5	3,33	صفحات الأخبار - 1
29	19,33	1	0,67	14	9,33	14	9,33	صفحات الرياضة - 2
29	19,33	2	1,33	14	9,33	13	8,67	صفحات الثقافة - 3
6	4,00	-	-	4	2,67	2	1,33	صفحات منوعات - 4
1	0,67	-	-	-	-	1	0,67	صفحات السياسة - 5
47	31,34	1	0,67	19	12,67	27	18,00	غير معني - 8
22	14,67	-	-	13	8,67	9	6,00	بدون إجابة - 9

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

⁴ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول بأن الصفحات التي تُقرأ وتحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية هي صفحات الأخبار وبنسب 16.00% و 24.00% بالنسبة للأعزب والمتزوج على الترتيب، والنسبة الأكبر نجدها عند المتزوجين فهم أكثر اطلاعا على الأخبار من العزاب، أما صفحات السياسة فهي غير موجودة اطلاقا بالنسبة للفئتين من حيث الأهمية كمرتبة أولى، ولكن يمكن أن تكون السياسة كاهتمام عند الفاعلين الجمعيين عبر متابعة صفحات الأخبار، و هو الجزء غير المصرح به اتجاه صفحات السياسة.

أما في المرتبة الثانية فنجد صفحات الرياضة وذلك بنفس النسبة 6.66% بالنسبة للفئتين: الأعزب والمتزوج.

أما في المرتبة الثالثة فنجد كذلك صفحات الرياضة وبنسب متقاربة، حيث نجد صفحات الثقافة بنسب 8.67% و 9.33% لفئتي الأعزب والمتزوج على الترتيب، أما صفحات السياسية تكاد تكون معدومة.

إذن يمكن أن نخلص بأنّ الفاعلين الجمعيين يقرأون صفحات الأخبار في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، ونجدها أكثر عند المتزوج منها عند الأعزب، أما في المرتبة الثانية فنجد صفحات الرياضة وبنسب تقريبا متساوية للفئتين، أما صفحات الثقافة تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام وبنفس النسب تقريبا.

1-2-3-متابعة الأخبار الوطنية:

تعتبر متابعة الأخبار الوطنية مؤشرا على مدى اهتمام الفاعل الجمعي بالشأن العام، وهو الذي يدخل ضمن الاهتمام بالسياسة، وللوقوف على واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للأخبار الوطنية، وبالأخص نوع هذه الأخبار قمنا بطرح سؤال على المبحوثين هو: هل تهتم بمتابعة الأخبار الوطنية؟ وإذا كان الجواب: نعم أو أحيانا رتبها حسب الأهمية، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-8: واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للأخبار الوطنية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الجنس¹.

701- الأخبار الوطنية المرتبة						
المرتبة 3		المرتبة 2		المرتبة 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
100	66,67	100	66,67	100	66,67	ذكر - 1
15	10,00	1	0,66	53	35,33	أخبار التنمية - 1
36	24,00	3	2,00	18	12,00	أخبار المسؤولين - 2
13	8,67	8	5,33	7	4,67	القوانين الصادرة - 3
2	1,33	4	2,67	0	0,00	نشاطات الجمعيات - 4
0	0,00	4	2,67	0	0,00	نشاطات الأحزاب - 5
16	10,67	16	10,67	16	10,67	غير معني - 8
18	12,00	64	42,67	6	4,00	بدون إجابة ² - 9
50	33,33	50	33,33	50	33,33	أنثى - 2
10	6,67	0	0,00	21	14,00	أخبار التنمية - 1
13	8,67	2	1,33	11	7,34	أخبار المسؤولين - 2
5	3,33	2	1,33	2	1,33	القوانين الصادرة - 3
0	0,00	3	2,00	0	0,00	نشاطات الجمعيات - 4
0	0,00	2	1,34	0	0,00	نشاطات الأحزاب - 5
11	7,33	11	7,33	11	7,33	غير معني ³ - 8
11	7,33	30	20,00	5	3,33	بدون إجابة - 9
150	100	150	100	150	100	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بالنسبة للذكور أنهم يتابعون الأخبار الوطنية حيث تأتي في المرتبة الأولى "أخبار التنمية" بنسبة كبيرة نوعا ما فهي 35.33%، والمرتبة الثانية جاءت لصالح "القوانين الصادرة" لكنها بنسبة ضعيفة فهي 5.33%، أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت متابعة "أخبار المسؤولين" بنسبة كبيرة نوعا ما فهي 24.00%، وهناك

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نسبة لآبأس بها قد أكد بموجبها الذكور بأنهم يتابعون أخبار المسؤولين بنسبة 12.00% في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وهذا مؤشر واضح على جانب غير مصرح به لاهتمام الفاعلين الجموعيين بالسياسة انطلاقا من اهتمامهم بالمسؤولين الذين يمثلون السلطة السياسية في الجزائر، وكذلك متابعتهم لأخبار التنمية باعتبارها تجسيدا لعود هذه السلطة السياسية في خطاباتها الرسمية حول ترقية التنمية وتوفير حياة كريمة للمواطنين، وهذا تجسيدا للمواطنة الاجتماعية الكاملة من خلال توفير مناصب عمل وتوفير المرافق الضرورية لتطوير الجانب المعيشي للمواطن في الجزائر في مختلف القطاعات.

أما بالنسبة للإناث فنجد نفس النتائج، حيث تأتي متابعة "أخبار التنمية" في المرتبة الأولى بأكبر نسبة وهي 14.00%، و المرتبة الثانية تأتي كل الاقتراحات بنسب متقاربة إلا أن هناك نسبة هي الأكبر نوعا ما من هذه الاقتراحات، لكن بنسبة ضعيفة وهي 2.00% لصالح متابعة نشاطات الجمعيات، أما في المرتبة الثالثة نجد أن الفاعلين الجموعيين من فئة الإناث يتابعن "أخبار المسؤولين" بنسبة 8.67%، وهي نفس المتابعة بالنسبة للذكور.

نخلص إلى أن الفاعلين الجموعيين حسب عينة الدراسة يتابعون "أخبار التنمية" بشكل أساسي أولا ثم وبنسبة ضعيفة "القوانين الصادرة"، وفي المرتبة الثالثة تأتي وبنسبة معتبرة متابعتهم لـ"أخبار المسؤولين"، وهذا مؤشر واضح حول اهتمام بالسياسة من خلال متابعتهم للأخبار الوطنية، وهذا هو الجانب غير المصرح به، فالفاعل الجموعي من خلال هذه المؤشرات لديه استعدادات واهتمامات بالشأن السياسي، وإن لم يقر به صراحة وهذا يتطابق مع الدراسات التي تشير إلى عزوف المواطن عن السياسة، حيث يعتبر هذا العزوف هو بحد ذاته عبارة عن موقف سياسي اتجاه واقع الممارسات السياسية في حد ذاتها.

جدول رقم 7-9: واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للأخبار الوطنية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية¹.

المجموع العام		الحالة المدنية - 030						701- الأخبار الوطنية المرتبة
		مطلق - 3		متزوج - 2		أعزب - 1		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 1
49,34	74	3,33	5	31,34	47	14,67	22	أخبار التنمية - 1
19,33	29	-	-	9,33	14	10,00	15	أخبار المسؤولين - 2
6,00	9	-	-	1,34	2	4,66	7	القوانين الصادرة - 3
18,00	27	-	-	5,33	8	12,67	19	غير معني ² - 8
7,33	11	-	-	2,00	3	5,33	8	بدون إجابة ³ - 9
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 2
0,66	1	-	-	-	-	0,66	1	أخبار التنمية - 1
3,33	5	-	-	2,00	3	1,33	2	أخبار المسؤولين - 2
6,67	10	-	-	4,00	6	2,67	4	القوانين الصادرة - 3
4,67	7	0,66	1	1,34	2	2,67	4	نشاطات الجمعيات - 4
4,00	6	-	-	2,67	4	1,33	2	نشاطات الأحزاب - 5
18,00	27	-	-	5,33	8	12,67	19	غير معني - 8
62,67	94	2,67	4	34,00	51	26,00	39	بدون إجابة - 9
100,00	150	3,33	5	49,34	74	47,33	71	المرتبة 3
16,67	25	-	-	6,00	9	10,67	16	أخبار التنمية - 1
32,67	49	2,00	3	19,34	29	11,33	17	أخبار المسؤولين - 2
12,00	18	0,67	1	6,00	9	5,33	8	القوانين الصادرة - 3
1,33	2	-	-	0,67	1	0,66	1	نشاطات الجمعيات - 4
18,00	27	-	-	5,33	8	12,67	19	غير معني - 8
19,33	29	0,66	1	12,00	18	6,67	10	بدون إجابة ⁴ - 9

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

⁴ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ الفاعلين الجمعيين بمختلف فئاتهم من حيث الحالة المدنية يتفوقون على أنّهم يتابعون أخبار التنمية التي تأتي في المرتبة الأولى، ثمّ نلاحظ بأنّ فئة المتزوجين وبنسبة قليلة لكنها معتبرة بخصوص المرتبة الثانية يتابعون "نشاطات الأحزاب" حيث جاءت بنسبة 2.67%، لكن قبل هذه النسبة جاءت نسبة 4.00% لصالح متابعتهم لـ "القوانين الصادرة" مثل ما وجدناه بخصوص متغير الجنس.

أما فيما يخص المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فنلاحظ اتفاق وبنسب متقاربة بين الفئات الثلاثة حول متابعتهم لأخبار المسؤولين سواء كان الفاعل أعزبا أو متزوجا أو حتى مطلقا، وهذا مؤشر على اهتمامهم كلهم ومتابعتهم لأخبار السلطة السياسية في الجزائر، وهذا كذلك مؤشر قوي على اهتمامهم بالشأن السياسي، وإن كان غير مصرحا بشكل مباشر.

2- المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية أمر مهم في البعد السياسي لثقافة المواطنة، حيث توصف "بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكاهم و ممثليهم"¹.

فهي معيار مهم للتأكد من مواطنة الأفراد، حيث تسمح المشاركة لهم من المشاركة في تسيير الشأن العام انطلاقا من تأطير هذه المشاركة في العمل الحزبي، والترشح في الانتخابات، و المشاركة فيها، لهذا قمنا بطرح أسئلة حول العمل الحزبي، والمشاركة في الانتخابات ترشحا وانتخابا، والتي سوف نتعرض إليها في العناصر التالية:

2-1- المشاركة الحزبية:

يعتبر الحزب الإطار التنظيمي في المجتمع الديمقراطي للوصول إلى السلطة السياسية، وذلك عبر هيكلية الحزب تنظيما وعملا ضمن مشروع يحمله هذا الحزب،

¹ مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 87.

ومن خلال هذا المشروع والرؤيا التي يملكها هذا الحزب أو أي حزب آخر يستقطب منخرطين وناخبين على هذا المشروع، ف "الحزب السياسي هو له صفة التنظيم الرسمي هدفه الصريح و المعلن هو الوصول إلى الحكم إما منفردا أو مؤتلفا مع أحزاب أخرى"¹، ويمكن اعتبار التعددية الحزبية أبرز مؤشرات التعددية السياسية، حيث تاريخيا "تعد الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات الحديثة التي كان لها الفضل في تطور المجتمع المدني"².

و قد تم في الجزائر إقرار التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، ويمكن القول بعد مرور 30 سنة على إقرار التعددية الحزبية لازال الحزب في الجزائر يشكل حالة من الثقافة السياسية التي لم تتطور كثيرا بالنظر للتجارب الغربية التي لها تاريخ طويل في العمل، وأبرز مؤشرات عدم تطور العمل الحزبي في الجزائر، هو كثرة الأحزاب وتنوعها بالرغم من تشابه أيديولوجياتها، وكذلك بسبب تعرضها للصراعات الداخلية، و لكن رغم ذلك نقول بأن التجربة الجزائرية تجربة مهمة للدراسة.

وللوقوف على واقع المشاركة الحزبية عند الفاعل الجمعي، قمنا بطرح سؤال هو:
هل أنت منخرط في حزب فكانت النتائج كمايلي:

جدول رقم 7-10: واقع انخراط الفاعلين الجمعيين في الأحزاب حسب متغير

الجنس³.

المجموع العام		710- هل أنت منخرط في حزب؟				الجنس-010
		لا - 2		نعم - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
100	66,67	98	65,34	2	1,33	ذكر - 1
50	33,33	50	33,33	-	-	أنثى - 2

¹ نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية و عملية البناء الديمقراطي، من المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 1، عدد 1، الصفحة (13-39)، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2013، ص 15.

² لمين عصماني، الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر، من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 12، الصفحة (171-185)، جامعة باتنة، جانفي 2018، ص 173.

³ المصدر: من إعداد الباحث.

المجموع العام	2	1,33	148	98,67	150	100
---------------	---	------	-----	-------	-----	-----

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقريبا اجماع على عدم انخراط الفاعلين الجمعويين في الأحزاب بنسبة 98.67%، وهذا مؤشر واضح على عزوف الفاعلين الجمعويين عن الانخراط في الأحزاب خاصة عند الإناث هناك نسبة 100% من فئة الإناث لفئة المبحوثين غير منخرطة في الأحزاب، أما الفئة المنخرطة فهناك فردين من فئة الذكور فقط منخرطين في الأحزاب، وهذا يؤكد على تراجع دور الحزب في العملية السياسية في الجزائر، وعدم استقطابه لمنخرطين جدد، وهنا عزوف تام لفئة الفاعلين الجمعويين عن الانخراط في الحزب، مما يدل على أن الفاعلين الجمعويين خارجون عن التأطير الحزبي.

جدول رقم 7-11: واقع انخراط الفاعلين الجمعويين في الأحزاب حسب متغير

السن¹.

المجموع العام		710- هل أنت منخرط في حزب؟				السن -020
		لا - 2		نعم - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
16	10,67	16	10,67	-	-	أقل من 20 - 1
27	18,00	27	18,00	-	-	من 20 الى أقل من 25 - 2
26	17,33	26	17,33	-	-	من 25 الى أقل من 30 - 3
19	12,67	19	12,67	-	-	من 30 الى أقل من 35 - 4
62	41,33	60	40,00	2	1,33	و أكثر 35 - 5
150	100	148	98,67	2	1,33	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ بأنّ الفردين الوحيدين اللذين أكدا أنّهما منخرطين في حزب هما من فئة الذين سنهم أكثر من 35 سنة، فالحزب يستقطب الذين يتعدى سنهم 35

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

سنة، وحتى هذه الفئة العمرية كلها غير منخرطة في الأحزاب ما عدا هذين الفردين، وهنا تأكيد على عزوف تام للفاعلين الجمعيين في الانخراط في الأحزاب.

2-2- المشاركة في النشاط الحزبي:

كما لاحظنا في الجدول السابق الخاص بواقع انخراط الفاعلين الجمعيين في الأحزاب، ولاحظنا أن هناك عزوف تام عن الانخراط فيها، ولكن هذا لا يمنع أن يكون هناك مشاركة لهؤلاء الفاعلين الجمعيين في النشاط الحزبي، فعدم الانخراط لا يمنع أن يحضروا أو ينشطوا مهرجانات حزبية، فالأحزاب تلجأ عادة للمجتمع المدني لتأطير نشاطاتها، وذلك لخبرة المجتمع المدني في هذا المجال، إيماناً منها بدوره في استقطاب فئة واسعة من ناخبين خاصة في الاستحقاقات الانتخابية المحلية والوطنية، وللوقوف على واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في المهرجانات الحزبية قمنا بطرح سؤال: هل شاركت في مهرجان حزبي؟ و إذا كان الجواب نعم كيف كانت مشاركتك؟ فكانت النتائج كمايلي:

جدول رقم 7-12: واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في المهرجانات الحزبية

حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس -010				730- هل شاركت في مهرجان حزبي؟ & 020-السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
14,00	21	4,00	6	10,00	15	نعم - 1
2,66	4	1,33	2	1,33	2	أقل من 20 - 1
0,66	1	0,00		0,66	1	من 20 الى أقل من 25 - 2
1,34	2	0,67	1	0,67	1	من 25 الى أقل من 30 - 3
3,34	5	0,67	1	2,67	4	من 30 الى اقل من 35 - 4
6,00	9	1,33	2	4,67	7	و اكثر 35 - 5
86,00	129	29,33	44	56,67	85	لا - 2

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

أقل من 20 - 1	5	3,34	7	4,67	12	8,01
من 20 الى أقل من 25 - 2	15	10,00	11	7,33	26	17,33
من 25 الى أقل من 30 - 3	15	10,00	9	6,00	24	16,00
من 30 الى أقل من 35 - 4	9	6,00	5	3,33	14	9,33
و أكثر 35 - 5	41	27,33	12	8,00	53	35,33
المجموع العام	100	66,67	50	33,33	150	100

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نسبة كبيرة من الفاعلين الجمعيين قد أكدوا على أنهم لم يشاركوا في مهرجان حزبي بنسبة 86.00% ذكورا وإناثا.

أما الذين أكدوا مشاركتهم فهم بنسبة 14.00%، والنسبة الأكبر كانت لصالح الذكور بنسبة 10.00% مقابل نسبة ضعيفة من الإناث بـ 4.00%، و يمكن ربط عدم تطابق ممارسات الجنسين في هذا الميدان "يستند إلى هيمنة اجتماعية و إلى تمتعه بالأهلية، يمنح تقسيم العمل بين الجنسين"¹.

والملاحظ أن أكثر الذين شاركوا في هذه المهرجانات الحزبية هم من فئة أكبر سنا من 30 سنة وأكثر، أما فئة أقل من 30 سنة تكاد مشاركتهم تكون معدومة، ويمكن إرجاع هذا لكون العمل الحزبي يستقطب الفئات الأكبر سنا الذين تجاوزوا سن 30 سنة، أما الذين سنهم أقل فهم من الشباب الذين لا تستهويهم الأحزاب وخطاباتها، فهم أكثر عزوفا اتجاه العمل الحزبي.

جدول رقم 7-13: تصورات الفاعلين الجمعيين لمشاركتهم في المهرجانات

الحزبية حسب متغير المستوى الدراسي².

المجموع العام	731- إذا كان الجواب: نعم كيف كانت مشاركتك؟			المستوى -040
	1 - كمنشط أساسي	2 - ضمن الحاضرين	3 - غير معني	الدراسي

¹ بيار بورديو، مسائل في علم الاجتماع، تر: هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، أبو ظبي (الإمارات)، ط1، 2012، ص 390.

² المصدر: من إعداد الباحث.

³ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
-	-	-	-	3	2,00	3	2,00	ابتدائي - 1
-	-	2	1,33	14	9,34	16	10,67	متوسط - 2
1	0,67	6	4,00	34	22,66	41	27,33	ثانوي - 3
1	0,67	11	7,33	77	51,33	89	59,33	جامعي - 4
-	-	-	-	1	0,67	1	0,67	بدون مستوى - 6
2	1,33	19	12,67	129	86,00	150	100	المجموع العام

من خلال الجدول نجد بأنّ أغلب الذين أكدوا مشاركتهم في المهرجانات الحزبية وعددهم 19 من أصل 21، قد شاركوا بصفقتهم ضمن الحاضرين، ويمكن إرجاع هذا لاشباع فضولهم والتعرف على مجريات الخطاب الحزبي، وليس كفاعلين أساسيين مثل الذين أكدوا على مشاركتهم كمنشطين هم 2 وهو عدد يشير إلى نسبة تكاد تكون معدومة.

نخلص إلى أنّ الفاعلين الجمعيين لا يستهويهم الخطاب الحزبي الذي نجده حاضرا في المهرجان الحزبي، وإن حضروا فهم يكتفون بالمراقبة والاستماع ضمن الحاضرين ونادرا ما يكونوا ضمن الفاعلين الأساسيين في المهرجان الحزبي، وهذا مؤشر واضح عن عزوف الفاعل الجمعي عن العمل الحزبي، وهو عزوف واضح ومؤكد حسب عينة المبحوثين.

2-3- التوجه الحزبي:

يعتبر تعدد الأحزاب من النتائج المباشرة للتعددية السياسية، وهو من خصائص المجتمعات الديمقراطية، وفي الجزائر هناك عدة أحزاب ذات اتجاهات مختلفة، ونحن إجرائيا قد صنفناها إلى ثلاث أنواع: أحزاب وطنية، أحزاب وطنية، أحزاب ديمقراطية، وأحزاب إسلامية، وللوصول إلى التوجهات الحزبية للفاعلين الجمعيين قمنا بطرح السؤال: ماهي الأحزاب التي تتوافق معها فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-14: واقع التوجهات الحزبية للفاعلين الجمعيين حسب متغير الجنس¹.

المجموع العام	720- ماهي الأحزاب التي تتوافق معها؟								الجنس-010	
	بدون حزب-4		أحزاب - 3 اسلامية		أحزاب - 2 ديمقراطية		أحزاب وطنية - 1			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
66,67	100	30,00	45	9,33	14	17,33	26	10,00	15	ذكر - 1
33,33	50	14,00	21	6,67	10	8,67	13	4,00	6	أنثى - 2
100	150	44,00	66	16,00	24	26,00	39	14,00	21	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن النسبة الأكبر من الفاعلين الجمعيين أكدوا أنه لا يوجد لهم توجه حزبي أو بالأحرى لا يتوافقون مع أي حزب من الأحزاب التي تنشط في الساحة السياسية، لهذا جاءت إجاباتهم "بدون حزب"، وقد جاءت نسب هذه الفئة بـ: 30.00% و 14.00% للذكور والإناث على الترتيب.

أما النسبة الثانية نجدها لفئة "أحزاب ديمقراطية"، حيث جاءت بنسب 17.33% و 8.67% للذكور والإناث على الترتيب، وهذه الأحزاب التي تتصف بأن مشروعها حدائي يعتمد على الديمقراطية والطرح الحدائي في توجهاتها في مختلف مناحي الحياة.

أما نسب فئتي "أحزاب وطنية" و "أحزاب إسلامية" فقد جاءت نسبها متقاربة وقليلة. نخلص إلى أن التوجه الحزبي للفاعلين الجمعيين حسب عينة الدراسة هي بشكل أساسي إما أنهم بدون توجه حزبي، أو أنهم يميلون للأحزاب الديمقراطية، والفئة الباقية وهي قليلة نسبياً تتأرجح بين الأحزاب الوطنية والأحزاب الإسلامية، مع ملاحظة أن فئة الإناث هي أكثر ميلها للأحزاب الديمقراطية من الذكور، وهذا راجع لما تتبناه هذه الأحزاب من مشاريع تخص تعزيز حقوق ومكانة المرأة في المجتمع، لهذا نجد فئة الإناث تميل لهذا النوع من الأحزاب لأنها تحمل وتبني طموحاتها.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

2-4- المشاركة في النقاش الحزبي:

من خلال الجداول الخاصة بمشاركة الفاعلين الجمعيين في حضور المهرجانات الحزبية، لاحظنا أن هناك نسبة لا بأس بها تشارك في المهرجانات الحزبية رغم أنها غير منخرطة في هذه الأحزاب، مما يؤكد على وجود مؤشرات معتبرة على اهتمام هذه الفئة التي تشارك في هذه المهرجانات بالسياسة وبما تقدمه هذه الأحزاب من أفكار وخطابات في مهرجانات الحزبية، ويمكن تأكيد هذا الاهتمام بالنشاط الحزبي والسياسة بصفة عامة من هذه الفئة من طرح سؤال: هل تدخل في نقاش مع أشخاص يختلفون معك في الميول الحزبي؟ وإذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تتصرف معهم؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-15: واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في النقاش مع الذين

يختلفون معهم في التوجه الحزبي حسب متغيري الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس -010				740- هل تدخل في نقاش مع أشخاص يختلفون معك في الميول الحزبي؟ & -020 السن
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
16,66	25	2,66	4	14,00	21	نعم - 1
1,33	2	0,66	1	0,67	1	أقل من 20 - 1
1,33	2	-	-	1,33	2	من 20 الى أقل من 25 - 2
3,33	5	-	-	3,33	5	من 25 الى أقل من 30 - 3
2,00	3	-	-	2,00	3	من 30 الى أقل من 35 - 4
8,67	13	2,00	3	6,67	10	و أكثر 35 - 5
67,34	101	23,34	35	44,00	66	لا - 2
8,67	13	4,67	7	4,00	6	أقل من 20 - 1
14,00	21	5,33	8	8,67	13	من 20 الى أقل من 25 - 2
12,00	18	6,67	10	5,33	8	من 25 الى أقل من 30 - 3
8,00	12	2,67	4	5,33	8	من 30 الى أقل من 35 - 4
24,67	37	4,00	6	20,67	31	و أكثر 35 - 5

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

16,00	24	7,33	11	8,67	13	أحيانا - 3
0,67	1	0,67	1	-	-	أقل من 1 - 20
2,67	4	2,00	3	0,67	1	من 20 الى أقل من 25 - 2
2,00	3	-	-	2,00	3	من 25 الى أقل من 30 - 3
2,66	4	1,33	2	1,33	2	من 30 الى أقل من 35 - 4
8,00	12	3,33	5	4,67	7	و أكثر 5 - 35
100	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نسبة كبيرة ترفض النقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، وهذا مؤشر وإجابة غير مصرحة بأن هذه الفئة لها موقف سياسي، ولها توجه سياسي رغم أنها غير منخرطة في الأحزاب، ورفضها النقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي يشكل موقفا سياسيا واتجاها سياسيا غير معلنا. يبدو أن عدم الانخراط في الأحزاب لا يمنع أن يكون لهذه الفئة نقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، فقد أكدت فئة لا بأس بها على وجود نقاش وذلك بنسبة 16.66% بالنسبة للإجابة بـ: "نعم" وتقريبا نفس النسبة بـ 16.00% من المبحوثين أكدوا على وجود نقاش، وهذا في حد ذاته مؤشر على اهتمام هذه الفئة بالسياسة، وحول توجهات مختلف الأحزاب اتجاه القضايا السياسية الوطنية والمحلية، فعدم الانخراط في الأحزاب لا يخرج هذه الفئة من دائرة النقاش السياسي العام.

جدول رقم 7-16: تصورات الفاعلين الجمعيين لنقاشهم مع الذين يختلفون معهم

في التوجه الحزبي حسب متغير الجنس¹.

741- اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تتصرف معهم												010- الجنس
أحترم آرائهم - 6 و أقدرها		أرفض - 5 آرائهم ولا اهتم بها		لا أحاول - 4 اقتناعهم		أحاول - 3 اقتناعهم		لا اتناقش - 2 معهم		أتناقش - 1 معهم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
12,00	18	2,00	3	2,00	3	10,67	16	5,34	8	14,67	22	ذكر - 1
6,00	9	2,00	3	1,34	2	2,67	4	1,33	2	6,67	10	أنثى - 2
67,33	101	67,33	101	67,33	101	67,33	101	67,33	101	67,33	101	غير - 8

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

												معني ¹
14,67	22	28,67	43	29,33	44	19,33	29	26,00	39	11,33	17	بدون - 9 إجابة ²
100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	المجموع العام

من خلال الجدول نلاحظ أنه رغم عزوف الفاعلين الجمعيين عن الانخراط في الحزب إلا أنهم لا يمانعون في نقاش أفراد آخرين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، وهذا كذلك مؤشر على أن الفاعلين لهم توجهات حزبية وإن كانت غير مصرحة، وهناك نسبة معتبرة من الفاعلين الجمعيين عبرت عن بعض التصورات حول هذا النقاش.

هناك ثلاث تصورات بشكل أساسي عند الذكور جاءت بنسب معتبرة، فالتصور الأول جاء بنسبة 14.67% أي تصور: "أتناقش معهم"، ثم تصور: "أحترم آرائهم وأقدرها" بنسبة 12.00%، والتصور الثالث: "أحاول إقناعهم" بنسبة: 10.67%، وهنا نقول بأن الذكور يتناقشون معهم ويحترمون آرائهم، وفي نفس الوقت يحاولون إقناعهم بتصوراتهم وبأفكارهم النابعة من التوجهات الحزبية الذي يقتنعون بها، والمؤكد هنا بأن الفاعلين الجمعيين يملكون بعض مؤشرات ثقافة المواطنة في النقاش الحزبي الذي يعتبر جزء أساسي من النقاش السياسي العام، فاحترام آراء الآخر هو سلوك إيجابي ينبع من توفرهم على مبدأ الرأي والرأي الآخر ضمن نقاش سياسي عقلائي.

أما الإناث فهناك تصورين أساسيين هما التصور الأول: "أتناقش معهم" بنسبة: 6.67%، والتصور الثاني: "أحترم آرائهم" بنسبة 6.00%، فالإناث تصوراتهم تختلف قليلا عن تصورات الذكور فهم يناقشون ويحترمون آراء الآخرين لكن لا يسعين لإقناعهم بآرائهم على خلاف الذكور، فالأنثى دائما لا تملك المبادرة في إقناع الآخرين بقناعاتها، ويمكن ارجعه لاعتبارات أنثروبولوجية مرتبطة بوضع المرأة داخل المجتمع الجزائري الذي يصع حدودا للمرأة في التعبير عن آراءها و الدفاع عن هذه الآراء.

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

2-3- المشاركة في الانتخابات:

2-3-1- الفاعل الجمعي و بطاقة الانتخاب:

تعتبر المشاركة في الانتخابات أبرز مظهرات المشاركة السياسية في بعدها الإجرائي، حيث "تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم متطلبات و دعائم أي نظام سياسي"¹ و الانتخابات هي آلية ديمقراطية تمثل ممارسة لثقافة المواطنة في اختيار الممثلين والحكام السياسيين في جو ديمقراطي بدون ضغط في ظل حرية اختيار التي يكفلها القانون، وتبدأ عملية المشاركة في الانتخابات بداية من امتلاك بطاقة الانتخاب، وكل الوسائل التي تسمح بأن يكون هذا الاختيار حراً وديمقراطياً، وللوقوف على واقع حيازة الفاعلين الجمعيين على بطاقة الانتخاب قمنا بطرح سؤال: هل لديك بطاقة انتخاب فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-17: واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لبطاقة الانتخاب حسب متغير

الجنس².

المجموع العام		750- هل لديك بطاقة انتخاب؟				الجنس-010
		لا - 2		نعم - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
100	66,67	12	8,00	88	58,67	ذكر - 1
50	33,33	8	5,33	42	28,00	أنثى - 2
150	100	20	13,33	130	86,67	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة الذين صرحوا بحيازتهم لبطاقة الانتخاب هو: 86.67% وهي نسبة كبيرة تعبر عن مؤشر قوي عن استعداده للمشاركة في الانتخاب وذلك بحيازته لبطاقة الانتخاب، أما نسبة الذين لا يحوزون على بطاقة انتخاب فهي نسبة قليلة وهي 13.33% وهي نسبة قليلة ولكنها معتبرة.

¹ جعفرورة مصعب، العوامل السياسية و القانونية و اثرها على المشاركة السياسية، من مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 5، عدد 2، الصفحة (175-191)، جامعة الأغواط، جوان 2019، ص 176.

² المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 7-18: واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لبطاقة الانتخاب حسب متغير الحالة المدنية¹.

المجموع العام		750- هل لديك بطاقة انتخاب؟				الحالة المدنية-030
		لا - 2		نعم - 1		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
47,33	71	10,00	15	37,33	56	أعزب - 1
49,34	74	2,67	4	46,67	70	متزوج - 2
3,33	5	0,66	1	2,67	4	مطلق - 3
100	150	13,33	20	86,67	130	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئة العزاب و بنسبة 10.00% و هي أكبر نسبة حسب هذا المتغير للذين لا يحوزون على بطاقة الانتخاب، فالأعزب لديه بعض الفروق اتجاه حيازة على بطاقة الانتخاب، وبذلك فهو ليس لديه استعداد للمشاركة في الانتخاب.

2-3-2- المشاركة الفعلية في الانتخاب:

تعتبر حيازة بطاقة الانتخاب حقا من حقوق المواطنة حتى تسمح له بممارسة حقه في الانتخاب، ولا يمكن اعتبار حيازة البطاقة مشاركة فعلية في الانتخاب، لهذا قمنا بطرح سؤال على الفاعلين الجمعيين للتحقق من واقع ممارستهم لحقهم في الانتخاب: هل سبق لك أن انتخبت؟ وإذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-19: واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الانتخاب حسب متغيري الجنس والسن².

المجموع العام	الجنس-010	760- هل سبق لك أن انتخبت؟
---------------	-----------	---------------------------

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² المصدر: من إعداد الباحث.

		أنثى		ذكر		020- & السن
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
80,00	120	24	36	56	84	نعم - 1
5,33	8	2,00	3	3,33	5	أقل من 1 - 20
11,33	17	5,33	8	6,00	9	من 20 الى أقل من 25 - 2
14,00	21	5,33	8	8,67	13	من 25 الى أقل من 30 - 3
10,00	15	2,67	4	7,33	11	من 30 الى أقل من 35 - 4
39,34	59	8,67	13	30,67	46	و اكثر 5 - 35
20,00	30	9,33	14	10,67	16	لا - 2
5,34	8	4,00	6	1,34	2	أقل من 1 - 20
6,67	10	2,00	3	4,67	7	من 20 الى أقل من 25 - 2

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة كبيرة أكدت مشاركتها في الانتخاب بنسبة 80.00% ذكورا وإناثا، وهي نسبة عالية تؤكد على ممارسة الفاعلين الجمعيين لثقافة المواطنة وذلك بممارسة حقهم في الانتخاب، إلا أن هذه النسبة تقل بـ: 6.67% عن الذين يملكون بطاقة الانتخاب، وهنا نؤكد على أن هناك نسبة لا بأس بها من الذين عبروا عن حيازتهم للبطاقة الانتخاب إلا أنّهم لم يشاركوا في الانتخاب، حيث قُدرت نسبتهم بـ: 6.67%، أما نسبة الذين أكدوا أنّهم لم ينتخبوا فهي 20.00% ذكورا وإناثا، ونجد نسبة الإناث هي أكبر من نسبة الذكور وهذا استنادا لعينة المبحوثين الإجمالية، فالإناث أكثر عزوفا للانتخاب وذلك بنسبة 9.33%، أما من حيث فئة السن فنجد فئتين لهما نسبتيّن متقاربتين أكدتا على عدم انتخابهما وهما فئة أقل من 20 سنة، وفئة من 20 إلى أقل من 25 سنة، حيث جاءت نسبتهما بـ: 5.34% و 6.67% على الترتيب، وهذا يؤشر على أنّ الفاعل الجمعي الشاب في مراحل الأولى أي أقل من 25 سنة هو أقل انتخابا من الفئات الأخرى لكن بنسبة قليلة ومعتبرة.

جدول رقم 7-20: واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الانتخاب حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي¹.

المجموع العام		الجنس -010				760- هل سبق لك أن انتخبت؟ 040- المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
80,00	120	23,99	36	56,01	84	نعم - 1
2,00	3	1,33	2	0,67	1	ابتدائي - 1
8,00	12	1,33	2	6,67	10	متوسط - 2
22,00	33	8,00	12	14,00	21	ثانوي - 3
48,00	72	13,33	20	34,67	52	جامعي - 4
20,00	30	9,34	14	10,66	16	لا - 2
2,66	4	2,00	3	0,66	1	متوسط - 2
5,34	8	2,67	4	2,67	4	ثانوي - 3
11,34	17	4,67	7	6,67	10	جامعي - 4
0,66	1	-	-	0,66	1	بدون مستوى - 6
100	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن فئة الذين أكدوا على عدم انتخابهم، حيث جاءت أكبر نسبة لصالح فئة الجامعيين وذلك بنسبة 11.34%، وهي تتعدى نصف الذين لم ينتخبوا، وهنا نقول بأن فئة الجامعيين لديهم عزوف أكثر للانتخاب من الفئات الأخرى من حيث فئة المستوى الدراسي، فالمستوى الجامعي يؤثر على عملية الانتخاب، فالجامعي أكثر وعيا من الفئات الأخرى.

2-3-3- الفاعل الجمعي ونوع الانتخابات:

لقد تأكد لنا وحسب عينة المبحوثين بأن هناك مشاركة إيجابية في الانتخاب من طرف عينة الفاعلين الجمعيين، حيث عبّر 80% عن مشاركتهم في الانتخاب، وللوقوف

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

إلى توضيح أكثر عن نوع الانتخابات التي يشارك فيها، قمنا بطرح سؤال فرعي في حالة الجواب ب: نعم وهو: ما نوع الانتخابات؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-21: نوع الانتخابات التي يشارك فيها الفاعلون الجمعيون حسب متغير الجنس¹.

761- إذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات								الجنس -010
استفتاء - 4		انتخابات رئاسية - 3		انتخابات تشريعية - 2		انتخابات محلية - 1		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
32	21,33	64	42,66	60	40,00	74	49,33	ذكر - 1
7	4,67	30	20,00	23	15,33	27	18,00	أنثى - 2
31	20,67	31	20,67	31	20,67	31	20,67	غير معني ² - 8
80	53,33	25	16,67	36	24,00	18	12,00	بدون إجابة ³ - 9
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك بعض الاختلاف الطفيف حول نوع الانتخابات.

فالذكور تأتي الانتخابات المحلية في الاهتمام الأول بالنسبة لهم بنسبة 49.33%، والانتخابات الرئاسية في المرتبة الثانية بنسبة 42.66%، أما المرتبة الثالثة فهي الانتخابات التشريعية بنسبة 40.00%، وهذا ما يتطابق مع الدراسات التي تشير إلى اهتمام المواطنين بالانتخابات المحلية بشكل أساسي، وعدم اهتمامهم بالانتخابات التشريعية، رغم أن هذه الأخيرة تمثل جوهر التغيير الحقيقي الذي تأتي به الانتخابات، لما يترتب عنه من تشريعات وقوانين تمس كل جوانب حياة المواطنين.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" إلى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

³ تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

أما الإناث وبنسب متقاربة تفضل وتهتم أكثر بالانتخابات الرئاسية بنسبة 20.00%، وتأتي الانتخابات المحلية في المرتبة الثانية بنسبة 18.00%، أما المرتبة الثالثة تأتي الانتخابات التشريعية بنسبة 15.33%.

نخلص إلى أن الانتخابات المحلية هي التي تشكل الاهتمام الأساسي للفاعلين الجمعيين، أما الانتخابات التشريعية فهي انتخابات ثانوية، وفي كل الحالات نستنتج بأن الفاعلين الجمعيين لديهم استعداد للانتخاب، وهم كذلك أكدوا بأنهم ينتخبون وبنسبة كبيرة في الانتخابات، إلا أنهم يهتمون بشكل أساسي بالانتخابات المحلية، أما الانتخابات التشريعية فتشكل بالنسبة لهم انتخابات ثانوية، رغم أهميتها فيما ينتج عنها من سياسات بفضل التشريعات والقوانين التي يسنها البرلمان المنتخب.

2-3-4- الاهتمام بنتائج الانتخابات:

يعتبر مؤشر الاهتمام بنتائج الانتخابات من بين المؤشرات المهمة ضمن مؤشر الاهتمام بالسياسة بصفة عامة، فالاهتمام بنتائج الانتخابات يؤشر لمدى المصادقية التي تتمتع بها الانتخابات عند الفاعل الجمعي من جهة، ومن جهة أخرى مدى اهتمامه بهذه النتائج أصلاً، و للوصول إلى واقع اهتمام الفاعلين الجمعيين بنتائج الانتخابات قمنا بطرح السؤال: هل تهتم بنتائج الانتخابات؟ وإذا كان الجواب: نعم ما موقفك من نتائج الانتخابات؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-22: واقع اهتمام الفاعلين الجمعيين بنتائج الانتخابات حسب

متغير الجنس والسن¹.

المجموع العام		الجنس -010				770- هل تهتم بنتائج الانتخابات؟ & 020-السن
		أنثى		ذكر		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
85	56,67	25	16,67	60	40	نعم - 1
7	4,66	5	3,33	2	1,33	أقل من 20 - 1

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

8,00	12	2,67	4	5,33	8	من 20 الى أقل من 25 - 2
8,01	12	0,67	1	7,34	11	من 25 الى أقل من 30 - 3
6,66	10	1,33	2	5,33	8	من 30 الى أقل من 35 - 4
29,34	44	8,67	13	20,67	31	و أكثر 35 - 5
31,33	47	14,66	22	16,67	25	2 - لا
5,34	8	2,67	4	2,67	4	أقل من 20 - 1
7,33	11	4,00	6	3,33	5	من 20 الى أقل من 25 - 2
7,33	11	5,33	8	2,00	3	من 25 الى أقل من 30 - 3
4,00	6	2,00	3	2,00	3	من 30 الى أقل من 35 - 4
7,33	11	0,66	1	6,67	10	و أكثر 35 - 5
12,00	18	2	3	10	15	أحيانا - 3
0,67	1	-	-	0,67	1	أقل من 20 - 1
2,66	4	0,66	1	2,00	3	من 20 الى أقل من 25 - 2
2,00	3	0,67	1	1,33	2	من 25 الى أقل من 30 - 3
2,00	3	0,67	1	1,33	2	من 30 الى أقل من 35 - 4
4,67	7	-	-	4,67	7	و أكثر 35 - 5
100	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة الذين يهتمون بنتائج الانتخابات هي نسبة أقل من نسبة الذين أكدوا على مشاركتهم في الانتخابات، حيث جاءت نسبة الاهتمام بهذه الانتخابات بـ: 56.61%، وهذا يؤشر بأن جزء لا يستهان به من الذين ينتخبون لا يهتمون بنتائج الانتخابات، وهذا يمكن نعتير بأن انتخابهم كان فيه اشكال، إما أنهم شاركوا بصوت ملغى (هناك عدد معتبر من الأوراق الملغاة في الانتخابات الجزائرية تتعدى كل مرة المليون ورقة و هذا عدد يعبر عن فئة واسعة من الراضين للانتخابات)، أو كانت مشاركتهم إدارية محضة أي يكتفون بتسجيلهم ضمن المشاركين في الانتخابات وهذا لاعتبارات إدارية (عادة تطلب بطاقة الانتخاب في ملفات إدارية)، وبذلك فهم لا يهتمون بنتائج الانتخابات فهي لا تعنيهم بشيء، و هذا راجع لعدم تأثير الانتخابات المتعددة في الجزائر، ف"إذا كانت الانتخابات التعددية تعبر عن الانفتاح السياسي و تعكس تداول

حقيقيا على السلطة، فهي في الجزائر وسيلة لانتاج نفس النخبة السياسية من دون أي تجديد"¹.

أما من حيث متغير الجنس فنلاحظ أنّ نسبة الذين أكدوا اهتمامهم بالانتخابات من الإناث 25 فرداً أي 50% من عينة الدراسة من الإناث، أما الذكور فهم 60 فرداً ضمن مجموع 100 فرداً من عينة الذكور وهي نسبة تقترب من الثلث فهي أقل من نسبة الإناث، فالذكور أقل اهتماماً بنتائج الانتخابات من الإناث.

أما الذين أجابوا بـ: "لا" أي أكدوا على نفيهم الاهتمام بالانتخابات فنجد عدد الذكور يتقارب مع عدد الإناث، ولكن بالرجوع لعينة الدراسة فنجد 22 فرداً من الإناث أكدوا بنفيهم للاهتمام بنتائج الانتخابات.

أما الذين أجابوا بـ: "أحيانا" وهذه الفئة هي مترددة في الاهتمام بنتائج الانتخابات، فنجد هذا التردد أكثر عند الذكور بالمقابل نجده تقريبا معدوماً عند الإناث، فقد أكد 3 أفراد من الإناث على إجابة: "أحيانا".

يمكن القول بأنّ الإناث من خلال اهتمامهن بالانتخابات فهم منقسمون إلى فئتين متقاربتين في النسبة إما يهتمون أو لا يهتمون وفئة المترددين تكاد تكون معدومة.

أما الذكور فهم أقل اهتماماً بالانتخابات من الإناث وهناك فئتين أخرتين، فئة لا تهتم بالانتخابات إطلاقاً، وفئة مترددة في الاهتمام بالانتخابات، وهنا يمكن اجاع اهتمامها بالانتخابات لخصوصية وسياق الانتخابات في حد ذاتها، أي يكون الاهتمام بالانتخاب تبعاً لسياقها السياسي.

جدول رقم 7-23: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه نتائج الانتخابات

حسب متغير الجنس².

010-	771- إذا كان الجواب: نعم ما موقفك من نتائج هذه الانتخابات	المجموع العام
------	---	---------------

¹ غربي عزوز، الانتخابات و رهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري، من المجلة الجزائرية للامن و التنمية، مجلد 9، عدد 1، الصفحة (35-54)، جامعة باتنة 1، جانفي 2020، ص 47.

² المصدر: من إعداد الباحث.

الجنس	أحترم اختيار - 1 الناخبين		ارفض الاختيار - 2 الذي لا يتوافق معي		غير معني - 8		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ذكر - 1	51	34,00	9	6,00	40	26,67	100
أنثى - 2	20	13,33	5	3,33	25	16,67	50
المجموع العام	71	47,33	14	9,33	65	43,34	150

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر جاءت لصالح تصور: "أحترم اختيار الناخبين" بنسبة 34.00% و 13.33% للذكور والإناث على الترتيب، وهذا مؤشر قوي على تمتعهم وحملهم لثقافة المواطنة وهي ثقافة احترام رأي الناخبين حسب ما تقتضيه الديمقراطية، أما الذين يحملون مؤشرات لنقص في ثقافة المواطنة فقد جاءت نسبة تصورهم: "أرفض الاختيار الذي لا يتوافق معي" بـ: 9.33% وهي نسبة ضعيفة جداً، وهكذا يمكن القول بأنّ الفاعلين الجمعيين يحترمون آراء الناخبين وهذا من جوهر ثقافة المواطنة في الممارسة الديمقراطية.

جدول رقم 7-24: تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه نتائج الانتخابات

حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة)².

المجموع العام	771- إذا كان الجواب: نعم ما موقفك من نتائج هذه الانتخابات؟							050- الحالة الشخصية
	أحترم اختيار - 1 الناخبين		ارفض الاختيار - 2 الذي لا يتوافق معي		غير معني - 8			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
طالب-1	8	5,33	5	3,33	18	12,00	31	
عامل-2	10	6,67	2	1,33	2	1,33	14	
موظف-3	37	24,66	3	2,00	26	17,34	66	
بطل-4	8	5,33	3	2,00	10	6,67	21	
متقاعد-5	7	4,67	1	0,67	5	3,33	13	

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² المصدر: من إعداد الباحث.

عمل حر-6	1	0,67		0,00	4	2,67	5	3,34
المجموع العام	71	47,33	14	9,33	65	43,34	150	100,00

نلاحظ من خلال الجدول بأن النسبة الأكبر لصالح تصور: "أحترم اختيار الناخبين" وهي لصالح فئة الموظفين، ويمكن ارجاعه هذا إلى كون هذه الفئة من خلال الوظيفة، وشعورهم بالمسؤولية وممارستهم للوظيفة وتعاملهم مع القانون جعل منهم أكثر نضجا ووعيا بالممارسة الديمقراطية، لهذا هم أكثر الفئات حملا لثقافة المواطنة التي تقتضي احترام اختيار الناخبين فقد جاءت نسبة فئة الموظفين لصالح هذا التصور بـ: 24.66%، وهذا مؤشر واضح لحملهم ثقافة المواطنة في بعدها السياسي الخاص باحترام اختيار الناخبين.

أما فيما يخص تصور: "أرفض الاختيار الذي لا يتوافق معي"، فنجد أكبر نسبة جاءت لصالح فئة الطلبة بنسبة 3.33%، رغم أنّ هذه النسبة متقاربة مع نسب الفئات الأخرى، إلا هناك ارتفاع محسوس للنسبة لصالح الطلبة، ويمكن ارجاع هذه النسبة لنقص النضج والوعي لدى هذه الفئة، وعدم ممارستهم لأي مسؤولية أو وظيفية فهم في حالة الدراسة ولما يدخلوا عالم العمل والوظيفة، فهم قليلو الخبرة بالتعامل مع القانون، وبذلك فهم لم تكتمل بعد عندهم ثقافة المواطنة ضمن المجتمع الديمقراطية المبني على احترام آراء الآخرين بما فيهم الناخبين.

2-5- الترشح للانتخابات:

يعتبر الترشح للانتخابات أبرز تمظهرات المشاركة السياسية في شكلها الإجرائي، فالترشح للانتخابات من نتائج التعددية السياسية التي أقرها الدستور الجزائري بداية 1989، هذه التعددية باعتبارها "فكرة تعكس الاختلاف و التمايز في حاجات و طموحات و مصالح الأفراد و الجماعات في المجتمع"¹، انطلاقا من حاجة المجتمع للتعددية لاستيعاب الجميع دون إقصاء، و يتجسد هذا في الحقل السياسي من خلال التعددية

¹ هادي مشعان ربيع، التعددية السياسية و علاقتها بالتعددية الحزبية، من مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مجلد 1، عدد1، الصفحة (204-238)، جامعة مستغانم، جويلية 2017، ص 210.

السياسية فهي تؤكد "المشروعية تعدد القوى و الآراء السياسية، و حقها في التعايش و التعبير عن نفسها"¹ وهذا ضمن المجتمع الديمقراطي.

فقد سمحت التعددية السياسية لكل مواطن جزائري الترشح وفق شروط قانونية، ويشكل الترشح حق من حقوق المواطنة في بعدها السياسي، فهو ممارسة لثقافة المواطنة، وللوقوف على واقع ترشح الفاعل الجمعي في الانتخابات قمنا بطرح سؤال: هل سبق لك وأن ترشحت في الانتخابات؟ وإذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-25: واقع ترشح الفاعلين الجمعيين في الانتخابات حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي².

المجموع العام		الجنس -010				780- هل سبق لك و ان ترشحت في الانتخابات؟ -040 المستوى الدراسي
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
3,33	5	0,67	1	2,66	4	نعم - 1
0,67	1	0,67	1	-	-	ابتدائي - 1
0,66	1	-	-	0,66	1	متوسط - 2
0,67	1	-	-	0,67	1	ثانوي - 3
1,33	2	-	-	1,33	2	جامعي - 4
96,67	145	32,66	49	64,01	96	لا - 2
1,33	2	0,66	1	0,67	1	ابتدائي - 1
10,00	15	3,33	5	6,67	10	متوسط - 2
26,67	40	10,67	16	16,00	24	ثانوي - 3
58,00	87	18,00	27	40,00	60	جامعي - 4
0,67	1	-	-	0,67	1	بدون مستوى - 6
100	150	33,33	50	66,67	100	المجموع العام

¹ هادي مشعان ربيع، المرجع نفسه، ص 218.

² المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الفاعلين الجمعيين أكدوا بنسبة: 96.67% أنّهم لم يترشحوا في الانتخابات وهي كبيرة تقترب من أجماع المبحوثين على عدم ترشحهم وعزوفهم التام عن الترشح في الانتخابات، خاصة فئة الإناث حيث أكدت 49 منهن عدم الترشح، وهي نسبة تمثل عزوفاً تاماً لعدم الترشح خاصة عند الإناث. أما الذين أكدوا ترشحهم فهم 5 أفراد من المبحوثين بنسبة 3.33%، وهذه نسبة قليلة جداً تؤكد ترشحها في الانتخابات وهم 4 أفراد ذكور وفرد واحد أنثى، وهنا نقول أنّ نسبة ترشح الفاعلين الجمعيين قليلة جداً، وضمن هذه النسبة القليلة هناك ترشح للذكور أكثر من ترشح للإناث.

نخلص إلى أنّ المشاركة السياسية للفاعلين الجمعيين عبر الترشح في الانتخابات تكون معدومة بالكاد، فهناك عزوفاً تاماً اتجاه الترشح، فثقافة المواطنة في بعدها السياسي عبر ممارسة حق الترشح في الانتخابات تشهد عزوفاً تاماً، ويرجع هذا ضمن العزوف السياسي للمواطن الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، حيث شهدت المشاركة في الانتخابات تراجعاً كبيراً في مختلف الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة.

جدول رقم 7-26: واقع ترشح الفاعلين الجمعيين في الانتخابات حسب متغير

السن¹.

المجموع العام	781- إذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات؟							السن -020
	غير معني ² - 8		انتخابات المجلس - 3 الوطني		انتخابات - 1 المجالس البلدية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
10,67	16	9,34	14	-	-	1,33	2	أقل من 20 - 1
18,00	27	18,00	27	-	-	-	-	من 20 الى أقل من 25 - 2
17,33	26	17,33	26	-	-	-	-	من 25 الى أقل من 30 - 3
12,67	19	12,67	19	-	-	-	-	من 30 الى أقل من 4 - 4

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

² تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

								35
41,33	62	39,33	59	1,33	2	0,67	1	و اكثر 35 - 5
100	150	96,67	145	1,33	2	2,00	3	المجموع العام

2-6- المشاركة في الاحتجاج السلمي:

يعتبر الاحتجاج السلمي من صميم حقوق المواطنة ضمن ثقافة المواطنة في بعدها السياسي، فمن مقتضيات المشاركة السياسية ضمن التعددية السياسية حرية التجمع و التظاهر في الشارع و الساحات العامة، "و هكذا نلاحظ وجود صلات بديهية بين اللعبة السياسية المؤسساتية و التجمعات في الشارع"¹، ويكون الاحتجاج السلمي متمثلاً في حق التظاهر، إقامة المسيرات والاحتجاجات السلمية في إطار القانون في المجتمع الديمقراطي الذي يضمن كل حقوق التعبير والتظاهر السلمي، وهذه المشاركة من مظاهرات المشاركة السياسية، حيث "تسعى حركات الاحتجاج إلى تغيير علاقات القوى في اتجاه أكثر محاباة لمصالح الأفراد"²، وأبرز الجماعات التي تعمل على تنظيم هذه الاحتجاجات هي ممثلة في النقابات و الجمعيات الحقوقية، و الجمعيات المدافعة عن البيئة.

وللوقوف على واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الاحتجاج السلمي قمنا بطرح سؤال: هل سبق لك وأن شاركت في مظاهرات سلمية؟ وإذا كان الجواب نعم ما نوع هذه المظاهرات؟ فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 7-27: واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الاحتجاج السلمي حسب متغيري الجنس والسن.³

المجموع العام	الجنس-010		790- هل سبق لك و ان شاركت
	أنثى	ذكر	

¹ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 343.

² شحاتة صيام، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مصر العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 189.

³ المصدر: من إعداد الباحث.

في مظاهرات سلمية؟ & 020-		السن			
العدد	%	العدد	%	العدد	%
17	11,34	7	4,66	24	16,00
1	0,67	2	1,33	3	2,00
3	2,00	3	2,00	6	4,00
4	2,67	-	-	4	2,67
3	2,00	2	1,33	5	3,33
6	4,00	-	-	6	4,00
83	55,33	43	28,67	126	84,00
6	4,00	7	4,67	13	8,67
13	8,67	8	5,33	21	14,00
12	8,00	10	6,67	22	14,67
10	6,66	4	2,67	14	9,33
42	28,00	14	9,33	56	37,33
100	66,67	50	33,33	150	100

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة قليلة التي أقرت بمشاركتها في المظاهرات السلمية بنسبة 16.00%، ونجد نسبة الذكور هي الأكبر هي 11.34%، ومن هنا نقول بأنّ الفاعلين الجمعيين متصلحين مع السلطة السياسية، ويبدو أنهم راضون عن قرارات السلطة لهذا لا يشاركون في المظاهرات أو الاحتجاجات السلمية.

جدول رقم 7-28: تصورات الفاعلين الجمعيين للاحتجاجات السلمية حسب

متغير الجنس¹.

¹ المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ الفاعلين الجمعيين الذين أكدوا مشاركتهم في الاحتجاج السلمي، فإن نوع هذا الاحتجاج هو بنسبة أكبر المسيرات السلمية بنسبة 6.00% للذكور أما الإناث فهي التجمعات السلمية بنسبة 2.00%، وهنا يمكن القول بأنّ

791- إذا كان الجواب: نعم ما نوع هذه المظاهرات								الجنس -010
4 - تجمعات سلمية		3 - مسيرات سلمية		2 - مظاهرات سلمية		1 - احتجاجات سلمية		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
3	2,00	9	6,00	4	2,67	7	4,67	ذكر - 1
3	2,00	2	1,33	1	0,66	2	1,33	أنثى - 2
126	84,00	126	84,00	126	84,00	126	84,00	غير - 8 معني ¹
18	12,00	13	8,67	19	12,67	15	10,00	بدون - 2 إجابة 9 - 2
150	100,0	150	100,0	150	100,0	150	100,0	المجموع العام

الفاعل الجمعي حتى عندما يحتج فاحتججه يكون ضمن المسيرات السلمية، هذا النوع المنتشر بكثرة في السنوات القليلة.

نخلص بأنّ الفاعل الجمعي مواطن متصالح مع السلطة رغم عدم رضاه على مخرجات الدولة حسب النتائج السابقة المتوصل إليها، إلا أنّه لا يحتج فهو يمكن اعتباره من الفئة المهادنة التي تتعايش مع السلطة رغم أنّها غير راضية عنها.

نخلص إلى أن الفاعل الجمعي يملك ثقافة المواطنة بشكل نسبي في هذا البعد السياسي منها و سوف نتطرق بالتلخيص لكل الأبعاد الأربعة لثقافة المواطنة، إضافة إلى

¹ تشير عبارة "غير معني" الى عدد الأفراد غير معنيين بالإجابة على هذه الإقتراحات، (أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق).

² تشير عبارة "بدون إجابة" إلى عدد الأفراد الذين لم يجابوا على الإقتراح المقابل، للمزيد : أنظر استمارة الدراسة الميدانية في الملاحق.

فرضية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر المبنية على استراتيجيات الأفراد الفاعلين، كل في نتائج و استنتاجات الدراسة الموالي.

نتائج و استنتاجات الدراسة:

أولاً: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف

ثانياً: المجتمع المدني و استراتيجية الآليات

ثالثاً: المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة

رابعاً: المجتمع المدني والبعد المدني لثقافة المواطنة

خامساً: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة

سادساً: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة

سابعاً: مناقشة فرضيات الدراسة

سوف نسرّد في هذا الجزء من الأطروحة أهم النتائج و الاستنتاجات التي خلصنا إليها بعيدا عن الأرقام و النسب المئوية التي تعرضنا لها بالتفصيل في الفصول السابقة.

أولا: المجتمع المدني و استراتيجيّة الأهداف:

1-الأهداف الجماعية:

1-1-العمل الاجتماعي:

من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها نخلص إلى أن العمل الجمعي حسب تصورات المبحوثين يساهم في العمل الاجتماعي، و حسبهم فإن تصوراتهم لهذا العمل الاجتماعي هي بشكل أساسي : خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية، ومساعدة فئات محتاجة والتضامن الاجتماعي، و هناك نسب لا بأس بها عبرت على أن العمل الاجتماعي يساهم بشكل معتبر نوعا ما في خدمة منخرطي الجمعية.

2-الأهداف الفردية:

2-1-الأهداف الرمزية:

لقد أكد المبحوثون بأن يومياتهم تغيرت بعد انخراطهم في العمل الجمعي بنسبة كبيرة جدا، مما يؤكد على اجماعهم على أن العمل الجمعي قد ساهم في تغيير يومياتهم، وتأتي تصوراتهم لهذا التغيير ممثلة أولا في استغلال وقت الفراغ، فالعمل الجمعي في نظرهم يحقق لهم الطلب الاجتماعي في ملأ وقت فراغهم، كما أنه من خلال العمل الجمعي يحاولون تقديم خدمة للمجتمع، ومن خلال تقديم هذه الخدمة يسعون الى اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع، وهكذا فقد أكد المبحوثون على محاولتهم تحقيق أهداف رمزية من خلال العمل الجمعي، و تعزيز فاعلية وجودهم داخل المجتمع.

2-2-تكوين علاقات:

أكد المبحوثون و بنسبة كبيرة جدا أنهم استطاعوا من خلال العمل الجمعي تكوين علاقات اجتماعية، أما طبيعة هذه العلاقات فتأكد لنا من خلال الدراسة الميدانية أن هناك أربع أنواع من العلاقات الاجتماعية حسب تصورات المبحوثين الممثلين لعينة الفاعلين الجمعيين بولاية عين تموشنت هي: علاقات مع قيادات جمعوية، علاقات مع منخرطين جدد، علاقات مع نخبة المجتمع، و كل هذه العلاقات تدخل ضمن استراتيجية الفاعل الجمعي في نسج علاقات مع أفراد فاعلين داخل المجتمع، مما يساهم في تعزيز مكانتهم داخل فئات المجتمع الفاعلة، ومن جانب آخر عبروا و بنسب معتبرة على أنهم استطاعوا تكوين علاقات مع مسؤولين في مختلف ادارات مؤسسات الدولة مما يتيح لهم فرصة تطوير عملهم الجمعي، و تحقيق مصالحهم الشخصية، من ترقيات اجتماعية في العمل و السكن.

2-3- إكتساب خبرات:

أكد جل المبحوثين و بنسبة كبيرة جدا على أنهم من خلال عملهم الجمعي قد اكتسبوا خبرات مختلفة، أما نوع هذه الخبرات حسب تصوراتهم فقد أكدوا أنها ممثلة بشكل أساسي في ثلاثة هي: خبرة في التعامل مع المسؤولين، و خبرة في العمل التطوعي، و خبرة في التسيير، و كل هذه الخبرات تصب في اتجاه واحد هو خبرة في تسيير العمل الجمعي الذي يتحكم فيه الفاعل الجمعي و المسؤول الذي يمثل الدولة، هذا المسؤول الذي بحكم موقعه الاداري يساهم في دعم و تسهيل العمل الجمعي، ثم تأتي الخبرة الادارية للفاعل الجمعي في التسيير العقلاني و المنظم للعمل الجمعي و هذا لضمان نجاح العمل الجمعي، و قد أتت خبرة التعامل مع المسؤولين هي الخبرة الأهم حسب تصورات الفاعلين الجمعيين، و مرده هذا إلى الدور الذي تلعبه السلطة السياسية ممثلة في هؤلاء المسؤولين في التأثير في قيمة العمل الجمعي و فاعليته.

3- الأهداف الإيديولوجية:

3-1- تشكيل المجتمع:

يعتبر المجتمع المدني مجتمع مصغر للمجتمع الكلي، و انطلاقا من اشكالية دراستنا التي افترضنا مسبقا على ضوء الدراسة الاستطلاعية بأن المجتمع المدني من ضمن أهدافه هو الاصطفاف الايديولوجي، فالتقاء هؤلاء الفاعلين الجمعيين ينطلق من كونهم يمتلكون قواسم مشتركة من ضمنها الانتماء الايديولوجي لهذا حرصنا في دراستنا الميدانية على محاولة الوصول الى اهم الايديولوجيات لهذا المجتمع المدني الممثل في عينة دراستنا، وانطلاقا من النتائج توصلنا إلى أن عينة أن المبحوثين أكد نصفهم أنهم يفضلون العيش في مجتمع إسلامي، ما يؤكد لنا بأن المجتمع المدني يستقطب الأفراد ذوو التوجه الاسلامي مما يتناسب مع وجود توجه اسلامي داخل الفضاء الحزبي، و يمكن أن يكون هذا المجتمع المدني حسب عينة دراستنا رافدا من روافد التيار السياسي الاسلامي خاصة في الاستحقاقات الانتخابية التي تجرى، أما النصف الثاني يجمع بين خيارين آخرين هما: مجتمع جزائري ديمقراطي، و مجتمع جزائري، فأما المجتمع الجزائري الديمقراطي فهو المجتمع الحدائي الذي ينتهج الديمقراطية كسبيل للحكم، مع فصل الدين عن الشأن السياسي و الدولة بصفة عامة، وهذه نسبتها أكبر من خيار : مجتمع جزائري و يمكن ربطه بالمجتمع الذي يأمل تحقيقه التيار الوطني ضمن المشاريع الحزبية، فهو يعتمد على الجمع بين الأبعاد الثلاثة: الاسلام، العروبة، الامازيغية، في تكوين المجتمع، اما خيار مجتمع جزائري عربي فيكاد يكون منعدما، وهذا ما ينطبق مع الواقع الجزائري أين يغيب فيه على الأقل تيار حزبي يعبر عن التيار القومي العربي على غرار بلدان المشرق العربي، و يمكن أن نصل إلى استنتاج عام هو أن المجتمع المدني حسب دراستنا لا يخرج عن الاصطفاف الايديولوجي للمجتمع الاسلامي المقسم الى تيارات ثلاث هي: التيار الوطني، التيار الديمقراطي و التيار الاسلامي.

ثانيا: المجتمع المدني و استراتيجية الآليات:

1- الآليات التنظيمية:

1-1- كيفية اتخاذ قرارات الجمعية:

تؤكد النتائج التي توصلنا إليها بأن حسب تصورات الفاعلين الجمعيين فان جميع القرارات التنظيمية داخل الجمعية تخضع للقانون و بنسبة كبيرة جدا، أما في ما يخص تصوراتهم حول كيفية اتخاذ هذه القرارات تتم بشكل أساسي بتطبيق القانون الداخلي للجمعية و بعد نقاش وتساور بين أعضاء المكتب والمنخرطين، و قد تكون هذه القرارات بين أعضاء المكتب فقط، و بنسب قليلة لكنها معتبرة عبرت بأن هذه القرارات تكون اقتراح من رئيس الجمعية، هذا الذي يعتبر فاعلا أساسيا في العمل الجمعي، و يمكن أن نقول بأن العمل الجمعي يتم بتطبيق القانون الداخلي للجمعية، و بدور فاعل و أساسي لرئيس الجمعية في بلورة هذه القرارات دون إقصاء لدور المكتب التنفيذي في ذلك، مع توسعة النقاش و التشار لبقية المنخرطين في الجمعية، و هذا ما يؤشر لوجود ثقافة المواطنة في تسيير العمل الجمعي لكن بشكل نسبي.

1-2- هوية الفاعلين في اختيار النشاط:

خلصنا إلى أن هوية الفاعلين الذي يختارون النشاط الجمعي يتم بالآليات نفسها السابقة في اختيار القرارات التنظيمية، من حيث أنها تتم بشكل أساسي بالتساور بين أعضاء المكتب، و في بعض الأحيان تكون بالتساور بين أعضاء المكتب و المنخرطين، دون إهمال دور رئيس الجمعية الذي له دور كبير في اختيار النشاط و هو الحاضر في كل هذه الاحتمالات، مع اضافة شيء أساسي الى أن هناك مؤشرات تفيد بأن هناك وجود عوائق لدور المرأة في المشاركة في هذا الاختيار، ومرد هذا لطبيعة المجتمع الجزائري أنترولوجيا الذي يضع عوائق أمام مساواة المرأة في النقاش و الأخذ برأيها في اختيار النشاط الجمعي.

1-3- العمل الجمعي بين المأسسة والمناسباتية:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تأكد لنا بأن العمل الجمعي مرة يكون مناسباتي و هذا هو الأكثر حضورا ، و المرة الأخرى يكون يتبع البرنامج السنوي الذي تم تطويره من طرف الجمعية، وهنا يمكن نعت العمل الجمعي في الجزائر بأنه يجمع بين العمل المناسباتي و العمل المؤسساتاتي، هو يساهم في تنشيط المناسبات الوطنية و الدينية كما هو

حاصل واقعا، و يحمل بعض المؤشرات التي تعمل على تطوره إلى العمل المؤسسي، و ذلك من خلال تسطير برنامج سنوي مدروس يحقق طموحات مختلف فاعلي و منخرطي العمل الجمعي.

2-آلية التعاون:

لقد تأكد لنا من خلال الدراسة الميدانية أن الجمعيات تتعاون مع هيئات أخرى في عملها الجمعي ، أما بخصوص طبيعة الهيئات الفاعلة والمتعاونة مع الجمعيات في العمل الجمعي هي ممثلة في الجمعيات، السلطات المحلية والمؤسسات التربوية، مع حضور لا بأس به للمؤسسات الدينية في التعاون مع الجمعيات، وغياب يكاد تاما بالنسبة للنقابات، وغياب تام للتعاون مع الأحزاب خاصة من وجهة نظر الإنانث، و هنا يمكن القول بأن العمل الجمعي لا يتم بعيدا عن مؤسسات الدولة، فالجمعيات تتعاون مع مختلف هذه المؤسسات لإنجاح عملها الجمعي، فهي تقر وتؤكد بشكل غير مباشر استحالة عملها الجمعي بعيدا عن مؤسسات الدولة، و هذا مؤشر على محدودية استقلالها عن الدولة، وبالتالي نستنتج الى ان المجتمع المدني لازال لم يحقق الاستقلال التام عن الدولة، فهذه الاستقلالية موجودة لكنها محدودة.

3-آلية التمويل:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تأكد لنا بأن تمويل العمل الجمعي في الجزائر مصدره أولا اشتراك المنخرطين و هذا بشكل أساسي، ثم يأتي دعم الدولة، و تبرعات المواطنين و رجال الأعمال، ودعم السلطات المحلية، وهنا يمكن القول بأن التبعية المادية للجمعيات في الجزائر للدولة تجعل من استقلالية هذه الجمعيات و المجتمع المدني بصفة عامة تثير اشكالا مهما، فلا وجود لمجتمع مدني فاعل دون تمتعه بالاستقلالية التامة خاصة في تمويل نشاطاته، وحسب المؤشرات التي توصلنا إليها تؤكد لنا بما لا يدعو الى الشك أن هناك تبعية مادية للمجتمع المدني في تمويل نشاطاته.

4- آلية استقطاب منخرطين جدد:

من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى أن الجمعيات لها استراتيجيات في توسيع نشاطها من خلال استقطاب منخرطين جدد و تأتي فئة الشباب بشكل أساسي فهذه الفئة تملك من المؤهلات و الحماس في الدفع بالعمل الجمعي إلى الأمام ، ثم تأتي فئة الكفاءات العلمية التي لها دور بحكم تكوينها وعلاقتها المهنية و العلمية وحتى الاجتماعية في تسهيل العمل الجمعي و تنظيمه مؤسساتيا و بشكل علمي، ثم تأتي فئة النساء هذه الفئة التي لها دور في تواصل الجمعيات مع العائلة الجزائرية، التي تعتبر هدفا من أهداف العمل الجمعي في نشاطاته التحسيسية و التوعوية، ثم تأتي فئة المسؤولين المتقاعدين، هذه الفئة بحكم ماضيها المهني تملك من المفاتيح المهمة في سبيل ايجاد الحلول و تسهيل العقبات التي يمكن أن يلقاها العمل الجمعي، و تأتي فئة أخرى التي لها دور لا يستهان به ألا وهي فئة رجال الأعمال لما تملكه من المال العائق الأبرز لكل الجمعيات في الجزائر، فهذه الفئة استقطابها سهل على الجمعيات عملها و يجعلها تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة، و هناك فئة أكدت لنا الدراسة الميدانية انها من بين المستهدفين من طرف الجمعيات هي الشخصيات الدينية، فهذه الشخصيات لها دور كبير في تسهيل التبرعات لما تملكه من مكانة رمزية داخل المجتمع الجزائري، خاصة في تمويل مشاريع المصلحة العامة، أما الملفت في الدراسة الميدانية فان الجمعيات لا تستقطب الشخصيات الحزبية، و راجع هذا أساسا لانعدام الثقة بين الفاعل الجمعي و الحزب.

ثالثا: المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة:

1-مساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية:

لقد تأكد لنا من خلال الدراسة الميدانية بأن العمل الجمعي يساهم في التنمية الاجتماعية خاصة بعد الهزات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الانعطاف الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري و تحوله من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد الرأسمالي، بعد العمليات الهيكلية الواسعة التي مست مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عقب الازمة الاقتصادية التي شهدتها في نهاية الثمانينات و تقادم أزمة الديون الخارجية للجزائر، و هنا يدخل العمل الجمعي ليحاول تخفيف الأعباء على المواطن

الجزائري بمساهمته في التنمية الاجتماعية، التي تتعدى المساعدة المباشرة من طرف الجمعيات الخيرية، إلى مرافقة المواطن في إدماجه عبر البرامج التوعوية و التحسيسية في مختلف فرص الاندماج الاجتماعي داخل القطاع الاقتصادي، وبعث روح العمل و المبادرة لديه لخروجه من دائرة المستهدفين من المساعدات المادية المباشرة.

2-التعليم وثقافة المواطنة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تأكد لنا أن هناك إجماع لدى الفاعلين الجمعويين حسب عينة الدراسة أن التعليم في الجزائر يقدم المعرفة للجميع، لكن هذه المعرفة تقدم بنوعية متوسطة، في إشارة واضحة لعدم رضا الفاعلين الجمعويين عن نوعية التعليم الذي يفترض تقديم هذه المعرفة بنوعية متطورة تستجيب للتطورات الحاصلة في العالم، فهذا يعبر عن مواطنة منقوصة من حيث حق المواطن الجزائري في تعليم يستجيب لطموحاته من حيث التطور و الراهنية في مختلف أطوار التعليم من الابتدائي إلى الجامعي.

تظهر نتائج الدراسة الميدانية بأن هناك وعيا لدى الفاعلين الجمعويين إتجاه التعليم، وأكدوا على أن التعليم يشترك في مسؤوليته الدولة و أفراد المجتمع، خاصة أولياء التلاميذ باعتبارهم الساهر الفعلي على مسار أبنائهم في مختلف الأطوار التعليمية، لكن الملاحظ أن هناك نقصا في ثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي إتجاه التعليم من خلال تعاونها المحدود مع المؤسسات التعليمية، و تصوراتها لمحدودية تعاون الفاعلين الجمعويين في المحافظة على المؤسسات التعليمية، مع وجود لمؤشرات بزيادة وعي الفاعلين الجمعويين بثقافة المواطنة مع كبر السن للفاعل الجمعوي، و يرجع هذا أساسا لأهمية التعليم في تطور المجتمعات هذه الأهمية التي لا يدركها من هو في أول العمر، بينما نجد كبار السن يدركون أهميته نظرا لتجربتهم مع مسارهم الدراسي و وعيهم بأهمية التعليم في النجاح في الحياة بصفة عامة.

3-الصحة وثقافة المواطنة:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية فقد توصلنا إلى أن المبحوثين منقسمون الى فئتين إثنين في تصوراتهم إتجاه واقع الصحة في الجزائر، حيث أكدت الفئة الأولى إلى أن الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين، و في نفس الوقت الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين، لكن هناك فئة أخرى لها تصور مغاير و يناقض هذا الاقرار بتوفر الحق في الصحة للجميع، حيث عبرت على أن الرعاية الصحية متاحة لبعض المواطنين، و في نفس الوقت الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين، و من خلال التصريحين لهاتين الفئتين نقول بأن الحق في مجال الصحة حق منقوص من وجهة تصور الفاعلين الجمعيين، و بالتالي هناك ثقافة مواطنة منقوصة للمواطن الجزائري في مجال الصحة، وهو ما يتطابق مع التقارير الصحفية اليومية عن تدهور المؤسسات الصحية في الجزائر، و الدليل الأبرز لذلك هو تفضيل رموز السلطة في الجزائر من وزراء و كل شخصيات الدولة للمستشفيات الاوربية لتلقي العلاج و هذا لتيقنهم بعجز الهياكل الصحية في الجزائر عن توفير الخدمة الصحية اللازمة لهم و لأسرهم.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية تأكد لنا بأن الفاعلين الجمعيين يملكون تصورات لثقافة المواطنة في الفضاء الصحي في جانبها الواجبتي، خاصة في واجباتهم في الحفاظ على نظافة و سلامة التجهيزات الصحية، إلا أنهم أبدوا نقصا في هذه الثقافة في ما يخص الجانب التنظيمي في تسيير المؤسسات الصحية، فحسب مؤشرات نتائج الدراسة تأكد لنا وجود إجابات غير مصرحة تفيد باعتمادهم على طرق غير قانونية في الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية، و هو ما يتطابق مع تسرده التقارير الصحافية حول وجود تجاوزات و محسوبية في الاستفادة من الخدمات الصحية وهو ما يؤشر على نقص في ثقافة المواطنة لدى عينة المبحوثين.

4- العمل وثقافة المواطنة:

من خلال النتائج المتوصل لها تأكد لنا بأن نسبة كبيرة قد تحصلت على منصب عمل إلا أن هذا الحصول على عمل مرتبط بمتغير السن فكلما تقدم سن المواطن

الجزائري زادت حظوظه في الحصول على منصب عمل، و بهذا هناك اقرار واضح على حصول المواطن الجزائري على حقه في منصب عمل و هذا يمثل من جوهر ثقافة المواطنة في بعدها الاجتماعي، و في نفس الوقت يمر هذا المواطن الجزائري على بطالة إجبارية تفرضها طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم أساسا على الريع النفطي، و ظروف الاقتصاد الجزائري المتأزم منذ سنوات، و هناك تصورات إلى عدم وجود عدالة في توزيع فرص على جميع الولايات و جميع قطاعات الدولة، و هذا كذلك نقص في ثقافة المواطنة من حيث مخرجات الدولة في الاستفادة من فرصة عمل للمواطن الجزائري.

تُظهر نتائج الدراسة إلى أن هناك تصورات تدل على وجود لمؤشرات ايجابية لممارسات تعكس ثقافة المواطنة التي يحملها الفاعل الجمعي في فضاء العمل، وهذا سواء كان الفاعل من فئة الذكور أو فئة الإناث، و يزداد هذا الوعي بثقافة المواطنة من حيث التصورات عند فئة الموظفين لارتباطهم المباشر و اليومي بفضاء العمل.

5-السكن وثقافة المواطنة:

تُظهر النتائج إلى تطابقها مع نتائج حق في العمل، فقد بينت النتائج على تصورات عند الفاعلين الجمعيين بصعوبة الحصول على سكن في الجزائر، و أكدوا بنسبة كبيرة على حصوله في مراحل متقدمة من السن، فكلما تقدم الفرد الجزائري في السن ازدادت حظوظه في الحصول على سكن، نفس شيء مع حق العمل، وكلها مؤشرات تدل على مواطنة منقوصة في الحصول على سكن في الجزائر.

أما في ما يخص الجانب الواجباتي فقد بينت الدراسة الميدانية أن هناك مؤشرات ايجابية حول امتلاك الفاعلين الجمعيين لتصورات لثقافة المواطنة في فضاء الحي السكني خاصة في ما يخص المحافظة على البيئة السليمة من نظافة و تزيين، مع ميل الذكور الى المحافظة على نظافة البيئة السكنية ، أما فئة الإناث فيملن أكثر الى التزيين و اضافة الطابع الجمالي في البيئة السكنية، كلها مؤشرات تشير لتوفر ثقافة المواطنة للفاعلين الجمعيين في الفضاء السكني ضمن ما اصبح يصطلح عليه بالمواطنة البيئية.

رابعا: المجتمع المدني والبعد المدني لثقافة المواطنة:

1-الفضاء العام وثقافة المواطنة:

من خلال النتائج التي توصلنا لها فقد بينت لنا بأن الفاعلين أكدوا و بنسبة كبيرة عدم اهتمامهم بالممارسة المدنية في الفضاء العام، فهم أصلا ليس من اهتماماتهم الولوج إلى هذا الفضاء، و يزداد هذا العزوف عند فئة الإناث، و هذا راجع بالأساس للطبيعة الانثروبولوجية للمجتمع الجزائري، أما من حيث تصوراتهم اتجاه هذا الفضاء العام، فقد عبروا عن تفقدهم و ممارستهم للتعبير بكل حرية، كما أنهم يشاركون فبمختلف الاحتجاجات السلمية بكل حرية، و هذا ما يؤشر لوجود ثقافة المواطنة في جانبها الحقوقي في الفضاء العام، مع توفر قيم حرية التعبير و الاحتجاج السلمي و التنقل الذي يقره القانون الجزائري.

أما في ما يخص تصوراتهم اتجاه وجباتهم في الفضاء العام فقد وجدنا أن هذه التصورات تحمل في ثناياها ثقافة المواطنة و هذا تبعا لما أكدوه لحملهم لقيمة احترام آراء الآخرين في النقاشات العامة التي يشهدها الفضاء العام في مختلف المواضيع التي تشكل مواضيعا أساسية للنقاش المفتوح، كما أنهم أكدوا على حرصهم على عمومية الفضاء العام و العمل على عدم إقصاء أي مواطن من الولوج إليه، وهناك متغير أساسي في تحديد وعي الافراد بأهمية الممارسة المدنية لثقافة المواطنة في الفضاء العام إنه المستوى الدراسي فكلما كان المستوى أكبر كان الوعي مرتفعا.

2-القانون وثقافة المواطنة:

لقد أظهرت النتائج المتوصل لها وعيا يكاد يكون اجماعا عليه من قبل الفاعلين الجمعويين إتجاه أهمية القانون في تسيير مختلف مؤسسات الدولة، أما في ما يخص تصورات الفاعلين الجمعويين اتجاه هذا القانون من حيث عدالته، فقد أكدت النتائج بأن تصوراتهم تؤكد على أنه كنص يحفظ جميع الحقوق و جميع الواجبات إلا أنه يجد عوائقا في تطبيقه في مختلف مؤسسات الدولة وهيئاتها على إعطاء الأهمية للواجبات مقابل

الحقوق، ففي نظرهم هو مطبق و محترم في بعض المؤسسات في تأكيد منهم على أنه غير مطبق و غير محترم في المؤسسات الأخرى، و هذه مؤشرات على نقص في ثقافة المواطنة لدى الأفراد في حقهم في قانون عادل محترم ومطبق في جميع مؤسسات و هيئات الدولة.

أما بخصوص تصورات المبحوثين حول واجباتهم اتجاه القانون فقد أكدوا و بنسبة كبيرة على احترامهم لهذا القانون و هذا مؤشر على حملهم لثقافة المواطنة التي من مقتضياتها احترام القانون المنظم لعلاقات المواطنين بمختلف المؤسسات و الهيئات، لكن في المقابل هناك معوقات تجعل من هذه الثقافة تكون منقوصة، فقد أكد جزء معتبر من الفاعلين على أنهم يستعملون علاقاتهم الشخصية في تعاملاتهم اليومية مع مختلف ادارات الدولة ، وهذا السلوك المنافي لثقافة المواطنة يعيقها و يجعلها تتراجع ، مع وجود وعي لدى الفاعلين الجمعيين الذين يملكون مستوى جامعي باحترامهم للقانون في جميع الحالات.

3-البيئة و ثقافة المواطنة:

تعتبر المساحات الخضراء مهمة في حياة المواطن الحديث لما تمثله من متنفسا له بعيدا عي ضغط المدينة و فضاء للاسترخاء و استعادة تلك العلاقة المتناغمة بين الانسان و البيئة السليمة، و لهذا يعتبر في المجتمعات الديمقراطية حق من حقوق المواطنة، ففي هذا الجانب نسجل حسب نتائج هذه الدراسة الى تأكيد الفاعلين الجمعيين على أن المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي، و أنها غير موجودة في كل مكان، و هذه مؤشرات على وجود نقص في حق المواطن في بيئة سليمة ممثلة في مساحات خضراء تخفف عنه ضغوط الحياة العملية و اليومية.

أما من ناحية أخرى فقد أكد المبحوثون بأنهم يعملون على المحافظة على هذه المساحات الخضراء، و كذا يطالبون بإقامة مساحات خضراء جديدة، وكذلك يدافعون عن وجودها و يمنعون أي اعتداء عليها، و هذه كلها مؤشرات قوية على حمل الفاعلين

الجمعيين لثقافة المواطنة حول واجباتهم اتجاه المساحات الخضراء و اتجاه البيئة بصفة عامة.

4-الضرائب وثقافة المواطنة:

تؤكد نتائج الدراسة الميدانية أن هناك خلل في توزيع المنح على فئة المواطنين المستحقين لها حسب اللوائح القانونية المنظمة لهذا المجال، فهناك تصورات تشير الى قصور و عدم عدالة في التوزيع، هذه المنح التي تعتبر جزء كبير من مداخيلها من الضرائب، رغم أن هناك تأكيد من المبحوثين حول المساهمة الفعلية في صرف هذه المنح، فالتصورات التي أكد من خلالها الفاعلون الجمعيون عملية التوزيع غير العقلانية، حيث أكد المبحوثون أن هذه المنح تمنح لبعض مستحقيها، وهي موزعة بشكل كافي على بعض الولايات، و انها تمنح هذه المنح لجميع مستحقيها، و كلها تصورات الى عدم عدالة في التوزيع، فرغم التأكيد على أنا هناك مجهود مبذول من طرف الدولة في هذا الميدان إلا أن واقع توزيعها تشوبه عدة نقائص، ومن هنا يمكن القول بأن هناك ثقافة مواطنة منقوصة في مجال صرف الأموال التي تعتبر جزء مهم من عائدات الضرائب.

لقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن الفاعلين الجمعيين أكدوا على حملهم لوعي بثقافة المواطنة حول أهمية مساهمة الضرائب في التنمية الشاملة للدولة، و انعكاس هذه الأهمية على يوميات المواطن الجزائري، فقد جاءت تصوراتهم كلها ايجابية، فقد أكدوا أن دفع الضرائب يساهم في التنمية، و أنهم يسددون كل الرسوم والفواتير ولا يعترضون عليها، وهذا ضمن مساهمتهم في تدعيم الاقتصاد، و تأثير كل هذا على التنمية الشاملة انطلاقا من الدور الذي تلعبه الضرائب في ذلك.

5-العمل الجمعي وثقافة المواطنة:

تعتبر الممارسات المدنية عديدة، و قد أخذنا العمل الجمعي كممارسة نموذجاً إجرائياً للتحليل، فهو مرتبط بعينة دراستنا، و بعد حوصلة نتائج الدراسة في هذه الجزئية، فقد بينت لنا بأن تصورات الفاعلين الجمعيين اتجاه حرية العمل الجمعي قد

تأكدت من قبل أكثر من نصف العينة و هذا مؤشر قوي لوجود حرية في العمل الجموي، يتأكد لنا حضور لثقافة المواطنة خاصة في العمل الجموي، و في نفس الاتجاه أكدت تصورات الفاعلين الجمويين يعبرون عن آرائهم بكل حرية في النقاشات العامة وهذه كلها كذلك من ثقافة المواطنة في العمل الجموي، لكن هناك مؤشرات على حدود لهذه الثقافة المواطنة في العمل الجموي، خاصة الاناث اللواتي أكدن أنهن ليس دائما تتاح لهن الفرصة لإقناع الآخرين بآرائهن، و هذا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يضع عوائق أمام مساواة المرأة في ابداء آرائها.

أما من حيث واجبات الفاعلين الجمويين اتجاه العمل الجموي فقد جاءت تصورات الفاعلين الجمويين ايجابية اتجاه ثقافة المواطنة، فقد اكد الفاعلون الجمويون يشاركون في النقاشات العامة، يساهمون في إيجاد حلول و يحترمون آراء الآخرين، وكلها مؤشرات تؤكد على حملهم لثقافة المواطنة في جانبها الواجبتي اتجاه العمل الجموي، الا ان هناك مؤشرات على نقص في قيم المساواة للمرأة خاصة في النقاشات العامة و إيجاد الحلول.

خامسا: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة:

1-الهوية وثقافة المواطنة:

1-1-اللغة وثقافة المواطنة:

لقد بينت النتائج بأن الفاعلين الجمويين حسب عينة الدراسة يفضلون اللغة العربية في التواصل، مع وجود فئة لا بأس بها تفضل التواصل باللغة الفرنسية وهذا خصوصا عند الفئة التي سنها أكثر من 35 سنة، و هذا راجع بالأساس لطبيعة التكوين هذه الفئة العمرية، حيث كانت المدرسة الجزائرية تعتمد على اللغة الفرنسية بشكل أساسي، خلافا لما عليه حاليا المدرسة الجزائرية و حتى الجامعية التي تعتمد على اللغة العربية بشكل أساسي، مما أنتج جيلا معرب لغويا.

أما في ما يخص تصورات الفاعلين الجمعيين اتجاه الآخرين عندما تكون لغة التواصل غير اللغة التي يفضلونها، فقد جاءت هذه التصورات ايجابية فهم يحاولون التواصل، و كذلك يسعون لإيجاد لغة وسط للتواصل، فهم يحملون ثقافة احترام لغة الآخر، و هذا من جوهر ثقافة المواطنة، وهناك فئة قليلة نوعا ما ترفض التواصل في الوسط الذي تكون فيه غير اللغة التي تفضلها، وهي الفئة التي يكون سنها اكثر من 35 سنة، وهذا سلوك يتناقض مع ثقافة المواطنة.

1-2-الدين وثقافة المواطنة:

أكدت النتائج على الدور المركزي للدين في تصورات الفاعلين الجمعيين في المجتمع الجزائري، فهو مرجع أساسي لهم، فقد جاءت تصوراتهم فهم يحترمون المتدين و يقدرونه و هذه من ثقافة المواطنة، من احترام المتدين، و يتعدى هذا التقدير إلى حد الثقة به، و المرجعية الأساسية في أمور الدين، فالمتدين بالنسبة للفاعلين الجمعيين هو مصدر ثقة خاصة في الدين، إلا أن هناك فئة لا بأس بها عبرت على انها لا يهتمها تدين الآخرين، و هذا ما يتفق مع ثقافة المواطنة، التي تعتبر ثقافة اصطفاف و التقاء الأفراد بعيدا عن الاصطفاف الديني، فالمواطنة تفترض الالتقاء ضمن الوطن الذي يضم الجميع بعيدا عن الخصوصيات الثقافية، حيث يعتبر الدين أحد هذه الخصوصيات، فهذه الفئة تعبر عن الفئة التي تستبعد الدين من تسيير المصلحة العامة.

1-3-الانتماء وثقافة المواطنة:

هناك تصورات ايجابية من طرف الفاعلين الجمعيين اتجاه الانتماء للوطن، فقد أكدوا أنهم يعتزون بانتمائهم للجزائر و لا بديل لهم عنها، و هذا ما تعكسه خاصة مباريات كرة القدم، التي تظهر مدى محبة الجزائري لوطنه و هذا التعلق بالعلم الجزائري، الذي يعتبر رمزا دائم الحضور في جميع المباريات التي تجمع الفريق الوطني بالفرق الأخرى، و يؤكدون كذلك على اعتزازهم بأنهم جزائريون حتى إذا لم

يتحصلوا على جميع حقوقهم، و هذه مؤشرات قوية على انتماء الفاعل الجمعي لوطنه الجزائر و اعتزازه به.

2-قيمة المساواة وثقافة المواطنة:

تؤكد النتائج على وجود نقص في قيمة المساواة خاصة في تعاملات الفاعلين الجمعيين مع مختلف الادارات، فالتصورات تشير إلى أن المساواة ليست دائما متوفرة، فقد أكد المبحوثون و بنسب مرتفعة بأن المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان، وكذلك هناك تصور في نفس الاتجاه هو أن المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات في بعض الأحيان، و في نفس الوقت جاءت تصورات تؤكد على وجود مساواة لكن بنسب أقل من التصورات التي تشير الى النقص، حيث المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين دائما، فهذه التصورات تشير إلى وجود قيمة المساواة التي تعتبر من جوهر قيم ثقافة المواطنة، رغم أنها بنسب قليلة.

3-الحرية وثقافة المواطنة:

3-1-الحرية في الفضاء العام:

تأكد لنا أن هناك من خلال النتائج تصورات تشير إلى وجود قيمة الحرية، فقد أكد الفاعل الجمعي بأنه حر في التعبير عن رأيه دائما، وهو كذلك يمارس حريته في كل الفضاءات العامة في بعض الأحيان، وهذا مؤشر إلى محدودية الحرية و هذا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري أنتروبولوجيا، خاصة في الفضاء العام الذي يعتبر فضاء مراقبا من طرف المجتمع، و أكد كذلك أنه حر في التعبير عن رأيه في بعض الأحيان، وهذا كذلك يشير إلى محدودية قيمة الحرية في التعبير عن الرأي، وهذا ما ينسجم مع المجتمعات التي شهدت التعددية السياسية في الآونة الأخيرة، فطريق ممارسة الحريات مازال طويلا و يتطلب سنوات لانتشار الحرية مثل ما هو موجود في الغرب.

3-2-الحرية في الفضاء الافتراضي:

حسب نتائج الدراسة إن الفاعلين الجمعيين قد أكدوا على حيازتهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن ممارسة الحرية في هذا الفضاء الافتراضي كذلك محدودة مثلها مثل الفضاء العام، مع ملاحظة حول فئة الإناث هناك مؤشرات على تعامل هذه الفئة بحذر في هذا الفضاء الافتراضي، وهذا راجع بالأساس لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يمنح حرية محدودة للمرأة.

أما في ما يخص تصوراتهم اتجاه الحرية في الفضاء الافتراضي، فهم يبدوون آرائهم في أغلب الأحيان و يناقشون كل المواضيع بحرية، و في نفس الوقت يتحفظون على بعض المواضيع في المناقشة، و هذه كلها تصورات تشير إلى محدودية ثقافة المواطنة في مجال ممارسة الحرية في الفضاء الافتراضي، فهذا الفضاء يخضع لمراقبة السلطات الأمنية، فتعامل الفاعل الجمعي يتصف بالحذر و التوجس.

4-الابداعات الثقافية وثقافة المواطنة:

تؤكد النتائج إلى أن الحق في الابداعات الثقافية حسب تصورات الفاعلين الجمعيين ليس بالأمر الكافي، فقد جاءت هذه التصورات لتجمع على مواطنة منقوصة في حق المواطن في تمتعه بإبداعات ثقافية تلبي طموحاته و رغباته، فقد أكدوا أنهم يجدون ما يطمحون إليه أحيانا هذا من جانب، أما من جانب آخر فالإبداع الفني والثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا، وهذا مؤشر على أن الابداعات الثقافية و الفنية حسب تصورات الفاعلين الجمعيين هي محدودة المواضيع مضمونا و موضوعا، و هذا من الاسباب التي أدت إلى عزوف فئة واسعة من الفاعلين الجمعيين للتردد على المؤسسات الثقافية، و هنا نسجل ثقافة المواطنة منقوصة في بعدها الثقافي.

هناك مؤشرات تؤكد على أن نسبة كبيرة لا تتابع الابداعات الثقافية فقد تعدت نسبتهم نصف المبحوثين، و هذا راجع بالأساس الى طبيعة هذه الابداعات الثقافية التي لا تلبي طموحات الفاعلين الجمعيين من حيث الموضوع و المضمون، و رغم ذلك يملكون مواقف و تصورات ايجابية اتجاه هذه الابداعات، فهم يحترمون كل الابداعات، و في نفس الوقت يتحفظون على بعضها لكن لا يعملون على منعها، وهذه التصورات من

جوهر قيم ثقافة المواطنة، قيم التسامح و احترام آراء الآخرين و إبداعاتهم الثقافية والفنية من أدب و فن و سينما ومسرح...، و لا يكتفون بهذا بل يحاولون أن يدخلوا في نقاش حولها، و هذه الثقافة يمكن ارجاعها الى أنها ناتجة عن التنشئة الاجتماعية غير المباشرة للعمل الجمعي، و كذلك تؤثر الى وجود تصورات حول شكل و مضمون الابداع الثقافي الذي يودون متابعتة.

سادسا: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة:

1-الثقافة السياسية:

1-1-الدين وثقافة المواطنة:

هناك تأكيد من الفاعلين الجمعيين على أهمية الدين، فقد أكدوا على هذه الأهمية باجماع تام تقريبا، الا أن هناك حسب الثقافة السياسية لهؤلاء الفاعلين التباس في علاقة ثقافة المواطنة بالدين، فهناك نسبة كبيرة نوعا ما لديها تصور على أن الدين شأن عام، بيد أنه في الادبيات النظرية الدين شأن خاص، فثقافة المواطنة هي ثقافة التقاء الأفراد المواطنين ضمن الوطن الواحد بعيدا عن الاختلافات العرقية و الطائفية و حتى الثقافية بما فيها الدين، و لكن في نفس الوقت هناك نسبة لا بأس بها عبرت عن ثقافة سياسية تعتبر الدين شأن خاص خارج عن مجتمع ثقافة المواطنة، و هناك تفريق عند الفاعلين الجمعيين بين الدين كنص و التدين كممارسة مرتبطة بالأفراد، فرغم الأهمية التي يوليها الفاعلون الجمعيون للدين كنص ، إلا أنهم لا يعتبرون التدين مهم للحكم على الشخص.

1-2-متابعة الشأن السياسي:

من خلال النتائج المتوصل اليها يظهر لنا أن الفاعلين الجمعيين يتابعون بشكل أساسي الأفلام و برامج الرياضة و تأتي متابعة الشأن السياسي في المرتبة الثالثة لكن بنسبة ضعيفة جدا، و يمكن أن نقول أنهم نادرا ما يتابعون الشأن السياسي عبر القنوات الفضائية.

أما في ما يخص متابعة الشأن السياسي عبر الجرائد فهناك متابعة من طرف الفاعلين الجمعيين خاصة فئة الذكور بنسبة أكبر من فئة الإناث، لكن هذه المتابعة للشأن السياسي هي بشكل غير مصرح به، و ذلك من خلال متابعته لصفحات الأخبار، أما التصريح المباشر فقد جاءت تصوراتهم لمتابعة صفحات السياسة تكاد تكون منعدمة، لكن بمتابعتهم للأخبار التي تأتي في المرتبة الأولى هي متابعة كذلك للشأن السياسي و لكن بشكل غير مصرح به، فالأخبار تكون بصفة عامة حول التنمية، أخبار المسؤولين الذي يمثلون السلطة السياسية...، وكذلك أكد المبحوثون متابعتهم لصفحات الرياضة في المرتبة الثانية أما صفحات الثقافة فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث المتابعة حسب تصورات الفاعلين الجمعيين.

أما عن متابعة الأخبار الوطنية فقد جاءت تصورات الفاعلين الجمعيين حول ثلاثة أنواع من الأخبار، في المرتبة الأولى جاءت أخبار التنمية و في المرتبة الثانية جاءت القوانين الصادرة، أما المرتبة الثالثة فجاءت أخبار المسؤولين، وكل هذه الأنواع من الأخبار هي أخبار سياسية بامتياز، فالتنمية هي ما تهدف السلطة السياسية لتجسيده على الواقع، اما القوانين فهي من إصدار أحد السلطات الثلاث أي السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان، أما أخبار المسؤولين فهي أخبار تخص السلطة السياسية و واقع تعاملها مع ما ينتظره المواطن من تطوير حياته المعيشية اليومية.

2-المشاركة السياسية:

الفاعل الجمعي و الحزب السياسي:

تؤكد النتائج المتحصل عليها على وجود عزوف تام في الانخراط في الأحزاب من طرف الفاعلين الجمعيين، و مرده ذلك لتراجع دور الحزب في الممارسة السياسية في الجزائر، و هو ما يتوافق مع موقف الحراك الشعبي الجزائري لـ 22 فيفري 2019 الذي استبعد كل الأحزاب من الحضور في مسيراته، حيث عمد الحراك في كل مرة إلى طرد بعض رموز أحزاب السلطة و المعارضة على السواء، فهو يعتبرهم وجهان لعملة واحدة يمثلون طبقة سياسية فاسدة لا تمثل الشعب و لا تعبر عن طموحاته ومطالبه، فهو

يعتبرها متحالفة مع السلطة ضده، لهذا لا يمكن قبولها في الحراك الشعبي الراض لها كليا، مع وجود نسبة ضعيفة جدا أكدت إنخراطها في الأحزاب وهي الفئة التي يتعدى سنها 35 سنة، فالحزب ظاهرة تاريخية ينتمي اليها من هم أكبر سنا.

أما المشاركة في النشاط الحزبي هو كذلك يشهد عزوفا من طرف الفاعلين الجمعويين، و الذين أكدوا مشاركتهم في هذه المهرجانات فهي مشاركة ترجع لفضول الفاعل الجمعوي فهذه المشاركة تكون مقتصرة بالحضور و الاستماع و مراقبة هذه المهرجانات بدافع الفضول فقط، و هذه المهرجانات الحزبية تستقطب الفئات أكبر سنا الذين يتعدى سنهم 30 سنة.

2-3- التوجه الحزبي:

لقد أكدت لنا النتائج الميدانية بأن النسبة الأكبر من الفاعلين الجمعويين ليس لهم توجه حزبي، فهم لا يتوافقون مع أي حزب من الأحزاب الموجودة، و هذا راجع بالأساس إلى تراجع دوره في الحياة السياسية في الجزائر، أما النسبة الباقية و بنسبة أكبر عبرت عن توافقها مع الأحزاب الديمقراطية، هذه الأحزاب التي تحمل مشروعا حدثيا، أما نسب فئتي "أحزاب وطنية" و "أحزاب إسلامية" فقد جاءت نسبها متقاربة و قليلة.

2-4- المشاركة في النقاش الحزبي:

من خلال ما توصلنا إليه فقد أكد الفاعلون الجمعويون و بنسبة كبيرة على رفضهم النقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، و هذا ما يؤكد على وجود توجهات حزبية للفاعلين الجمعويين رغم عدم إنخراطهم الحزبي، و هي مؤشرات لاهتمام الفاعلين الجمعويين بالشأن السياسي و الحزبي، و قد أكدت لا بأس بها على قبول نقاشهم مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، و هذا يعتبر من جوهر قيم ثقافة المواطنة في بعدها السياسي، و ذلك بقبول التعددية السياسية التي أقرها الدستور الجزائري لسنة 1989، المبنية على التعدد الحزبي و النقابي و الإعلامي، أما التصورات التي يحملها الفاعلون الجمعويون في هذا النقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي، حيث أكدت هذه الفئة أنها تتناقش معهم، و تحترم آرائهم وتقدرها، و كذلك تحاول اقناعهم،

وهذه كلها تصورات تحمل ممارسات قيمة لقيم التسامح و احترام التعدد السياسي و ثقافة الحوار و النقاش العقلاني، و كلها تصب في اتجاه ثقافة المواطنة في بعدها السياسي.

3-الفاعل الجمعي و الانتخاب:

لقد أكدت نسبة كبيرة من الفاعلين الجمعيين على حيازتهم لبطاقة الانتخاب الا أن نسبة الذين انتخبوا فعليا هي أقل من نسبة الذين لديهم بطاقة انتخاب، وهذا ما يؤكد أن حيازة بطاقة لا يعني بالضرورة ممارسة الانتخاب، حيث نجد فئات: الجامعيين، الإناث، و فئات السن الذين يقل سنهم عن 25 سنة هم الأكثر عزوفا عن الانتخاب، أما نوع الانتخابات فنجد الانتخابات المحلية هي أكثر انتخابات مشاركة من طرف الفاعلين الجمعيين، تليها الانتخابات الرئاسية، و تأتي الانتخابات التشريعية في ذيل ترتيب الانتخابات من حيث الأهمية بالنسبة للفاعلين الجمعيين، رغم أن الانتخابات التشريعية هي التي تكون لها دور أساسي في رسم السياسة التي تترتب عليها القوانين التي يصدرها البرلمان الناتج عي عن هذه الانتخابات، و سبب هذا التذيل في الترتيب يرجع لطبيعة السلطة في الجزائر التي تهتمش العمل البرلماني، فحتى الوزراء يعينون من خارج البرلمان بما فيهم الوزير الأول، إضافة الى كون جل القوانين الجزائرية عبارة عن أوامر رئاسية تصدر خارج سلطة البرلمان، و بذلك يعتبر البرلمان في الجزائر وجوده صوري بدون فعالية التشريع و مراقبة السلطة التنفيذية.

من خلال النتائج يتأكد لنا أن الفاعلين الجمعيين قد شاركوا في الانتخابات بكثرة رغم أن نسبة الذين يهتمون بالانتخابات أقل بكثير، و هذا راجع بالأساس لكون مشاركتهم في الانتخابات فيه إشكال، ففي الجزائر هناك ظاهرة الأوراق الملغاة في الانتخابات التي تتعدى في كل استحقاق انتخابي المليون، فهؤلاء الذين تكون أوراقهم ملغاة لهم موقف واضح برفضهم هذه الانتخابات، و ما مشاركتهم في الانتخاب الا لضرورة ادارية، فعادة بعض الادارات تطلب بطاقة الانتخاب (مثلا في ملف طلب سكن)، فرغم تغير القوانين التي تنماشى مع التعددية السياسية فلا زال هناك فئة تتخوف من التبعات الادارية للذين لم يشاركوا في الانتخابات، و الملاحظ أن الذكور هم أقل

اهتماما بالانتخابات، أما الإناث فينقسمون الى فئتين متقاربتين في النسبة، فئة تهتم بالنتائج الانتخابية و الفئة الأخرى لا تهتم.

أما في ما يخص تصورات الفاعلين الجمعيين فقد أبدى الفاعلون الجمعيون تصورات ايجابية تحمل ثقافة المواطنة في بعدها السياسي، فقد أكدوا أنهم يحترمون اختيار الناخبين، و هناك فئة لكن نسبتها ضعيفة أبدت مناقضتها لهذا السلوك، فقد أكد الفاعل منهم أنه يرفض الاختيار الذي لا يتوافق معه، و هذا سلوك مناقض لثقافة المواطنة، التي من مقتضياتها احترام اختيار الناخبين.

أكدت النتائج أنه هناك اجماع من الفاعلين الجمعيين حول عزوفهم في الترشح في الانتخابات، وهذا يرجع بالأساس لتراجع نسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر في السنوات الأخيرة، و هذا التراجع في المشاركة في الانتخابات بكل أشكالها انتخابيا و حتى ترشحا.

سابعاً: مناقشة فرضيات الدراسة:

من خلال تحليل الجداول المرتبطة بالمحور الثاني و الثالث للاستمارة، فهذان المحوران يعبر اجرائيا عن الفرضية الاولى للدراسة، التي افترضنا بموجبها بأن الفاعلين الجمعيين لهم استراتيجية في التأسيس للمجتمع المدني، و اجرائيا لهم استراتيجية في الالتقاء و تأسيس جمعية، فمن خلال عملهم الجمعي لهم أهدافا يسعون إلى تحقيقها، و هذا بالاستعانة بأليات في سبيل تحقيق هذه الاهداف، التي تنقسم الى اهداف جماعية و فردية و ايدلوجية، أما الأليات فهي آليات تنظيمية و آلية التمويل و التعاون و الاستقطاب و آلية التكريم، و كلها آليات يعتمدها الفاعلون الجمعيون قصد تحقيق أهدافهم، وهو ما وجدناه من تحليل هذه الجداول و بذلك نقول بأن الفرضية الأولى قد تحققت.

من خلال جداول المحاور: الرابع، الخامس، السادس و السابع، التي تعبر اجرائيا عن الفرضية الثانية، التي افترضنا بموجبها بأن الفاعلين الجمعيين عبر عملهم الجمعي سوف يدخلون في تفاعل اجتماعي مع أفراد آخرين من خلال مختلف الأنشطة التي

يقومون بها، وهو ما يعتبر تنشئة اجتماعية غير مباشرة على ثقافة المواطنة تمثلا و ممارسة في أبعادها الأربعة البعد الاجتماعي، المدني، الثقافي و السياسي، و قد وجدنا هناك مؤشرات قوية تجعلنا نقول بأن الفاعلين الجمعيين يحملون ثقافة المواطنة في كل هذه الأبعاد، إلا أنها موجودة بشكل غير كافي، مما يؤكد على أن الفرضية الثانية قد تحققت.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الاجابة على السؤال المحوري للدراسة: هل يساهم المجتمع المدني بسماته الراهنة في بلورة وتنشئة الفرد على ثقافة المواطنة؟ ، و قد وجدنا بأن الفاعل الجمعي لديه استراتيجية ينتهجها في عملية تأسيسه للمجتمع المدني، هذه الاستراتيجية المبنية على أهداف يعمل على تحقيقها من خلال عمله الجمعي، و أهم هذه الأهداف اجرائيا هي أولا أهداف جماعية يشترك فيها كل الفاعلين الجمعيين، اهمها الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع، و الأهداف الفردية التي يسعى الفاعلون الجمعيون كأفراد لتحقيقها ، و أهمها إجرائيا هي الأهداف الرمزية ممثلة في تعزيز مكان الفاعل الجمعي الرمزية داخل المجتمع، و اكتساب خبرات في التسيير و التعامل مع مختلف الادارات و الهيئات و المسؤولين، ثم اكتساب علاقات اجتماعية مع فاعلين جدد أهمهم قيادات جمعية، مسؤولون، نخب علمية و جمعية، ثم تأتي الأهداف الايديولوجية، محاولة من الفاعلين الجمعيين الاصطفاة مع من يشترك معهم في الايديولوجيا، في محاولة منهم اعادة انتاج هذا الاصطفاة الايديولوجي و ذلك ضمن مشروع تشكيل المجتمع يهدف اليه الفاعلون الجمعيون لكنه بصفة غير معلنة.

و لتحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقا، لا بد من انتهاج و الاستعانة بالآليات واضحة، أهم هذه الآليات هي الآليات التنظيمية و ذلك بالاعتماد على القانون الداخلي للجمعية في العمل الجمعي لتجنب الوقوع في المحذور و ضمان استمرارية عمل الجمعية، و يدخل كذلك ضمن هذا النوع من الآليات، اعتماد الجمعية على توسيع نطاق التشاور في اختيار النشاطات الجمعية الى المنخرطين و الى الفاعلين الذين لهم خبرة في الميدان و قادرين على تقديم الاضافة ، و هذا مع سعي الجمعية للجمع بين العمل المؤسسي و المناسباتي في تنشيط العمل الجمعي، مستفيدة من تراكم الخبرات، و تأتي آلية التعاون مع مختلف الهيئات و المؤسسات و حتى جمعيات أخرى في انجاح العمل الجمعي وهنا وجدنا بأن العمل الجمعي لا يبتعد عن مؤسسات الدولة في عملية التنظيم، فيمكن القول بأن العمل الجمعي في الجزائر لم يتخلص بعد من تبعيته الجزئية للدولة، و يتأكد لنا من خلال

النتائج هذه خاصة في التمويل، فعبر آلية التمويل و ان كانت تعتمد على اشتراكات المنخرطين الا أنها بشكل رئيسي تعتمد على تمويل الدولة، وهنا يمكننا القول أن الجمعيات لازالت لم تحقق الاستقلالية التامة عن الدولة، و هو ما يسمح لنا القول بأن المجتمع المدني في الجزائر مازال ينشط غير بعيد عن أحضان السلطة السياسية، و تأتي الآلية الأخيرة اجرائيا هي آلية استقطاب منخرطين جدد قادرين على الدفع بالعمل الجموعي و تطويره، فقد أبانت النتائج عن استقطاب رموزا من الدولة، وهو ما يعتبر تأكيدا على تبعية المجتمع المدني للدولة، فاستقلاليتها في الجزائر هي نسبية.

أما بخصوص الفرضية الثانية فقد وجدنا بأن الفاعل الجموعي من خلال انخراطه في العمل الجموعي استطاع ان يكتسب ثقافة المواطنة، الا ان المستخلص من هذه النتائج ان هذه الثقافة منقوصة، بداية من جانب الحقوق فقد وجدنا أنا الفاعل الجموعي قد أكد بأن حقوقه منقوصة في أبعادها المختلفة من حيث التعليم، الصحة، العمل و السكن، حتى في الأبعاد الأخرى المدنية و الثقافية و السياسية، أما في ما يخص الواجبات فتصوراته كذلك حسب النتائج فهي بشكل منقوص، لكنها موجودة، و قابلة للتطور عبر تطور العمل الجموعي في الجزائر.

نخرج من هذه الدراسة باستنتاج عام أن العمل الجموعي في الجزائر يساهم بشكل بارز في بروز مجتمع مدني فاعل يبرهن في الواقع على مساهمته في تنشئة الأفراد على ثقافة المواطنة، و ان أكدت نتائج الدراسة أنها منقوصة و تحتاج الى التطوير، من هنا يمكننا التساؤل حول السبل و الآليات التي تسمح بمأسسة العمل الجموعي و تطويره لبلوغ مجتمع مدني ينتج لنا مجتمع المواطنة، و خصوصا مسألة تمويل المجتمع المدني التي تعتبر العائق الأول في استقلاليتها و فاعليته في نفس الوقت، و يمكن طرح السؤال: ما مصير المجتمع المدني في ظل اعتماده ماديا على الدولة ؟

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1-المصادر :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري المؤرخ في 7 مارس 2016.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-11، قانون يتعلق بعلاقات العمل، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 17، أبريل 1990.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون العضوي رقم 02-12، قانون الانتخاب، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، عدد 1، يناير 2012.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-12، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد2، يناير 2012.

2-المعاجم و القواميس :

5. بودون ر. و بوريكو. ف ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1986.
6. جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، تر: أنسام محمد الأسعد، دار و مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 2011.
7. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحدائق للطباعة و النشر و التوزيع بيروت، ط 1، 1984.
8. سكوت جون ، علم الاجتماع، المفاهيم الأساسية، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، ط1، 2009.

9. شوفالبيه ستيفن و شوفيري كريستيان ، معجم بورديو، تر: الزهرة إبراهيم، دار الجزائر، الجزائر، ط1، 2013.
10. فيبر ماكس ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: صلاح هلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، ط 1، 2011.

3-المراجع :

3-1-باللغة العربية :

11. ابراهيم سعد الدين (منسق الدراسة ومحرر الكتاب) وآخرون، المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988.
12. أبو المجد عبد الجليل ، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.
13. ابو حلاوة كريم، إشكالية مفهوم المجتمع المدني((النشأة-التطور-التجليات)) الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق (سوريا)، ط 1، 1998.
14. إدواردز مايكل ، المجتمع المدني النظرية و الممارسة، تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 1، 2015.
15. الأشرف مصطفى ، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر و التوزيع، الجزائر.
16. إنغليز ديفيد و هيوسون جون ، مدخل إلى سوسيولوجيا الثقافة، تر: لما نصير، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 1، 2013.
17. إهرنبرج جون ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح و حسن ناظم، مرجع سابق.

18. ابيرلي دون ، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات و الدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها أكثر صادرات أمريكا أهمية، تر: لميس فؤاد اليحيى، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2011.
19. بختي إبراهيم ، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية (المذكورة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة IMRAD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المستدامة، ط4، 2015.
20. برو فيليب ، علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط 1، 1998.
21. بشارة عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة (قطر)، ط 6، 2012.
22. بغداددي عامر ، المكون العربي الاسلامي في الهوية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014.
23. بكيس نور الدين و رزقي نوال، صناعة الغضب و العدوانية في الجزائر إغتيال تقدير الذات في ظل العنف و الكراهية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان (الجزائر)، 2020.
24. بن عثمان فوزية ، حقوق الانسان السياسية و اشكالية بناء الأمن السياسي في المغرب العربي دراسة لبعض نماذج الحكم (جمهوري- ملكي)، مرجع سابق .
25. بن عزوز عبد القادر ، مؤسسة الاوقاف بالجزائر العثماني: الدور الاجتماعي و الاقتصادي، مرجع سابق.
26. بوبر كارل ، منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبد القادر محمد، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1986.

27. بوخريص فوزي ، مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2013.
28. بورديو بيبار ، مسائل في علم الاجتماع، تر: هناء صبحي، هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، أبو ظبي (الإمارات)، ط1، 2012.
29. بوز ديفيد ، مفاهيم الليبرترارية و روادها: الفردية و المجتمع المدني، تر: صلاح عبد الحق، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، ط1، 2008.
30. بوعامر أحمد زين الدين ، تقييم أساتذة التعليم الثانوي للتكوين المستمر، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، سلسلة مشاريع البحث الوطنية (PNR) ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014.
31. بوكابوس أحمد ، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية، الثقافية: نموذج: الجمعيات التي تنشط في ميدان الشباب، من الكتاب الجماعي: الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، إشراف: الزبير عروس، سلسلة دفاتر المركز رقم 13، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، وهران، 2005.
32. بولكعبيات أحلام ، المجتمع المدني والسلطة: الحالة الجزائرية، منشورات ألفا للوثائق، قسنطينة ، ط1، 2019.
33. تشاندهوك نيرا، أوهام المجتمع المدني، تر: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، القاهرة، ط1، 2009.
34. تشومسكي نعوم ، غريزة الحرية مقالات في الفلسفة و الفوضوية و الطبيعة البشرية، تر: عدي الزعبي مؤيد النشار، دار ممدوح عدوان للنشر و التوزيع، دمشق (سوريا)، ط1، 2017.
35. الجابري محمد عابد ، في نقد الحاجة، إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

36. الجباعي جاد الكريم ، المجتمع المدني: هوية الختلاف.
37. حسن أحمد حسين ، الجماعات السياسية الاسلامية و المجتمع المدني،
الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط 1، 2000.
38. حسن خليل، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجية
الأمن القومي – الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي
الحقوقية، بيروت، ط1، 2013.
39. حسين عدنان السيد ، تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف
النشأة وآثارها، من الكتاب الجماعي: إشراف عادل مجاهد الشرجبي، أزمة الدولة
في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.
40. حميدي سامية و عباد جمال الدين ، دور منظمات المجتمع المدني في
تنمية قيم المواطنة – الجمعيات الرياضية نموذجا، من الكتاب الجماعي: دراسات
في المجتمع المدني: الكتاب الثاني، إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي
وآخرون، مرجع سابق.
41. دبله عبد العالي ، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي ، دار الخلدونية للنشر
والتوزيع ، الجزائر، 2011.
42. دراس عمر ، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر،
واقع وآفاق، من الكتاب الجماعي: المجتمع المدني والمواطنة، سلسلة دفاتر مجلة
انسانيات، عدد 03، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية،
2012، وهران.
43. ديلو ستيفن ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني، تر:
ربيع وهبة، القاهرة، 2000.

44. الرحمون أحمد عوض وآخرون، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل العربي (58)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
45. رضوان عبير بسيوني ، أزمة الهوية و الثورة على الدولة في غياب المواطنة و بروز الطائفية، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، ط 1، 2012.
46. سامية بن عمر وبن عون بودالي، المجتمع المدني – مدخل نظري، في دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول)، كتاب جماعي تحت إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي.
47. سعد الله أبو القاسم ، ابحاث و آراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1996.
48. سلاطنية بلقاسم وآخرون، دراسات في المجتمع المدني: الكتاب الأول، الدار الجزائرية، الجزائر، ط1، 2017.
49. سنان برا ، إشكالية المواطنة، الرعية في التراث السياسي الإسلامي، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، 2017، ط1.
50. شبل بدر الدين ، الحريات السياسية في الجزائر دراسة في تطور النصوص التشريعية و الممارسات العملية، ط 1، 2016.
51. شعبان عبد الحسين ، الهوية و المواطنة، البدائل الملتبسة و الحداثة المتعثرة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2017.
52. شنابر دومينيك ، باشوليه وكريستيان، ما المواطنة؟ تر: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2016.
53. شومبيتر جوزيف أ. ، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، تر: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2011.

54. شيلينج توماس ، استراتيجية الصراع، تر: نزهت طيب و أكرم حمدان،
الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.
55. الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع
سابق، ص 37.
56. صيام شحاتة ، ثقافة الاحتجاج من الصمت إلى العصيان، مصر العربية
للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2009.
57. الطيب مولود زايد ، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل الزاوية (
ليبيا)، ط1، 2007.
58. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع: الإشكاليات والتقنيات،
المقاربات، دار الطليعة والنشر، بيروت، ط1، 2007.
59. عبد اللاوي سامية ، الرأي العام و تأثيره على النظام السياسي الجزائري
نموذجاً، دار الكتاب الجامعي، العين (الامارات)، ط 1، 2015.
60. عروس الزبير ، أولاً: التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق:
محاولة في المفهوم والوظيفة، من الكتاب الجماعي: إشراف: الزبير عروس،
الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق،، سلسلة دفاتر المركز رقم 13،
المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2005.
61. عروسي سهيل ، المجتمع المدني والدولة، دراسة في بنية ودلالة المجتمع
المدني والدولة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2008.
62. عمراني عبد المجيد ، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي،
منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2008.
63. عوفي مصطفى و بلوصيف الطيب ، المجتمع المدني – النشأة والتطور –
مدخل نظري للمجتمع المدني، في دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول)،
إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي وآخرون، الدار الجزائرية، ط1، 2017.

64. غربي محمد وآخرون، المجتمع المدني في ظل العولمة من الإقليمية إلى العالمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017.
65. غريب عبد الكريم ، منهج وتقنيات البحث العلمي: مقارنة ايستمولوجية، مطبق النجاح الجديدة، البيضاء، ط1، 1997.
66. غليون برهان، مجتمع النخبة، معهد الانماء العربي، بيروت، ط1، 1986، ص274.
67. غليون برهان، نقد السياسة الدولة و الدين، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط 4، 2007.
68. غوشيه مارسيل ، الدين في الديمقراطية مسار العلمنة، تر: شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2007.
69. فروم أريك ، الخوف من الحرية، تر: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط 1، 1972.
70. فوزي سامح، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط 1، 2007.
71. فيرغسون آدم ، مقالة في تاريخ المجتمع المدني، تر: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2014.
72. قريد سمير، المجتمع المدني الجزائري واشكالية تأسيس ثقافة المواطنة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018 .
73. قنديل أماني ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، 2008.
74. كوثراني وجيه ، هويات فائضة، مواطنة منقوصة: في تهافت خطاب حوار الحضارات وصادماها عربيا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2004.

75. لطفي طلعت ابراهيم ، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2007.
76. لعجال محمد لمين وقطاف تمام أسماء، المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله، من كتاب الجماعي: دراسات في المجتمع المدني (الكتاب الأول): إشراف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي وآخرون، الدار الجزائرية، ط1، 2017.
77. ماير توماس / فور هولت أودو ، المجتمع المدني و العدالة، تر: علا عادل عبد الجواد و آخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2010.
78. مباركية منير، المجتمع المدني و الديمقراطية، منشورات الوطن، الجزائر، 2016.
79. مباركية منير، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013.
80. مجيد حسام الدين علي ، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج و التنوع، سلسلة أطروحات الدكتوراه 85، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2010.
81. مفتاح محمد ، ما المفهوم؟، من الكتاب الجماعي، تنسيق: محمد مفتاح وأحمد وحسون، المفاهيم: تكوينها وسيرورتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 87.
82. مينش ريتشارد ، الأمة و المواطنة في عصر العولمة (من روابط و هويات قومية إلى أخرى متحولة)، تر: عباس عباس، منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق، ط 1، 2010.
83. ناش كات ، علم الاجتماع السياسي المعاصر: العولمة و السياسة و السلطة، تر: زيب بن محمد الدوسري، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض (السعودية)، 2017.

84. النقيب خلدون حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1996.
85. نورين فؤاد بن أحمد ، مكانة الدين في المجتمع و علاقته بالثقافة، مرجع سابق.
86. هابرماس يورغن ، الحداثة و خطابها السياسي، تر: جورج تامر، دار النهار للنشر، بيروت، ط 1، 2002.
87. هوار د ج. و ياردا، المجتمع المدني: النموذج الأمريكي و التنمية في العالم الثالث، تر: ليلي زيدان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العلمية، القاهرة، ط 1، 2007.
88. هيتير ديريك ، تاريخ موجز للمواطنة، تر: آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقى، بيروت، ط 1، 2007.
89. ولد يب سيدي محمد ، الدولة و إشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، ط 1، 2011.
90. وناس يحي، المجتمع المدني وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر والتوزيع وهران، 2004.

3-2-باللغة الفرنسية :

91. Anicet le pars, Que Sais-Je ? La Citoyenneté, Presse Universitaires de France, Paris, 1^e Edition, 1999.
92. Hassan REMAOUN, le concept de citoyenneté à travers la pensée politique et l'histoire : in L'Algérie aujourd'hui : Approches sur l'exercice de la citoyenneté, sous la direction de Hassan REMAOUN, CRASC, ORAN, 2012.

93. Henri Pena-Ruiz , LA LAICITE, Edition Flammarion, Paris, 2003, p 125.

94. Raymon Quivy et Luc Van compenhoudt, **Manuel de recherche en science sociales**, Dunod, Paris , 2^{ème} édition.

4-رسائل و أطروحات :

4-1-باللغة العربية :

95. قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية – بين القصور والممارسة، دراسة سوسيولوجية تحليلية بمفاهيم علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران 2، إشراف: د.العلوي أحمد، 2015-2016.

96. عبد الواحد حسني، النقابة و قيم المواطنة، مقارنة سوسيولوجية لنقابة الكنايست – المجلس الولائي أنموذجاً-، إشراف: بوزيدي الهواري، جامعة وهران 2، 2015-2016.

97. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، إشراف: د. العقبى الأزهر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 – 2015.

98. بن مهرة ليندة لطيفة، ثقافة الأجير الشاب واستراتيجيات تحقيق حاجاته: حالة المديرية الجهوية نفضال تلمسان، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع والتنمية البشرية، إشراف: محمد بشير، جامعة تلمسان، 2014-2015.

4-2-باللغة الفرنسية :

99. Noureddine Mihoubi, Transformation du Mouvement associatif en Algérie depuis 1989, les voies de la

professionnalisation, thèse de Doctorat en sciences sociales,
directeur de thèse, Paris 8, Octobre 2014.

5-مقالات ودوريات :

100. ابراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني في ظل ثورات الربيع العربي، من مجلة المستقبل العربي، عدد 459، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
101. بلعباس عبد الوهاب ، السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة، من مجلة العلوم الإنسانية، عدد6، ديسمبر2016.
102. بن بيهي فرحالة و جمعي ليلي ، ثلاثية الحرية والأخلاق والدين عند كانط، من مجلة تطوير، مجلد5، عدد2، الصفحة (83-96)، جامعة سعيدة، ديسمبر 2018.
103. بن جدي باية و ملاح السعيد ، المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية و الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات و الحلول، من مجلة الحوار الفكري، مجلد 12، عدد 14، الصفحة(633-658)، جامعة أدرار، ديسمبر 2017.
104. بن عزوز عبد القادر ، مؤسسة الاوقاف بالجزائر العثمانية: الدور الاجتماعي و الاقتصادي ، مجلة الصراط، مجلد 11، عدد 1، الصفحة (122-147)، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة، الجزائر، جانفي 2009.
105. بن مرزوق عنتر، إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، عدد1، مجلد2، مخبر الحقوق والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، جانفي 2017، الصفحة (35-60).

106. بن يحي فاطمة وطعام عمر، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، من مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، عدد 11، جوان 2015.
107. بهتان عبد القادر ، تمثل المواطنة في التنظيمات الجمعوية دراسة نفسو-اجتماعية على الشباب الجامعي، من مجلة الانسان والمجال، مجلد4، عدد8، المركز الجامعي نور البشير، البيض، ديسمبر 2018.
108. بهتان عبد القادر ، تمثل المواطنة في التنظيمات الجمعوية دراسة نفسو-اجتماعية على الشباب الجامعي، مجلة الانسان والمجال، مجلد4، عدد8، ديسمبر 2018.
109. بوخروبة حمزة، جنسية أبناء الأم الجزائرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد13، جويلية 2018، الصفحة (605-622)، جامعة باتنة.
110. بوزيان راضية ، آليات تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر:- مقارنة سوسيلوجية تحليلية -، من مجلة دراسات و أبحاث، عدد 30، جامعة زيان عاشور- الجلفة، مارس 2018.
111. بوزيان عليان ، بوسماحة الشيخ و شامي أحمد، دور الوعي البيئي في صناعة المواطنة البيئية العالمية في الشريعة الاسلامية و المواثيق الدولية، من مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 1، عدد 2، الصفحة (1-21)، جامعة ابن خلدون تيارتن مارس 2014.
112. بوسقيعة سليم ، الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها، من مجلة الباحث الاجتماعي، مجلد 11، عدد 11، الصفحة(107-130)، جامعة قسنطينة 2، مارس 2015.

113. بوسنة محمود ، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، من مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 13، عدد1، الصفحة (133-145) جامعة منتوري قسنطينة 1، جوان 2002.
114. بوفلجة غياث، نحو استراتيجية لتعميم تنمية الابداع في التربية المستقبلية، من مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 3، عدد 3، الصفحة (159-171)، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2008.
115. بومعزة فاطمة، حق الانتخاب في الجزائر ما بين الحماية القانونية ومظاهر الممارسة، من مجلة النبراس للدراسات القانونية، مجلد 02، عدد 02، الصفحة (78-87)، جامعة العربي التبسي، تبسة، سبتمبر 2017، ص79.
116. بوهلال الطيب ، مقارنة سوسيوقانونية لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري (مقارنة بين دستوري 1989، 2016)، من مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، مجلد 4، عدد 3، الصفحة (575-589)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، سبتمبر 2019.
117. الجاسور ناظم عبد الواحد ، دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الدائم، مجلة الحقيقة، مجلد 5، عدد7، الصفحة (118-133)، جامعة أحمد درارية (أدرار)، جوان 2006.
118. جعفرورة مصعب، العوامل السياسية والقانونية و اثرها على المشاركة السياسية، من مجلة الدراسات القانونية و السياسية، مجلد 5، عدد 2، الصفحة (175-191)، جامعة الأغواط، جوان 2019.
119. حاروش نور الدين ، الأحزاب السياسية و عملية البناء الديمقراطي، من المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 1، عدد 1، الصفحة (13-39)، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2013.

120. حجيج الجنيد، فضاء المدنية والمواطنة، من مجلة العلوم الاجتماعية، عدد4، الصفحة (11-22)، جامعة وهران 2، 2016، ص14.
121. حساني محمد منير، الحماية الدستورية لمبدأ المساواة في النظام الجزائري، من مجلة دفاتر السياسة والقانون، مجلد 8، عدد 15، الصفحة (188-196)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016 .
122. حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، من مجلة المفكر، مجلد 10، عدد 12، الصفحة (409-425)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2015.
123. حواق سمير و بوحناش نورة ، هابرماس وسؤال المواطنة ما بعد القومية أو المواطنة من أنموذج الدولة الأمة إلى أنموذج ما بعد الدولة – الأمة، من مجلة دراسات وأبحاث، مجلد11، عدد3 (عدد خاص36)، الصفحة (144-159)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2019 .
124. خريش عبد القادر ، التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيبي (Michel Crozier) ، من مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول + الثاني، الصفحة (573-599)، جامعة دمشق، دمشق، 2011.
125. خواني خالد و غيتري أبو القاسم شمس الدين ، التربية و التنمية و العدالة الآليات الأساسية في التأسيس لثقافة المواطنة، من مجلة السراج في التربية و قضايا المجتمع، مجلة 2، عدد 2، الصفحة (81-92)، جامعة حمة لخضر، الوادي، جوان 2018.
126. دوباخ قويدر و مليكي مروة ، دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري دراسة نظري تفسيرية، من مجلة تنوير للدراسات الأدبية و الإنسانية، مجلد 1، عدد 4، الصفحة (261-267)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ديسمبر 2017.

127. ربيع هادي مشعان ، التعددية السياسية و علاقتها بالتعددية الحزبية، من مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مجلد 1، عدد 1، الصفحة (204-238)، جامعة مستغانم، جويلية 2017.
128. ربيع هادي مشعان ، التعددية السياسية و علاقتها بالتعددية الحزبية، من مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مجلد 1، عدد1، الصفحة (204-238)، جامعة مستغانم، جويلية 2017.
129. زحلي وهيبية ، الحرية الفكرية حرية المعتقد حرية الفكر حرية التجنس، من مجلة الصراط، مجلد 2، عدد 3، الصفحة (30-53)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، مارس 2002.
130. زريق نفيسة، المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة و انعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر، من مجلة البحوث السياسية و الادارية، مجلد 6، عدد 2، الصفحة (252-265)، جامعة زيان عشور الجلفة، ديسمبر 2017.
131. سارة دبوس، العدالة من مطلب انساني إلى حق كوني في الخطاب الفلسفي المعاصر، من مجلة دراسات فلسفية، مجلد 15، عدد 1، الصفحة (61-71)، جامعة الجزائر 2، مارس 2018.
132. سكيل رقية ، البعد التعاقدى في علاقات العمل في التشريع الجزائري، من مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 21، الصفحة (162-174)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2019.
133. شاوي رياض ، المجتمع المدني في الجزائر، إشكالية التأصيل وعوائق الممارسة، من مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجلد 5، عدد1، الصفحة (319-334)، جامعة العربي التبسي، تبسة، جويلية 2014.

134. عبد الكريم هشام و بن عبد العزيز خيرة ، دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جوان 2013، الصفحة (78-100)، مجلد 3، عدد2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، جويلية 2013.
135. عصماني لمين ، الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر، من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 12، الصفحة (171-185)، جامعة باتنة، جانفي 2018.
136. عمر دراس، الظاهرة الجموعية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق، من الكتاب الجماعي: المجتمع المدني والمواطنة، سلسلة دفاتر مجلة انسانيات، عدد 03، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، 2012.
137. عمراني نادية، دور الجمعيات في حماية البيئة، من مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مجلد 6، عدد 2، الصفحة (659-671)، ص 664. جامعة البليدة 2، جوان 2017.
138. العياشي عنصر، إشكالية المواطنة و العولمة ملاحظات نقدية، من مجلة دفاتر البحوث العلمية، عدد 4، الصفحة(17-31)، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، جوان 2014.
139. غاليسو رونييه ، الحركات الجموعية و الحركة الاجتماعية علاقة الدولة و المجتمع في تاريخ المغرب، مجلة انسانيات، عدد 8، أوت 1999، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية، وهران، الصفحة (7-15).
140. غربي عزوز، الانتخابات و رهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري، من المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، مجلد 9، عدد 1، الصفحة (35-54)، جامعة باتنة 1، جانفي 2020.

141. غربي عزوز، الحركة الجمعوية و البناء الديمقراطي في الجزائر: الممكّنات و التحديات، من مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، الصفحة (257-271)، جامعة المسيلة، مجلد 3، عدد 4، جانفي 2009.
142. الغريبية زينب بنت محمد، استراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، من مجلة تنمية المواد البشرية، عدد 11، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، ديسمبر 2015، ص14.
143. غنو أمال و صافو محمد ، المشاركة السياسية و المواطنة في الجزائر: الواقع و المعوقات، من المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، مجلد 9، عدد 16، الصفحة(68-83)، جامعة باتنة 1، جانفي 2020.
144. فريمش مليكة ، الحركة الجمعوية و تطلعات المرأة الجزائرية، من مجلة اضافات، عدد 29-30 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شتاء - ربيع 2015.
145. فيداح صالح ، قيم المواطنة في الفكر الجزائري، الواقع والآفاق، من مجلة أبعاد، عدد6، الصفحة (379-392)، جوان 2018.
146. فيداح صالح، قيم المواطنة في الفكر الجزائري، الواقع والآفاق، من مجلة أبعاد، عدد6، مخبر الأبعاد القيمية، جامعة وهران 2، جوان 2018.
147. قديري محمد توفيق و بن حوحو ميلود ، تعزيز المركز القانوني للمرأة في التشريع الجزائري (قانون الأسرة وقانون الجنسية نموذجاً)، من مجلة الاجتهاد القضائي، عدد15، الصفحة (267-284)، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سبتمبر 2017.
148. قريد سميّر ، نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، من مجلة العلوم الإنسانية، عدد 18، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس ، 2010.

149. قزادري حياة ، الثقافة السياسية في الصحف اليومية و انعكاساتها على عملية التنمية السياسية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة لعينة من صحيفتي الخبر و الشعب في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2009، من المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، مجلد 1، عدد 1، الصفحة (42-72)، جامعة جيجل، أكتوبر 2017.
150. لادمي محمد عربي ، المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمها، من مجلة آفاق علمية، مجلد 11، عدد 3، المركز الجامعي تامنغست، جويلية 2019.
151. محمد نور الدين أفاية، الرهانات النظرية للدولة، السلطة والشرعية في كتابات عبد الإله بلقزيز، من مجلة المستقبل العربي، عدد 465، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
152. محمدي محمد ، العائدات الوقفية و اسهاماتها في المجالات العلمية و الثقافية بالجزائر ابان العهد العثماني 1516-1830، من مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مجلد 7، عدد 1، الصفحة (7-16)، جامعة الجزائر 2.
153. مناع هيثم، المشاركة في ماذا ولماذا؟ (ظاهرة الفروق عن السياسة)، من مجلة مقاربات، عدد 14-15، الصفحة (164-168)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، أوريبرو (السويد).
154. نصيب ليندة ، المجتمع المدني، الواقع والتحديات، من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 7، عدد 15، الصفحة (165-182)، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ديسمبر 2006.
155. نورين فؤاد بن أحمد ، مكانة الدين في المجتمع و علاقته بالثقافة، من مجلة التواصلية، مجلد 3، عدد 10، الصفحة (268-288)، جامعة يحيى فارس، المدينة، جوان 2017.

5-المواقع الالكترونية :

156. Alain Dewerpe, « la stratégie » chez pierre Bourdieu, enquête [en ligne], 3/1996, mis en ligne le 11 juillet 2013, consulté le 30 septembre 2016, URL :

[http://enquete.rerues.org/533;10.4000/enquete.533.](http://enquete.rerues.org/533;10.4000/enquete.533)

157. من موقع وزارة الداخلية، تصفح يوم 19- 11- 2019 على الساعة:

23سا و 39 د،

<http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf>

158. من موقع وزارة الداخلية، تصفح يوم 19- 11- 2019 على الساعة:

23سا و 39 د،

<http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/listeassossaciation-ar.pdf>

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales

قسم علم الاجتماع

Département de sociologie

استمارة

تحية طيبة و بعد...

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه في العلوم في علم الاجتماع في موضوع: "المجتمع المدني و ثقافة المواطنة مقارنة سوسولوجية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت"، نرجو من سيادتكم الاجابة الصريحة و الواضحة على أسئلة الاستمارة التالية.

نعلمكم أن بيانات هذه الاستمارة سرية و لا يمكن الاطلاع عليها الا من طرف الباحث، فستوجه لغرض البحث العلمي فقط ، فالرجاء منكم المساهمة في نجاح هذه الدراسة العلمية .

الرجاء قراءة الأسئلة جيدا و الاجابة بوضع دائرة حول رقم الاجابة التي توافق عليها: شكرًا على مساعدتكم.

البيانات الشخصية :

- 1- الجنس: 1- ذكر. 2- أنثى.
- 2- السن: 1- أقل من 20. 2- من 20 الى أقل من 25. 3- من 25 الى أقل من 30.
- 3- الحالة المدنية: 1- أعزب. 2- متزوج. 3- مطلق. 4- أرمل.
- 4- المستوى الدراسي: 1- ابتدائي 2- متوسط. 3- ثانوي. 4- جامعي. 5- مدرسة قرآنية. 6- بدون مستوى.
- 5- الحالة الشخصية: 1- طالب. 2- عامل. 3- موظف. 4- بطل. 5- آخر.....
- 6- مقر السكن: 1- ريفي. 2- شبه حضري. 3- حضري.
- 7- هل تسكن: 1- مع الوالدين. 2- سكن خاص. 3- كراء.
- 8- المستوى الدراسي للأب: 1- ابتدائي 2- متوسط. 3- ثانوي. 4- جامعي. 5- مدرسة قرآنية. 6- بدون مستوى.
- 9- المستوى الدراسي للأم: 1- ابتدائي 2- متوسط. 3- ثانوي. 4- جامعي. 5- مدرسة قرآنية. 6- بدون مستوى.
- 10- الوظيفة في الجمعية: 1- الرئيس. 2- عضو المكتب التنفيذي. 3- منخرط.
- 11- ماهو عدد سنوات عملك في الجمعية؟.....سنة.
- 12- ماهو المجال الجغرافي للجمعية؟ 1- بلدي. 2- ولائي 3- وطني.
- 13- ماهو مجال عمل الجمعية؟ 1- خيرية. 2- ثقافية. 3- تطوعية. 4- بيئية. 5- رياضية. 6- آخر.....
- 14- هل انت عضو في جمعيات أخرى؟ 1- نعم. 2- لا.
- 15- هل مارست العمل الجمعي قبل عملك في هذه الجمعية؟ 1- نعم. 2- لا.
- 16- هل أنت عضو مؤسس في الجمعية؟ 1- نعم. 2- لا.

- 17- هل لديك اصدقاء ينشطون في الجمعية او في جمعيات أخرى ؟ 1- نعم . 2- لا .
- 18- هل يتم تجديد أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية بصفة منتظمة ؟ 1- نعم . 2- لا . 3- أحيانا .
اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف يتم التجديد؟ 1- بالانتخاب . 2- بالتزكية (التعيين) . 3- آخر
- 19- هل للجمعية مقر؟ 1- نعم . 2- لا .
اذا الجواب: لا كيف و أين يجتمع اعضاء الجمعية؟
-
- 20- هل يدفع المنخرطون اشتراكاتهم بانتظام؟ 1- نعم . 2- لا . 3- أحيانا .
- 21- هل تتلقى الجمعية دعم من الدولة ؟ 1- نعم . 2- لا . 3- أحيانا .
اذا كان الجواب: لا كيف تمول نشاطاتها؟
1- تبرع منخرطيها . 2- تبرعات محسنين .
- المحور الثاني: المجتمع المدني و استراتيجيات الأهداف
- 22- هل تساهم الجمعية في العمل الاجتماعي ؟
1- نعم . 2- لا . 3- نوعا ما .
اذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا العمل الاجتماعي؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة واحدة)
1- تضامن اجتماعي .
2- مساعدة فئات محتاجة .
3- خدمة المنطقة التي تنشط فيها الجمعية .
4- خدمة منخرطي الجمعية .
- 23- هل تساهم الجمعية في التثقيف ؟
1- نعم . 2- لا . 3- نوعا ما .
اذا كانت الاجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا التثقيف ؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة واحدة)
1- تثقيف قانوني . 3- تثقيف سياحي .
2- تثقيف صحي . 4- تثقيف سياسي .
5- آخر
- 24- ما هو نوع الاقتصاد الذي تفضله ؟ (اختر إجابة واحدة فقط)
1- اقتصاد ليبرالي .
2- اقتصاد اسلامي .
3- اقتصاد اشتراكي .
4- اقتصاد تتحكم فيه الدولة .
- 25- ما هو المجتمع الذي تفضل العيش فيه ؟ (اختر إجابة واحدة فقط)
1- مجتمع جزائري .
2- مجتمع جزائري عربي .
3- مجتمع جزائري اسلامي .
4- مجتمع جزائري ديمقراطي .
- 26- هل اكتسبت خبرات من خلال عملك في الجمعية ؟
1- نعم . 2- لا . 3- نوعا ما .
اذا كانت الاجابة: نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه الخبرات ؟ (يمكن اختيار اكثر من إجابة واحدة)
1- خبرة في العمل التطوعي .
2- خبرة في التسيير .
3- خبرة في التعامل مع المسؤولين .
4- خبرة في التعامل مع القانون .
5- خبرة في التعامل مع الادارة .
- 27- هل اكتسبت علاقات اجتماعية من خلال عملك في الجمعية ؟
1- نعم . 2- لا . 3- نوعا ما .

إذا كان نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذه العلاقات ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

- 1- علاقات مع منخرطين جدد.
- 2- علاقات مع نخبة المجتمع.
- 3- علاقات مع قيادات جمعوية.
- 4- علاقات مع قيادات حزبية.
- 5- علاقات مع مسؤولين.
- 6- علاقات مع قيادات نقابية.

28- هل ازداد وعيك من خلال عملك في الجمعية ؟

- 1- نعم
 - 2- لا
 - 3- نوعا ما.
- إذا كان نعم أو نوعا ما فما هو نوع هذا الوعي ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)
- 1- وعي سياسي .
 - 2- وعي بيئي.
 - 3- وعي تاريخي.
 - 4- وعي وطني.
 - 5- آخر.....

29- هل تغيرت يومياتك بعد انخراطك في العمل الجمعي ؟

- 1- نعم
 - 2- لا
 - 3- نوعا ما.
- إذا كان نعم أو نوعا ما في ماذا يتجلى هذا التغيير ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)
- 1- استغلال وقت الفراغ.
 - 2- تقديم خدمة للمجتمع.
 - 3- اكتساب مكانة رمزية داخل المجتمع.

المحور الثالث: المجتمع المدني و استراتيجيات الآليات

30- هل تخضع القرارات التنظيمية للجمعية للقانون الأساسي للجمعيات ؟

- 1- نعم.
 - 2- لا
 - 3- أحيانا.
- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون القرار؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
- 1- تطبيق القانون الداخلي للجمعية.
 - 2- بالانتخاب.
 - 3- اقتراح من رئيس الجمعية.
 - 4- نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب.
 - 5- نقاش و تشاور بين اعضاء المكتب و المنخرطين.

31- كيف يتم اختيار نشاط الجمعية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

- 1- اقتراح من رئيس الجمعية.
- 2- اقتراح من اعضاء المكتب.
- 3- اقتراح من أحد المنخرطين.
- 4- بالتشاور بين المنخرطين و أعضاء المكتب.

32- هل يتم اختيار نشاط الجمعية من خارج الجمعية؟

- 1- نعم
 - 2- لا
 - 3- أحيانا.
- إذا كان نعم أو أحيانا فكيف يكون اقتراح النشاط ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)
- 1- اقتراح من الفئات المستهدفة.
 - 2- اقتراح من السلطات المحلية.
 - 3- آخر.....

33- هل هناك مصادر لتمويل الجمعية ؟

- 1- نعم .
 - 2- لا.
- إذا الجواب: نعم فماهي مصادر التمويل؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)
- 1- اشتراكات المنخرطين.
 - 2- دعم الدولة.
 - 3- دعم السلطات المحلية.
 - 6- دعم مؤسسات تربية.
 - 7- دعم مؤسسات دينية.
 - 8- دعم منظمات دولية.

4- تبرعات مواطنين.

5- تبرعات رجال أعمال.

إذا كان الجواب: لا فماهي مصادر التمويل ؟

34- كيف تكون نشاطات الجمعية ؟ (اختر إجابة واحدة فقط)

1- من خلال تخطيط برنامج سنوي. 2- حسب المناسبات.

إذا كان الجواب: من خلال تخطيط برنامج سنوي فمن خلال التجارب السابقة فكيف كان التعامل مع هذا البرنامج؟ (اختر إجابة واحدة فقط)

1- اتمام البرنامج كلياً. 2- اتمام البرنامج جزئياً.

إذا كان الجواب: حسب المناسبات فما هو نوع هذه المناسبات؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

1- مناسبات وطنية. 3- مناسبات دينية.

2- مناسبات محلية. 4- مناسبات عالمية.

35- هل تشرك (تطلب مشاركة) الجمعية هيئات أخرى في تنظيم نشاطاتها ؟

1- نعم 2- لا 3- أحياناً.

إذا كان الجواب: نعم أو أحياناً فما نوع هذه الهيئات ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

1- سلطات محلية. 3- مؤسسات تربية. 5- جمعيات أخرى. 7- أحزاب.

2- هيئات الدولة. 4- مؤسسات دينية. 6- نقابات.

36- هل هناك تدخل أو استشارة لبعض الأطراف في اتخاذ قرارات تهم الجمعية ؟

1- نعم 2- لا 3- أحياناً.

إذا كان الجواب: نعم أو أحياناً فما هي هذه الأطراف ؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)

1- استشارة السلطات المحلية. 4- استشارة شخصيات دينية.

2- استشارة شخصيات سياسية. 5- استشارة شخصيات حزبية.

3- استشارة شخصيات علمية. 6- آخر.....

37- هل تقوم الجمعية بدعوة أفراد آخرين للانخراط فيها ؟

1- نعم 2- لا 3- أحياناً.

إذا كان الجواب: نعم أو أحياناً فمن هؤلاء الأفراد الذين تدعوهم الجمعية للانخراط فيها ؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

1- شباب. 5- شخصيات دينية.

2- نساء. 6- شخصيات حزبية.

3- كفاءات علمية. 7- رجال أعمال.

4- مسؤولون متقاعدون.

38- هل تقوم الجمعية بحفلات تكريم ؟

1- نعم. 2- لا. 3- أحياناً.

إذا كان الجواب نعم أو أحياناً فهذه التكريمات تكون ل : (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)

1- شخصيات وطنية. 7- مسؤولين.

2- مجاهدين. 8- سلطات محلية.

3- شخصيات دينية. 9- شخصيات علمية.

4- منخرطين نشيطين. 10- شخصيات حزبية.

5- قيادات جمعوية. 11- آخر.....

6- شخصيات تربية.

المحور الرابع : المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة.

- 39- هل تساهم الجمعية في التنمية الاجتماعية؟**
- 1- نعم تساهم. 2- تساهم بعض الأحيان. 3- تساهم قليلا. 4- لا تساهم.
- 40- هل تشارك في عمل تطوعي في الحي الذي تسكن فيه؟**
- 1- نعم. 2- لا. 3- أحيانا.
- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون هذا العمل التطوعي؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)
- 1- التعاون في تنظيف الرصيف. 3- التعاون في تزيين الحي.
- 2- التعاون في تنظيف الحي. 4- آخر.....
- 41- في رأيك هل تساهم المؤسسات التربوية و الجامعية في تطوير التعليم؟**
- 1- نعم. 2- لا. 3- نوعا ما.
- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما فكيف يكون ذلك؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
- 1- تقدم المعرفة للجميع. 5- تقدم المعرفة بنوعية متوسطة.
- 2- تقدم المعرفة حسب القدرات المادية للأفراد. 6- تقدم المعرفة بنوعية دون المستوى.
- 3- تقدم حسب الكفاءة العلمية للأفراد.
- 4- تقدم المعرفة بنوعية جيدة.
- 42- كيف تصف مسؤولية المجتمع تجاه التعليم؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)**
- 1- التعليم مسؤولية كل أفراد المجتمع . 5- اتعاون مع المؤسسة التربوية لتطوير التعليم.
- 2- التعليم مسؤولية الجمعيات . 6- أحرص على المحافظة على المؤسسات التربوية
- 3- التعليم مسؤولية الأولياء .
- 4- التعليم مسؤولية الدولة .
- 43- هل تعتبر السلامة الصحية مهمة؟**
- 1- نعم . 2- لا. 3- نوعا ما.
- إذا كان الجواب نعم أو نوعا ما. كيف ترى واقع الصحة؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
- 1- الرعاية الصحية مؤمنة لجميع المواطنين.
- 2- الرعاية الصحية مؤمنة لبعض المواطنين.
- 3- الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لجميع المواطنين.
- 4- الاستفادة من خدمات المؤسسات الصحية متاحة لبعض المواطنين.
- 44- هل تهتم بالشأن الصحي؟**
- 1- نعم . 2- لا. 3- أحيانا.
- إذا كان الجواب : نعم أو أحيانا كيف ترى هذا الاهتمام؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
- 1- أحافظ على نظافة المؤسسات الصحية.
- 2- أحافظ على سلامة تجهيزات المؤسسات الصحية.
- 3- المحافظة على المؤسسات الصحية ليس من مسؤولياتي.
- 4- المحافظة على المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة.
- 5- أحافظ على النظام داخل المؤسسات الصحية.
- 6- المحافظة على النظام داخل المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة.
- 7- المحافظة على نظافة المؤسسات الصحية مسؤولية الدولة.
- 45- هل تحصلت على منصب عمل؟**
- 1- نعم . 3- لا.
- إذا كان الجواب : نعم كيف ترى واقع الحصول على منصب عمل؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
- 1- الحصول على العمل متاح لكل المواطنين. 5- الحصول على العمل متاح في كل القطاعات.
- 2- الحصول على العمل متاح لبعض المواطنين. 6- الحصول على العمل متاح في بعض القطاعات.

- 3- الحصول على العمل متاح في كل الولايات.
 4- الحصول على العمل متاح في بعض الولايات.
46- كيف تتصرف في مكان العمل؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
 1- احترم مواقيت و قوانين العمل.
 2- اعمل لساعاتي القانونية فقط.
 3- اكنفي بعمل ما يطلب مني.
 4- اتقن عملي.
47- في رأيك هل يمكن للمواطن أن يحصل على سكن؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا فكيف يكون ذلك؟ (اختر إجابة واحدة فقط)
 1- يحصل عليه كل المواطنين.
 2- يحصل عليه كل مستحقه.
 3- يحصل عليه بعض مستحقه.
 اذا كان الجواب : لا لماذا؟

المحور الخامس: المجتمع المدني و البعد المدني لثقافة المواطنة

- 48- هل تتواصل و تتواجد في الساحات العامة و الأمكنة التي تشهد نقاشات عامة؟**
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب نعم كيف تصف هذا التواجد؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
 1- أتقل بكل حرية .
 2- أعبر عن رأيي بكل حرية.
 3- أشارك في الاحتجاجات السلمية.
 4- أشارك في حملات التوقيع.
49- هل تعتبر هذه الساحات العامة و الأمكنة التي تشهد نقاشات عامة مهمة للمواطن؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- نوعا ما.
 اذا كان الجواب نعم أو نوعا ما كيف تصف هذا الأهمية؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
 1- أحرص على عمومية الساحات العامة.
 2- أرفض رأيي و أرفض الرأي الآخر.
 3- أرفض الاحتجاجات السلمية .
 4- أحاول منع الاحتجاجات السلمية.
50- هل تعتبر القانون مهم لتسيير مؤسسات الدولة؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- نوعا ما.
 اذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع القانون؟ (اختر 5 اجابات على الأكثر)
 1- القانون يحفظ جميع الحقوق.
 2- القانون يغطي كل حاجيات المواطن.
 3- القانون يحفظ جميع الواجبات على المواطن.
 4- القانون مطبق في جميع المؤسسات.
 5- القانون محترم في جميع المؤسسات.
 6- القانون يحفظ بعض الحقوق.
 7- القانون يغطي بعض حاجيات المواطن.
 8- القانون يحفظ بعض الواجبات على المواطن.
 9- القانون مطبق في بعض المؤسسات.
 10- القانون محترم في بعض المؤسسات.
51- هل تقصد الإدارات العمومية لقضاء حاجياتك؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب نعم أو أحيانا كيف تصف تعاملاتك مع هذه الإدارات؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
 1- أحترم القانون في جميع الحالات.
 2- أستعمل علاقاتي الشخصية .
 3- أستغل علاقات مع أقاربي.
 4- أبلغ المسؤولين اذا حدثت تجاوزات.
52- هل تقصد (تذهب الى) المساحات الخضراء؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.

- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه المساحات؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
- 1- المساحات الخضراء موجودة في كل مكان.
 - 2- المساحات الخضراء غير موجودة في كل مكان.
 - 3- المساحات الخضراء موجودة بشكل كافي.
 - 4- المساحات الخضراء غير موجودة بشكل كافي.
- 53- ماذا تفعل اتجاه هذه المساحات الخضراء ؟ (اختر 4 اجابات على الأكثر)**
- 1- أحافظ على نظافتها.
 - 2- أقطف بعض الأزهار منها.
 - 3- أطالب بإقامة مساحات خضراء جديدة.
 - 4- المساحات الخضراء متاحة لكل المواطنين.
- 54- هل تعتبر الضرائب مهمة في الإقتصاد ؟**
- 1- نعم.
 - 2- لا.
 - 3- نوعا ما.
- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع و أهمية الضرائب؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
- 1- دفع الضرائب يساهم في التنمية.
 - 2- أسدد كل الرسوم و الفواتير و لا أعترض عليها.
 - 3- دفع الضرائب أعتبره مجحف في حقي.
 - 4- أحبذ المجانية في الكهرباء و الغاز و الماء.
- 55- في رأيك هل ترى بأن الدولة تصرف أموال (المنح) في إطار التضامن؟**
- 1- نعم.
 - 2- لا.
 - 3- أحيانا.
- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع صرف هذه المنح؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
- 1- تمنح هذه المنح لجميع مستحقيها.
 - 2- تمنح هذه المنح لبعض مستحقيها.
 - 3- موزعة بشكل كافي على جميع الولايات.
 - 4- موزعة بشكل كافي على بعض الولايات.
 - 5- آخر.....
- 56- هل تشعر بالحرية و أنت تمارس العمل الجمعي؟**
- 1- نعم.
 - 2- لا.
 - 3- نوعا ما.
- إذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف واقع هذا الشعور بالحرية؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)
- 1- أعبر عن رأيي بكل حرية كلما أتيتحت لي الفرصة.
 - 2- أعبر عن رأيي بكل حرية في النقاشات العامة.
 - 3- أتخفظ على التعبير عن رأيي في بعض الأحيان.
 - 4- ليس دائما نتاح لي الفرصة لاقناع الآخرين برأيي.
- 57- هل هناك نقاشات عامة داخل الجمعية؟**
- 1- نعم.
 - 2- لا.
 - 3- أحيانا.
- إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع هذه النقاشات العامة؟ (اختر 4 اجابات على الأكثر)
- 1- أشارك في النقاشات العامة.
 - 2- أقبل قرارات رئيس الجمعية و لا أناقشها.
 - 3- أساهم في إيجاد حلول .
 - 4 - اقتراحاتي لا يؤخذ بها ضمن قرارات الجمعية.
 - 5- أحترم آراء الآخرين.
 - 6- أؤمن آراء الآخرين و ادافع عنها عندما أكون مقتنع بها.
 - 7- أفرض رأيي و لا أقبل آراء الآخرين.
 - 8- أطرح مبادرات و أشارك فيها.
 - 9- أكتفي بالاستماع و أقبل بكل ما يتوصلون اليه من قرارات.
- المحور السادس :المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة**
- 58- ماهي اللغة التي تفضل التواصل بها ؟(اختر اجابة واحدة فقط)**
- 1- اللغة العربية.
 - 2- اللغة الفرنسية.
 - 3- اللغة الأمازيغية.
- 59- عندما تتواجد في مكان لغة التواصل فيه غير اللغة التي تفضلها كيف تتصرف ؟(اختر اجابتين 2 على الأكثر)**
- 1- أحاول التواصل.
 - 2- أرفض التواصل.
 - 3- أسعى لا يجاد لغة وسط للتواصل.
- 60- ماهو موقفك من تدين الأشخاص الذين تتعامل معهم؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)**
- 1- أحترم المتدين و أقدره.
 - 2- لا يهمني تدين الآخرين .
 - 3- أتعامل بحذر مع المتدين.
 - 4- أشاوره في أمور الدين.

3- أثق بالمتدين.

61- هل تعتبر الجزائر وطنك ؟

1- نعم.

2- لا.

إذا كان الجواب: نعم كيف تصف هذا الانتماء الجزائري ؟ (اختر اجابتين 2 على الأكثر)

1- أعتز بانتمائي للجزائر و لا بديل لي عنها.

2- لو أتاحت لي الفرصة الهجرة و تغيير جنسيتي لفعلت.

3- وطني الجزائر لو منحني حقوقي و مصالحتي.

4- أعتز بأنني جزائري حتى اذا لم أتحصل على جميع حقوقي.

62- هل تتردد على المؤسسات و الادارات للحصول على خدمات ؟

1- نعم.

2- لا.

3- أحيانا.

إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف واقع الاستفادة من هذه الخدمات؟(اختر 2 اجابات على الأكثر)

1- المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين دائما.

2- المعاملة تكون بالمساواة مع جميع المواطنين في بعض الأحيان .

3- المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات دائما .

4- المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات في بعض الأحيان.

63- هل تتردد على الفضاءات و الساحات العامة ؟

1- نعم.

2- لا.

3- أحيانا.

إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الحرية في هذه الفضاءات؟(اختر 2 اجابات على الأكثر)

(الأكثر)

1- انا حر في التعبير عن رأيي دائما .

2- أنا حر في التعبير عن رأيي في بعض الأحيان.

3- أمارس حريتي في كل الفضاءات العامة دائما .

4- أمارس حريتي في كل الفضاءات العامة في بعض الأحيان.

64- هل تملك حسابا في وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت؟

1- نعم.

2- لا.

إذا كان الجواب: نعم كيف تتصرف في هذا الفضاء الافتراضي؟(اختر 3 اجابات على الأكثر)

1- انا مسجل باسمي الحقيقي.

2- انا مسجل باسم مستعار.

3- اناقش كل المواضيع بحرية.

4- اتحفظ على البعض المواضيع في المناقشة.

5- ابدى رأيي بصراحة في أغلب الأحيان.

6- لا ابدى رأيي في بعض الاحيان.

65- هل تتردد على (تذهب إلى) المؤسسات الثقافية؟

1- نعم.

2- لا.

3- أحيانا.

إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف مستوى الابداعات في هذه المؤسسات الثقافية ؟ (اختر 2 اجابات على الأكثر)

1- أجد ما أطمح اليه أغلب الأحيان .

2- أجد ما أطمح اليه أحيانا.

3- الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع في أغلب الأحيان.

4- الابداع الفني و الثقافي يتناول كل المواضيع أحيانا.

66- هل تتابع الابداعات الثقافية و الفنية ؟

1- نعم.

2- لا.

3- أحيانا.

إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تصف موقفك من هذه الابداعات (مسرح، فن، رسم...)?(اختر 3 اجابات على الأكثر)

1- أحترم كل الابداعات.

- 2- أحترم بعض الابداعات.
 3- أتحفظ على بعض الابداعات لكن لا أعمل على منعها.
 4- أتحفظ على بعض الابداعات و أعمل على منعها.
 5- أحاول ان أدخل في نقاش حولها.
 6- لا أحاول أن ادخل في نقاش حولها.
- المحور السابع: المجتمع المدني و البعد السياسي لثقافة المواطنة**
67- هل تعتبر الدين مهم في حياة المواطن؟
 1- نعم. 2- لا. 3- نوعا ما.
 اذا كان الجواب: نعم أو نوعا ما كيف تصف هذه الأهمية؟ (اختر اجابتين 2 على الأكثر)
 1- الدين شأن خاص. 4- الدين ليس معيار دائما للحكم على الشخص.
 2- الدين شأن عام.
 3- الدين معيار مهم للحكم على الشخص.
- 68- هل تتابع القنوات الفضائية؟**
 1- نعم. 2- لا. 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا رتبها حسب الأهمية : 1-2-3؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
الأفلام.البرامج الاخبارية.
الرياضة.الأشرطة الوثائقية.
المسلسلات.البرامج السياسية.
- 69- هل تقرأ الجرائد ؟**
 1- نعم. 2- لا. 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا رتب الصفحات التي تقرأها حسب الأهمية: 1-2-3.
 (اختر 3 اجابات على الأكثر)
 صفحات الأخبار. صفحات الثقافة.
 صفحات الرياضة. صفحات منوعات.
 صفحات السياسة.
- 70- هل تهتم بمتابعة الأخبار الوطنية؟**
 1- نعم. 2- لا. 3- أحيانا.
 اذا كان الجواب: نعم أو أحيانا رتبها حسب الأهمية: 1-2-3.
 (اختار 3 اجابات على الأكثر)
أخبار التنمية.القوانين الصادرة.
أخبار المسؤولين.نشاطات الجمعيات.
نشاطات الأحزاب.
- 71- هل أنت منخرط في حزب؟**
 1- نعم. 2- لا.
 اذا كان الجواب: نعم ما هو هذا الحزب ؟

 اذا كان لا لماذا ؟

- 72- ماهي الأحزاب التي تتوافق معها ؟ (اختر اجابة واحدة فقط)**
 1- أحزاب وطنية. 3- أحزاب اسلامية.
 2- أحزاب ديمقراطية. 4- آخر.....
- 73- هل شاركت في مهرجان حزبي؟**
 1- نعم. 2- لا.

- إذا كان الجواب: نعم كيف كانت مشاركتك؟
 1- كمنشط أساسي.
 2- ضمن الحاضرين.
 إذا كان لا لماذا؟

- 74- هل تدخل في نقاش مع أشخاص يختلفون معك في الميول الحزبي؟**
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.
 إذا كان الجواب: نعم أو أحيانا كيف تتصرف معهم؟ (اختر 3 اجابات على الأكثر)
 1- أتناقش معهم.
 2- لا أتناقش معهم.
 3- أحاول اقناعهم.
 4- لا أحاول اقناعهم.
 5- أرفض آرائهم ولا اهتم بها.
 6- أحترم آرائهم و أقدرها.
75- هل لديك بطاقة انتخاب؟
 1- نعم.
 2- لا.
 إذا كان الجواب: لا لماذا؟

- 76- هل سبق لك أن انتخبت؟**
 1- نعم.
 2- لا.
 إذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات؟
 1- انتخابات محلية.
 2- انتخابات تشريعية.
 3- انتخابات رئاسية.
 4- استفتاء.
77- هل تهتم بنتائج الانتخابات؟
 1- نعم.
 2- لا.
 3- أحيانا.
 إذا كان الجواب: نعم ما موقفك من نتائج هذه الانتخابات؟ (اختر اجابة واحدة فقط)
 1- أحترم اختيار الناخبين.
 2- ارفض الاختيار الذي لا يتوافق معي.
 3- آخر.....
 إذا كان الجواب: لا لماذا؟

- 78- هل سبق لك و ان ترشحت في الانتخابات؟**
 1- نعم.
 2- لا.
 إذا كان الجواب: نعم ما نوع الانتخابات؟
 1- انتخابات المجالس البلدية .
 2- انتخابات المجالس الولائية.
 3- انتخابات المجلس الوطني.
 إذا كان الجواب نعم كيف تم ترشيحك؟ هل من خلال : (اختر 2 اجابات على الأكثر)
 1- نضال حزبي.
 2- الكفاءة.
 3- علاقات مع مسؤولين حزبيين.
 4 - قرابة عائلية مع مؤولين حزبيين.
 إذا كان الجواب: لا لماذا؟

- 79- هل سبق لك و ان شاركت في مظاهرات سلمية؟**
 1- نعم.
 2- لا.
 إذا كان الجواب: نعم ما نوع هذه المظاهرات؟
 1- احتجاجات سلمية.
 2- مظاهرات سلمية.
 3- مسيرات سلمية.
 4- تجمعات سلمية.
 5- آخر.....
 إذا الجواب: لا لماذا؟



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإجتماعية
Faculté des sciences sociales

قسم علم الاجتماع
Département de sociologie

استمارة

تحية طيبة و بعد...

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه في العلوم في علم الاجتماع في موضوع: "المجتمع المدني و ثقافة المواطنة مقارنة سوسولوجية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت"، نرجو من سيادتكم الاجابة الصريحة و الواضحة على أسئلة الاستمارة التالية.

نعلمكم أن بيانات هذه الاستمارة سرية و لا يمكن الاطلاع عليها الا من طرف الباحث، فستوجه لغرض البحث العلمي فقط ، فالرجاء منكم المساهمة في نجاح هذه الدراسة العلمية .

الرجاء ملأ البيانات حول الجمعية:
شكرا على مساعدتكم.

البيانات التعريفية حول الجمعية :

اسم الجمعية الكامل:.....

.....

تاريخ التأسيس:.....

عدد الأعضاء المؤسسين: إناث:..... ذكور:..... المجموع:.....

عدد المنخرطين: إناث:..... ذكور:..... المجموع:.....

المكتب التنفيذي للجمعية: إناث:..... ذكور:..... المجموع:.....

نوع نشاط الجمعية (خيرية، ثقافية، تطوعية، بيئية.....) حدد.....

اسم البلدية التي معتمدة فيها:.....

جدول رقم 8-1: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري السن و الجنس.

المجموع العام		الجنس				السن -020
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	6,0	9	4,6	7	أقل من 20
18	27	7,3	11	10,7	16	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	6,7	10	10,7	16	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	4,0	6	8,7	13	من 30 الى أقل من 35
41,3	62	9,3	14	32,0	48	35 و أكثر
100	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-2: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة المدنية و الجنس.

المجموع العام		الجنس				الحالة المدنية -030
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
47,4	71	20,7	31	26,7	40	أعزب
49,3	74	11,3	17	38,0	57	متزوج
3,3	5	1,3	2	2,0	3	مطلق
100	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-3: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة المدنية و السن.

المجموع العام		الحالة المدنية -030						السن -020
		مطلق 3		متزوج 2		أعزب		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	0	0	0	0	10,6	16	أقل من 20
18	27	0	0	0,6	1	17,4	26	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	0	0	6	9	11,4	17	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	0,6	1	6,8	10	5,3	8	من 30 الى أقل من 35
41,3	62	2,7	4	35,9	54	2,7	4	35 و أكثر
100,0	150	3,3	5	49,3	74	47,4	71	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-4: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي و الجنس.

المجموع العام		الجنس-010				المستوى الدراسي-040
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
0,7	1			0,7	1	بدون مستوى
2,0	3	1,3	2	0,7	1	ابتدائي
10,6	16	3,3	5	7,3	11	متوسط
27,4	41	10,7	16	16,7	25	ثانوي
59,3	89	18	27	41,3	62	جامعي
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-5: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة الشخصية و الجنس.

المجموع العام		الجنس-010				الحالة الشخصية-050
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
20,6	31	9,3	14	11,3	17	طالب-1
9,4	14	2,7	4	6,7	10	عامل-2
44,1	66	12,0	18	32,1	48	موظف-3
14,0	21	8,0	12	6,0	9	بطل-4
8,6	13	1,3	2	7,3	11	متقاعد-5
3,3	5			3,3	5	عمل حر-6
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-6: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري مقر السكن و الجنس.

المجموع العام		الجنس				مقر السكن-060
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
6,0	9	2,0	3	4,0	6	ريفي
24,6	37	9,3	14	15,3	23	شبه حضري
69,4	104	22,0	33	47,4	71	حضري
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-7: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري مقر السكن و السن.

المجموع العام		مقر السكن 060						السن 020
		حضري 3		شبه حضري 2		ريفي 1		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	6,7	10	3,9	6	0,0	0	أقل من 20
18,0	27	10,7	16	6,0	9	1,3	2	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	10,7	16	4,7	7	2,0	3	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	8,0	12	4,7	7	0,0	0	من 30 الى أقل من 35
41,3	62	33,3	50	5,3	8	2,7	4	و أكثر 35
100,0	150	69,4	104	24,6	37	6,0	9	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-8: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري مكان السكن و الحالة المدنية.

المجموع العام		هل تسكن -070						الحالة المدنية -030
		كراء		سكن خاص		مع الوالدين		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
47,4	71	0,7	1	0,7	1	46,0	69	أعزب
49,3	74	4,0	6	25,3	38	20,0	30	متزوج
3,3	5	0,0	0	1,3	2	2,0	3	مطلق
100,0	150	4,7	7	27,3	41	68,0	102	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-9: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي للأب و الجنس.

المجموع العام		الجنس				المستوى الدراسي للأب -080
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
26,0	39	4,0	6	22,0	33	بدون مستوى
20,0	30	9,3	14	10,7	16	ابتدائي
17,3	26	6,0	9	11,3	17	متوسط
18,0	27	6,7	10	11,3	17	ثانوي
14,0	21	5,3	8	8,7	13	جامعي
4,7	7	2,0	3	2,7	4	مدرسة قرآنية
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-10: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي وللأم و الجنس.

المجموع العام		الجنس				المستوى الدراسي -090 للأم
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
34,8	52	10,0	15	24,8	37	بدون مستوى
21,3	32	4,0	6	17,3	26	ابتدائي
23,3	35	6,0	9	17,3	26	متوسط
13,3	20	8,0	12	5,3	8	ثانوي
4,7	7	3,3	5	1,4	2	جامعي
2,6	4	2,0	3	0,6	1	مدرسة قرآنية
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-11: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الوظيفة في الجمعية و الجنس.

المجموع العام		الجنس				الوظيفة في -100 الجمعية
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,0	15	1,3	2	8,7	13	الرئيس
32,7	49	6,0	9	26,7	40	عضو المكتب التنفيذي
57,3	86	26,0	39	31,3	47	منخرط
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-12: توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الوظيفة في الجمعية و السن.

المجموع العام		الوظيفة في الجمعية -100						السن -020
		منخرط		عضو المكتب التنفيذي		الرئيس		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	9,3	14	1,3	2	-	-	أقل من 20
18	27	14,0	21	4,0	6	-	-	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	10,7	16	6,7	10	-	-	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	6,7	10	4,0	6	2,0	3	من 30 الى اقل من 35
41,3	62	16,6	25	16,7	25	8,0	12	و أكثر 35
100,0	150	57,3	86,0	32,7	49,0	10,0	15,0	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-13: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجماعي و متغير الجنس.

المجموع العام		الجنس				ما هو عدد سنوات -110 عمالك في الجمعية
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
47,5	71	19,4	29	28,1	42	من 1 إلى 2
31,4	47	9,3	14	22,1	33	من 3 إلى 4
13,1	20	3,2	5	9,9	15	من 5 إلى 6
8	12	1,4	2	6,6	10	من 7 + et
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-14: توزيع عينة الدراسة حسب العضوية في التأسيس للجمعية و متغير الجنس.

المجموع العام		الجنس				هل أنت عضو -160 مؤسس في الجمعية ؟
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
41,3	62	8,6	13	32,7	49	نعم
58,7	88	24,7	37	34,0	51	لا
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-15: توزيع عينة الدراسة حسب العضوية في التأسيس للجمعية و متغير السن.

المجموع العام		هل أنت عضو مؤسس في الجمعية -160				السن -020
		لا		نعم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	8,7	13	1,9	3	أقل من 20
18,0	27	14,7	22	3,3	5	من 20 إلى أقل من 25
17,4	26	14,1	21	3,3	5	من 25 إلى أقل من 30
12,7	19	7,4	11	5,3	8	من 30 إلى أقل من 35
41,3	62	13,8	21	27,5	41	و اكثر 35
100,0	150	58,7	88	41,3	62	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-16: توزيع عينة الدراسة حسب العضوية في جمعيات أخرى
و متغير الجنس.

المجموع العام		الجنس				هل انت عضو في -140 جمعيات أخرى
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
18,7	28	4,7	7	14,0	21	نعم
81,3	122	28,6	43	52,7	79	لا
100	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-17: توزيع عينة الدراسة حسب العضوية في جمعيات أخرى
و متغير السن.

المجموع العام		هل انت عضو في جمعيات أخرى -140				السن -020
		لا		نعم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	9,3	14	1,3	2	أقل من 20
18,0	27	14,7	22	3,3	5	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	13,3	20	4,1	6	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	10,7	16	2,0	3	من 30 الى أقل من 35
41,3	62	33,3	50	8,0	12	و أكثر 35
100,0	150	81,3	122	18,7	28	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-18: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجمعي
و متغير الجنس.

المجموع العام		الجنس				هل مارست العمل -150 الجمعي قبل عملك في هذه الجمعية
		أنثى		ذكر		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
30,0	45	7,3	11	22,7	34	نعم
70,0	105	26,0	39	44,0	66	لا
100,0	150	33,3	50	66,7	100	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-19: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجماعي و متغير السن.

المجموع العام		هل انت عضو في جمعيات أخرى -140				السن -020
		لا		نعم		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
10,6	16	6,6	10	4,0	6	أقل من 20
18,0	27	15,3	23	2,7	4	من 20 الى أقل من 25
17,4	26	14,0	21	3,4	5	من 25 الى أقل من 30
12,7	19	9,4	14	3,3	5	من 30 الى أقل من 35
41,3	62	24,7	37	16,6	25	و أكثر 35
100,0	150	70,0	105	30,0	45	المجموع العام

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-20 : التعريف بعينة جمعيات الدراسة .

الرقم	اسم الجمعية	البلدية	سنة التأسيس	نوع النشاط
1	جمعية رسيل	العامرية	2015	شبابية
2	جمعية الشروق	حاسي الغلة	2013	بيئية
3	جمعية التنمية	المالح	2015	بيئية - عمرانية
4	جمعية النجمة	سيدي بن عدة	2018	ثقافية اجتماعية
5	جمعية سيفاكس	عين تموشنت	2016	خيرية - تطوعية - بيئية
6	جمعية أدب وفن	عين تموشنت	2011	ثقافية - تطوعية
7	جمعية إبداع وفن	عين تموشنت	2018	ثقافية
8	جمعية اقرأ ترقى	عين تموشنت	2017	ثقافية
9	جمعية كافل اليتيم مكتب عين الكيحل	عين الكيحل	2015	خيرية
10	جمعية كافل اليتيم مكتب شعبة اللحم	شعبة اللحم	2016	خيرية - تطوعية
11	جمعية ارتقاء	تامزوغة	2017	اجتماعية
12	جمعية جذور عين تموشنت	عين تموشنت	2006	ثقافية - سياحية
13	جمعية اليد الخضراء	بني صاف	2015	بيئية - اجتماعية
14	جمعية أحباب الخير	عين الأربعاء	2013	خيرية
15	المنظمة الوطنية لمكافحة التصحر مكتب عين تموشنت	عين تموشنت	2014	بيئية
16	جمعية ندى	حمام بوججر	2017	ثقافية
17	جمعية السراج	حمام بوججر	2013	تطوعية
18	جمعية ابداع	حمام بوججر	2006	ثقافية
19	جمعية نشاطات الشباب	وادي الصباح	2014	ثقافية - رياضية

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-21 : توزيع عدد أعضاء المكاتب التنفيذية على جمعيات الدراسة بولاية عين تموشنت.

الرقم	اسم الجمعية	البلدية	عدد أعضاء المكتب التنفيذي		المجموع
			ذكور	إناث	
1	جمعية رسيل	العامرية	3	4	7
2	جمعية الشروق	حاسي الغلة	4	1	5
3	جمعية التنمية	المالح	10	1	11
4	جمعية النجمة	سيدي بن عدة	11	/	11
5	جمعية سيفاكس	عين تموشنت	4	1	5
6	جمعية أدب وفن	عين تموشنت	4	1	5
7	جمعية إبداع وفن	عين تموشنت	4	3	7
8	جمعية اقرأ ترقى	عين تموشنت	/	7	7
9	جمعية كافل اليتيم مكتب عين الكيحل	عين الكيحل	7	/	7
10	جمعية كافل اليتيم مكتب شعبة اللحم	شعبة اللحم	7	/	7
11	جمعية ارتقاء	تامزوغة	6	1	7
12	جمعية جذور عين تموشنت	عين تموشنت	7	/	7
13	جمعية اليد الخضراء	بني صاف	4	1	5
14	جمعية أحباب الخير	عين الأربعاء	6	/	6
15	المنظمة الوطنية لمكافحة التصحر مكتب عين تموشنت	عين تموشنت	9	/	9
16	جمعية ندى	حمام بوحجر	7	/	7
17	جمعية السراج	حمام بوحجر	6	1	7
18	جمعية ابداع	حمام بوحجر	7	/	7
19	جمعية نشاطات الشباب	وادي الصباح	4	/	4
	المجموع		110	21	131

المصدر : من إعداد الباحث.

جدول رقم 8-22 : توزع المنخرطين على جمعيات الدراسة بولاية عين تموشنت.

الرقم	اسم الجمعية	البلدية	عدد المنخرطين		المجموع
			ذكور	اناث	
1	جمعية رسيل	العامرية	24	59	83
2	جمعية الشروق	حاسي الغلة	75	5	80
3	جمعية التنمية	المالح	20	2	22
4	جمعية النجمة	سيدي بن عدة	28	/	28
5	جمعية سيفاكس	عين تموشنت	32	30	64
6	جمعية أدب وفن	عين تموشنت	32	27	59
7	جمعية إبداع وفن	عين تموشنت	6	4	10
8	جمعية اقرأ ترقى	عين تموشنت	2	13	15
9	جمعية كافل اليتيم مكتب عين الكيحل	عين الكيحل	13	/	13
10	جمعية كافل اليتيم مكتب شعبة اللحم	شعبة اللحم	15	/	15
11	جمعية ارتقاء	تامزوغة	10	3	13
12	جمعية جذور عين تموشنت	عين تموشنت	66	42	108
13	جمعية اليد الخضراء	بني صاف	20	5	25
14	جمعية أحباب الخير	عين الأربعاء	36	4	40
15	المنظمة الوطنية لمكافحة التصحر مكتب عين تموشنت	عين تموشنت	24	01	25
16	جمعية ندى	حمام بوحجر	52	18	70
17	جمعية السراج	حمام بوحجر	33	14	47
18	جمعية ابداع	حمام بوحجر	35	30	65
19	جمعية نشاطات الشباب	وادي الصباح	142	58	200
			665	315	982
المجموع					

المصدر : من إعداد الباحث .

الملاحق:

ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة

نكادي القراءة



اشترك الآن

و اشتركي القسيميّة بثمن رمزي

برامج تطوير المهارات في القراءة السريعة :-

- مقهى اصدقاء الكتاب : محارات و تبادلات المرصفة
- مشاريع و استراتيجيات تعليم القراءة للأطفال و المربين
- دورات تكميلية تصنع مناخ قرائية و طريقة اختيار الكتب للثانئة و الأطفال و الرجال و النساء .
- تلاوي المطالعة : حكواتي ساعات القراءة المسجدة
- مسرح : حكايات من التراث
- ألعاب تعليمية ، تربية تفكيرية الكروية و تسلية
- ورشة تعليم الموسيقى ، الرسم و الأفعال الجيوية

سلوكيات صحية

- اجعل طفلك ينام مبكرا و احكي له قصة من كتاب .

- اختر ألعاب الأطفال الإلكترونية و الرسوم المتحركة التثقيفية العلمية

و ابعده عن ألعاب العنف و الحرب .

تجنب فقدان الذاكرة و استعمل الكمبيوتر و الهاتف التفاعل .



- حدد وقت لمحاذاة التفاعل و استعمال الكمبيوتر و الهاتف التفاعل .

- اقرأ قبل النوم .



- خصص 10 دقائق لقراءة كتاب و مساعد العقل على التفكير و تحديد الخلايا .

سلوكيات بيئية

اطلق الهاتف عند النوم



قلل من استعمال الهاتف أشعه تنطف خلايا المخ



تجنب الجلوس طويلا أمام التلفاز فهو مضر بالصحة

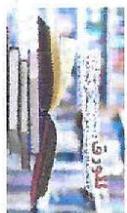
الكتاب في حياتنا



مقهى اصدقاء الكتاب



معارض الكتب



مكتبة في البيت



القراءة في رحلة

عين تموشنت تقرأ

العيون نادي اقرأ ترقى

. المركب الثقافي و لاية عين تموشنت

- البريد الإلكتروني: Ikraa.wartaki.temouchent@gmail.com

جمعية اقرأ ترقى

(القراءة هي النور)

الفايسبوك : [facebook](https://www.facebook.com/temouchent)

حتى تكون القراءة

في حياتنا

- اجعل هديتك كتاب .
- اشترى مع زوجك الخبز كتاب ، سيعطيك كيف تصفحه، إذا غاب المال .
- فكرة مفيدة أفضل من 10 تبتئت عليك ، اجعل دائما كتاب مع هاتفك.
- اوقات الانتظار مفرحة للأصحاب ، اقرأ في كتاب و لن تصدق سيمز الوقت يسرعة .



- اترك كتاب في مقهى و اكتب فيه ، اقرأ و مرره لإنسان آخر يقرأه .
- اشترى مع كل لعبة اطلقه كتاب ربما يصنعها حين يكون .

تقائك الوحيدة

- اجعل كتاب في رحلتك .
- قدم كتاب المريض في مستشفى.
- اقرأ لعموز و اترك له كتاب سيقراه له آخر .

القراءة غذاء العقل

النمو اللغوي

يعد النظر	اكتساب المفردات	اكتساب الخبرات
توسيع المعرفة	تنمية التفكير	تهيئذ السلوب
تحسين القيم		

حاجة العقل و الروح للقراءة



- استقامة اللسان يعني تعيين صما لريد .
- اترك جيد ، مستقبل ياطى الدرجات .
- تفكير سليم يعني حياة أجمل .
- **النمو اللغوي :**
- **توسيع المعرفة :** اترك جيد ، مستقبل ياطى الدرجات .
- **تنمية التفكير :** تفكير سليم يعني حياة أجمل .
- **اكتساب المفردات :** من تجارب الآخرين نصبح تجارينا ..
- **اكتساب الخبرات :** تنمية حس البحث و الوصول الى الحقائق .
- **تهيئذ السلوب :** التواصل مع الغير و تفهم حاجات الآخرين .
- **تحسين القيم :** معظمنا لا يحب الصالح ، فلتحسن القيم من الكتاب .

القراءة غذاء الروح .

القراءة مفتاح العلم :

- أفضل شيء هو التعلم ، قالوا قد يفتقد أو يسهق لكن ما يورج الى صلاتك يبقى الى الأبد .
- كلما زاد الر إنتاج تحفته زاد المنظر جمالا
- فزد معرفة تصبح الحياة اجمل .
- لكي تحافظ على ضوء المصباح علينا ان نواصل تزويده بالزيت ، اقرأ يبقى العقل منيرا .



كل شيء جميل يبدأ عادة من المنزل :

- الأطفال الذين يقرؤون الكتب كل يوم يصبحون في كل الأحوال الأذكاء .
- أغنى الأعيان من كان له أم تقرأ له .
- الأثقل من الأطفال يطمون حب الكتب بأنفسهم
- يجب ان يأخذ بيدهم الى العالم الرابع للكلمة المكتوبة
- قلب الأم مدرسة العقل
- كن صدوق الكتاب حتى لو أنست بالناس
- يكن صدوقا وفيما إذا غلب عنه الناس .



الملاحق:

ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة

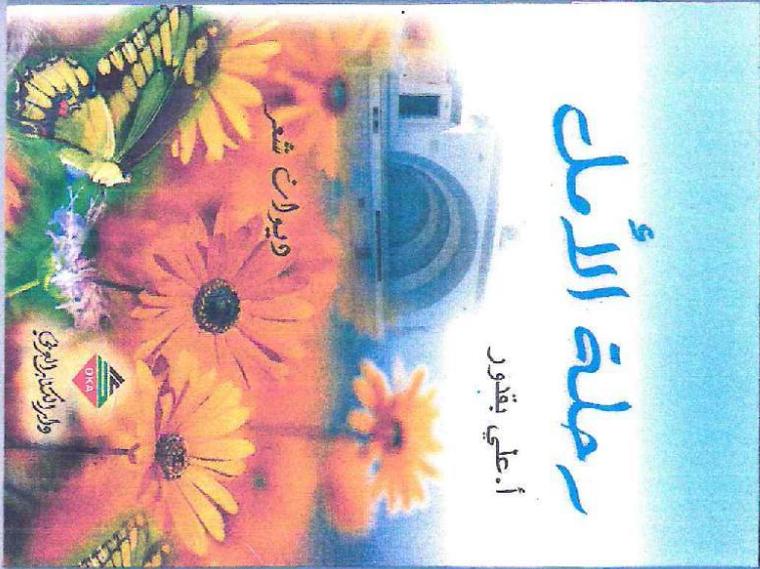
BIENVENUE

**L'association
culturelle
«racines »**

**Vous invite à assister
à la vente dédicace**

**Le samedi 03 avril 2010
De 14 h à 17 h
Au centre culturel
El-Beirouni
à côté de la grande Mosquée
Sayda Khadidja**

Ain Temouchent



مرحباً

**الجمعية الثقافية
"جنور"**

**ندعوكم لحضور
البيع بتوقيع المؤلف**

**يوم السبت 03 افريل 2010
من الساعة 14 إلى 17
بالمركز الثقافي البيروني
(بالقرب من مسجد الكبير
السيدة خديجة)**

عين تموشنت

الملاحق:

ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة



الجمعية الثقافية " جذور "
ASSOCIATION CULTURELLE « RACINES »
Tel : 062 28 25 37
B. P. 43 A. O. Ain Temouchent 46002
E-Mail : RACINES2005 @ YAHOO.FR



المركز الجامعي بلحاج بوشعيب لعين تموشنت

بالتعاون مع

جمعية " جذور " لعين تموشنت

يومه حراسة، حول ولما عروج - 2016-04-20





الجمعية الثقافية " جذور "
ASSOCIATION CULTURELLE « RACINES »
جمعية جذور في خدمة الثقافة، الفن و الإبداع و ترقية المواهب

PROGRAMME DES REUNIONS * * *
برنامج الاجتماعات * * *
إقتراحات برنامج 2019 و انتخابات مكاتب فروع النشاطات * * *



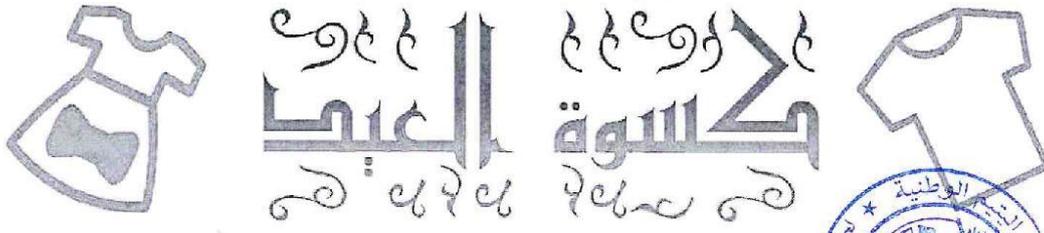
Propositions du programme 2019 et élections des bureaux des groupes d'activités

N°- رقم	اللجان و النوادي * clubs et commissions	* dates des réunions تاريخ الاجتماعات	الساعة * heure	رئيس الجلسة Président de séance
01	نادي الشعراء * Club des Poètes لجنة الموسيقى	samedi 2018/10/20	h-10-س	بويحي جلول BOUYAHIA DJ
02	commission de musique	samedi 2018/10/20	h-14-س	بن جفال ق BENDJEFFEL K
03	فرع أشبال الجمعية Section des cadets de l'association	jeudi 2018/10/25	h-14-س	بن صلاح ع- بويحي جلول BOUYAHIA DJ-BENSALAH.
04	نادي علم الأثر club d' archéologie	samedi 2018 /10/27	h-10-س	بن صلاح ع BENSALAH A
05	النادي السياحي club du tourisme	" "	h-14-س	بن صلاح ع BENSALAH A
06	لجنة المحاضرات و المعارض com.conférence-expo	samedi 2018/11/03	h-10-س	حلحلي ق. HALHALIK.
07	أعضاء مكتب التنفيذي للجمعية Les Membres du Bureau Exécutif de l'Association	samedi 2018/11/10	h-10-س	بن صلاح ع BENSALAH A



الجمعية الخيرية كافة اليمن الوطنية

فروع شعبة اللحم



كلنا مع اليتيم



للتبرع يرجى الاتصال على

0552197196/ 0663648020

عنوان الجمعية : نهج الشهيد بكريتي بوسيف (خلف الثانوية) شعبة اللحم

ساهم معنا في إفراح اليتيم في هذا الشهر العظيم

RÉGION OUEST

BÉNISAF Massinissa hôte de Syphax

La rencontre nationale environnementale-culturelle sous le thème «*Massinissa hôte de Syphax*» sera organisée par l'association «*El yad el khadra*» (main verte) de Bénisaf du 1er au 4 octobre prochain à Bénisaf, a annoncé Zahouani Mohamed, le président de cette association. Selon le programme conçu pour cette manifestation, en inauguration, les associations culturelles et écologiques invitées de plusieurs wilayas du nord du pays concocteront une exposition permanente avec la participation de leurs homologues locales dont celles de l'école de pêche, El yad el khadra, le palais de la culture, etc.

Quatre importantes conférences sont également programmées portant sur les thèmes de l'environnement dont les valeurs écologiques et de gestion de l'île de Rechgoun et l'histoire de la région de Bénisaf depuis l'aube de l'histoire jusqu'à la fin de l'antiquité.

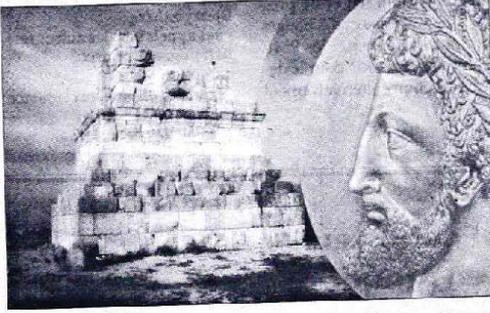
Ces conférences seront animées par des professeurs des universités d'Oran, Tlemcen, Sidi Bel Abbès et Alger et permettront ainsi au public de faire connaissance avec les deux rois berbères Syphax et Massinissa et aux chercheurs dans les domaines de l'histoire de l'Algérie antique et de la culture nationale, de réécrire, au possible, notre mémoire collective. Concernant le volet festif et récréatif de cette rencontre, les hôtes de Bénisaf seront conviés à une randonnée à l'intérieur de la ville, une ballade côtière et une halte sur l'île de Rechgoun. Des soirées musicales, folkloriques, théâtrales et des projections vidéo aromatiseront ces cinq journées de la rencontre.

Selon le président de cette association, des communications seront données au niveau du mausolée de Syphax à Siga, ancienne capitale de la Numidie occidentale. Toutefois, il est à signaler que tous les membres de cette association espèrent une contribution massive et constructive des secteurs publics dont la Culture, l'Environnement, le Tourisme, la Jeunesse et des Sports, l'Enseignement supérieur, les collectivités locales, etc. Initialement prévue durant la seconde quinzaine du mois d'août, l'organisation de cette rencontre nationale a été reportée pour des raisons techniques et logistiques, a conclu le président de l'association El yad el khadra.

O. S.

PRÉVU À BÉNI SAF (AÏN TÉMOUCHENT) DU 1^{er} AU 4 OCTOBRE

Qui a peur du colloque national sur Syphax et Massinissa ?



■ Depuis déjà plus de quinze jours, le président de l'association El-Yed el-khadra (la main verte) se démène comme un diable pour obtenir une subvention qui puisse lui permettre de concrétiser son ambitieux et vieux projet, celui de l'organisation d'un colloque national aux connotations historique, culturelle et

environnementale, programmé du 1^{er} au 4 octobre prochain au complexe touristique Syphax (Rachgoun) sous le thème "Massinissa hôte de Syphax". "Jusqu'à lundi soir, personne n'a daigné répondre à mes demandes introduites depuis plus de 15 jours auprès des directions de l'environnement, la jeunesse et des sports et de la culture pour l'obtention d'une subvention", nous a-t-il déclaré. Ce dernier nous apprend que le directeur de la culture, qui a évoqué la nécessité d'avoir d'abord l'aval du chef de l'exécutif de wilaya, a jugé ce colloque très sensible !? Qui a peur donc de cette rencontre qui servira à dérouler une partie de l'histoire de l'Algérie antique ?

5

PAGE ANIMÉE PAR SOUHILA HAMMADI
radar@liberte-algerie.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عين تموشنت

جمعية نشاطات الشباب "رسيل"

الموضوع: سيناريو الفيلم القصير "نفس أخير"

الممثلين: عثمانى عبد الكريم

بن منصور عبد المجيد

الإخراج: بن منصور عبد المجيد

تصوير: باشا خير الدين

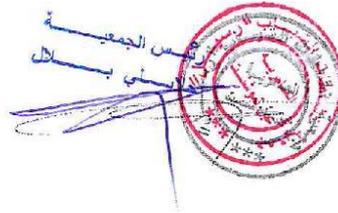
مكان التصوير: مسجد خراجي عبد القادر " العامرية " أحياء العامرية

شاطئ بوزجار 1

وقت التصوير: نهارا

السيناريو:

تدور أحداث الفيلم عن شاب طموح متحصل على شهادات عليا يسعى لتكريس خبرته و دراسته في ميدان العمل لكي يحضنا بمستقبل زاهر و يكون عائلة , فتغلق في وجهه جميع الأبواب من عمل, زواج, ... فيخطط إلى الهجرة الغير الشرعية فيلتقي بشخص صياد فيدور بينهما حوار فيقنعه الصياد بعدم المخاطرة و الاعتماد على الله و النفس ليحقق حلمه فيكون الشاب يمشي في الطريق فيصادف المسجد فيدخل ليصلي ركعتين طلبا لفتح البواب في وجهه و يوصله إلى المبتغى , فعند خروجه من المسجد و يذهب إلى المنزل يجد انه قيل في عمل .



الملاحق:

ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية عين تيموشنت

جمعية نشاطات الشباب رسيل العامرية

برنامج الجمعية في المكتبة البلدية

التاثير	نوع النشاط	النادي
اساتذة متطوعون مجانا	كتابة و مطالعة واصدارات	النادي الادبي
شباب هاوي	مسرح و عروض هادفة	نادي المسرح
شباب هاوي	غناء انشودة و غناء عصري مع احترام للجوار	نادي الغناء
متطوعين مجانا	تعليم الاطفال الصغار اسس مبدئية في المعاملة و تعليمهم الاناشيد الوطنية و المسرح و النشاطات الفنية	نادي الاطفال الشطار

و تتعهد الجمعية باحترام القانون الداخلي للمؤسسة و المحافظة على المقر و السهر على نظافته
و حسن الجوار .

المكتب القيادي للجمعية :

* نائب الرئيس : بن خدة الشيخ جنة

رئيس الجمعية
جلابلي بلال

* نائب امين المال : خضراوي شريف

امين المال : زينة هوارية

* نائب الكاتب : كرانتال امال

الكاتب : نجادي مريم

عضو : نقادي رضا





الجمعية الثقافية " أدب و فن "

04 الحي البلدي

عين تموشنت

Tel : 0796531330

البرنامج السنوي الثقافي لسنة 2016

الرقم	نوع النشاط	التاريخ
1	يوم الشهيد	18 فيفري
2	عيد المرأة	8 مارس
3	عيد المعوقين.	14 مارس
4	عيد الشجرة.	21 مارس
5	اليوم العالمي للمسرح.	27 مارس
6	اليوم العالمي للصحة.	7 أفريل
7	- يوم العلم.	16 أفريل
8	- يوم الطفولة.	1 جوان
9	- يوم الفنان.	8 جوان
10	- يوم الطفل الإفريقي.	16 جوان
11	- يوم الإستقلال و الشباب.	5 جويلية
12	- يوم المجاهد.	20 أوت
13	- اندلاع الثورة.	1 نوفمبر
14	- المكافحة ضد السيدا.	1 ديسمبر
15	- يوم المعوقين.	3 ديسمبر
16	- افتتاح السنة 2016.	
17	- المولد النبوي الشريف.	
18	- برنامج رمضان.	

الرئيس:
رمضان الجمعية
عصاري علي





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جمعية شبانية خيرية "سيفاكس"
رقم الهاتف: 0780119736/0770969616

المقر الاجتماعي: حي 64 مسكن رقم 10/9 عقيد عثمان ولاية عين تموشنت
فايسبوك/يوتيوب: جمعية شبانية خيرية سيفاكس

الصورة

إستمارة الانخراط

الرقم:

الإسم: اللقب:
تاريخ و مكان الميلاد: العنوان:
المهنة / الهواية: المستوى العلمي: انتماءات: جمعية، طلابية، نقابية، حزبية.....
رقم الهاتف: البريد الإلكتروني/فايسبوك.....
تاريخ الانخراط: الوظيفة في الجمعية.....

- 1/نشر وترقية العمل التطوعي في أوساط الشباب من خلال إشراكهم في الحملات التطوعية والتحسيسية في كافة المجالات.
 - 2/ترقية وتشجيع السياحة الشبانية والتربوية وتنظيم مبادلات الشبانية وتمكين الشباب من اكتشاف التراث السياحي والثقافي والتاريخي
 - 3/استثمار الوقت الحر للشباب وترقية الممارسات وشتى الرياضات الترفيهية وتحسيسهم بضرورة انخراط في العمل التطوعي والإنساني
 - 4/وقاية الشباب والأطفال من مجمل الآفات الاجتماعية والأنية وتنمية وترقية ثقافة التحضر والمواطنة الإيجابية لدى شريحة الشباب
 - 5/القيام وتنظيم الأعمال الخيرية والاجتماعية والرياضية والإنسانية والتطوعية ذات البعد التضامني لصالح فئات المجتمع وفئات المهمشة والمعوزة
 - 6/المحافظة والاهتمام بمجال البيئي والطبيعي والسياحي والأثري من خلال تنظيم زيارات تحسيسية وندوات وملتقيات وأيام الدراسية والإعلامية
 - 7 /ترقية وتشجيع وإبراز مختلف الرياضات الشبانية والترفيهية والموسمية واكتشاف و تشجيع الفتاة في المشاركة في النشاطات الشبانية وترقية مواهبها
- أنا الممضي أسفله أتعهد باحترام كل من القانون الأساسي و القانون الداخلي للجمعية و بدفع الاشتراكات السنوية ، و ألتزم بالمساهمة بشكل إيجابي في تطوير و تنفيذ أهداف الجمعية و في أنشطتها بشكل تطوعي خدمة للأغراض النبيلة للجمعية.

إمضاء المتخراط

إمضاء وختم المكتب التنفيذي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يوم 2018/09/25

جمعية نشاطات شباب دار الشباب

بلدية واد الصباح

لولاية عين تموشنت

الحصيلة السنوية لسنة 2017

- 1 المشاركة في افتتاح موسم الاصطياف 2017 بشاطئ رشقون 25/ماي 2017.
- 2 المشاركة في مراسم افتتاح المهرجان الوطني للرياضة النسوية يوم 2017/07/18 بشاطئ تارقة .
- 3 المشاركة في إحتفال الفاتح نوفمبر 1954 .
- 4 المشاركة في القافلة المقاولاتية للشباب تحت شعار التحدي يوم 2017/11/29 بدار الثقافة .
- 5 المشاركة في الإحتفال بالذكرى 09 ديسمبر.
- 6 إحياء تظاهرات و حفلات فنية داخل و خارج الولاية .
- 7 احياء دورات في كرة القدم كل الأصناف
- 8 الإحتفال بعيد المرأة
- 9 الإحتفال بيوم العلم
- 10 الإحتفال بالمولد النبوي الشريف
- 11 المشاركة في إحتفال بيوم الاستقلال

امضاء رئيس الجمعية



جمعية ندى للأنشطة الشبانية و الثقافية

يقام الحفل يوم الجمعة 9 مارس 2018
بقاعة الحفلات بالمركب السياحي حمام
بوججر (complex) على الساعة 14:00

بمناسبة 8 مارس الذي
يصادف عيد المرأة العالمي تنظم
جمعية ندى للأنشطة الثقافية و
الشبانية حفلا موسيقيا لتكريم المرأة
التي هي الأم و الأخت و الرفيقة و
الزوجة فحضور كل النساء يشرفنا
الحفل يضم:

- مسرحيات
- وصلات فنية (عصرية)
- فرقة قرابو (فرقة جنيور للأفراح)

ملاحظة: الهدف من هذا الحفل
هو مساعدة المعوزين والمحتاجين
في فقة رمضان.
تباع التذاكر في

يوم التذكرو
بيع 300
تذكرة نظرا لعيدنا
اليوم العالمي للمرأة






الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

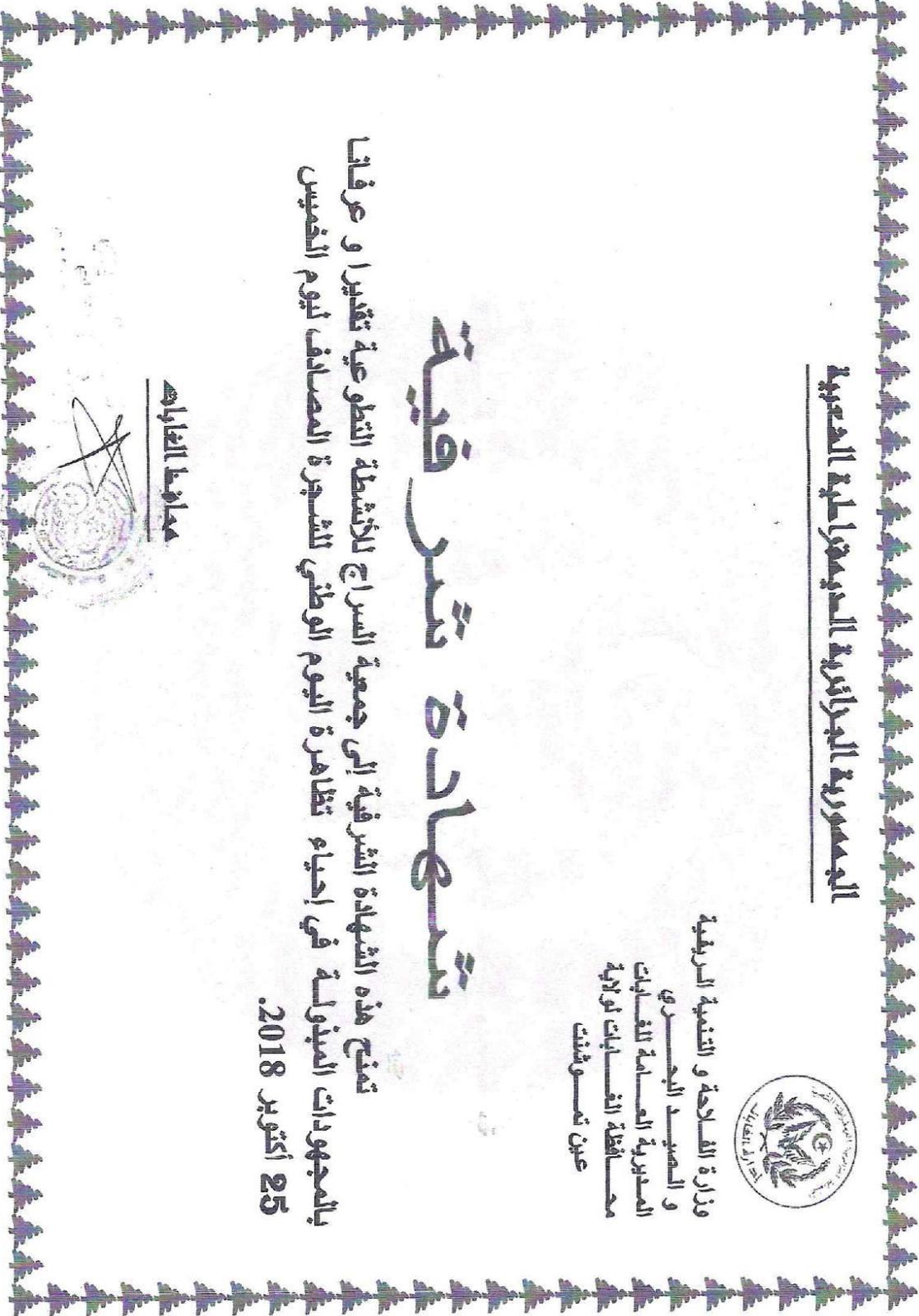


وزارة الزراعة والتنمية الريفية
والمسيح البحري
الجمهورية العمارة للقطاعات
محافظة القطاعات لولاية
عين تمسنت

تسهادة تشر فية

تمنح هذه الشهادة التبرفية إلى جمعية السراج للأششطة التطوعية تقبيرا و عرفانا
بالمجهودات المبذولة في إحياء تظاهرة اليوم الوطني للشجرة المصادف ليوم الخميس
25 أكتوبر 2018.

مهاوطة الغاراه



الملاحق:

ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة



Plan d'Action 2019

Mois	Activités	Janv	Fév	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Aout	Sept	Oct	Nov	Dec	Résp
Fonctionnement du siège														
Aménagement/Rebouteurment														Bureau
Volontariat														
Hygiène Espace publique 2/an														
Hygiène Quartier 2/an														
Hygiène Plage 2/an														
Volontariat Reboisement (031)														Commission Volontariat
Soutien Scolaire														
Culture et Loisir														
Théâtre Enfants														
Jeux d'échecs														
Deessin														
Initiation à la Musique														Commission Culturelle
Sorties Découvertes														
Calibrations														
Installation Club littéraire														
Suivi du Projet Esquif														
Ecriture de Projet														Commission Gestion de projet

Le Président de l'association

بن فضة بن عمسالة
الرئيس





جمعية السّراج للأشطة التطوعية

Association Es - seraj des activités de volontariat
siraj46200@gmail.com

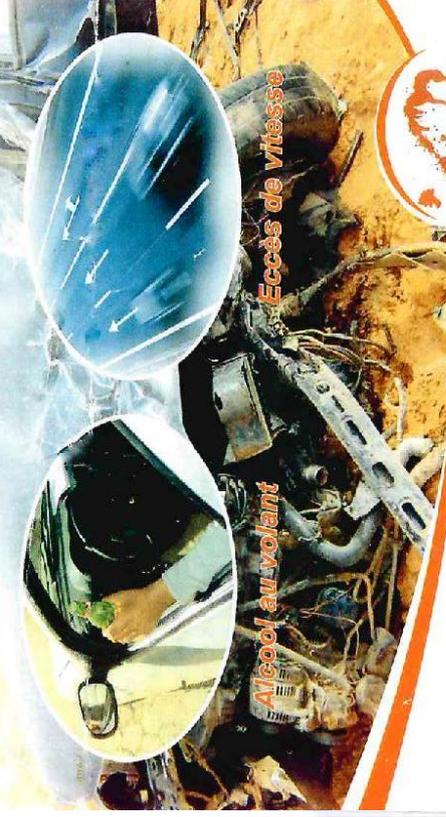
Si Votre Conduite Ressemble à Ceci



Téléphone au volant



Fatigue et somnolence



Alcool au volant

Eccès de vitesse



Vous êtes un danger !

Vous risquez de mourir et de tuer !



جمعية السّراج للأشطة التطوعية

Association Es - seraj des activités de volontariat
siraj46200@gmail.com

CHARTRE DU BON CONDUCTEUR

Je dois respecter le code de la route
Et ne jamais dépasser les limitations de vitesses

Se reposer chaque deux heures de conduite
Une conduite qui doit être un plaisir, et pas un cauchemar
Ivresse au volant ; c'est conduire sans cerveau
Stationnement dans les endroits convenables

Usure de pneus allonge la distance de freinage
Non respect de la signalisation routière, n'est jamais ma culture

Bailler, est un indice de somnolence, je m'arrête immédiatement
Obligation de m'arrêter au panneau stop et au feu rouge
Ne jamais rouler trop près du véhicule qui me précède

Peinture attachée pour tous les passagers, avant de démarrer
Observer la route avec concentration, car la vue c'est la vie
L'excès de vitesse, n'est pas un acte de civisme
Dépassement, c'est l'une des causes d'accidents, je dois être vigilant
Utiliser les feux de croisement pour ne pas éblouir les autres
Céder le passage, c'est respecter l'autrui
Trois fois pour piétons, et chassée pour véhicules
Teindre le téléphone, avant de prendre le volant
Une seconde de distraction, peut coûter toute une vie
Respecter les règles de conduite, c'est préserver sa vie



Si vous respectez ces conseils...

Constituez une phrase avec les lettres en rouge



جمعية الإرتقاء تامزورة



إعلان

تدعوكم جمعية الإرتقاء تامزورة إلى المساهمة في حملة تنظيف
مساجد بلدية تامزورة إبتداءا من مسجد النور بمركز البلدية،

يوم الأربعاء 15 أوت 2018 مباشرة بعد صلاة العصر.

فكونوا في الموعد.



جمعية الإرتقاء تامزورة

إعلان



تنظم جمعية الإرتقاء تامزورة دروسا خصوصية في مادتي الفيزياء و الرياضيات وذلك بمقر الجمعية
بدار الشباب " سكة ميلود "، وتعلم الجمعية أنه ستبدأ الدروس في مادة الرياضيات لمستوى الثالثة
ثانوي شعبة العلوم والتكنولوجيا والتقني رياضي يوم الجمعة 28 سبتمبر 2018 إبتداءا من الساعة
الثامنة و نصف صباحا، أما بالنسبة لمستوى الرابعة متوسط فستبدأ الدروس في مادة الفيزياء يوم
السبت 29 سبتمبر إبتداءا من الساعة الثامنة و نصف صباحا و الرياضيات إبتداءا من الواحدة و
نصف من نفس اليوم، مبلغ الإشتراك 1200 دج شهريا، وبالتوفيق للجميع إن شاء الله.





محضر الجمعية العامة

في اليوم الثاني من شهر فيفري من عام ألفين وتسعة عشر انعقدت الجمعية العامة لجمعية نجمة سيدي بن عدة وذلك بمقر الجمعية وبحضور 19 عضوا.

وقد ترأس الجمعية العامة السيد قدودو غريب وهو عضو من الجمعية العامة

جدول أعمال الجمعية المنعقدة

- 1- تقديم ومناقشة القانون الداخلي للجمعية العامة
 - 2- تنصيب مكتب الجمعية العامة و المصادقة عليه
 - 3- تقديم جدول الأعمال الجمعية العامة و المصادقة عليه
 - 4- تقديم و مناقشة التقرير المالي والأدبي
 - 5- مشاريع الجمعية الحالية
 - 6- انتخاب أو تركية المكتب التنفيذي
- بعد فتح الجلسة من طرف رئيسها تقدم السيد حدو حسين لتلاوة القانون الداخلي الذي وافق عليه الجميع.

1- مناقشة التقرير الأدبي

تقدم السيد بن فضة بن عمر رئيس جمعية نجمة وذلك لعرض التقرير الأدبي. حيث قدم نبذة تاريخية عن الجمعية وتاريخ تأسيسها. وأشار إلى أهدافها المتمثلة في:

- التبادل الثقافي بين الشباب واكتشاف التراث الوطني
- مرافقة الشباب العاطل عن العمل من أجل اندماجه الاجتماعي و المهني
- الدعم المدرسي للتلاميذ المدارس المحرومين
- اهتمام الشباب بالفنون و الثقافة
- ترقية المواطنة و الحس المدني لدى الشباب عن طريق أيام تطوعية في النظافة و التشجير
- ترقية الألعاب ذات البعد الذهني، الفكري والترفيهي

بعد ذلك أشار إلى كيفية تسيير الجمعية و المتمثل في وضع بعض اللجان لمساعدة المكتب في إنجاح أهداف الجمعية ومن بين هذه اللجان ذكر أن هناك:

- لجنة التطوع لتنظيف الأحياء وكذا التشجير
- لجنة الثقافية
- لجنة الإعلام
- لجنة تسيير المشروع

أشار السيد الرئيس إلى حملات التنظيف التي شاركت فيها الجمعية رفقة البلدية أشار إلى أن الجمعية في انتظار إعانة مالية من طرف البلدية وكذا إعانة مالية لمشروع إسكيف ESQUIF يستفيد منه الشباب العاطل عن العموهو من تمويل جمعية صحة سيدي الهواري بوهران.
لقد تم فتح باب النقاش أمام الجميع وتم شرح المشروع وأهدافه من طرف السيد لورميل ميلود مسير المشروع
تمت المصادقة على التقرير الأدبي بالأغلبية.

2- مناقشة التقرير المالي

تقدم السيد سعد الله بن بعير بعرض التقرير المالي للسنة المنصرمة الى غاية 31 ديسمبر 2018 حيث أشار إلى أن مداخيل الجمعية هي عبارة عن اشتراكات المنخرطين وعددهم 28 منخرط حيث يقدر مبلغ الاشتراك ب 200دج اما الهبات فقدت ب 11200دج
أما المصاريف فهي، مصاريف المحضر القضائي 3000دج . الإعلان في الجريدة 2000دج إضافة إلى الخاتم الخاص بالرئيس والمسير المالي. 3600دج أما الطابع البريدية 2000دج وكذلك فتح حساب بنكي ب 1000دج
تمت المصادقة بالأغلبية على التقرير المالي

مخطط العمل لسنة 2019

تدخل السيد بوطويل كريم لعرض أهم المشاريع وهي ..
الدعم المدرسي
التطوع في النظافة و التشجير
المسرح والرحلات الاكتشافية
متابعة مشروع إسكيف
تعليم الموسيقى
لقد تمت المصادقة على المشروع بالأغلبية.

إعادة انتخاب المكتب التنفيذي

لقد وافق الحاضرون على المكتب السابق حيث جددوا دعمهم له كما أضافوا أعضاء جدد في حين انسحب من المكتب القديم كل من: بن دحمان أحمد ، هدي عمار و زناقي ضحوة و استخلف هؤلاء ب : لورميل اسماعيل، حمزة بوطويل و بن بعير الفتح.
تمت تزكية المكتب الجديد بالأجماع.
تم رفع الجلسة في يومها على الساعة 12 و30 دقيقة

رئيس الجمعية العامة

المقرر بوطويل فوسيد





الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية
فروع شعبة اللحم
حي الشهيد بكرتي يوسف شعبة اللحم



نشاطات الجمعية

- توزيع قفف شهرية لعائلات اليتامى في منازلهم.
- تنظيم رحلات ترفيهية وثقافية للأطفال الأيتام.
- تنظيم حملات للتبرع بالدم بالتنسيق مع مستشفى أحمد مدغري لعين تموشنت.
- توزيع محافظ مملوءة بأدوات مدرسية على أيتام الجمعية في إطار الدخول المدرسي.
- تنظيم مسابقات ثقافية وعلمية لجميع فئات الأطفال والشباب.
- تنشيط حصتين إذاعيتين بالإذاعة الجهوية لعين تموشنت حول نشاطات الجمعية.
- تنظيم حملات تنظيف مقبرة شعبة اللحم بالتنسيق مع جمعيات أخرى.
- تنظيم دورات كروية بين الأحياء وتخصيص عائداتها للجمعية.
- أخذ اليتامى إلى مخيم صيفي بشاطئ الهلال بالتنسيق مع مديرية الشبيبة والرياضة.
- شراء ملابس العيد للأيتام بمناسبة عيد الفطر المبارك.
- توزيع حلويات العيد على العائلات.
- تنظيم حملة ختان للأطفال بالتنسيق مع مستشفى بن زرجب بعين تموشنت.
- تنظيم مبادرة زيارة المرضى لمستشفى بن زرجب بعين تموشنت رفقة الأيتام.
- توزيع أضحية العيد بمناسبة عيد الأضحى المبارك على العائلات.
- تكريم الأيتام الفائزين بهدايا بمناسبة نجاحهم في شهادات التعليم.
- التكفل الصحي التام بالتحاليل الطبية والأشعة و الفحص الطبي و شراء الأدوية والنظارات الطبية والحفاظات لمرضى الأيتام.
- التوسط للعائلات لندا مديرية OPGI لتخفيض قيمة الدفعة الأولى للسكن الاجتماعي.
- توزيع مدفئات غاز قارورة لعائلات الأيتام.
- تسليم مدفئات غاز طبيعي لعائلة أيتام.

- تسليم ثلاثيات و تلفازات و أفران مستعملة و جديدة للعائلات.
- تسليم كراسي متحركة للمرضى.
- شراء أحذية رياضية جديدة للايتام المشاركين في البطولة الوطنية كأس اليتيم بتلمسان.
- ترميم الأسقف و السكنات للعائلات.
- توصيل شبكة الغاز الطبيعي الداخلية للعائلات.
- تجهيز العروس بمناسبة الزفاف و تسليمهم لوازم عرس جديدة و مستعملة و أطباق حلويات و كذا شراء المواد الغذائية.
- تنظيم حملات تشجير.
- تنظيم حصص دروس خصوصية للتلاميذ الايتام.
- تنظيم أيام إعلامية عن مخاطر الانترنت.

امضاء الرئيس





جمعية سيفاكس * بالتنسيق مع الإقامة الجامعية النقيب صديق عبد القادر - ذكور -

تنظمان :

منتدى - عين تموشنت - للتطوع

الفترة الصباحية

❖ جمعية سيفاكس بالتنسيق مع مركز حقن الدم لولاية عين تموشنت تنظمان حملة للتبرع بالدم تحت شعار *قطرة واحدة تنقذ حياة إنسان*

قاطرة التبرع بالدم : المكان إقامة الجامعة النقيب - صديق عبد القادر -

التوقيت: ابتداء من 9:00 إلى 12:00

تحت إشراف : ديدوي قويرير / فاطمة بن عبد مولي

❖ غرس رمزي للأشجار: المكان إقامة الجامعة ذكور / إناث

التوقيت: من 10:00 إلى 12:00

تحت إشراف: بشرى / وداد عند - إناث - / وليد / شهاب عند - ذكور -

❖ استبيان حول واقع التطوع في الولاية عين تموشنت

المكان الإقامة الجامعية ذكور / إناث

التوقيت: من 10:00 إلى 12:00

تحت إشراف: مباركي / زكرياء



الملاحق:

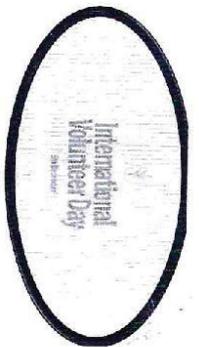
ملحق : مطبوعات خاصة بجمعيات الدراسة



برنامج منتدى عين تموشنت للتطوع

13:30 أيات من القرآن الكريم ثم التشييد الوطني

كلمة ترحيبية من طرف مديرة الخدمات الجامعية وبيها مدير الإقامة الجامعية النقيب - صديق عبد القادر- ولاية عين تموشنت ثم رئيس الجمعية



الولاية / البلدية	الموضوع	الجمعية / الهيئة
عين تموشنت حمام بوجحر عامرية بني صفاق حمام بوجحر وهران "محمد مختف"	التطوع من منظور خير خلق الرحمن واقع التطوع في الأعمال الخيرية تحدثهم في التطوع التطوع بين الممارسة و التطوع ما هي اسباب عزوف الشباب عن التطوع تحديات التطوع بين التمويل الذاتي و الإعانات المالية التطوع في إطار التشريع القانوني تجربة التطوع في التبرع بالدم التطوع بين الاستمرارية و التكيف تجربة الإحسان في التطوع فن التواصل في مجال التطوع واقع التطوع بين الماضي والحاضر التطوع في ظل الصعوبات الراهنة التطوع في مجال البيئي البحري تجربة التطوع في إطار مجموعات التواصل الداخلي و الخارجي للموجه للجمعيات وهذا في إطار القانوني تحدثهم في التطوع	إمام مسجد أبو داود الأندلسي جمعية ذاك هو السبيل جمعية راسبيل جمعية الإرشاد و الإصلاح جمعية سبراج جمعية سبراج ورشنة 01: جمعية شباب الباهية رجل قانون جمعية جابر بن حيان جمعية خيرية الأمل جمعية الإحسان ورشنة 02: جمعية الشباب و الإخلاص في العمل نقابة الصيادلة / رئيس جمعية الأمل سابقا جمعية سيفاكس / مالح جمعية الشروق ورشنة 03: جمعية الشباب المثقف و العمل الإنساني المجموعة الخيرية حلقة وصل خير جمعية سيدي الهوارى جمعية البركة

تكريمات + اختتام المنتدى بآيات من القرآن الكريم + إكرامية لضيفنا الكرام
فترة مساءيلية : لقاء يجمع مختلف الجمعيات ومنظمات الطالبة تحت شعار : *عين تموشنت تتطوع* ابتداء من 20:00 إلى غاية 21:00

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
35	توزع الاستثمارات على عينة الجمعيات محل الدراسة بولاية عين تموشنت.	1-1
56	مساهمة الجمعية في العمل الاجتماعي مع متغيري السن و الجنس.	1-2
57	تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الاجتماعي حسب متغير الجنس.	2-2
58	تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الاجتماعي حسب متغير السن.	3-2
59	تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الاجتماعي حسب متغير المستوى الدراسي.	4-2
60	تصورات الفاعلين للعمل الاجتماعي حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة).	5-2
62	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في التثقيف حسب متغير الجنس.	6-2
63	توزيع تغير يوميات الفاعلين الجمعيين بعد انخراطهم في العمل الجمعي حسب متغير الجنس والمستوى الدراسي.	7-2
64	تصورات الفاعلين الجمعيين في ما يتجلى التغير بعد انخراطهم في العمل الجمعي حسب متغير الجنس.	8-2
65	تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير الجنس.	9-2
66	تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير المستوى الدراسي.	10-2
67	تصورات الفاعلين الجمعيين لتغير يومياتهم حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة).	11-2
68	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية حسب متغيري الجنس و السن.	12-2
68	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع هذه العلاقات حسب متغير الجنس.	13-2
69	جدول تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع هذه العلاقات حسب متغير السن.	14-2
71	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية حسب متغير المستوى الدراسي.	15-2
72	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب علاقات اجتماعية حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة).	16-2
73	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات بين التأكيد والنفي حسب متغير المستوى الدراسي.	17-2
74	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير الجنس.	18-2
74	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير السن.	19-2
75	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير المستوى الدراسي.	20-2
76	تصورات الفاعلين الجمعيين لاكتساب خبرات حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة).	21-2
77	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع المجتمع حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	22-2
79	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع الاقتصاد المفضل حسب متغير الجنس و السن.	23-2
80	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع الاقتصاد المفضل حسب متغيري السن و المستوى الدراسي.	24-2
82	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في تنمية الوعي حسب متغير الجنس.	25-2

90	نوعية وطبيعة التنظيمات من: 1962-1900.	1-3
98	واقع عدد الجمعيات و أنواعها على المستوى الوطني.	2-3
99	واقع عدد الجمعيات و أنواعها على مستوى ولاية عين تموشنت.	3-3
104	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع التنظيم القانوني لعمل الجمعيات حسب متغيري الجنس والسن.	4-3
105	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع التنظيم القانوني لعمل الجمعيات حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	5-3
106	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير الجنس.	6-3
107	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير السن.	7-3
108	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية اتخاذ القرار حسب متغير المستوى الدراسي.	8-3
109	هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير الجنس.	9-3
110	هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير السن.	10-3
111	هوية الفاعلين في اختيار النشاط حسب متغير المستوى الدراسي.	11-3
112	هوية الفاعلين في اختيار النشاط متغير الحالة الشخصية.	12-3
114	تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الجمعي بين المأسسة والمناسباتية حسب متغيري الجنس والسن.	13-3
115	تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل الجمعي بين المأسسة والمناسباتية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	14-3
116	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع المناسبات التي تنشط فيها الجمعيات حسب متغير الجنس.	15-3
118	تصورات الفاعلين الجمعيين لمشاركة هيئات أخرى في تنظيم نشاطات الجمعية حسب متغيري السن والجنس.	16-3
119	تصورات الفاعلين الجمعيين لمشاركة هيئات أخرى في تنظيم نشاطات الجمعية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	17-3
120	تصورات الفاعلين الجمعيين لطبيعة الهيئات المتعاونة مع الجمعيات حسب متغير الجنس.	18-3
122	تصورات الفاعلين الجمعيين لنوع الهيئات المتعاونة مع الجمعيات في العمل الجمعي حسب متغير المستوى الدراسي.	19-3
123	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع كيفية اقتراح نشاط الجمعية حسب متغير الجنس.	20-3
124	تصورات الفاعلين الجمعيين للذين يتم استشارتهم عند اتخاذ قراراتهم الجمعية حسب متغير الجنس.	21-3
126	تصورات الفاعلين الجمعيين لمصادر تمويل الجمعية حسب متغير المستوى الدراسي.	22-3
127	تصورات الفاعلين الجمعيين لمصادر التمويل للجمعية بصفة عامة.	23-3
128	تصورات الفاعلين الجمعيين لدعوتهم أفراد آخرين للانخراط فيها حسب متغيري الجنس والسن.	24-3
129	تصورات الفاعلين الجمعيين لهويات الأفراد الذين يدعونهم للانخراط في الجمعية حسب متغير الجنس.	25-3
130	تصورات الفاعلين الجمعيين لهويات الأفراد الذين يدعونهم للانخراط في	26-3

	الجمعية حسب متغير المستوى الدراسي.	
132	تصورات الفاعلين الجمعيين لهوية الشخصيات التي يتم تكريمها حسب متغير الجنس.	27-3
143	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية حسب متغيري الجنس والسن.	1-4
145	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغيري الجنس والسن.	2-4
146	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	3-4
147	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير الجنس.	4-4
149	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير السن.	5-4
150	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية مساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير المستوى الدراسي.	6-4
151	تصورات الفاعلين الجمعيين لمساهمة المؤسسات التربوية والجامعية في تطوير التعليم حسب متغير الحالة الشخصية.	7-4
152	تصورات الفاعلين الجمعيين لمسؤولية المجتمع اتجاه التعليم حسب متغيري الجنس والسن.	8-4
154	تصورات الفاعلين الجمعيين لمسؤولية المجتمع اتجاه التعليم حسب متغيري السن والمستوى الدراسي.	9-4
156	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير الجنس.	10-4
157	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير الحالة المدنية.	11-4
159	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الصحة حسب متغير المستوى الدراسي.	12-4
160	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الاهتمام بالشأن الصحي حسب متغير الجنس.	13-4
161	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الاهتمام بالشأن الصحي حسب متغير المستوى الدراسي.	14-4
163	واقع الحصول على العمل من طرف الفاعلين الجمعيين حسب متغيري الجنس والسن.	15-4
164	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على العمل حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	16-4
165	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على منصب عمل حسب متغير الجنس.	17-4
166	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على منصب عمل حسب متغير الحالة المدنية.	18-4
167	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية التصرف في فضاء العمل حسب متغيري الجنس والسن.	19-4
169	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع تصرفاتهم في مكان العمل حسب متغيري الجنس والحالة الشخصية.	20-4
170	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحصول على السكن حسب متغيري الجنس والسن.	21-4

172	تصورات الفاعلين الجمعيين لكيفية الحصول على سكن حسب متغير الجنس.	22-4
173	جدول رقم تصورات الفاعلين الجمعيين للعمل التطوعي في فضاء السكن حسب متغيري الجنس والسن.	23-4
175	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارستهم لواجباتهم في فضاء السكن حسب متغير الجنس.	24-4
186	تصورات الفاعلين الجمعيين حول الفضاء العام حسب متغيري الجنس والسن.	1-5
188	تصورات الفاعلين الجمعيين لعلاقتهم بالفضاء العام حسب متغير الجنس.	2-5
189	تصورات الفاعلين الجمعيين لعلاقتهم بالفضاء العام حسب متغير السن.	3-5
190	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه الفضاء العام حسب متغير الجنس.	4-5
191	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه الفضاء العام حسب متغير المستوى الدراسي.	5-5
193	تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية القانون في تسيير مؤسسات الدولة حسب متغيري الجنس والسن.	6-5
194	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع القانون حسب متغير الجنس.	7-5
195	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع القانون حسب متغير المستوى الدراسي.	8-5
197	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه القانون حسب متغير الجنس.	9-5
198	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع واجباتهم اتجاه القانون حسب متغير المستوى الدراسي.	10-5
200	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع المساحات الخضراء حسب متغير الجنس.	11-5
201	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع المساحات الخضراء حسب متغير السن.	12-5
202	تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم اتجاه المساحات الخضراء حسب متغير الجنس.	13-5
204	تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم اتجاه المساحات الخضراء حسب متغير السن.	14-5
206	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع صرف أموال المنح في إطار التضامن حسب متغير الجنس والمستوى الدراسي.	15-5
207	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع كيفية صرف أموال المنح حسب متغير الجنس.	16-5
208	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع وأهمية الضرائب حسب متغير الحالة المدنية.	17-5
209	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع وأهمية الضرائب حسب متغير الحالة الشخصية.	18-5
211	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحرية في العمل الجمعي حسب متغيري الجنس والسن.	19-5
212	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع العمل الجمعي من حيث الحرية حسب متغير الجنس.	20-5
214	تصورات الفاعلين الجمعيين للنقاش داخل الجمعية حسب متغيري الجنس.	21-5

	والسن.	
215	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع النقاش داخل الجمعية حسب متغير الجنس.	22-5
226	تصورات الفاعلين الجمعيين للغة المفضلة عندهم للتواصل بها حسب متغيري الجنس والسن.	1-6
227	تصورات الفاعلين الجمعيين للغة المفضلة عندهم للتواصل بها حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	2-6
229	تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير الجنس.	3-6
229	تصورات الفاعلين الجمعيين لممارساتهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير السن.	4-6
230	تصورات الفاعلين الجمعيين لممارستهم في فضاء يستعمل لغة غير التي يفضلونها حسب متغير المستوى الدراسي.	5-6
232	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه تدين الأشخاص الذين يتعاملون معهم حسب متغير الجنس.	6-6
233	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه تدين الأشخاص الذين يتعاملون معهم حسب متغير المستوى الدراسي.	7-6
234	تصورات الفاعلين الجمعيين حول الانتماء للجزائر حسب متغير الجنس.	8-6
236	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع قيمة المساواة حسب متغير الجنس.	9-6
237	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع قيمة المساواة حسب متغير المستوى الدراسي.	10-6
239	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع الحرية في الفضاء العام حسب متغير الجنس.	11-6
241	واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لحساب في مواقع التواصل الاجتماعي حسب متغيري الجنس والسن.	12-6
242	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارساتهم في الفضاء الافتراضي حسب متغير الجنس.	13-6
243	تصورات الفاعلين الجمعيين لواقع ممارستهم في الفضاء الافتراضي حسب متغير المستوى الدراسي.	14-6
246	تصورات الفاعلين الجمعيين حول التردد على المؤسسات الثقافية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	15-6
247	تصورات الفاعلين الجمعيين للإبداعات في المؤسسات الثقافية.	16-6
249	تصورات الفاعلين الجمعيين للإبداعات في المؤسسات الثقافية حسب متغير المستوى الدراسي.	17-6
250	واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للإبداعات الثقافية والفنية حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	18-6
251	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه الإبداعات الثقافية والفنية حسب متغير الجنس.	19-6
253	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه الإبداعات الثقافية والفنية حسب متغير السن.	20-6
265	تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين في حياة المواطن حسب متغيري الجنس والسن.	1 -7

266	تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين حسب متغير الجنس.	2-7
268	تصورات الفاعلين الجمعيين لأهمية الدين حسب متغير المستوى الدراسي.	3-7
269	واقع متابعة الفاعلين الجمعيين لبرامج القنوات الفضائية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الجنس.	4-7
271	واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للقنوات الفضائية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية.	5-7
273	واقع قراءة الفاعلين الجمعيين للجراند مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الجنس.	6-7
275	واقع قراءة الفاعلين الجمعيين للجراند مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية.	7-7
277	واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للأخبار الوطنية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الجنس.	8-7
279	واقع متابعة الفاعلين الجمعيين للأخبار الوطنية مرتبة حسب الأهمية حسب متغير الحالة المدنية.	9-7
281	واقع انخراط الفاعلين الجمعيين في الأحزاب حسب متغير الجنس.	10-7
282	واقع انخراط الفاعلين الجمعيين في الأحزاب حسب متغير السن.	11-7
283	واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في المهرجانات الحزبية حسب متغيري الجنس والسن.	12-7
284	تصورات الفاعلين الجمعيين لمشاركتهم في المهرجانات الحزبية حسب متغير المستوى الدراسي.	13-7
286	واقع التوجهات الحزبية للفاعلين الجمعيين حسب متغير الجنس.	14-7
281	واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في النقاش مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي حسب متغيري الجنس والسن.	15-7
288	تصورات الفاعلين الجمعيين لنقاشهم مع الذين يختلفون معهم في التوجه الحزبي حسب متغير الجنس.	16-7
290	واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لبطاقة الانتخاب حسب متغير الجنس.	17-7
291	واقع حيازة الفاعلين الجمعيين لبطاقة الانتخاب حسب متغير الحالة المدنية.	18-7
291	واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الانتخاب حسب متغيري الجنس والسن.	19-7
293	واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الانتخاب حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	20-7
294	نوع الانتخابات التي يشارك فيها الفاعلون الجمعيون حسب متغير الجنس.	21-7
295	واقع اهتمام الفاعلين الجمعيين بنتائج الانتخابات حسب متغير الجنس والسن.	22-7
297	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه نتائج الانتخابات حسب متغير الجنس.	23-7
298	تصورات الفاعلين الجمعيين لمواقفهم اتجاه نتائج الانتخابات حسب متغير الحالة الشخصية (المهنة).	24-7
300	واقع ترشح الفاعلين الجمعيين في الانتخابات حسب متغيري الجنس والمستوى الدراسي.	25-7
301	واقع ترشح الفاعلين الجمعيين في الانتخابات حسب متغير السن.	26-7
302	واقع مشاركة الفاعلين الجمعيين في الاحتجاج السلمي حسب متغيري الجنس والسن.	27-7

303	تصورات الفاعلين الجمعيين للاحتجاجات السلمية حسب متغير الجنس.	28-7
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري السن و الجنس.	1-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة المدنية و الجنس.	2-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة المدنية و السن.	3-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي و الجنس.	4-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري الحالة الشخصية و الجنس.	5-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري مقر السكن و الجنس.	6-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري مقر السكن و السن.	7-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري مكان السكن و الحالة المدنية.	8-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي للأب و الجنس.	9-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري المستوى الدراسي للأم و الجنس.	10-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري الوظيفة في الجمعية و الجنس.	11-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب متغيري الوظيفة في الجمعية و السن.	12-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجمعي و متغير الجنس.	13-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب العضوية في التأسيس للجمعية و متغير الجنس.	14-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب العضوية في التأسيس للجمعية و متغير السن.	15-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب العضوية في جمعيات أخرى و متغير الجنس.	16-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب العضوية في جمعيات أخرى و متغير السن.	17-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجمعي و متغير الجنس.	18-8
الملاحق	توزع عينة الدراسة حسب الخبرة في العمل الجمعي و متغير السن.	19-8
الملاحق	التعريف بعينة جمعيات الدراسة .	20-8
الملاحق	توزع عدد أعضاء المكاتب التنفيذية على جمعيات الدراسة بولاية عين تموشنت.	21-8
الملاحق	توزع المنخرطين على جمعيات الدراسة بولاية عين تموشنت.	22-8

فهرس المحتويات

مقدمة عامة :

1	1-مقدمة عامة:
7	2-خطوات الدراسة:
9	3-أسباب اختيار موضوع الدراسة:
9	3-1-الأسباب الموضوعية:
9	3-2-الأسباب الذاتية:
10	4-الصعوبات :

الفصل الأول: الإطار النظري و المنهجي للدراسة

12	أولاً: الإطار النظري:
12	1-تحديد الموضوع:
13	2-الدراسة الاستطلاعية:
14	3-الدراسات السابقة:
14	3-1-دراسة شاوش اخوان جهيدة:
15	3-2-دراسة نور الدين ميهوبي:
16	3-4-دراسة لعبد القادر بهتان:
16	3-5-دراسة لقصير مهدي:
16	4-الاشكالية:
24	5-فرضيات الدراسة:
24	5-1-فرضية1:
24	5-2-فرضية2:
25	6-تحديد المفاهيم:
25	6-1-1-المجتمع المدني:
27	6-1-2-إجرائياً:
27	6-2-1-مفهوم المواطنة:
28	6-2-2-اجرائياً:
28	6-2-3-مفهوم ثقافة المواطنة اجرائياً:
28	6-3-1-مفهوم الجمعية:
29	6-3-2-اجرائياً:
30	6-3-4-1-الاستراتيجية:
31	6-4-2-المفهوم الاجرائي:
31	7-المقاربة النظرية:
31	7-1-نظرية التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه:
32	7-2-نظرية الفعل التواصلي عند هيرماس:
33	ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة:
33	1-المنهج:
34	2-المجال المكاني والزمني:
34	2-1-المجال المكاني:
34	2-2-المجال الزمني:
34	3-عينة الدراسة:
35	4-تقنيات البحث:
35	4-1-الاستمارة:

الفصل الثاني: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف

38	أولاً: ميلاد مفهوم المجتمع المدني:
38	1-1- مفهوم المجتمع المدني عند اليونان:
39	1-2- مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:
40	1-2-1- مفهوم المجتمع المدني عند آدم فرجسون:
40	1-2-2- مفهوم المجتمع المدني عند "ألكسي دي توكفيل":
41	1-3-2- مفهوم المجتمع المدني عند هيغل:
42	1-4-2- مفهوم المجتمع المدني عند ماركس:
42	1-5-2- مفهوم المجتمع المدني عند أنطوانيو غرامشي:
43	1-3- مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي:
44	1-2- مقومات المجتمع المدني:
44	1-1-2- الإرادة الحرة للتطوع:
44	1-2-2- التنظيم المؤسسي:
45	1-3-2- التجانس:
46	1-4-2- الاستقلال عن الدولة:
46	3- أدوار المجتمع المدني:
46	3-1- دوره في التنمية:
47	3-2- دوره في التنشئة الاجتماعية:
48	3-4- دوره في الوساطة:
49	3-5- دوره في مراقبة الدولة:
49	4- مكونات المجتمع المدني:
49	4-1- النقابات والاتحادات المهنية:
50	4-2- الجمعيات الثقافية:
50	4-3- الجمعيات النسائية:
50	4-4- الجمعيات الشبابية:
51	4-5- الجمعيات الأدبية والفنية:
51	4-6- المنظمات والجمعيات الحقوقية:
52	4-7- الجمعيات الخيرية:
52	4-8- منظمات وجمعيات عربية ودولية:
52	4-9- مؤسسات ومراكز بحثية:
53	5- المجتمع المدني والدولة:
54	6- المجتمع المدني والديمقراطية:
56	ثانياً: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف:
56	1- الأهداف الجماعية:
56	1-1- العمل الاجتماعي:
61	1-2- التنقيف:
63	2- الأهداف الفردية:
63	2-1- الأهداف الرمزية:
67	2-2- تكوين علاقات:
73	2-3- اكتساب خبرات:
76	3- الأهداف الإيديولوجية:
76	3-1- تشكيل المجتمع:

76	3-1-1- من حيث نوع المجتمع:
76	3-1-2- من حيث نوع الاقتصاد:
81	3-2- تنمية الوعي:
الفصل الثالث: الحركة الجموعية و استراتيجية الآليات	
85	أولا: الحركة الجموعية في الجزائر التاريخ و الواقع:
85	1- الحركة الجموعية في الجزائر عبر التاريخ:
85	1- الحركة الجموعية قبل 1830:
87	2- الحركة الجموعية خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي:
91	3- الحركة الجموعية بعد الاستقلال:
91	3-1- مرحلة من الاستقلال 1962 إلى غاية 1971:
93	3-2- مرحلة من 1971 إلى 1979:
94	3-3- مرحلة من سنة 1979 إلى سنة 1989:
95	3-4- من 1989 إلى الوقت الحالي:
98	4- واقع الحركة الجموعية في الجزائر:
99	5- واقع الجمعيات بولاية عين تموشنت:
101	6- تأسيس الجمعية من الفكرة إلى الإعتاد:
101	6-1- المرحلة الأولى:
102	6-2- المرحلة الثانية:
102	6-3- المرحلة الثالثة:
103	6-4- المرحلة الرابعة:
103	ثانيا: المجتمع المدني واستراتيجية الآليات:
104	1- الآليات التنظيمية:
104	1-1- كيفية اتخاذ قرارات الجمعية :
109	1-2- هوية الفاعلين في اختيار النشاط:
113	1-3- العمل الجموعي بين المأسسة والمناسباتية:
116	1-4- نشاطات الجمعيات والمناسبات:
117	2- آلية التعاون:
125	3- آلية التمويل:
128	4- آلية استقطاب منخرطين جدد:
132	5- آلية التكريم:
الفصل الرابع: المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة	
135	أولا: البناء التاريخي للمواطنة:
135	1- البناء الاغريقي للمواطنة:
136	1-1- المواطنة عند أفلاطون:
137	1-2- المواطنة عند أرسطو:
139	2- البناء الروماني للمواطنة:
140	3- المواطنة الرومانية والمسيحية:
142	4- المواطنة ما بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية:
142	ثانيا: البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة:
143	1- مساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية:
145	2- التعليم وثقافة المواطنة:

145	1-2-التعليم كحق من الحقوق:
152	2-2-التعليم كفضاء للواجبات:
156	3-الصحة وثقافة المواطنة:
156	1-3-الصحة كحق من الحقوق:
160	2-3-الصحة كفضاء للواجبات:
162	4-العمل وثقافة المواطنة:
163	1-4-العمل كحق من الحقوق:
167	2-4-العمل كفضاء للواجبات:
170	5-السكن وثقافة المواطنة:
170	1-5-السكن كحق من الحقوق:
173	2-5-السكن كفضاء للواجبات:

الفصل الخامس: المجتمع المدني و البعد المدني لثقافة المواطنة

178	أولاً: تطور مفهوم المواطنة في أوربا:
178	1-المواطنة في الفكر السياسي لعصر التنوير:
181	1-1-المواطنة في الفكر السياسي الفرنسي:
182	2-المواطنة في الفكر السياسي الإنجليزي:
183	1-2-المواطنة في الفكر الغربي المعاصر:
185	ثانياً: المجتمع المدني والبعد المدني لثقافة المواطنة:
186	1-الفضاء العام وثقافة المواطنة:
187	1-1-الفضاء العام و حق الولوج إليه:
190	1-2-الفضاء العام كفضاء للواجبات:
192	1-2-القانون وثقافة المواطنة:
194	1-2-الحق في قانون عادل:
197	2-2-القانون وثقافة الواجب:
199	3-البيئة وثقافة المواطنة:
200	1-3-الحق في بيئة سليمة:
202	2-3-البيئة وثقافة الواجب:
205	4-الضرائب وثقافة المواطنة:
205	1-4-الحق في الاستفادة من الضرائب:
208	2-4-الضرائب وثقافة الواجب:
210	5-العمل الجمعي وثقافة المواطنة:
211	1-5-الحق في العمل الجمعي:
213	2-5-العمل الجمعي وثقافة الواجب:

الفصل السادس: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة

218	أولاً: المواطنة في الفكر الإسلامي و العربي:
218	1-المواطنة في الفكر الإسلامي:
219	2-المواطنة في الفكر العربي:
220	1-2-وجبه الكوثراني:
221	2-2-السيد ياسين:
221	2-3-محمد عابد الجابري:

222	3-قيم المواطنة:
222	3-1-المساواة:
223	3-2-العدالة:
223	3-3-الحرية:
224	3-4-المسؤولية الاجتماعية:
225	3-5-قيمة المشاركة:
225	ثانيا: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة:
226	1-الهوية وثقافة المواطنة:
226	1-1-اللغة وثقافة المواطنة:
231	1-2-الدين وثقافة المواطنة:
233	1-3-الانتماء وثقافة المواطنة:
235	2-قيمة المساواة وثقافة المواطنة:
238	3-الحرية وثقافة المواطنة:
239	3-1-الحرية في الفضاء العام:
240	3-2-الحرية في الفضاء الافتراضي:
245	4-الابداعات الثقافية وثقافة المواطنة:
246	4-1-الحق في الابداع الثقافي والفني:
250	4-2-الواجبات اتجاه الابداع الثقافي والفني:
	الفصل السابع: المجتمع المدني و البعد السياسي لثقافة المواطنة
256	أولا: المواطنة في الجزائر:
256	1-المواطنة في الدستور:
256	1-1-المواطنة بين التشريع والتأسيس:
257	1-2-المواطنة و الهوية:
257	1-3-المواطنة والسلطة السياسية:
258	1-4-التشريع لحقوق وحرريات المواطنة:
259	1-5-التشريع لواجبات المواطنة:
259	1-6-التشريع لمبدأ العدالة:
259	1-7-التشريع لمبدأ المساواة:
260	2-المواطنة في القوانين الجزائرية:
261	2-1-المواطنة في قانون العمل:
262	2-2-المواطنة في قانون الجنسية:
263	2-3-المواطنة في قانون الانتخاب:
264	ثانيا: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة:
264	1-الثقافة السياسية:
265	1-1-الدين وثقافة المواطنة:
269	1-2-متابعة الشأن السياسي:
269	1-2-1-المتابعة عبر القنوات الفضائية:
273	1-2-2-قراءة الجرائد:
276	1-2-3-متابعة الأخبار الوطنية:
280	2-المشاركة السياسية:

280	1-2- المشاركة الحزبية:
283	2-2- المشاركة في النشاط الحزبي:
285	3-2- التوجه الحزبي:
287	4-2- المشاركة في النقاش الحزبي:
290	3-2- المشاركة في الانتخابات:
290	1-3-2- الفاعل الجمعي و بطاقة الانتخاب:
291	2-3-2- المشاركة الفعلية في الانتخاب:
293	3-3-2- الفاعل الجمعي ونوع الانتخابات:
295	4-3-2- الاهتمام بنتائج الانتخابات:
299	5-2- الترشح للانتخابات:
302	6-2- المشاركة في الاحتجاج السلمي:
	نتائج و استنتاجات الدراسة:
307	أولاً: المجتمع المدني و استراتيجية الأهداف:
307	1- الأهداف الجماعية:
307	1-1- العمل الاجتماعي:
307	2- الأهداف الفردية:
307	1-2- الأهداف الرمزية:
307	2-2- تكوين علاقات:
308	3-2- اكتساب خبرات:
308	3- الأهداف الإيديولوجية:
308	1-3- تشكيل المجتمع:
309	ثانياً: المجتمع المدني و استراتيجية الآليات:
309	1- الآليات التنظيمية:
309	1-1- كيفية اتخاذ قرارات الجمعية:
310	2-1- هوية الفاعلين في اختيار النشاط:
310	1-3- العمل الجمعي بين المأسسة والمناسباتية:
311	2- آلية التعاون:
311	3- آلية التمويل:
311	4- آلية استقطاب منخرطين جدد:
312	ثالثاً: المجتمع المدني و البعد الاجتماعي لثقافة المواطنة:
312	1- مساهمة الجمعية في التنمية الاجتماعية:
313	2- التعليم و ثقافة المواطنة:
313	3- الصحة و ثقافة المواطنة:
314	4- العمل و ثقافة المواطنة:
315	5- السكن و ثقافة المواطنة:
316	رابعاً: المجتمع المدني و البعد المدني لثقافة المواطنة:
316	1- الفضاء العام و ثقافة المواطنة:
316	2- القانون و ثقافة المواطنة:
317	3- البيئة و ثقافة المواطنة:
318	4- الضرائب و ثقافة المواطنة:

318.....	5- العمل الجمعي وثقافة المواطنة:
319.....	خامسا: المجتمع المدني و البعد الثقافي لثقافة المواطنة:
319	1- الهوية وثقافة المواطنة:
319	1-1- اللغة وثقافة المواطنة:
320	1-2- الدين وثقافة المواطنة:
320	1-3- الانتماء وثقافة المواطنة:
321	2- قيمة المساواة وثقافة المواطنة:
321	3- الحرية وثقافة المواطنة:
321	3-1- الحرية في الفضاء العام:
321	3-2- الحرية في الفضاء الافتراضي:
322	4- الابداعات الثقافية وثقافة المواطنة:
323.....	سادسا: المجتمع المدني والبعد السياسي لثقافة المواطنة:
323	1- الثقافة السياسية:
323	1-1- الدين وثقافة المواطنة:
323	1-2- متابعة الشأن السياسي:
324	2- المشاركة السياسية:
324	الفاعل الجمعي و الحزب السياسي:
325	2-3- التوجه الحزبي:
325	2-4- المشاركة في النقاش الحزبي:
326	3- الفاعل الجمعي و الانتخاب:
327	سابعا: مناقشة فرضيات الدراسة:
330.....	خاتمة عامة:
	قائمة المصادر و المراجع:
	الملاحق:
	فهرس الجداول:
	فهرس المحتويات:

«La société civile, la culture de la citoyenneté : une approche sociologique sur le mouvement associatif dans la wilaya d'Ain Temouchent »

Résumé: Cette recherche veut mettre en exergue le lien étroit entre la société civile et le mouvement associatif. Pour comprendre cette relation, notre recherche se concentre sur l'étude du mouvement associatif dans la ville d'Ain Temouchent qui connaît plusieurs activités qu'in s'inscrivent dans le cadre associatif. En effet, le mouvement associatif fait partie intégrante de la société civile ; c'est une organisation au sein de laquelle les membres se réunissent librement dans l'intention de servir leurs intérêts et l'intérêt général. Cette organisation est considérée théoriquement comme étant un moyen qui permet aux citoyens d'exercer leur citoyenneté au sein d'un Etat national, moderne et démocratique. En s'appuyant sur une approche méthodique et théorique, nous avons pu élaborer la problématique de notre recherche : Est-ce la société civile, sous sa forme actuelle ; contribue au développement de l'individu sur la culture de citoyenneté ? En se basant sur la méthode descriptive, l'approche quantitative et l'étude de 19 associations, à titre d'échantillons ; dont l'activité est à caractère culturel, environnemental, et caritatif, nous avons constaté que l'acteur associatif est doté d'une stratégie qui peut aboutir à la création de la société civile, et à travers laquelle il peut aussi atteindre ses objectifs en se servant de certains mécanismes. Ainsi l'acteur associatif, après avoir exercé l'activité associative, devient un individu qui porte relativement la culture de citoyenneté à travers les droits et les devoirs.

Mots clés : Aïn Temouchent, association, citoyenneté, culture, droit, devoir, Etat, mouvement associatif, société civile, stratégie.

«Civil society, culture of citizenship from a sociological approach of the associative movement in the city of Aïn Temouchent, Algeria »

Abstract : This research aims to study the relation between the civil society and the associative movement. For the sake of understanding this relation, our main focus is to follow the social movement in the city of Aïn Temouchent, Algeria; which is involved in a variety of activities. In fact, the associative movement is part and parcel of the civil society; it is also an organization through which members meet of their own will to serve their own interests and the public interests. It is also considered, theoretically, as a means that make citizens able to practise citizenship within the modern democratic national State. Based on a methodological and theoretical approach, we came to ask the following question: Does the civil society, with its actual components, contribute to a development of an individual aware of the culture of citizenship? This study is conducted by a descriptive methodology, a quantitative approach, and as samples thirteen cultural, environmental and charity associations. The conclusion of this study lies in the fact that the associative actor has a strategy that helps him to develop the civil society, and make him able to achieve his goals using a set of mechanisms. Since he is part of the associative action, the associative actor becomes an individual who carries, relatively, through rights and duties, the culture of citizenship.

Keywords: Aïn Temouchent, Association, associative movement, civil society, citizenship, culture, duty, right, strategy, State.

"المجتمع المدني و ثقافة المواطنة مقارب سوسولوجية للحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت"
الملخص: من خلال اشكالية المجتمع المدني وعلاقته بثقافة المواطنة حاولنا الاقتراب من الحركة الجمعوية بولاية عين تموشنت التي تعمل في عدة أنشطة لفهم هذه العلاقة، على اعتبار بأن الجمعية هي مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني و كذلك هي تنظيم يجتمع أعضائها بارادة حرة خدمة لمصالحهم و تحقيقا للمصلحة العامة و هي في نفس الوقت نظريا ممارسة لثقافة المواطنة في الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، ومن خلال اتباع مقاربة منهجية و نظرية وصلنا الى صياغة سؤال محوري لإشكاليتنا و هو: هل يساهم المجتمع المدني بسماته الراهنة في بلورة وتنشئة الفرد على ثقافة المواطنة؟ و عبر اتباعنا للمنهج الوصفي و مقاربة كمية، وأخذنا كعينة للدراسة 19 جمعية لها نشاطات ثقافية، ببنية و خيرية ، وجدنا بأن الفاعل الجمعوي يملك استراتيجية في التأسيس لهذا المجتمع المدني التي من خلالها يعمل على تحقيق أهدافه مستعينا باليات، و بعد التمرس على العمل الجمعوي يصبح فردا يحمل ثقافة المواطنة لكن بشكل نسبي، وهذا في جانبي الحقوق و الواجبات.

كلمات مفتاحية: الجمعية – المواطنة – المجتمع المدني – الثقافة – الاستراتيجية – عين تموشنت – الحركة الجمعوية - الحق – الواجب – الدولة.